موقف الأمم المتحدة

من الصراع المصرى الإسرائيلى

إعداد

أ . أحمد سعيد زيدان

تقديم

أ. د / صلاح هريدى

أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر

كلية الآداب - فرع دمنهور

جامعة الإسكندرية



مكتبة بستان المعرفة

طباعة ونشر و توزيع الكتب

موقف الأمم المتحدة

من الصراع المصرى ـ الإسرائيلى

(١٩٦٧ – ١٩٧٤)

إعداد

أحمد سعيد السيد حسن زيدان

تقديم

أ.د/ صلاح هريدى

2009

مكتبة بستان المعرفة

طباعة ونشر وتوزيع الكتب

☎ : ٠٤٥/٢٢١١٤٩٥&٠١٢/١١٥١٢٣٧



بطاقة فهرسة

زيدان، أحمد سعيد السيد حسن

موقف الأمم المتحدة من الصراع المصرى – الإسرائيلى (١٩٦٧ – ١٩٧٤)، أحمد سعيد السيد حسن زيدان

كفر الدوار: مكتبة بستان المعرفة، ٢٠٠٨.

ص؛ ١٧× ٢٤سم

تدمك: ٢ ١٤١ ٣٩٣ ٩٧٧

أ- العنوان.

العنوان	موقف الأمم المتحدة من الصراع المصرى – الإسرائيلى (١٩٦٧ – ١٩٧٤)
اسم المؤلف	أحمد سعيد السيد حسن زيدان
رقم الإيداع	١٧١٠٦ / ٢٠٠٨
الترقيم الدولى	I.S.B.N. 977 - 393- 141 -2
الناشر	مكتبة بستان المعرفة كفر الدوار ـ الحدائق ـ ش سور المصنع ـ أمام أبراج الحلوانى ☎: ٠٤٥/٢٢١١٤٩٥ & الإسكندرية ٠١٢١١٥١٢٣٧ Email: bostan_elma3rafa @ yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ
وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ
وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)

صدق الله العظيم

[آل عمران: ١٠٤]

إهداء

إلى من قال الله فيهم :

((وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ

وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً))

(الإسراء : ٢٤)

إلى والدى ووالدتى، بارك الله فى عمرهما .

إلى من قال الله فيهم :

((إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ

إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ))

(فاطر : ٢٨)

إلى الأستاذ الدكتور / صلاح أحمد هريدى .

تقديم

يتناول هذا البحث دراسة "موضوع" موقف المم المتحدة من الصراع المصرى الإسرائيلى (١٩٦٧ - ١٩٧٤). وكان السيد/ أحمد سعيد السيد حسن زيدان قد تقدم بهذا البحث للحصول على درجة الماجستير فى التاريخ الحديث بكلية الآداب بدمنهور - جامعة الإسكندرية عام ٢٠٠٧، تحت إشرافى، ولهذه الدراسة أهمية خاصة، بعد قيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتى تعتبر - الأمم المتحدة - المسئولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين بالدرجة الأولى، وكيف تدير الأمم المتحدة القضايا التى تهددهما؟ وما هى عوامل النجاح والفشل التى تتعرض لها المنظمة الدولية؟ وما هى وجهة النظر العالمية فى قراراتها؟ وكيف تستطيع الوساطة بين الأطراف؟ وقد أجاب السيد/ أحمد زيدان على هذه الأسئلة من خلال رسالته فى موضوع موقف المنظمة العالمية من عملية الصراع بين مصر وإسرائيل بدءاً من العدوان الاسرائيلى على مصر فى ٥ يونيو عام ١٩٦٧، وانتهاءاً بتوقيع اتفاقية فك الاشتباك الأول فى ١٨ يناير (كانون الثانى) ١٩٧٤ والذى مهّد لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل.

واعتمد الباحث فى دراسته على مصادر مهمة وأصيلة مثل وثائق الأمم المتحدة والتقارير السنوية، وثائق مجلس الأمن، ومذكرات الشخصيات التى ساهمت فى صنع الأحداث السياسية والتى عاصرتها مثل الرئيس محمد أنور السادات، والرئيس الأمريكى ريتشارد نيكون Richard Nixon، وزير الإرشاد القومى المصرى محمد حسنين هيكل، وإسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى، والفريق محمد فوزى، وزير الحربية المصرى، وهنر كيسنجر Henery Kissinger وزير خارجية الولايات المتحدة، وأيضاً وليام ب. كوانت

William B. Quandt أحد العاملين فى مجلس الأمن القومى الأمريكى واعتمد أيضاً على الدراسات السابقة التى تحدثت عن بعض جوانب الموضوع مما أضفى على الرسالة قيمة علمية أصيلة.

وقد عالج السيد أحمد زيدان الموضوعات التى تطرقت إليها الرسالة بموضوعية وحيدة علمية تامة، والتزامه بالمنهج البحث التاريخى، وابتعد إلى حد كبير عن إيقاع الأسلوب التقليدى فى عرض أحداث التاريخ، والتزم بمنهج التحليل والتقديم واستقراء الوثائق واستنتاج الأفكار الحديث منها. وبذلك يضيف السيد أحمد زيدان بهذا البحث عملاً علمياً حاداً وجديداً إلى مكتبة تاريخ العلاقات الدولية عامة وتاريخ مصر خاصة.

والله الموفق والمستعان

الإسكندرية فى ٢٠٠٨/١٢/٢٠

صلاح أحمد هريدى على

أستاذ التاريخ الحديث المتفرغ
كلية الآداب بدمنهور
جامعة الإسكندرية

مُقدّمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد ....

فالدراسة التى أقوم بتقديمها بعنوان **"موقف الأمم المتحدة من الصراع المصرى الإسرائيلى (١٩٦٧- ١٩٧٤)"**، لها أهمية خاصة، فبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الأمم المتحدة هى المنظمة الدولية المسئولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين بالدرجة الأولى، فكيف تدير الأمم المتحدة القضايا التى تهددهما؟، وما هى عوامل النجاح والفشل التى تتعرض لها المنظمة الدولية ؟، وما هى وجهة النظر العالمية فى قراراتها؟، وكيف تستطيع الوساطة بين الأطراف؟. لقد كان الهدف من الدراسة هو الإجابة على تلك الأسئلة من خلال دراسة موقف الأمم المتحدة من الصراع بين مصر وإسرائيل، حيث أنه يمكن من خلال هذه الدراسة تتبع دور المنظمة الدولية وتصرفاتها فى القضايا التى تهدد السلم والأمن الدوليين، سواء فى أوقات استخدام القوة العسكرية أو فترات الهدوء العسكرى .

أما بالنسبة لفترة الدراسة، وهى الممتدة من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٤ فهى كافيه لدراسة أمثلة عديدة من القضايا التى تهدد السلم والأمن الدوليين، وخاصة بالنسبة لموضوع مثل الصراع بين مصر وإسرائيل . ففى عام ١٩٦٧ حدث اشتعال عسكرى رهيب فى الشرق الأوسط مع بداية العدوان الإسرائيلى

على البلاد العربية فى يوم ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ . وفى ١٨ كانون الثانى يناير ١٩٧٤ تم توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل. فكان هذا الأمر بمثابة مؤشر لانفراجه دولية، فلأول مرة منذ توقيع اتفاقية الهدنة فى عام ١٩٤٩ يحدث اتفاق بين دولة عربية وإسرائيل، ولقد كان هذا الحدث – توقيع اتفاقية فك الاشتباك – بمثابة الخطوة الأولى التى مهدت لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩.

أما بالنسبة لمصادر الدراسة فهى متعددة، ويخص الباحث منها وثائق الأمم المتحدة، ومنها التقارير السنوية التى تقدم للجمعية العامة سواء كانت من الأمين العام أو من مجلس الأمن . هذا بجانب وثائق مجلس الأمن الأصلية (First Hand)، كما أن الدراسة اعتمدت على بعض كتابات الشخصيات التى ساهمت فى صنع القرار فى بلادهم مثل الرئيس المصرى " أنور السادات "، و وزير خارجية مصر فى السبعينات " إسماعيل فهمى "، ورئيسة وزراء إسرائيل "جولدا مائير : Golda Meir "، والرئيس الأمريكى " ريتشارد نيكسون : Richard Nixon "، و وزير الارشاد القومى المصرى "محمد حسنين هيكل "، و وزير الحربية المصرى " محمد فوزى"، ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية " هنرى كيسنجر : Henry Kissinger "، ووليام ب. كوانت " William B. Quandt" وهو أحد العاملين فى مجلس الأمن القومى الأمريكى فى إدارة كل من الرئيسين " نيكسون " و " كارتر: Jimmy Carter ". كما أن الدراسة اعتمدت كذلك على العديد من المراجع والدوريات، علاوة على العديد من المواقع الإليكترونية، حيث أن تلك المواقع قد أفادت البحث فى تتبع ما فى الفكر العالمى من قضايا تخص البحث، ولا يستطيع أحد أن ينكر الدور الذى تلعبه تلك المصادر فى شتى مجالات الحياة فى عالمنا المعاصر، كما أننى عملت جاهداً على تحرى الدقة فى مصادر المعلومات التى حصلت عليها من تلك المواقع الإليكترونية.

ومن الملاحظ قلة الوثائق الخاصة بالبلدان التى شاركت فى أحداث الدراسة، وقد حاولت الاستعانة بوثائق وزارة الخارجية المصرية المحفوظة فى دار الوثائق القومية، إلا أنها لم تكن متاحة خلال فترة البحث، فكان الباحث يصطدم دائماً بملفات مكتوب بداخلها عبارة " حفظ الأصل فى وزارة الخارجية "، فكان يستحيل الحصول عليها . هذا ويجب التنويه بأن قلة تلك الوثائق لم تؤثر فى مسار البحث، فلقد عنيت الدراسة منذ البداية بتتبع ردود فعل المنظمة الدولية من القضايا المختلفة، وهو الأمر الذى توفر فى وثائق الأمم المتحدة، كما أنه " ما لا يدرك كله، لا يترك كله " .

أما بالنسبة للدراسات السابقة، فلقد تحدثت عن بعض جوانب الموضوع، فمنها على سبيل المثال ما كتبه " سيدنى دى بيلى : Sydney De Billy " تحت عنوان " **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام** "، والذى قام بالعديد من المراسلات والمحادثات مع بعض الشخصيات التى اشتركت فى صنع القرار فى الأمم المتحدة خلال فترة الدراسة ومنهم " أود بول : Odd Bull " رئيس أركان لجنة الهدنة المشتركة فى فلسطين، و" كارادون : Caradon " مندوب بريطانيا فى مجلس الأمن، و" آرثر جولدبرج : A. Goldberg " ممثل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن، و" جورج ايجناتيف : George Ignatieff " ممثل كندا فى مجلس الأمن، و" ريخيه : Rikhye " قائد قوات الطوارئ الدولية فى الشرق الأوسط، و" هانز تابور : Hans Tabor " ممثل الدانمارك فى الأمم المتحدة، و" جونار يارنج : Jarring " الممثل الشخصى للأمين العام فى الشرق الأوسط عقب القرار ٢٤٢(١٩٦٧). ولقد استفاد الباحث من هذه الدراسة فى معرفة الجو العام للمناقشات، وخاصة غير الرسمية منها، بين أعضاء الأمم المتحدة خارج قاعات الاجتماعات الرسمية . ومن الدراسات الأخرى كذلك دراسة "وليد خميس عليان " تحت عنوان " **دور الأمم المتحدة فى قضية فلسطين** " وهى فى الواقع

دراسة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق، ولقد أفادت البحث فى دراسة النواحى القانونية للقضايا المختلفة فى الصراع . وهناك أيضا دراسة " عطية حسين أفندى " تحت عنوان " **مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧- ١٩٧٧)، دراسة حول فاعلية المنظمة الدولية فى تسوية المنازعات الدولية** "، وهى فى الأساس رسالة دكتوراة منشورة وتمت إجازتها من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . واستفاد منها الباحث فى دراسة المشكلات السياسية المختلفة على الساحة الدولية فى فترة البحث .

وهذه الدراسة التى نحن بصدد دراستها الآن، أوضحت الجانب التاريخى للصراع المصرى الإسرائيلى، مع الاستفادة من الدراسات السابقة فى النواحى القانونية والسياسية، كما أن الدراسة الحالية خصت الجبهة المصرية فقط من الصراع، وذلك لصعوبة دراسة الصراع العربى الإسرائيلى كله فى دراسة واحدة .

ولقد حاولت بأن يتسم البحث بالموضوعية، فعلى الرغم من أن موضوع الدراسة فيه من الجوانب التى يغلب عليها طابع الانتماء والوطنية، إلا أنى سعيت أن أكون غير منحاز، وأن أتناول مشكلة البحث فى حياد تام . فكان الهدف الأساسى هو الوصول إلى الحقائق وإعلانها كما هى دون تحريف.

وتتكون الدراسة من مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، وعدد من الملاحق مكونة من وثائق وخرائط وجداول، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس . وفى التمهيد قام الباحث بدراسة اختصاصات الهيئات المختلفة للأمم المتحدة المسئولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين وتصرفاتها فى حال تعرضهما للخطر .

أما الفصل الأول وهو بعنوان " **قيام حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧، وموقف هيئة الأمم المتحدة منها على القطاع المصرى ــ الإسرائيلى** "، وفيه تمت دراسة أسلوب عمل مجلس الأمن حيال تطورات الموقف فى الشرق

الأوسط حتى تم التوصل لاتفاقيات وقف إطلاق النار . حيث تمت مناقشة بعض القضايا مثل طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية (UNEF) في عام ١٩٦٧ ورد الفعل الدولي من هذا الطلب، وما ترتب عليه من غلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وهو الأمر- غلق خليج العقبة- الذى هدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، فدفع ذلك مجلس الأمن للانعقاد لدراسة المسألة من جوانبها المختلفة، وهو ما استغلته إسرائيل كحجة تبرر شن عدوانها على جيرانها العرب في ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧، مما دفع مجلس الأمن للانعقاد مرة أخرى لدراسة تطورات الموقف لاتخاذ اللازم .

أما الفصل الثانى فعنوانه " **محاولات هيئة الأمم المتحدة للتوصول لقرار تسوية الصراع في الشرق الأوسط** "، حيث تم إيضاح الوسائل التى اتخذها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة لاستصدار قرار للتسوية، حتى تم التوصل للقرار ٢٤٢(١٩٦٧) الخاص بمجلس الأمن . فعقب بدء الأعمال العدائية من جانب إسرائيل على جيرانها العرب، فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار، وهو مادفع الاتحاد السوفيتى لعرض المسألة على الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب اختصاصاتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أن الجمعية العامة لم تستطع اتخاذ قرار على الرغم من اتفاق أعضائها على خطورة الموقف في الشرق الأوسط، فأعيدت المسألة مرة أخرى إلى مجلس الأمن، والذى استطاع اعتماد قرار للتسوية وهو القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

وجاء الفصل الثالث بعنوان " **محاولات هيئة الأمم المتحدة لإقرار السلام في الشرق الأوسط وفقاً للقرار ٢٤٢(١٩٦٧)**"، وفيه تمت دراسة الجهود المختلفة التى بذلتها المنظمة الدولية لتطبيق القرار ٢٤٢(١٩٦٧)، فعقب إصدار مجلس الأمن لهذا القرار اختلفت الأطراف في تفسيره، وهو الأمر الذى احتاج جهداً دولياً للوساطة، فبجانب مهمة الممثل الشخصى للأمين العام " جونار يارنج "، بذلت محاولات من جانب الدول الأربعة الكبار في مجلس

الأمن سواء كانت فردية أو جماعية، إلا أنها فشلت جميعاً فى التوصل لتسوية مقبولة، ويمكن إرجاع هذا الفشل إلى التعنت الإسرائيلى، حيث أدانتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دوراتها السادسة والعشرون والسابعة والعشرون وطالبتها بتنفيذ مقترحات السفير " جونار يارنج".

أما الفصل الرابع فكان عنوانه " **تجدد الأعمال العسكرية فى الشرق الأوسط فى ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ومحاولات هيئة الأمم المتحدة للتسوية** "، فنتيجة للتعنت الإسرائيلى، وفشل المنظمة الدولية فى إجبار إسرائيل على الانسحاب تجددت الأعمال القتالية مرة أخرى فى الشرق الأوسط فى ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، وهو الأمر الذى ترتب عليه عقد جلسات مجلس الأمن لمناقشة المسألة، والذى تمكن من تحقيق وقف إطلاق النار، ونشر قوات طوارئ دولية ساعدت فى تقريب وجهات نظر الأطراف فى القضايا المختلفة مما ترتب عليها تحقيق فك الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٤ . **أما بالنسبة للخاتمة** ففيها تم تقييم دور الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين، مع التأكيد على أهمية دورها العالمى فى تحقيق التوازن الدولى مسترشداً ببعض القضايا فى عالمنا المعاصر .

هذا ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور **صلاح أحمد هريدى**، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة الإسكندرية فرع دمنهور، الذى أشرف على هذه الدراسة، وحماسه لها الذى تبلور فى حثه الدائم لى على المضى قدماً وبخطى واسعة، وبتوجيهه الدائم ومتابعته الدقيقة لكل مراحلها، كما أن له الفضل فى تكوين البيئة العلمية لى كباحث، فكان نعم الأب والمعلم .

كما أتوجه بخالص الشكر **لوالدي ووالدتي**، وإخوتى، وكامل أفراد أسرتى، فلهم الفضل على تشجيعى منذ أن كنت طالباً فى مرحلة الليسانس على السعى لاستكمال دراستى العليا .

وفى الختام يرجو الباحث أن يكون قد وفق فى عرض الموضوع، كما يود أن يؤكد بأنه لا يدعى الكمال فى بحثه، لأن الكمال لله وحده .

وأستغفر الله سبحانه من كل خطأ أو تجاوز أو إعجاب بالنفس، فما أنا إلا بشر يخطئ ويصيب، فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان.

(رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) .

صدق الله العظيم

(البقرة : ٢٨٦)

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .

قائمة الرموز والاختصارات

١- تركيب رموز الأمم المتحدة :

يتركب الرمز من عدة عناصر هى عبارة عـن أرقـام وحـروف ويعتبر هوية مميزة لوثيقة الأمم المتحدة . لا يعبر الرمـز عمومـاً عن موضوع الوثيقة. وتحمل الوثيقة نفس الرمز فى كافة اللغـات الرسمية ويشير الجزء الأول من الرمز عادة إلـى الجهـة التـى أصدرت الوثيقة أو إلى الجهة التى تقدم إليها الوثيقة .

A/-	الجمعية العامة
S/-	مجلس الأمن
E/-	المجلس الاقتصادى والاجتماعى
ST/-	الأمانة العامة

وتشير عناصر خاصة إلى طابع الوثيقة :

-/PRST/-	بيانات من رئيس مجلس الأمن
-/PV. ...	محاضر حرفية للجلسات
-/R. ...	توزيع محدود و توزيع مضيّق (ما لم يتم رفع الحظر عنه)
-/RES/-	قرارات
-/SR. ...	محاضر موجزة للجلسات

ويشير العنصر الأخير، الذى يضاف إلى الرمز، إلى تغيير في النص الأساسي :

-/Add. ..	إضافة
-/Corr. ...	تصويب (قد لا ينطبق على كافة النسخ الصادرة باللغات الرسمية الأخرى)
-/Rev. ...	تنقيح (يحل محل النصوص الصادرة سابقا)
-/Summary	النسخ الموجزة للوثائق
-/-*	إعادة إصدار لأسباب فنية أو تقنية

٢- اختصارات أخرى :

١- UNEF (United Nations Emergency Force_) = قوات طوارئ الأمم المتحدة .

نقلا عن :

http://www.un.org/Depts/dhl/dhlara/resguida/symbol.htm

تمهيد

كانت الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية من القسوة بمكان، بحيث لا يمكن تجاهلها أو نسيان ما خلفته . إذ تركت هذه الحرب ويلات لا يزال العالم يعانى من آثارها حتى الآن، حيث تعد الخسائر التى خلفتها هذه الحرب هى الأكبر فى تاريخ البشرية على الإطلاق، إذ فقد العالم فيها قرابة (٥٠) مليون قتيل . و لم يكن القتلى من العسكريين فحسب، و إنما عانى المدنيون كذلك خسائر فادحة في الأرواح، فعلى سبيل المثال حصدت القنبلتان الذريتان اللتان اسقطتا على "هيروشيما" و "ناجازاكى" فى اليابان، أرواح (٢٥٠,٠٠٠) من المدنيين الأبرياء . كما كان لويلات الحرب العالمية الثانية، و للفشل الذريع الذى صاحب عصبة الأمم - التى لم تستطع منع نشوب الحرب - الأثر الأكبر لتحرك العالم نحو تكوين هيئة دولية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين و تكون وريثاً "لعصبة الأمم"، فكانت "هيئة الأمم المتحدة "[١].

وصاحب تسمية هيئة " الأمم المتحدة " هو رئيس الولايات المتحدة الأسبق " فرانكلين د . روزفلت : Franklin D. Roosevelt "، حيث استخدم هذا الاسم للمرة الأولى فى " إعلان الأمم المتحدة " الصادر فى ١ كانون الثانى / يناير ١٩٤٢ خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما أخذ ممثلو ست وعشرين دولة من حكوماتهم تعهداً بمواصلة القتال سوياً ضد قوات المحور[٢]. ولقد كان ساسة الولايات المتحدة من أوائل المفكرين فى دراسة مشكلات ما بعد الحرب العالمية الثانية، فمنذ أعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا أعلن الرئيس روزفلت أن الولايات المتحدة ترى من واجبها أن

---

(1) http://www.moqatel.com/openshare/behoth/monzmat3/un/sec02.doc_cvt.htm

(2) http://www.un.org/aboutun/history.htm

تقوم بدور هام فى المستقبل، وهو محاولة اقامة سلام يعم الإنسانية ويحول بين الدول وبين استعمال القوة فى علاقتها بعضها ببعض . كانون الأول/ديسمبر شكل وزير خارجية الولايات المتحدة " كوردل هل : Hull " لجنة وكل إليها أمر دراسة شئون ما بعد الحرب . وحين ظهرت بوادر انتهاء الحرب حذت دول كثيرة حذو الولايات المتحدة، فتألفت لجان فى كل من انجلترا والاتحاد السوفيتى . ولم تكن الجهود التى تبذلها الدول تسير على وتيرة واحدة، بل كانت أحياناً تعمل فى الخفاء، فلا يكاد يعلم ما يدور فيها إلا المختصون، وأحياناً كانت تعمل علانية لتكون وسيلة من وسائل الدعاية[1].

ولقد مرت عملية إنشاء الأمم المتحدة بعدة مراحل، ففى ١٢ حزيران/ يونيه عام ١٩٤١ اجتمع ممثلو أربع عشرة دولة من الدول الغربية ودول الكومنولث للتوقيع على وثيقة عرفت باسم " تصريح لندن "، حيث حثوا دول العالم فيها على التعاون لمنع الحروب و نشر السلم . وفى ١٤ آب / أغسطس عام ١٩٤١ صدر تصريح عن الاجتماع الذى عقد بين "روزفلت" - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية - و" تشرشل: Winston Churchill" - رئيس وزراء بريطانيا - على ظهر البارجة " برنس أوف ويلز " والذى عرف باسم " تصريح الأطلنطى "، حيث حددا فيه مبادئ عامة يبنيان عليها آمالهم فى مستقبل أفضل للعالم كله وأشاروا فى المادة الثامنة منه على ضرورة اقامة تنظيم دولى بعد الحرب . وفى الأول من كانون الثانى / يناير عام ١٩٤٢، صدر بيان فى مدينة واشنطن عرف باسم " تصريح الأمم المتحدة " وذلك عقب اجتماع ممثلى ست وعشرين دولة بهدف تشكيل جبهة عالمية ضد دول المحور . ولقد نص التصريح على ضرورة إنشاء منظمة عالمية فى أقرب وقت ممكن لتحقيق الأمن و السلم فى جميع دول العالم . وانضم إلى الموقعين

---

[1] بطرس بطرس غالى ، محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٨ ، ١٩٨٩، صـ ٤٧٥، ٤٧٦

على هذا التصريح بعد ذلك إحدى وعشرون دولة، من بينهم خمس دول عربية هم (العراق – مصر – المملكة العربية السعودية – سوريا – لبنان) .

وفى ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٤٣، اجتمع ممثلو الدول الأربع الكبرى، وهم (المملكة المتحدة – الاتحاد السوفيتى – الولايات المتحدة الأمريكية – الصين) فى موسكو وأصدروا تصريحاً أكدوا فيه على ضرورة إقامة تنظيم عالمى للمحافظة على السلم والأمن الدوليين . وفى طهران اجتمع كل من (روزفلت – ستالين – تشرشل) في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى الأول من كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٤٣ وأصدروا تصريحاً أكدوا فيه عزمهم على التعاون مع جميع الشعوب الراغبة فى السلام فى السيطرة والقضاء على الاستعباد، وعلى ضرورة إقامة نظام للسلام العالمى وفقاً لمبادئ تصريح الأطلنطى. ثم دعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر فى قصر " دَمبارتُن أوكس "فى ضاحية " جورج تاون" الأمريكية فى العاصمة "واشنطن" وذلك بهدف إنشاء منظمة دولية تخلف عصبة الأمم . وكان لابد أن يكون التشاور أولاً بين الدول الكبرى ولذلك قامت الولايات المتحدة بدعوة كل من (المملكة المتحدة – الاتحاد السوفيتى – الصين). و لما كان الاتحاد السوفيتى لم يعلن الحرب على اليابان، فلم يكن ممكناً فى ذلك الوقت أن يجتمع ممثلوه مع الصين التى كانت فى حرب مع اليابان . ولذلك عقد المؤتمر على مرحلتين، الأولى بدأت فى ٢١ آب / أغسطس واستمرت حتى ٢٨ أيلول/ سيتمبر ١٩٤٤ واجتمع فيهما ممثلو (الولايات المتخدة الأمريكية – المملكة المتحدة – الاتحاد السوفيتى) . ثم أعقبها المرحلة الثانية فى الفترة من ٢٩ أيلول / سبتمبر إلى ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٤ واجتمع فيها ممثلو (الولايات المتحدة الأمريكية – المملكة المتحدة – الصين) . وكانت أهم المقترحات التى تضمنها المؤتمر هى :

١- قيام تنظيم دولى يعرف باسم " الأمم المتحدة " يكون من أهدافه حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التعاون الدولى فى الشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٢- يتكون التنظيم من الأجهزة (الفروع) الآتية :

أ- جمعية عامة　　　　ب- مجلس أمن

ج - محكمة عدل دولية　　　　د- أمانة عامة .

وفى مدينة " يالتا " الواقعة على ساحل البحر الأسود بمقاطعة " القرم " السوفيتية، عقد الحلفاء الذين انتصروا فى الحرب العالمية الثانية، وهم (بريطانيا – الاتحاد السوفيتى – الولايات المتحدة الأمريكية) مؤتمراً فى الفترة من ٤ – ١١ شباط / فبراير ١٩٤٥، حيث تشكلت فيه الصورة النهائية للهيئة الدولية، حيث اتفق ممثلو الدول الثلاث المجتمعون وهم (تشرشل – ستالين – روزفلت) على الصيغة النهائية لهيئة الأمم المتحدة .

وفى ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٤٥، اجتمع مندوبو (٥٠) دولة فى "سان فرانسيسكو" وذلك بمناسبة عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالمنظمة الدولية . و فيه صاغ المندوبون ميثاقاً من (١١١) مادة والذى تم اعتماده بالإجماع فى ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٤٥ فى دار الأوبرا بسان فرانسيسكو . وفى اليوم التالى، وقعوا عليه فى مسرح " هيربست " بمبنى النصب التذكارى للمحاربين القدامى، ثم وقعته بعد ذلك " بولندا " و التى لم يكن لها ممثل فى المؤتمر، فأصبحت واحدة من الأعضاء المؤسسين البالغ عددهم (٥١) دولة .

وفى ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٥ برزت الأمم المتحدة إلى الوجود وأصبح ميثاقها سارياً عندما صدق عليه أعضاء مجلس الأمن الدائمون الخمسة ومعظم الموقعون عليه . وفى ١٠ كانون الثانى / يناير ١٩٤٦ تم افتتاح أول دورة للجمعية عامة، بمشاركة ممثلين عن (٥١) دولة وذلك فى لندن. وفى

١٧كانون الثانى / يناير ١٩٤٦عقد مجلس الأمن أول جلسة واعتمد نظامه الداخلى[١].

أما بخصوص الهدف الأساسى الذى أنشئت من أجله المنظمة الدولية، فيتضح من ميثاقها، حيث جاء فيه : " نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ... أن نضم قوانا كى نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين...".

وعلى هذا يتضح أن الهدف الأساسى والذى تأسست من أجله الأمم المتحدة هو حفظ السلم و الأمن الدوليين . ولقد حدد الميثاق فى فصوله الأساليب الواجب إتباعها لحفظ الأمن والسلم الدوليين ولخصها بوضوح فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق فى ثلاثة أنواع من التدابير والتى يتعين على الأمم المتحدة اتخاذها لتحقيق هذا الهدف وهم كما يلى :

(١) تدابير وقائية لإزالة أسباب التوتر و الحيلولة دون اندلاع المنازعات أصلاً.

(٢) تدابير لمساعدة أطراف النزاع فى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وفقاً لمبادئ العدل والقانون .

(٣) تدابير قمعية لمواجهة حالات العدوان أو تهديد السلم أو الإخلال به[٢].

---

(1) لمعرفة ظروف نشأة الأمم المتحدة ، انظر : محمد سامى عبد الحميد، محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٤٠-٣٤٤،

http://www.un.org/arabic/aboutun/milestones.htm

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/monzamat3/un/sec02.doc_cvt.htm ؛

(2) حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥ ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٠٢ ، الكويت ، ١٩٩٥ ، صـ ٨٣ .

ولقد حرّم الميثاق على الدول الأعضاء استخدام القوة فى علاقاتهم الدولية[١]، إلا أن الميثاق أجاز استخدام القوة وذلك فى حالة الدفاع عن النفس[٢]. وتستطيع المنظمة الدولية أن تلعب أدواراً مختلفة فى تسوية الأزمات أو الصراعات الدولية[٣] على النحو التالى :

١- فى المرحلة الابتدائية للمفاوضات يمكن للمنظمة الدولية أن تلعب دوراً هاماً فى تقريب وجهات النظر بين المتصارعين، وجس النبض فى الاتجاه نحو السلام، و استخدام ممثلين مناسبين كوسطاء.

٢- فى مرحلة التسوية العسكرية يمكن أن تساعد المنظمة فى تنفيذ ومراقبة وقف إطلاق النار ومراقبة الهدنة.

٣- يمكن أيضاً أن تقوم قوات مسلحة للفصل بين المتحاربين أو لتقليل احتمالات تجدد الاشتباكات.

٤- كذلك يمكن للمنظمة الوظيفية[٤]المساعدة فى مسألة اللاجئين، وتوزيع الغذاء والكساء والمعونات على أهالى المناطق المنكوبة بالحرب وغير ذلك من عناصر المساعدة فى تخفيف ويلات هذه الحرب.

٥- يمكن لمنظمة الأمن الجماعى[٥]استخدام القوة ضد أحد الطرفين أو التهديد باستخدامها لردعه.

---

(1) و ذلك بموجب أحكام الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق .

(2) المادة (٥١) من الميثاق .

(3) الصراع هو تصادم إرادات بين خصمين أو أكثر ، بحيث يكون هدف كل طرف تحطيم الأخر كلياً أو جزئياً ، أما الأزمة فهى أقل فى حدتها من الصراع ولا تصل لحد استخدام القوة المسلحة . (انظر: أمين حامد هويدى ، الصراع العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدي والرادع النووي، القاهرة، دار المستقبل العربى، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، صـ ١٤) .

(4) المنظمة الوظيفية هى التى يكون لها وظيفة ثابتة وهدف محدد.

(5) يقصود بمنظمة الأمن الجماعى مجلس الأمن وذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية التى خولها الميثاق لاستخدامها.

٦- كذلك يمكن للمنظمة الدولية أن تلعب دوراً فى إعادة تطبيع العلاقات بين المتحاربين، ومسألة الضمانات والتبادل التجارى وما شابة ذلك .

٧- كذلك قد يتم الاتفاق على قيام وسيط للمنظمة الدولية بالفصل فيما قد يثور عن منازعات مستقبلاً بين الأطراف المتحاربة[1].

ونتيجة لكثرة المسائل التي تهتم بها المنظمة الدولية، ولتسهيل قيامها بمهام وظائفها، فقد أنشئت ستة من الأجهزة الرئيسة والتى تختص كل واحدة منها بموضوع من الموضوعات التى تهتم بها الأمم المتحدة . ويوجد خمسة من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك وهى (الجمعية العامة - مجلس الأمن - المجلس الاقتصادى والاجتماعى - مجلس الوصاية - الأمانة العامة)، أما مقر الجهاز السادس وهو (محكمة العدل الدولية) فهى فى لاهاى بهولندا . أما هيئات الأمم المتحدة المختصة بتحقيق السلم والأمن الدوليين فهى (الجمعية العامة - مجلس الأمن - الأمانة العامة) واختصاص كل منها فى هذا المجال كما يلى:

أولاً : الجمعية العامة :

هى الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة والوحيدة التى تمثل فيها جميع الدول الأعضاء وعلى نحو متساو حيث يكون لكل دولة صوت واحد[2]، وتتخذ الجمعية العامة قراراتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين المصوتين[3]، وكذلك فى قراراتها فى تعديلات المقترحات المتعلقة بمسائل

---

(1) عطية حسين أفندى عطية ، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ – ١٩٧٧) ، دراسة حول فعالية المنظمة الدولية فى تسوية المنازعات الدولية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، ص ٦٥ .

(2) حسن نافعة ، مرجع سابق ، صـ ٩٧ .

(3) وذلك وفقاً لأحكام المادة (٨٣) من النظام الداخلى للجمعية العامة ، وتشمل هذه المسائل (التوصيات الخاصة بصيانة السلم والأمن الدوليين، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير =

هامة، وفي المسائل التي تطرح للتصويت بصورة مستقلة من هذه المقترحات[1]. أما في المسائل الأخرى فتتخذ الجمعية العامة قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين (الأغلبية البسيطة)[2].

ويجب ملاحظة أن قرارات الجمعية العامة لا تلزم الحكومات قانونياً . إلا أنها تحمل رأى العالم فى القضايا الدولية الرئيسية، فضلاً عن كونها تمثل السلطة الأدبية للمجتمع الدولى . وأعمال الأمم المتحدة على مدى العام ناشئة أساساً عن قرارات الجمعية العامة، التى تعبر عن إرادة غالبية الدول الأعضاء ممثلة فى القرارات التى تتخذها الجمعية العامة . ويجرى هذا العمل بالوسائل التالية:

١- اللجان وسائر الهيئات التى أنشأتها الجمعية العامة لدراسة مسائل معينة وإعداد تقارير عنها، مثل (نزع السلاح، الفضاء الخارجى، عمليات حفظ السلام، إنهاء الاستعمار، حقوق الإنسان) .

٢- عن طريق المؤتمرات الدولية التى تدعو الجمعية العامة إلى عقدها .

٣- عن طريق الأمين العام وموظفى الخدمة المدنية التابعة له[3].

= الدائمين ، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادى و الاجتماعى ، وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية _ وفقا لحكم الفقرة ١- (ج) من المادة (٨٦) من الميثاق _ وقبول أعضاء جدد فى الأمم المتحدة ، ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها ، وفصل الأعضاء، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية ، والمسائل الخاصة بالميزانية. (انظر: النظام الداخلى للجمعية العامة ، (A/520/Rev.15.) ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ١٩٨٥، صـ ٢٥) .

(1) المادة (٨٤) من النظام الداخلى للجمعية العامة ، نفسه .

(2) المادة (٨٥) من النظام الداخلى للجمعية العامة ، نفسه . أما المقصود بعبارة "الأعضاء الحاضرين المصوتين" فهم الذين يدلون بأصواتهم إيجاباً أو سلباً . أما الأعضاء الذين يمتنعون عن التصويت فيعتبرون غير مصوتين. (انظر : المادة (٨٦) من النظام الداخلى للجمعية العامة ، نفسه)..

(3) http://www.un.org/arabic/ga/6/background/background.shtml

أما بالنسبة لدورات انعقاد الجمعية العامة، فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع، كما يلى :

١- دورات انعقاد عادية (Regular Sessions) :

حيث تنعقد الجمعية العامة سنوياً فى دورة عادية تبدأ فى ثالث يوم ثلاثاء من شهر أيلول/ سبتمبر، وتحدد الجمعية العامة فى بداية كل دورة – بناء على توصية مكتبها - تاريخاً لاختتام الدورة، إلا أنها تستمر غالباً إلى الأسبوع الثالث من شهر ديسمبر. وتنعقد الجمعية العامة فى مقر الأمم المتحدة إلا إذا دعيت إلى الانعقاد فى مكان آخر، وذلك عملاً بقرار متخذ فى دورة سابقة، أو بناء على طلب أغلبية أعضاء الأمم المتحدة . وللجمعية العامة فى أية دورة أن تقرر التوقف عن الانعقاد مؤقتاً واستئناف جلساتها فى تاريخ لاحق[1].

٢- دورات انعقاد غير عادية (خاصة) (Irregular Sessions)[2]:

وتعقد تلك الدورات بناء على قرار صادر عن الجمعية العامة فى دورة سابقة، وفى هذه الحالة يحدد ميعاد انعقاد الدورة فى هذا القرار. ومن الممكن أن تعقد تلك الدورات بناء على طلب أغلبية أعضاء الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وفى هذه الحالة تعقد الدورة فى خلال خمسة عشر يوماً من وقت وصول طلب عقد الدورة الخاصة إلى الأمين العام .

---

(1) النظام الداخلى للجمعية العامة ، مصدر سابق ، ص ١ ، ٢ . ؛
http://www.moqatel.com/openshare/behoth/monzmat3/un/sec04.doc_cvt.htm

(2) عقدت الجمعية أولى دوراتها الخاصة فى الفترة (٢٨ ابريل - ١٥ مايو) ١٩٤٧ بطلب من المملكة المتحدة وكانت بخصوص موضوع فلسطين ، وبلغ عدد الدورات التى عقدتها الجمعية العامة من هذا النوع (٢٧) دورة ، كان آخرها بطلب من الجمعية العامة وكانت بعنوان الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل فى الفترة من (١٩ – ٢١) سبتمبر ٢٠٠١ . (انظر : http://www.un.org/arabic/ga/ssession.html) .

٣- دورات انعقاد خاصة طارئة (Emergency Special Sessions) [(١)]:

يجوز دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد فى دورة طارئة خلال ٢٤ ساعة وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم (٣٧٧) الصادر فى ٣ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٥٠ (قرار الاتحاد من أجل السلام) وذلك فى حالة تلقى الأمين العام للأمم المتحدة طلباً فى هذا الشأن من مجلس الأمن بأغلبية تسعة أعضاء، ليس من بينها بالضرورة أصوات الأعضاء الدائمين، أو بناء على طلب من الجمعية العامة، بموافقة أغلبية أعضائها[(٢)].

هذا بالنسبة لدورات انعقاد الجمعية العامة، أما فيما يخص دور الجمعية العامة فى حفظ السلم والأمن الدوليين فلقد حدد الميثاق دور الجمعية العامة فى حفظ السلم والأمن الدوليين على النحو التالى :

١- للجمعية العامة حق مناقشة أية مسالة تدخل فى نطاق ميثاق الأمم المتحدة ويكون له أهمية دولية، فلها الحق فى إصدار توصيات فيها إلى الدول الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو لكليهما . هذا مع الأخذ فى

---

(1) عقدت الجمعية العامة عشر دورات استثنائية طارئة عبر تاريخها وهم :

الأولى: (بخصوص الشرق الأوسط) عام ١٩٥٦، الثانية (مسألة هنغاريا) عام ١٩٥٦، الثالثة (الشرق الأوسط) عام ١٩٥٨، الرابعة (الكونغو) عام ١٩٦٠، الخامسة (الشرق الأوسط) عام ١٩٦٧، السادسة (أفغانستان) عام ١٩٨٠، السابعة (فلسطين) عام ١٩٨٠، الثامنة (ناميبيا) عام ١٩٨، التاسعة (الأراضى العربية المحتلة) عام ١٩٨٢، العاشرة (الأعمال الإسرائيلية غير القانونية فى القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضى الفلسطينية) على فترات متوالية من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٣. (انظر: http://www.un.org/arabic/gasession.html)

(2) http://www.moqatel.com/openshare/behoth/monzmat3/un/sec04.doc

الاعتبار بالقيد الوارد في المادة (١/١٢) من الميثاق[1]. هذا ويمكن الأخذ فى الاعتبار كذلك بالقيد العام الوارد في المادة (٧/٢) من الميثاق[2].

٢- للجمعية العامة أن تتدخل فى المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح ولها أن تقدم توصيتها بشأن هذه المبادئ إلى الأعضاء أو لمجلس الأمن أو لكليهما، وذلك بهدف حفظ السلم والأمن الدوليين[3].

٣- للجمعية العامة الحق في مناقشة أية مسألة ترفعها إليها دولة عضو، أو ليست عضواً فى الأمم المتحدة، طبقاً للمادة (٢/٣٥) من الميثاق[4].

وللجمعية العامة أن تصدر توصيات للدول غير الأعضاء وذلك بشرطين:

الأول : أن لا تكون المسألة مطروحة للنقاش فى مجلس الأمن (القيد الوارد في المادة ١٢) .

الثاني: أن تتطلب المسألة القيام " بعمل ما " فتعرض على مجلس الأمن أولا[5].

---

(1) وذلك وفقاً لأحكام المادة (١٠) من ميثاق الأمم المتحدة ، أما بخصوص القيد فى المادة (١/١٢) فهو الذى يمنع الجمعية العامة من إصدار توصية فى موضوع يتم مناقشته فى مجلس الأمن إلا إذا طلب مجلس الأمن ذلك .

(2) وليد خميس عليان ، دور الأمم المتحدة فى قضية فلسطين ، رسالة دكتوراة غير منشورة، حقوق الإسكندرية، ١٩٨٩ ، ص ٦٤ . أما بخصوص القيد الوارد فى المادة (٧/٢) فهو الخاص بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

(3) المادة (١/١١) من ميثاق الأمم المتحدة .

(4) تخص هذه الفقرة الدول غير الأعضاء فى الأمم المتحدة وتريد من مجلس الأمن أو الجمعية العامة التدخل فى نزاع تكون طرفاً فيه بشرط أن تقبل التزامات الحل السلمى المنصوص عليها في الميثاق .

(5) المادة (٢/١١) من ميثاق الأمم المتحدة . أما المقصود بالقيام " بعمل ما " فهى إجراءات الإكراه واستعمال القوة الواردة فى الفصل السابع من الميثاق . (انظر : وليد خميس عليان، مرجع سابق ، ص ٦٦ ، ٦٧) .

٤- للجمعية العامة الحق فى تنبيه مجلس الأمن إلى الحالات التى يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر[١].

٥- لا يحول القيد الوارد في المادة (١/١٢) من بحث ومناقشة أى نزاع أو موقف فى ذات اللحظة التى تكون معروضة فيها على مجلس الأمن، إلا أن الجمعية العامة لا تستطيع إصدار توصيات مادامت المسألة معروضة على مجلس الأمن[٢].

٦- تنسيقا للعمل بين مجلس الأمن والجمعية العامة فى المسائل الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين، يتولى الأمين العام - بموافقة مجلس الأمن - إخطار الجمعية العامة فى كل دورة من دورات انعقادها بكل الوسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين، والتى تكون محل بحث أمام مجلس الأمن[٣].

٧- أعطى الميثاق للجمعية العامة حق التصرف " بحرية " بخصوص المسائل التي " تعكر صفو العلاقات الودية " بين الأمم، وذلك دون شرط عرض تلك المسائل على مجلس الأمن[٤] ويتاح للجمعية العامة اتخاذ أي من التدابير السلمية الواردة فى الميثاق وهى (المفاوضة - التحقيق -

---

(1) المادة (٣/١١) من ميثاق الأمم المتحدة .

(2) وليد خميس عليان ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(3) رياض صالح أبو العطا ، المنظمات الدولية ، المنصورة ، دار النيل للطباعة ، دار النهضة العربية للنشر، ٢٠٠٢ ، ص ١١٤.

(4) المادة (١٤) من ميثاق الأمم المتحدة . ومن الملاحظ أن هذه المادة لم تشترط عرض المسألة على مجلس الأمن كما فى المادة (١١)، وذلك لأن مسئولية الجمعية العامة طبقا للمادة (١٤) تتعلق بالمسائل التى تعكر صفو العلاقات الدولية وذلك بخلاف المادة (١١) والتى تختص بالمسائل التى تعرض السلام الدولى للخطر. (انظر : محمد سامى عبد الحميد ، محمد السعيد الدقاق ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥) .

الوساطة - التوفيق - التحكيم - التسوية القضائية - اللجوء إلى المنظمات الإقليمية)[١].

لم تتوقف اختصاصات الجمعية العامة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين عند حد المواد الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة، ولكن الضرورة اقتضت تطوير اختصاصات الجمعية العامة فى هذا المجال، وخاصة بعد فشل مجلس الأمن فى التصدي لكثير من المشاكل الدولية نتيجة لسوء استخدام حق الاعتراض (الفيتو) . ففى ٣ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٥٠ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم (٣٧٧) والذى عرف باسم قرار " الاتحاد من أجل السلام " وذلك بناء على اقتراح وزير الخارجية الأمريكى آنذاك " اتشيسون " وكان ذلك نتيجة عجز مجلس الأمن عن اتخاذ خطوات ايجابية بشأن المشكلة الكورية بسبب استخدام السوفيت للفيتو[٢]. ولقد وسع قرار الاتحاد من أجل السلام " الكثير من سلطات الجمعية العامة على النحو التالى:

---

(1) نفسه .

(2) تعد عملية الأمم المتحدة فى كوريا عام (١٩٥٠) أولى عمليات فرض السلام فى تاريخ المنظمة الدولية ، ففى ٢٥ يونيه ١٩٥٠ أبلغت هيئة الأمم المتحدة بأن كوريا الشمالية قد قامت بغزو كوريا الجنوبية ، وفى اليوم نفسه ، دعا مجلس الأمن الطرفين إلى وقف إطلاق النار وسحب قوات كوريا الشمالية إلى دائرة عرض (٣٨) درجة شمالاً ، ثم ناشد مجلس الأمن - بسبب احتدام القتال واستمراره - الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى المسارعة بتقديم كل المساعدات الممكنة لكوريا الجنوبية لرد العدوان . وفى الوقت نفسه أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها قد أصدرت أوامرها إلى قواتها الجوية والبحرية لتقديم الغطاء الجوى لدعم قوات كوريا الجنوبية ، ثم صدرت بعد ذلك أوامر وتصريحات باستخدام القوات البرية كذلك . وفى يوليه من العام نفسه ، ناشد مجلس الأمن الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة أن يقوموا بتقديم الدعم العسكرى ، وتكوين فرقة عسكرية ، طبقا للقرار السابق ، بحيث تخضع هذه القوة لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . وقد استجابت (١٦) دولة لهذا الطلب ومن ثم تكونت قوة عسكرية دولية تعمل تحت قيادة التحالف بقيادة الولايات المتحدة . وفى تلك الأثناء صرح الاتحاد السوفيتى بعدم قانونية هذا القرار لصدوره فى غياب عضوين دائمين من مجلس الأمن ، هما :

١- الاتحاد السوفيتى ، والذي كان غائبا لمدة ٦ شهور وذلك احتجاجا على عضوية الصين الوطنية في الأمم المتحدة.

٢- الصين الشعبية التى رفضت تواجد الصين الوطنية وعدته قرار غير سارى . ولذلك تباحثت الجمعية فى المسألة وأصدرت قرارها رقم (٣٧٧) المعروف باسم " الاتحاد من أجل السلام". (انظر: http://www.moqatel.com/openshare/behoth/monzamat3/un/sec04.doc_cvt.htm

١- أنه إذا فشل مجلس الأمن فى القيام بمسئولياته الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين بسبب عدم توفر الإجماع بين الأعضاء الدائمين، فللجمعية العامة أن تبحث الموضوع فوراً لإصدار التوصيات اللازمة للأعضاء لاتخاذ التدابير الجماعية المناسبة بما فى ذلك استخدام القوات المسلحة للمحافظة على السلم أو إعادته إلى نصابه[1].

٢- طلب القرار من الدول الأعضاء الاحتفاظ ضمن قواتها المسلحة بقوات مدربة ومنظمة لاستخدامها وقت الحاجة تحت طلب الجمعية العامة[2].

٣- انشأ القرار لجنتين هما :

أ- لجنة الإجراءات الجماعية : وهى المختصة بإجراءات المحافظة على السلم، متضمنة الإجراءات العسكرية .

ب- لجنة مراقبة السلم الدولى : لمراقبة تطور النزاع فى إحدى المناطق التى تهدد السلم والأمن الدوليين[3].

٤- أعطى القرار للجمعية العامة الحق فى دعوة دورة استثنائية طارئة خلال ٢٤ ساعة.

ومما سبق يتضح أن قرار الاتحاد من أجل السلام قد منح الجمعية العامة اختصاصاً جديداً فى التصرف وفقاً لنصوص الفصل السابع من الميثاق، بما فى ذلك استعمال القوة لمواجهة تهديد السلم والأمن الدوليين وقمع العدوان. وبذلك تكون القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بناء على قرار الاتحاد من أجل السلام، والمتضمنة تدابير عقابية، لها ذات قيمة قرارات مجلس الأمن،

---

(1) نفسه.

(2) صلاح عبد الوهاب ، دور الدولة الجديدة في المجتمع الدولي ، السياسة الدولية ، العدد ١٣ ، ١٩٦٨ ، ص ٤٩ .

(3) http://www.moqatel.com/openshare/behoth/monzamat3/un/sec04.doc_cvt.htm

أى أنها تلزم من توجهت إليه بخطابها[1]. إلا أنه ومنذ عام ١٩٦٠، أخذ دور الجمعية العامة حيال المسائل الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين، يسير فى اتجاه الضعف، وذلك لأسباب عديدة أهمها :

١- الاعتراض التام والصريح من جانب الاتحاد السوفيتى ومناصريه من الكتلة الشرقية وفرنسا على مسلك الجمعية العامة، ولاسيما على النفقات التى ترتبها على عاتقهم عمليات حفظ السلام، والتى تمت وفقاً لقرار الاتحاد من أجل السلام .

٢- الزيادة الكبيرة فى عضوية الجمعية العامة، والتغير الذى طرأ على تكوينها، حيث أصبح للدول النامية أكثر من ثلثى الأصوات .

٣- الإقلال من الاستعمال المتكرر للفيتو فى مجلس الأمن، أضعف الحاجة إلى جهاز بديل .

٤- رغبة الدول العظمى، ذوات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن، في الاحتفاظ بالتأثير الخاص الذى تتمتع به فى مجلس الأمن .

ومما سبق يتضح أن الجمعية العامة أصبحت لا تتعرض للمسائل الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين من خلال قرار الاتحاد من أجل السلام، والدليل على ذلك أن إرسال قوات المراقبة في عام ١٩٦٧ و قوات الطوارئ الدولية فى عام ١٩٧٣ إلى منطقة الصراع العربى - الإسرائيلى كان بناء على قرارات صادرة عن مجلس الأمن وليس من الجمعية العامة[2]. إلا أنه يمكننا

---

[1] محمد سامي عبد الحميد ، محمد السعيد الدقاق ، مرجع سابق ، ص ٤٧٧ . إلا أنه لا تستطيع الجمعية العامة أن تفرض على الدول الأعضاء المشاركة فى استخدام القوة ضد دولة ما، ولكن أمر تنفيذ هذه التوصيات يعود كله إلى الدول الأعضاء فرداً فرداً . (انظر : وليد خميس عليان ، مرجع سابق ، ص ٨٢) .

[2] وليد خميس عليان ، مرجع سابق ، ص٨٥ .

القول بأن الجمعية العامة قد تؤدى إلى جعل الرأى العام العالمى يحدث أثره على الأطراف المتصارعة .

ثانياً : مجلس الأمن :

أ- عضوية مجلس الأمن :

إذا كانت الجمعية العامة هى الهيئة التى يتمثل فيها جميع الأعضاء بالتساوى، فإن الوضع يختلف فى مجلس الأمن، حيث يتكون من خمسة عشر عضواً من أعضاء الأمم المتحدة[١]، منهم خمسة أعضاء يحتلون مقاعد دائمة فيه وهم : (جمهورية الصين – فرنسا – روسيا - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية - الولايات المتحدة الأمريكية)[٢]. أما العشرة أعضاء الآخرين فتنتخبهم الجمعية العامة، حيث تقوم كل سنة، وفى أثناء دورتها العادية، بانتخاب خمسة أعضاء غير دائمين فى مجلس الأمن لمدة سنتين[٣]، ولا يجوز أن يعاد فوراً انتخاب العضو الذى انتهت مدته من أعضاء مجلس الأمن[٤]، ويكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن مندوب واحد فقط. هذا على أن يجرى انتخاب أعضاء مجلس الأمن الدائمين العشرة الآخرين وفقاً للتوزيع الجغرافى كما يلى :

(أ) خمسة أعضاء من دول أسيا وأفريقيا.

---

[1] وذلك وفقا لتعديل المادة (٢٣) الصادر فى عام (١٩٦٥) جيث تمت زيادة أعضاء مجلس الأمن من (١١) عضواً إلى (١٥) وكانت الزيادة فى الأعضاء غير الدائمين .

[2] وذلك لكونهم الدول التى انتصرت فى الحرب العالمية الثانية وسعت إلى إنشاء الأمم المتحدة ، فخول لهم الميثاق مسئولية كبيرة لحفظ السلم والأمن الدوليين ، وحفظ لهم مقاعد دائمة فى مجلس الأمن . ولإصدار قرار من المجلس (وهو الهيئة المسئولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين) فلابد من اتفاق أراء هؤلاء الدول عليه .

[3] المادة (١٤٢) من النظام الداخلى للجمعية العامة ، مصدر سابق ، صـ ٤٣ .

[4] المادة (١٤٤) من النظام الداخلى للجمعية العامة ، نفسه .

(ب) عضو واحد من دول أوروبا الشرقية .

(جـ) عضوان من دول أمريكا اللاتينية .

(د) عضوان من دول أوروبا الغربية والدول الأخرى[1].

هذا ومن الممكن أن يشترك أعضاء من الأمم المتحدة وليسوا بأعضاء فى مجلس الأمن فى جلسات المجلس، وذلك على أن لا يقوم العضو بالتصويت فى مناقشة أية مسألة تعرض على المجلس، وذلك إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر فى حالة عدم اشتراكه[2]. وكذلك من الممكن اشتراك طرف فى نزاع وليس من أعضاء الأمم المتحدة، بشرط أن يوافق على الشروط التي يضعها المجلس لاشتراكه[3].

ب- التصويت في مجلس الأمن :

تسير إجراءات التصويت فى مجلس الأمن على النحو التالى :

١- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوتاً واحداً .

٢- تصدر قرارات مجلس الأمن فى المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه[4].

---

(1) وذلك وفقاً لما أشارت إليه الجمعية العامة، فى الفقرة ٣ من قرارها (١٩٩١ ألف (د - ١٨)) والمؤرخ فى ١٩٦٣/١٢/١٧ . (انظر : المصدر السابق ، صـ٤٣) .

(2) المادة (٣١) من ميثاق الأمم المتحدة .

(3) المادة (٣٢) من ميثاق الأمم المتحدة .

(4) الحالات التى يتخذ فيها التصويت الطابع الإجرائى هى : (إدراج بند فى جدول أعمال المجلس - ترتيب بنود جدول الأعمال - تأجيل النظر فى بنود على جدول الأعمال - شطب بند من قائمة المسائل التى هى قيد نظر مجلس الأمن - قرارات رئيس مجلس الأمن فى مسالة نظام - تعليق جلسة المجلس - رفع الجلسة - الدعوات إلى الاشتراك فى أعمال المجلس - تصريف الأعمال - عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة) . (انظر : مرجع ممارسات مجلس الأمن ، (ST/PSCA/Add.10) ، ملحق ١٩٨٥ – ١٩٨٨ ، إدارة الشئون السياسية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٤ ، صـ٦٨ ، ٦٩) .

٣- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى - المسائل الموضوعية - مثل التي تهدد السلم والأمن الدوليين بموافقة تسعة أصوات من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، وذلك بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس، والفقرة (٣) من المادة (٥٢) من الميثاق[١]، يمتنع فيها من كان طرفاً في النزاع عن التصويت[٢].

وبذلك يكون الميثاق قد أعطى للدول العظمى اليد العليا عند التصويت على قرارات مجلس الأمن، فحين يقرر أن لكل عضو صوتاً واحداً، نجده يفرق بين المسائل الإجرائية والمسائل الأخرى، حيث أنه في المسائل الإجرائية يكتفي بموافقة تسعة من أعضائه أياً كان هؤلاء التسعة، في حين أنه في المسائل الأخرى وخاصة التي يتعلق منها بحفظ السلم والأمن الدوليين فلابد من توافر الأصوات التسعة بشرط أن يكون بينها "أصوات الأعضاء الدائمين"، فإن اعترض أحدهم على التصويت لا يتم التصويت على القرار وهذا ما يعرف باسم "حق الفيتو". أما في حالة تغيب أحد الأعضاء الدائمين من المجلس، أو امتنع عن التصويت، فهذا لا يعد اعتراضاً من جانب هذه الدولة ولا يؤثر على الاستمرار في الاقتراع على مشروع القرار، ولا يؤدي إلى سقوط هذا القرار بعد موافقة المجلس عليه بأغلبية تسعة من أعضائه[٣]، وبشرط موافقة بقية الأعضاء الدائمين الباقيين في المجلس .

---

(1) تخص هذه الفقرة استخدام الحل السلمي في المنازعات المحلية عن طريق استخدام المنظمات الإقليمية .

(2) المادة (٢٧) من ميثاق الأمم المتحدة .

(3) عبد العزيز محمد سرحان، الأمم المتحدة ، دراسة نظرية وعملية بمناسبة مرور أربعين عاما على إنشائها، دون دار نشر، ١٩٨٦/٨٥، صـ ١٤٨ ، ١٤٩ .

جـ- اجتماعات مجلس الأمن :

مجلس الأمن هو جهاز دائم فى تواجده - على خلاف الجمعية العامة - فيجتمع مجلس الأمن فوراً، عندما تعرض عليه مسألة تدخل فى اختصاصه، وذلك فى مقر الأمم المتحدة، بناء على دعوة من رئيسه، أو إذا طلبت ذلك الجمعية العامة، أو إحدى الدول غير الأعضاء فى المنظمة، ويجوز لمجلس الأمن أن يجتمع فى غير مقر هيئة الأمم المتحدة[١].

د- اختصاصات مجلس الأمن المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين :

لقد أعطى الميثاق لمجلس الأمن السلطة الرئيسية لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك لأن مجلس الأمن هو جهاز دائم فى تواجده، ويستطيع أن يعقد دوراته بسهولة، وذلك بخلاف الجمعية العامة. إلا أن الجمعية العامة تستطيع أن تتدخل فى مسائل حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك فى مرحلة تالية من انعقاد مجلس الأمن وفى حالة فشل المجلس فى التوصل إلى تسوية بسبب استخدام الفيتو، طبقا لقرار "الاتحاد من أجل السلام "، والذى سبق الحديث عنه.

وأما بالنسبة لقرارات مجلس الأمن، فلقد ألزم الميثاق الدول الأعضاء بوجوب تنفيذ قراراته[٢]، وكذلك يستطيع مجلس الأمن وضع خطط عسكرية لتنظيم التسليح وذلك لتحقيق السلم والأمن الدوليين[٣]. وأعطى الميثاق كذلك لمجلس الأمن الحق فى أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يراه ضرورة لأداء

---

(1) المرجع السابق ، صـ ١٤٢ ، ١٤٣ .

(2) المادة (٢٥) من ميثاق الأمم المتحدة .

(3) المادة (٢٦) من ميثاق الأمم المتحدة .

وظائفه[1]. ولقد أوضح الميثاق فى الفصلين السادس والسابع الكثير من سلطات مجلس الأمن لتحقيق السلم والأمن الدوليين فى مجال حل المنازعات، منها ما يستخدم المجلس فيها الأساليب السلمية، وفقاً لأحكام الفصل السادس . ومنها ما يستخدم المجلس فيها الأساليب القمعية، وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق . أما بالنسبة لسلطات مجلس الأمن وفقاً لأحكام الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، فهى كما يلى :

١- اختصاصات مجلس الأمن فى مجال حل المنازعات سلميا (وفقاً لأحكام الفصل السادس) :

لقد حددت مواد الميثاق اختصاصات مجلس الأمن فى مجال حل المنازعات سلمياً على النحو التالى :

١- لقد حدد الميثاق الوسائل التى يمكن للأطراف المتنازعين اللجوء إليها لحل منازعاتهم سلمياً وهى : (المفاوضة - التحقيق - الوساطة - التوفيق - التحكيم - التسوية القضائية - اللجوء إلى المنظمات الإقليمية - أو اتخاذ أى وسيلة أخرى من الوسائل التى يرى أطراف النزاع أنها ستساعدهم على الخروج من تلك الأزمة)[2]. ومن الممكن أن يتدخل مجلس الأمن ويدعو أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من نزاع عن طريق تلك الطرق[3].

---

(1) المادة (٢٩) من ميثاق الأمم المتحدة . وتعد قوات الطوارئ الدولية الثانية فى سيناء والتى أنشأها مجلس الأمن وفقا للقرار (٣٤٠) لسنة ١٩٧٣ ، احد الفروع الثانوية التى انشأها المجلس استنادا إلى نص المادة (٢٩). (انظر : عطية حسين أفندى ، مرجع سابق ، ص ٣٤١) .

(2) المادة (١/٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة .

(3) المادة (٢/٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة .

٢- لمجلس الأمن أن يتدخل ويفحص أى نزاع أو موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى، وللمجلس الحق فى أن يقرر هل هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر أم لا ؟[١].

٣- لمجلس الأمن أن يوصى بوسيلة التسوية الملائمة لتسوية النزاع الذى يمكن أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر[٢].

٤- إذا أخفقت الدول في حل ما بينها من نزاع قد يؤدى إلى تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، فالواجب يحتم على تلك الدول عرض هذا النزاع على مجلس الأمن[٣].

٥- لمجلس الأمن أن يقرر فى حالة استمرار النزاع من النوع الذى يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، أن يقدم توصيته بما يراه مناسبا، إما من وسائل التسوية السلمية السابق ذكرها، أو بما يراه المجلس ملائما من شروط أخرى لحل النزاع . وبذلك يكون لمجلس الأمن الحق فى اختيار أى وسيلة سلمية لتحقيق السلم والأمن سواء كانت هذه الوسيلة مذكورة فى الميثاق أو غير مذكورة فيه[٤].

٦- فى حالة حدوث نزاع لم يكن المجلس قد تدخل فيه، فمن الممكن أن يقدم المجلس توصيته لحل هذا النزاع بشرط أن تطلب جميع الأطراف من المجلس ذلك، وذلك دون الإخلال بمواد الميثاق من المادة الثالثة والثلاثين إلى المادة السابعة والثلاثين[٥].

---

[1] المادة (٣٤) من ميثاق الأمم المتحدة .

[2] المادة (١/٣٦) من ميثاق الأمم المتحدة .

[3] المادة (١/٣٧) من ميثاق الأمم المتحدة .

[4] المادة (٢/٣٧) من ميثاق الأمم المتحدة .

[5] المادة (٣٨) من ميثاق الأمم المتحدة .

تلك كانت اختصاصات مجلس الأمن فى حل المنازعات سلمياً وفقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق[١]. والأمثلة على جهود مجلس الأمن فى ذلك المجال عديدة، ونذكر منها على سبيل المثال :

- فريق الإشراف على الهدنة في فلسطين " لجنة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة " حيث تمثل هذه اللجنة المهمة السلمية الأولى من نوعها لهيئة الأمم المتحدة . ولقد تكون هذا الفريق فى عام ١٩٤٨ لمراقبة وقف إطلاق النار ومراقبة الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل، وكان مقر هذه اللجنة فى " القدس " ونتيجة لاستمرار التوتر فى المنطقة، منذ ذلك الحين، صرحت الأمم المتحدة على بقائها فى الشرق الأوسط حتى الآن، ولذلك تعد هذه المهمة هى أطول عملية حفظ سلام فى تاريخ الأمم المتحدة[٢].

٢- اختصاصات مجلس الأمن فى حالة وقوع عدوان يهدد السلم (وفقا لأحكام الفصل السابع) :

لقد حدد الفصل السابع من الميثاق اختصاصات مجلس الأمن فى حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان على النحو التالى :

١- لمجلس الأمن وحده أن يقرر بوجود تهديد للسلم أو حدوث خلل به، وهو صاحب الحق كذلك فى أن يقرر هل يقدم توصيات أم يتخذ تدابير عقابية كالتى وردت فى المادتين (٤١، ٤٢) من الفصل السابع من الميثاق[٣].

---

(1) إلا أنه يجب الأخذ فى الاعتبار أن توصيات مجلس الأمن وفقاً لأحكام الفصل السادس ما هى إلا مجرد توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء ، وفى حالة قبول الدولة للتوصية، فتأخذ تلك التوصية صفة الإلزام القانونى لمن قبلها . (انظر : وليد خميس عليان، مرجع سابق ، ص ٣٠) .

(2) http://www.moqatel.com/openshare/behoth/monzamat3/un/sec11.doc_cvt.htm

(3) المادة (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة .

٢- لمجلس الأمن قبل أن يتخذ التدابير العقابية، أن يقدم تدابير مؤقتة، والمقصود بالتدابير المؤقتة هو "أى إجراء ليس من شأنه أن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة، وليس من شأنه أن يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر على مطالبهم، ومن أمثلتها: (الأمر بوقف إطلاق النار، أو وقف الأعمال العسكرية، والأمر بفصل القوات)". والواقع أن هذه التدابير لا يمكن إدخالها تحت الحصر نظرا لأن لمجلس الأمن أن يقدر مدى ملاءمتها للنزاع المطروح أمامه، ومعياره فى هذا الصدد هو أن تؤدى إلى منع تدهور الموقف بين الأطراف من ناحية، وعدم المساس بحقوقهم ومراكزهم القانونية من ناحية أخرى[1]. وليس معنى هذا أن مجلس الأمن ملتزم بأن يقدم التدابير المؤقتة أولاً قبل التوصية باتخاذ تدابير يراها ملائمة لمواجهة خطر تهديد السلم والأمن الدوليين أو قمع العدوان . ثم أنه ليس هناك ما يمنعه من أن يعود بعد ذلك فيوصى الأطراف المعنية باتخاذ التدابير المؤقتة خلال الفترة التي يستغرقها لتنفيذ ما أمر به من تدابير لحل النزاع . أى أن مجلس الأمن حر فى أن يأمر باتخاذ التدابير المؤقتة قبل اللجوء إلى إجراءات أخرى أو بعدها، أو أن يتخذ كلا من الطائفتين من التدابير فى آن

---

(1) ومن أمثلة التدابير المؤقتة التى اتخذها مجلس الأمن فى الحرب العربية الإسرائيلية السادسة (العدوان على لبنان ٢٠٠٦) هو القرار (١٧٠١) والذى دعا إلى " وقف الأعمال الحربية " ولم يدع إلى " وقف إطلاق النار " ويوصف هذا القرار بالهزيل ، وذلك نتيجة لنفوذ الولايات المتحدة على المجلس ، حيث أن عبارة " وقف إطلاق النار" أقوى قانونياً من " وقف الأعمال الحربية " ، فوقف إطلاق النار هو مقدمة لاتفاق سلام ، فى حين أن وقف الأعمال الحربية مجرد " خطوة أولى " تتعلق بالأساس بالمساعدات الإنسانية ، ويمكن اختراقها من الطرفين . حول طبيعة القرار (١٧٠١) . (انظر : العدوان الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦ ، السياسة الدولية ، العدد ١٦٦، اسطوانة العدد ، بانوراما الحرب ، الموقف الدولى ، ٢٠٠٦ ، صـ ١) .

واحد[1]، وهذا راجع لتقدير المجلس فى مدى خطورة تهديد السلم والأمن الدوليين .

٣- لمجلس الأمن أن يقرر اتخاذ تدابير قمعية والتى قد لا تصل إلى حد استخدام القوات العسكرية مثل : (وقف الصلات والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية). وتكون قرارات المجلس فى هذه الحالة محل الإلزام[2].

٤- ولمجلس الأمن الحق أيضاً فى اتخاذ تدابير قمعية تصل فى شدتها إلى حد استخدام القوات المسلحة وذلك إذا رأى أن التدابير سالفة الذكر لم تحقق السلم والأمن الدوليين وإعادته إلى ما كان عليه[3] وتعتبر هذه السلطة من أقوى السلطات التى منحت للأمم المتحدة بصفة عامة ولمجلس الأمن بصفة خاصة[4]. هذا ولابد من التأكيد على أن مثل هذه التدابير تخضع لتقرير مجلس الأمن فلا يشترط مثلاً أن يكون المجلس قد استنفد اللجوء إلى

---

(1) محمد سامى عبد الحميد ، محمد السعيد الدقاق ، مرجع سابق ، صـ ٤٥٠ ، ٤٥١ .

(2) المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة ، ولقد استخدمت فقرات هذه المادة فى تطبيق عقوبات اقتصادية على ليبيا بسبب أزمة (لوكيربى) وكذلك فرضت حصاراً اقتصادياً على العراق بسبب غزوها للكويت عام ١٩٩٠ ، (انظر : رياض صالح أبو العطا ، مرجع سابق ، ص ١٦٧) .

(3) المادة (٤٢) من ميثاق الأمم المتحدة .

(4) من عمليات فرض السلام فى تاريخ الأمم المتحدة ، ما قامت به القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة عقب الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ . فعقب هذا الغزو أصدر مجلس الأمن عديداً من القرارات التى تضمنت مطالبة العراق بسحب قواته من الكويت وإنهاء الغزو . غير أن العراق لم يستجب لتلك القرارات والتى كانت تدعو للانسحاب بحلول ١٥ يناير ١٩٩١ ، وعلى هذا قامت قوات الحلفاء التابعة للأمم المتحدة بعملية "عاصفة الصحراء : Desert storm " لإنهاء غزو العراق للكويت .

التدابير غير العسكرية أو التدابير المؤقتة حتى يلجأ إلى التدابير العسكرية، بل له أن يلجأ - حسب مقتضيات كل حالة - إلى أى من هذه التدابير مباشرة. ومن ناحية ثانية، لا يتوقف استخدام هذه التدابير العسكرية على طلب الدولة المعتدى عليها، حيث يجوز لمجلس الأمن القيام بأعمال عسكرية دون طلب أحد الأطراف[١].

٥- أما المواد من (٤٣- ٤٧) من الميثاق فتتحدث عن وسائل مجلس الأمن في الحصول على القوات المسلحة والتى تعمل تحت قيادة مجلس الأمن . والواقع أن هذه المواد تعد من وجهة النظر العملية فى حكم الموات . فتنص تلك المواد على التزام الدول الأعضاء بأن تبرم - بأسرع وقت ممكن - اتفاقيات تبين عدد القوات اللازمة ودرجة استعدادها وأماكن تجمعها . كما نصت أيضاً على إنشاء هيئة أركان مكونة من رؤساء أركان حرب قوات الدول الأعضاء الخمس الدائمة فى مجلس الأمن وتعمل تحت إمرة مجلس الأمن . والواقع أن هذه الالتزامات لم تر النور منذ سنة ١٩٤٥ حتى الآن[٢]، إذ لم تبرم حتى الآن اتفاقية بين الدول الأعضاء وبين

---

(1) رياض صالح أبو العطا ، <u>مرجع سابق</u> ، ص ١٦٩ .

(2) حيث ذكرت دول أعضاء كثيرة أنها لا توافق على إنشاء جيش أو قوة للشرطة للأمم المتحدة بصفة دائمة ، كما اعترضت تلك الدول على الدخول فى ترتيبات احتياطية ، وحذرت من تحمل مصروفات مالية لبناء رصيد احتياطى من المعدات ، أو عملت على صرف نظر الأمانة العامة عن التخطيط لعمليات محتملة ، قبل أن يتلقى الأمين العام إذناً تشريعياً محدداً للقيام بذلك بناء على أزمة معينة . وفى ظل هذه الظروف ، لا تستطيع الأمم المتحدة أن تنشر العمليات بسرعة وفاعلية خلال الحدود الزمنية المقترحة . (انظر: http://www.un.org/arabic/peace/reports/peaceoperations/docs/fullreports.htm)
وفى الواقع فإن عمليات حفظ السلام ليست مُكلفة كما تدعى تلك الدول ، ولإيضاح ذلك فإنه ينبغى عمل مقارنة بين تكاليف عمليات حفظ السلام وبين التكاليف المترتبة على الحروب، فبلغت التكاليف السنوية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى نهاية عام ٢٠٠١ حوالى (٣,٠٤) بلايين دولار ، أى أقل بكثير من نصف الواحد فى المائة من الإنفاق العسكرى فى العالم والذى يقدر بنحو (٨٠٠) بليون دولار سنوياً . بل أنها قاربت من ميزانية النقل فى ولاية " فرجينيا " الأمريكية والتي قدرت بحوالى (٣,٢) بلايين دولار فى السنة المالية (٢٠٠٠/٢٠٠١) ، ويتضح الأمر أكثر إذا علمنا أن شركة جنرال موتورز انفقت (٤) بلايين دولار فى مجال الإعلان في عام (١٩٩٩) !! .

مجلس الأمن بشأن هذه القوات المتحاربة[1] ويرجع السبب فى ذلك إلى الخلاف بشأن هذه القوات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى ذلك الوضع إلى استعانة مجلس الأمن، كلما دعت الظروف بقوة لها أسلحة دفاعية وليست هجومية يطلق عليها اسم "قوات الطوارئ الدولية" وتتكون من وحدات عسكرية من دول غير الدول الكبرى، وينتهى وجودها بانتهاء المهمة التي أنشئت من أجلها، وهى ليست قوات ردع أو قمع، ويشترط لوجودها فى منطقة النزاع موافقة الأطراف المعنية، وتتمتع تلك القوات بالحصانات الدبلوماسية باعتبارها قوات تابعة للأمم المتحدة . ومن تطبيقات تلك القوات تشكيل قوة الطوارئ الدولية فى الشرق الأوسط عقب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين دول المواجهة فى النزاع العربى الإسرائيلى .

٦- تنظم المواد (٤٨، ٤٩، ٥٠) مسائل تحديد حجم الدول المساهمة فى إجراءات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين، وضرورة تقديم المعونة المتبادلة وكيفية حل المشاكل الناجمة لأية دولة عضو فى المنظمة أو غير عضو فيها من جراء تنفيذ تدابير مجلس الأمن ضد دولة أخرى[2].

٧- على الرغم من أن مواد الميثاق حرمت اللجوء إلى استخدام القوة، وقابلتها باستخدام تدابير تصل إلى حد استخدام القوة المسلحة، إلا أنها أعطت للدولة حق استخدام القوة وذلك فى حالة الدفاع عن النفس[3]، على أن تكون حالة الدفاع عن النفس عند حدوث هجوم مسلح . وفى نفس الوقت

---

(1) محمد سامى عبد الحميد ، محمد السعيد الدقاق ، مرجع سابق ، صـ ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

(2) بونناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، دون دار ناشر، د. ت ، صـ ٢٩ .

(3) المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ، ولم تستخدم هذه المادة عبارة الحرب الوقائية والتى تحججت بها إسرائيل كثيراً كتعبير للدفاع عن النفس فى حروبها مع العرب. (انظر: محمد نصر مهنا ، خلدون ناجى معروف ، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لمشكلات الشرق الأوسط ، مكتبة غريب ، د. ت ، ص٦٣) .

فللمجلس حق التقرير فيما يجب أن يفعله لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وبذلك تكون مسألة الدفاع عن النفس وفق مبادئ وشروط كما يلى :

أ- وقوع اعتداء مسلح يدفع الدولة التى وقع عليها الضرر إلى استخدام القوة دفاعاً عن النفس ضد الدولة المعتدية .

ب- قيام الدولة بإخطار مجلس الأمن فوراً بأنها تعرضت لاعتداء مسلح وأنها تمارس حقها الشرعى فى الدفاع عن النفس .

جـ- أن تكون التدابير التى تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها بمثابة تدابير مؤقتة إلى أن يقوم مجلس الأمن بالنظر فى الوضع واتخاذ ما يراه من إجراءات[1].

---

[1] استندت إسرائيل فى تبرير هجومها على لبنان فى عام (٢٠٠٦) إلى المادة (٥١) من الميثاق، إلا أنه وبتحليل بنود هذه المادة يتضح عدم اتساق الممارسات الإسرائيلية مع الشروط اللازمة لممارسة حق الدفاع عن النفس ، فمن الصعوبة بمكان اعتبار العملية العسكرية المحدودة التى قامت بها قوات حزب الله وأدت إلى أسر الجنديين الإسرائيليين بالاعتداء المسلح ، بل هى حوادث حدودية لا تستلزم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة . حيث أن محكمة العدل الدولية تعتبر أن الحوادث الحدودية لا يستلزم الرد عليها استخدام القوة فى إطار الدفاع عن النفس .

هذا ولم تلتزم إسرائيل كذلك بالشرطين الآخرين للجوء إلى استخدام القوة ، إذ لم تقم بإخطار مجلس الأمن بأنها تعرضت لاعتداء مسلح ، وبأنها ستلجأ إلى استخدام القوة المسلحة للدفاع عن النفس ، كما أن العمليات الإسرائيلية لم تكن مؤقتة بل كانت مستمرة على الرغم من اجتماعات مجلس الأمن لمعالجة الموقف . (انظر: رشا حمدى ، حق الدفاع الشرعى - مغالطات إسرائيلية ، السياسة الدولية ، العدد ١٦٦، ٢٠٠٦ ، صـ ٩٠) .

ويلاحظ كذلك أن الولايات المتحدة بدأت تستخدم مبدأ " الحرب الوقائية " وخاصة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وبررت بذلك احتلالها للعراق فى عام ٢٠٠٣. وهذا الأمر فى الواقع يخالف ما جاء فى المادة (٥١) من الميثاق وخاصة لأنه لم يثبت قيام العراق بهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية .

كانت هذه نبذه عن اختصاصات مجلس الأمن والتى يتضح منها أن مجلس الأمن هو المسئول الأول عن تحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك كما يتضح من الميثاق . إلا أنه فى الواقع يعجز فى أوقات كثيرة عن تحقيق السلم والأمن الدوليين وذلك بسبب عدم الاتفاق بين الدول الكبرى صاحبة الفيتو داخل المجلس، ولا أدل على ذلك من قول الأمين العام للأمم المتحدة "خافيير بيريز دى كويبار: Javier Perez de Cuellar"[(١)] فى الدورة السابعة والثلاثون للجمعية العامة سنة ١٩٨٢، وذلك فى تقريره حول حق النقض (الفيتو)، حيث قال: "إن الأمم المتحدة نفسها لم تستطع أن تلعب دورها الفعال والحاسم والذى رسمه لها الميثاق. إن مجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية المعنية فى الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن الدولى، كثيراً ما يجد نفسه عاجزاً عن اتخاذ إجراء حاسم لحل المنازعات الدولية، كما أن قراراته تقابل بصورة متزايدة بروح من التحدى والتجاهل فيمن يشعرون بأنهم من القوة بحيث يمكنهم الإقدام على ذلك..."[(٢)].

ثالثاً ـ الأمانة العامة و حفظ السلم والأمن الدوليين :

الأمانة العامة هى الجهاز الإدارى للأمم المتحدة، وهى بمثابة سكرتارية تقوم بتنظيم أعمال المنظمة والتنسيق بين هيئات المنظمة المختلفة، ولقد نص الميثاق على أن يكون للهيئة أمانة عامة . وتقوم الجمعية العامة بتعيين الأمين

---

(1) تولى الأمين العام " خافيير بيريز دى كويبار " مهام منصبه كأمين عام للأمم المتحدة فى ١ كانون الثانى / يناير ١٩٨٢. وفى ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ عُيّن أميناً عاما لفترة ثانية اعتبارا من ١ كانون الثانى / يناير ١٩٨٧، وهو فى الأصل من " بيرو" . (انظر : www.un.org/arabic/sg/bio/sg5bio.htm) .

(2) نقلا عن : محمد العالم الراجحى ، حول نظرية حق الاعتراض فى مجلس الأمن الدولى، القاهرة ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٩٠ ، صـ ٤٠٣ .

العام وذلك بتوصية من مجلس الأمن[١]، ومسألة تعيين الأمين العام هى من المسائل الموضوعية "أى تستلزم تسعة أصوات من مجلس الأمن يكون من بينها موافقة الأعضاء الدائمين"[٢].

والأمين العام هو أكبر موظف إدارى فى المنظمة، ولقد خوله الميثاق بعض المسئوليات لحفظ السلم والأمن الدوليين، فعليه مثلاً تنبيه مجلس الأمن إلى أى مسألة يرى أنها تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر[٣]. هذا ويقوم الأمين العام بعقد مشاورات مع قادة العالم، ومع المسئولين الحكوميين، والسفر فى جميع أنحاء العالم حتى يظل على اتصال بشعوب الدول الأعضاء، ويطلع على القضايا العديدة والمتنوعة التى يحظى بها الاهتمام الدولى والمدرجة فى جدول أعمال المنظمة، ويصدر الأمين العام تقريراً سنوياً عن أعمال المنظمة يُقيم فيه أنشطتها ويحدد أولويتها فى المستقبل[٤].

---

(١) المادة (٩٧) من الميثاق .

(٢) لم تنص نصوص الميثاق على المدة التى يبقى فيها الأمين العام فى منصبه وذلك يعنى أن القرار الصادر بتعيين الأمين العام يحدد له هذه المدة ، وإن لم يفعل هذا فإن الأمين العام يظل فى منصبه حتى صدور قرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن . (انظر: محمد سامى عبد الحميد ، محمد السعيد الدقاق ، مرجع سابق ، صـ ٤٩٨). ومن الأمثلة على مسلك الجمعية العامة فى تعيين الأمين العام ما قامت به عند تعيين الأمين العام (بان كى – مون) وزير خارجية كوريا الجنوبية لفترة ولاية تبدأ من ١ يناير ٢٠٠٧ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١، حيث كان مجلس الأمن قد اتخذ قراره رقم (١٧١٥) فى ٩ أكتوبر ٢٠٠٧ وأيدته الجمعية العامة فى ١٣ أكتوبر ٢٠٠٧ .

(٣) المادة (٩٩) من ميثاق الأمم المتحدة .

(4) http://www.un.org/sg-role.htm

ومن الأمثلة على الجهود التى بذلها الأمناء العامون بخصوص السلم والأمن الدوليين، ما قام به (كورت فالدهايم) فى الشرق الأوسط فى إطار السعى المتواصل لإحلال السلام فى المنطقة ، ففى آب / أغسطس ١٩٧٣ زار سوريا ولبنان وإسرائيل ومصر والأردن، وفى حزيران/ يونيه ١٩٧٤ اجتمع بزعماء لبنان وسوريا وإسرائيل ومصر فى مهمة تتصل بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . كما تفقد أثناء هذه الزيارات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى المنطقة (هيئة مراقبة الهدنة في فلسطين) ، وقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الإشتباكات . (انظر :
(http://www.un.org/arabic/sg/sg4bio.htm

والأمين العام وإن كان في ممارسته لوظيفته - من الناحية التنظيمية - يستند إلى نصوص الميثاق، إلا انه يستلهم في أدائه لدورة " فلسفة " الميثاق مما يجعل لديه قدراً من حرية الحركة استجابة لمتطلبات الواقع الدولي وحركته المستمرة . والأمين العام في ممارسته لدوره بهذا المفهوم لا يخرج عن نطاق وظيفته وإنما هو يضيف، بمبادراته النصوص التي تحكم هذه الوظيفة، معاني جديدة تجعلها أكثر استيعاباً لحركة المجتمع الدولي، ولقد ساعد الأمين العام على ذلك أن القرارات التي تصدر عن أجهزة الأمم المتحدة، وهي القرارات التي يُكلف الأمين العام بتنفيذها، لا تتضمن في صلبها - عادة - وسائل تنفيذها، مما يترك للأمين العام سلطة تقديرية أوسع لتحديد كيفية تنفيذ هذه القرارات[1].

---

[1] عطية حسين أفندي ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٣ . ولا أدل على هذا الدور المرن الذي يمكن أن يلعبه الأمين العام من القرار ٣٤٠ (١٩٧٣) الخاص بمجلس الأمن ، والذي كان قد طلب من الأمين العام أن يفيده في غضون ٢٤ ساعة عن الخطوات الواجب اتخاذها لإنشاء قوة طوارئ دولية في سيناء .

الفصل الأول

قيام حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧
وموقف هيئة الأمم المتحدة منها على
القطاع المصرى – الإسرائيلى

- طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية (UNEF)
- الخلاف حول مضيق تيران.
- نظر مجلس الأمن فى مسالة الشرق الأوسط ١٩٦٧.
- العدوان الإسرائيلى على البلاد العربية فى ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧.
- موقف مجلس الأمن من الأعمال العسكرية فى الشرق الأوسط.

الفصل الأول

قيام حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ وموقف هيئة الأمم المتحدة منها على القطاع المصرى – الإسرائيلى

عقب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وقعت فى عام ١٩٤٩ اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل وأربع دول عربية هى (مصر - الأردن - لبنان - سوريا)، وكان المتوقع لاتفاقيات الهدنة أن تكون الخطوة الأولى لمحادثات سلام نهائية[١]. إلا أن اتفاقيات الهدنة لم تحقق السلام المنشود، فشهدت المنطقة حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، وازدادت الهجمات الإسرائيلية على الأراضى العربية، ولقد أحصت الأمم المتحدة اعتداءات إسرائيل المتكررة على الحدود العربية " حوادث الحدود " فى الفترة بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ بحوالى (٢١) ألف اعتداء[٢].

---

[1] وليام . ب. كوانت ، عملية السلام ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربى الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ ، صـ ١٥.

[2] عبد الوهاب المسيرى ، اليهود واليهودية والصهيونية ، اسطوانة خاصة من إصدارات بيت العرب للتوثيق العصرى بالقاهرة : E_mail : ahmds@starnet.eg.com ، المجلد السابع ، الجزء السابع ، الباب الثالث ، مدخل الإرهاب الصهيونى حتى عام ٦٧.

وفى عام ١٩٥٦ تمت تسوية (العدوان الثلاثى)[1] الذى نشأ من جراء عدوان (إسرائيل - فرنسا - المملكة المتحدة) على مصر، بالاتفاق على انسحاب القوات المعتدية من الأراضى المصرية وإنشاء قوات طوارئ دولية لصيانة السلم على الحدود المصرية - الإسرائيلية. إلا أن المشاحنات العربية الإسرائيلية لم تتوقف، فلقد استمرت المواجهة، ففى نهاية عام ١٩٦٣ أعلنت إسرائيل عن خططها لاستكمال إحدى مراحل المشروع القومى للمياه فى إسرائيل والذى يؤدى إلى الاستيلاء على قسم كبير من مياه نهر الأردن، من أجل خطط الإنماء الإسرائيلى[2] وذلك على حساب الدول العربية. ولذلك واجهت مصر هذا الموقف، ودعت إلى عقد قمة عربية فى يناير ١٩٦٤ فى القاهرة، وانتهى المؤتمر إلى وضع خطة عربية لنهر الأردن ضد المشاريع الإسرائيلية، وبدأ كل جانب ينفذ ما يراه وفقا لمصلحته[3]. فقررت إسرائيل

---

[1] حيث أن بريطانيا وفرنسا شنتا عدوانهما على مصر بالتواطؤ مع إسرائيل فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦، بعد أن فشلتا فى إقناع الرئيس " جمال عبد الناصر " بالتراجع عن قرار تأميم شركة قناة السويس ، ولقد اتسع هدف الدولتين ليشمل ليس فقط إعادة السيطرة على القناة ، ولكن إسقاط النظام المصرى وتحقيق مكاسب إقليمية لإسرائيل ، (انظر : محمد السيد سليم، العلاقة بين قرار التأميم والعدوان الثلاثي على مصر، السياسة الدولية ، العدد ١٦٦ ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، صـ ٨).

[2] وهو أمر سبق وأن أدى إلى تأزم الموقف فى منطقة الشرق الأوسط عند مناقشته فى الخمسينات من القرن العشرين ، حيث اقترحت الحكومة الأمريكية فى عام ١٩٥١ تصوراً مفاده ضرورة استخدام مصادر المياه بشكل مشترك ، حيث تصورت أن هذا الأمر يؤدى إلى تنمية كل دول المنطقة وهم (إسرائيل - سوريا - لبنان - الأردن). ولقد أيد الإسرائيليون هذا التصور الأمريكى لأنه يحقق لهم أهداف متعددة منها :
١- زيادة حصتهم فى مياه نهر الأردن.
٢- الاعتراف العربى الفعلى بإسرائيل. (انظر : محمد حسنين هيكل ، حرب الثلاثين سنة، الانفجار ١٩٦٧ ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠، صـ ٢٠٠ ــ ٢٠٣).

[3] حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال إلى سيادة العالم (١٧٨٣ ــ ٢٠٠١) ، الجزء الثانى ، بعنوان : من الحرب الباردة إلى كارثة فيتنام (١٩٤٥ ــ ١٩٦٩) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ ، صـ ٦١٤.

البدء فى مشروع نهر الأردن أحادى الجانب وكان معظم العمل فى هذا المشروع فى المنطقة منزوعة السلاح بين إسرائيل وسوريا. واعتبرت سوريا هذا المشروع انتهاكاً لاتفاقية الهدنة. وردت إسرائيل بأنه ليس انتهاكا للهدنة، وتحججت بأنه مشروع مدنى يهدف إلى تنمية الإنتاج الاقتصادى. هذا وعندما بدأت سوريا ولبنان العمل فى المشروع من جانبهم، قامت إسرائيل بعمليات عسكرية ودمرت أعمال الإنشاء وتذرعت بحوادث التسرب من سوريا كعذر يبرر أعمالها العسكرية[١]- حيث كان الفدائيون الفلسطينيون ينطلقون من الأراضي السورية للقيام بغارات عبر الحدود وأعمال تخريبية ضد إسرائيل[٢]- فقام الإسرائيليون بتوجيه ضربات قاسية بين الحين والآخر، فقاموا بثلاث هجمات فى السنة التى سبقت الحرب الشاملة عام ١٩٦٧ على البلدان المجاورة لها، فالهجوم الأول كان فى تموز / يوليه ١٩٦٦ ضد سوريا، والثانى كان فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٦ ضد الأردن، والثالث فى نيسان/ ابريل ١٩٦٧ ضد سوريا أيضاً. ولقد كانت الهجمات الإسرائيلية على سوريا تمثل خطراً شديداً على نظام الحكم فيها، ومسألة سقوط الحكومة السورية تمثل ضربة شديدة إلى الرئيس " جمال عبد الناصر "، ولذلك قام فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٦ بتوقيع ميثاق دفاعى مع سوريا، وألزم نفسه بالدفاع عنها إذا هاجمتها إسرائيل[٣].

لقد صعد الجانب الإسرائيلى الأحداث فى أيار / مايو ١٩٦٧، حيث ذهب بعض الزعماء الإسرائيليين فى تصريحاتهم إلى أبعد من التحذيرات

---

(1) Don Peretz , <u>The Arab – Israel Dispute</u> , New York , Facts On File , 1996 , p.p. 62 – 63.

(2) لقد كانت أنشط المنظمات الفلسطينية هى منظمة فتح (حركة تحرير فلسطين) والتى أنشئت فى الخمسينات بواسطة ياسر عرفات ، ولقد كانت أولى هجمات فتح ضد إسرائيل فى يناير عام ١٩٦٥. (انظر :Ibid. p. 61).

(3) كينيث. م. ليفيان ، مسئولية بدء الأعمال العدائية فى حرب حزيران ١٩٦٧ فى ضوء القانون الدولى ، شئون فلسطينية ، عدد ٤٦ ، يونيه ١٩٧٥ ، صـ ٤٨.

المعتادة حول الانتقام، فتضمنت تهديداً بالإطاحة بالنظام البعثى السورى. ولقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة "يوثانت : U. Thant" من خطورة تلك التصريحات، حيث ذكر فى تقريره المؤرخ فى ١٩ مايو ١٩٦٧ - والذى كان بخصوص الحالة فى الشرق الأوسط - قائلاً: " إن الأنباء الواردة من إسرائيل فى الأسابيع الأخيرة ونسبت إلى بعض كبار الرسميين فيها تصريحات فيها من التهديد ما يجعلها ملهبة للمشاعر بصفة خاصة، إذ أنها كانت تصريحات يتحتم أن تؤدى إلى تأجيج العواطف وزيادة التوتر فى الجانب الآخر"(١). ومن التصريحات الملهبة ما ذكره رئيس أركان الجيش الإسرائيلى فى ذلك الوقت "اسحق رابين: Yitzhak Rabin " فى ١٢ أيار / مايو ١٩٦٧ حين قال : " إننا سوف نشن هجوماً خاطفاً على سوريا، وسوف نحتل دمشق، ونسقط نظام الحكم فيها ثم نعود"(٢).

وإذا كانت التوترات على الحدود السورية - الإسرائيلية قد هيأت الوقود للمراحل المبكرة من أزمة ١٩٦٧، فإن الشرارة التى أشعلت الوقود جاءت على هيئة تقارير سوفيتيه أبلغت لمصر فى ١٣ أيار/ مايو ١٩٦٧، حيث تم

---

(1) التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة ، الدورة الثانية والعشرون، A/ 6701 ، الملحق رقم (١) ، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٦٦ - ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٦٨ صـ ٢.

(2) وليد خميس عليان ، موقف الأمم المتحدة من قضية فلسطين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ ، صـ ٣٦٦.

وكان " اسحق رابين " هو رئيس أركان الجيش الاسرائيلى فى ذلك الوقت. وتولى رئاسة وزراء إسرائيل فى فترتين. الفترة الأولى من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ ، والفترة الثانية من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥. وفى ٤ نوفمبر ١٩٩٥، وخلال مهرجان خطابى مؤيّد للسلام فى ميدان الملك فى مدينة تل أبيب ، أقدم اليمينى " إيجال عامير: Yigal Amir " على إطلاق النار عليه وكانت الإصابة مميتة إذ مات على إثرها على سرير العمليات فى المستشفى ساعة محاولة الأطباء إنقاذ حياته. فيصبح " رابين " أول رئيس وزراء إسرائيلى يموت اغتيالاً. (انظر :

http://www.ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%AD%D9%82_%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%86

التأكيد فيها على أن إسرئيل قد عبأت قواتها على الحدود السورية[1]. إلا أن إسرائيل نفت أمر هذه الحشود وأيدها "يوثانت" الأمين العام للأمم المتحدة، حيث ذكر فى تقريره المؤرخ فى ١٤ أيار / مايو ١٩٦٧ أن التقارير الواردة من مراقبى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أكدت عدم وجود حشود أو تحركات هامة للقوات على جانبى الخط[2]. إلا أن الجمهورية العربية المتحدة كانت قد أرسلت قوات مصرية إلى داخل سيناء، وذلك عقب التأكيدات السوفيتية مباشرة[3]. ففى الساعة الثانية عشر ظهر يوم ١٤ أيار / مايو صدرت أول توجيهات وقرارات نائب القائد الأعلى المصرى تنوه باحتمال قيام إسرائيل بعمل عدوانى ضد سوريا، وتعتزم القيادة السياسية والعسكرية المصرية أن تتدخل بقواتها المسلحة ضد إسرائيل إذا ما اعتدت على سوريا.

---

[1] وليام ب كوانت ، مرجع سابق ، صـ ٣٨. وحول طبيعة المعلومات التى قدمها السوفيت بخصوص الحشود الإسرائيلية على سوريا والغرض منها ، (انظر : ممدوح محمود مصطفى منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولى، ١٩٩٥ ، صـ ٣٣٢).

[2] تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، A/6702 ، الملحق رقم (٢) ، ١٦ تموز / يوليه ١٩٦٦ - ١٥ تموز / يوليه ١٩٦٧ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٦٨ ص ٧٥. ؛ (S/7896)، (انظر ملحق رقم ١).

[3] ويبدو أن التأكيدات السوفيتية بأمر الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا كانت خاطئة ، ويتضح ذلك من رواية الفريق أول "محمد فوزى"، والذى قال " لقد سافرت فعلا إلى دمشق وسألت المسئولين العسكريين عن صحة المعلومات الخاصة بحشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية. وكانت النتيجة أننى لم أحصل على أى دليل مادى يؤكد صحة المعلومات، بل كان العكس صحيح، إذ أننى شاهدت صوراً فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية التقطت بواسطة الطيران السورى يومى ١٢ ، ١٣ مايو ١٩٦٧ ، فلم ألحظ أى تغيير للموقف العسكرى العادى. (انظر :

http://www.moqateL.com/mokatel/data/behoth/siasia- askria4/harb67misr/mokatel2_1-2.htm#6

ولذلك كانت التعليمات بأن يتم حشد القوات المسلحة فوراً على جبهة سيناء لصد أى عدوان، والتأهب للقيام بضربة داخل إسرائيل تدار على شكل عمليات تعرضية ذات مهام محددة فى إتجاهى "العوجة" و"إيلات" مع بذل العناية الكافية لتأمين شرم الشيخ[١].

ولقد برر ممثل الجمهورية العربية المتحدة فى مجلس الأمن " محمد عوض القوني " موقف حكومته من إرسال قوات مصرية إلى سيناء، بأن السلطات الإسرائيلية كانت تفكر جدياً فى الاعتداء على سوريا يوم ١٧ أيار/ مايو ١٩٦٧، وقال كذلك أن الحكومة المصرية وفاء منها بمسئوليتها وفقاً لحقوقها السيادية قررت بالتعاون مع أشقائها العرب أن تتخذ كل التدابير اللازمة للدفاع عن الأمة العربية[٢].

طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية (UNEF) :

لم تكن مصر تستطيع الدفاع عن سوريا وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك بينهما، إذا حدث هجوم إسرائيلى عليها ، فى حالة وجود قوات الطوارئ الدولية، حيث كانت تلك القوات تعمل كفاصل على الحدود المصرية - الإسرائيلية منذ عام ١٩٥٧، فلذلك كانت الخطوة التالية للجمهورية العربية المتحدة - بعد نشر القوات المصرية فى سيناء - هى طلب سحب قوات الطوارئ من المنطقة[٣]. ولذلك أرسل الفريق أول " محمد فوزى " - رئيس

---

(1) عبده مباشر ، البحرية المصرية من محمد علي للسادات ، سلسلة الألف كتاب الثانى ، رقم ١٧٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٧٦.

(2) تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٧٣ .

(3) كانت قوات الطوارئ فى عام ١٩٦٧ تتكون من ٩٧٨ جندى هندى، ٧٩٥ كندى ، ٥٧٩ يوغسلافى، ٥٣٠ سويدى، ٤٣١ برازيلي، ٥٨ نرويجى، ٣ دانمركيين. (انظر : http://www.moqateL.com/mokatel/data/behoth/siasia-askria4/harb67misr/mokatel2_1-2.htm#6

أركان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة - إلى الجنرال " اندارجيت ريخيه : Rikhye " - قائد قوات الطوارئ الدولية - يطلب منه سحب قوات الطوارئ فوراً. غير أن الجنرال " ريخيه " أجابه بأن سحب قوات الطوارئ الدولية منوط بالأمين العام للأمم المتحدة وحده، وأنه سيعلم الأمين العام بهذه التطورات ويطلب تعليماته فيها[1]. ولقد ألهب هذا الطلب الوضع فى الشرق الأوسط. وقبل الحديث عن رد الفعل الدولى من طلب مصر لسحب قوات الطوارئ، لابد من الإجابة على عدة أسئلة كما يلى :

١- هل يحق للجمهورية العربية المتحدة طلب سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء ؟

٢- هل كان ينبغى على الجمهورية العربية المتحدة عرض هذه المسألة أولاً للنقاش فى أجهزة الأمم المتحدة المعنية؟. وللإجابة على تلك الأسئلة لابد للعودة إلى تاريخ إنشاء قوة الطوارئ الدولية فى سيناء، فعقب العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ اتخذت الدورة الاستثنائية الطارئة الأولى للجمعية العامة فى ٢ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٥٦ قراراً بوقف الأعمال العدائية[2]، ودعوة الأطراف إلى وقف إطلاق النار، وسحب قواتها إلى خلف خطوط الهدنة .

---

(1) قام العقيد " عز الدين مختار " بتسليم الرسالة إلى " اندارجيت ريخيه " وذلك فى ١٦ مايو ١٩٦٧. (انظر : جورج ديب ، العدوان الإسرائيلى فى الأمم المتحدة، دراسات فلسطينية، العدد ٣٤ ، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨، صـ ١٠).

(2) كانت تسوية العدوان الثلاثى على مصر من خلال الجمعية العامة ، وذلك لأن مجلس الأمن كان مشلولاً فى التصرف وخاصة لأن انجلترا وفرنسا من الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، ولقد استخدموا حق النقض " الفيتو " ضد محاولات إنهاء العدوان.

وعملية إنشاء قوات الطوارئ من جانب الجمعية العامة هى عملية شرعية ، فطبقا للمادة (٢٢) من ميثاق الأمم المتحدة ، فإنه يجوز للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها ، ولقد قامت الجمعية العامة بإنشاء قوة الطوارئ الدولية فى نطاق قيامها بوظائفها الخاصة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين طبقاً للمواد (١٠ ، ١١، ١٢ ، ١٤ ، ٣٥) من الميثاق ، وهى كذلك من فروعها الثانوية طبقا للمادة (٢٢) من الميثاق. (انظر : عبد العزيز محمد سرحان ، قوة الطوارئ الدولية ، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد ٢٤ ، ١٩٦٨، صـ ٦١).

وفى ٤ تشرين الثانى/ نوفمبر طلبت الجمعية العامة من السكرتير العام، أن يقدم لها خلال ٤٨ ساعة، خطة بإنشاء قوة طوارئ دولية وذلك لضمان الإشراف على وقف إطلاق النار. وقد تم وقف إطلاق النار بعد صدور القرار في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، وفى اليوم التالى اتخذت الجمعية العامة قراراً بإنشاء قيادة للأمم المتحدة لقوات الطوارئ الدولية. ولقد تحددت مهمة تلك القوات فى البداية فى "ضمان الإشراف على وقف إطلاق النار والأعمال العدائية"، وكان الهدف منها فى الواقع هو أن تحل محل القوات الاسرائيلية والبريطانية المنسحبة. غير أنه فى ٢ شباط / فبراير ١٩٥٧ وسعت الجمعية العامة من وظائف قوة الطوارئ الدولية بدعوتها مصر وإسرائيل بأن يراعيا بدقة أحكام اتفاق الهدنة، كما نصت على أنه بعد الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من "شرم الشيخ" و"غزة" يتم وضع قوات طوارئ دولية على خط الهدنة المصرية الإسرائيلية. وتطبيقا للقرار، فلقد كان على قوة الطوارئ أن ترابط على جانبى خط الهدنة، إلا أن إسرائيل رفضت مرابطة هذه القوات على أراضيها. وظلت القوة طوال فترة وجودها على الجانب المصرى من خط الهدنة[1]. وتشكلت القوات الدولية من وحدات من عشر دول، وبلغ عددها ستة آلاف رجل، وانتشرت القوة على الجانب المصرى من خط الهدنة مع إسرائيل بعمق حوالى (١٧) ميلاً فى "رأس نصراني" و"شرم الشيخ" وفى "خليج العقبة"وبعض المواقع الصغيرة فى "بورسعيد" و"بيروت" فى لبنان و"نابلس" فى سوريا[2].هذا ولقد حققت قوات الطوارئ الدولية نجاحات كثيرة،

---

(1) السيد أمين شلبى، رواية يوثانت حول مقدمات حرب ١٩٦٧ ، السياسة الدولية، العدد ٦٢، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ١٩١.

(2) سيدني دى بيلى ، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام ، ترجمة : إلياس فرحات دار الحرف العربى للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٢، صـ ١٧٣. (انظر: ملحق رقم (٢٦) لتوضيح خريطة مواقع انتشار قوات الطوارئ فى سيناء وقطاع غزة).

حيث توفر الهدوء فى المنطقة طيلة أكثر من عشر سنوات على امتداد الخط الذى انتشرت عليه القوة[١]، ويعنى هذا أن قوات الطوارئ فى سيناء قد نجحت فى تحقيق الهدف من وجودها وهو تحقيق الهدوء فى المنطقة. أما السؤال الذى يطرح نفسه الآن - وبغض النظر عن كون القرار الذى اتخذته الحكومة المصرية وقتئذ كان حكيماً أم لا - هو : "هل من حق مصر إنهاء وجودها ؟". لقد كان هذا السؤال مطروحا فى حديث للسيد "على صبرى" - مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر للشئون السياسية - فى ٢٨ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٥٦، وذلك فى ندوة صحفية عقدت بمكتبه، فكانت إجابة السيد "على صبرى" عليه هى "أن هذه القوات موجودة في مصر بموافقة الحكومة المصرية واستمرار بقائها متوقف على هذه الموافقة. وهى موجودة لتأدية مهمة، فإذا فشلت فيها يصبح من حق الحكومة المصرية أن تطلب سحبها"[٢].

هذا ولقد كانت تصرفات الأمين العام وأقواله عقب طلب الجمهورية العربية المتحدة بسحب قوات الطوارئ تؤيد ما قاله السيد " على صبرى "، أى تأييد حق مصر فى هذا الطلب. ولا أدل على ذلك من قول الأمين العام بنفسه وذلك فى البيان الذى أدلى به فى ٢٠ حزيران / يونيه ١٩٦٧ وذلك فى الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة للجمعية العامة - والتى عقدت بخصوص تدهور الأوضاع فى الشرق الأوسط - حيث قال : " إن ممارسة قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة لوظيفتها كحاجز بين الطرفين ممارسة فعاله لمدة تزيد على عشر سنوات كانت تستند على أساس لا غنى عنه هو قرار حكومة الجمهورية العربية المتحدة الاختيارى بإبعاد قواتها عن الخطوط الفاصلة بحيث تبقى

---

[1] التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة ، الدورة الثانية والعشرون، صـ ١٠٢.

[2] دار الوثائق القومية بالقاهرة : وزارة الخارجية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة رقم ١٢٢٦ ، ملف (٢) بعنوان "العدوان الثلاثى على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل" ، صـ ١٣٣.

قوات الأمم المتحدة وحدها فى المنطقة الحاجزة، وهى منطقة تقع بكاملها فى جانب الجمهورية العربية المتحدة من الخط"[1]. وباختصار فإن حق مصر فى طلب سحب قوة الطوارئ الدولية وعدم تعليق هذا الحق على شرط موافقة الجمعية العامة هو حق ثابت قانونياً للأسباب الآتية :

١- أن هذا القرار من حقوق السيادة المصرية لا يمكن تغييره إلا بمقتضى قرار من مجلس الأمن فى حدود سلطاته المنصوص عليها فى الفصل السابع من الميثاق حيث أن الجمعية العامة لا تملك هذا الحق.

٢- لقد أكدت الجمعية العامة فى جميع قراراتها المتعلقة بقوة الطوارئ الدولية ضرورة الحصول على موافقة مصر، ليس فقط بصدد تكوين القوة الدولية ودخولها الأراضى المصرية، ولكن أيضاً فيما يتعلق بوظيفتها وبقائها فى مصر.

٣- أكد الأمين العام للأمم المتحدة فى جميع تقاريره التى رفعها إلى الجمعية العامة سيادة مصر على أراضيها فى كل ما يتعلق بنشاط قوة الطوارئ الدولية.

٤- أكد مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة فى ٢ شباط / فبراير ١٩٥٧ أنه فيما يتعلق بموافقة مصر على بقاء القوات الدولية أو عدمه فهى من الشروط الأساسية لأن هذا أمر يتعلق بسيادتها ويلزم على الجميع احترام سيادة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.

٥- أكد مندوب إسرائيل فى الأمم المتحدة صراحة فى ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ أنه من المستحيل وفقاً لقواعد القانون الدولى ونصوص

---

[1] التقرير السنوى للامين العام عن أعمال المنظمة ، الدورة الثالثة والعشرون ، A/7201، الملحق رقم ١ ، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٦٧ - ١٥ حزيران / يونيه ١٩٦٨، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ١٩٦٩ ، صـ ٨.

ميثاق الأمم المتحدة تمركز أية قوة دولية فى أراضى دولة ما دون موافقة هذه الدولة.

٦- أكدت الدول التى ساهمت بوحدات فى قوة الطوارئ الدولية أنه لابد من الحصول على موافقة الدولة المضيفة - أى مصر - لبقاء هذه الوحدات فى أراضيها(١).

أما بالنسبة للسؤال الآخر وهو " هل كان ينبغى على مصر عرض المسألة أولاً على هيئات الأمم المتحدة ؟ ". فالإجابة على هذا السؤال تكون بالنفى لأنه كما سبق القول، فإن هذا الأمر من أمور السيادة الداخلية لمصر ولا يحق لأحد أن يتدخل فيها. أما بخصوص ما أشيع عن وجود اتفاق سرى بين "داج همرشولد : Dag Hammarskjold - " - الأمين العام السابق للأمم المتحدة - وبين الرئيس " جمال عبد الناصر "، حيث يقضى هذا الاتفاق بأن لا تسحب الأمم المتحدة قوة الطوارئ، وأن لا تطلب حكومة الجمهورية العربية المتحدة مثل هذا الطلب إلا بعد الاتفاق بينهما، فلقد نفاه " يوثانت " - الأمين العام المتحدة - حيث ذكر بأنه أجرى بحثاً في وثائق المنظمة، وبين الأوراق الخاصة فى مكتب السكرتير العام السابق، فلم يعثر على أثر لذلك. ولذلك قام "يوثانت" بإصدار بيان صحفى ونفى فيه وجود هذا الأتفاق(٢). وعلى هذا فإنه يمكننا القول بأن طلب الجمهورية العربية المتحدة بسحب قوات الطوارئ دون الرجوع للجمعية العامة كان أمراً شرعياً.

---

(١) سمعان بطرس فرج الله ، الأمم المتحدة والعدوان الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، العدد ١٤ ، أكتوبر، ١٩٦٨، صـ ٢٤.

(٢) السيد أمين شلبى ، مرجع سابق ، صـ ١٩٥.

رد الفعل الدولي من طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية [١]

وصل تقرير " ريخيه " من غزه - التقرير الخاص بطلب سحب قوات الطوارئ - إلى " يوثانت " فى الساعة (٣٠ : ٥) بعد الظهر بتوقيت نيويورك فى ١٦ أيار/ مايو ١٩٦٧ ، وفى الساعة (٦:٤٥) كان " يوثانت " يجرى محادثات مع مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة " محمد عوض القونى " وقال " يوثانت " له " إن أى طلب لانسحاب القوات الدولية يجب أن يقدم مباشرة من الحكومة المصرية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة "، وأكد له " يوثانت " بعد ذلك على أن طلب إعادة انتشار القوات[٢] يعادل طلب إنسحابها كاملة. وفى صباح يوم ١٧ أيار / مايو اجتمع " يوثانت " بالمندوبين الدائمين للبلدان التى أرسلت جنودها للعمل فى قوات الطوارئ الدولية[٣]، وأطلعهم على تطورات الوضع، وقال: " أنه إذا جاءه طلب رسمى من حكومة الجمهورية العربية المتحدة لسحب قوات الطوارئ فإن عليه أن يستجيب لذلك الطلب. وفى

---

(١) لقد فكرت الحكومة المصرية فى مسألة سحب قوات الطوارئ عدة مرات وذلك قبل سحبها الفعلى فى مايو ١٩٦٧. فلقد كانت بداية التفكير فى سحبها منذ عام ١٩٦٤ وأثناء الاستعداد لمؤتمر القمة العربى الثالث فى الدار البيضاء. ثم تجددت الفكرة مرة أخرى فى أواخر عام ١٩٦٦ ، وذلك بناء على اقتراح المشير " عبد الحكيم عامر " ، وذلك إزاء حملة دعائية ضد مصر راحت تستغل موضوع هذه القوات. ثم عادت الفكرة للظهور مرة ثالثة وذلك لطمأنة الملك " حسين " للتعاون مع خطط القيادة العربية المرجوة وذلك فى ربيع سنة ١٩٦٧. ثم أخيراً فى الاجتماع الذى عقده الرئيس " جمال عبد الناصر" مع "عبد الحكيم عامر" يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ وتقرر بالفعل سحبها. (انظر : محمد حسنين هيكل ، <u>الانفجار</u> ، صـ ٤٥٧).

(٢) حيث أشيع فى ذلك الوقت أن طلب مصر هو إعادة نشر القوات وليس سحب القوات كلها.

(٣) تلك الدول هى (البرازيل – كندا – الدانمارك – الهند – النرويج – السويد – يوغسلافيا). (انظر : السيد أمين شلبى ، <u>مرجع سابق</u> ، ص ١٩١).

تلك الأثناء اجتمع " يوثانت " مع " جدعون رفائيل " - مندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة - وأثار معه مسألة وضع قوات الطوارئ ضمن الأراضي الإسرائيلية، فأجابه الممثل الإسرائيلي قائلاً أن حكومته لا تقبل قوات طوارئ على أراضيها بأي شكل من الأشكال[(١)].

وفي ١٧ أيار / مايو تقابل " يوثانت " مع ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة " محمد عوض القوني " وقدم له فكرة أساسها حقيقتان :

الأولى: أنه لا ينكر حق مصر في توزيع قواتها كما تراها مناسبة في أراضيها.

الثانية : أنه إذا كان هدف مصر سحب موافقتها على إقامة القوات فإنه عند تسلمه الطلب المناسب سوف يقوم بسحبها[(٢)].

كما طلب " يوثانت " في مفكرته من الحكومة المصرية أن توضح المغزى من طلبها فأشار إلى أنه إذا كان المقصود من سحب مؤقت للقوات من خط الهدنة، فإن هذا الطلب غير مقبول، لأن غرض القوة هو منع تجدد القتال. وأكدت المذكرة أن طلباً لسحب مؤقت لقوة حفظ السلام من خط الهدنة والحدود الدولية أو من أي أجزاء منها، فسوف يعتبره الأمين العام طلباً للسحب الكامل لقوة الطوارئ الدولية من غزة وسيناء. وأكد يوثانت كذلك في هذه المذكرة للممثل المصري الدائم لدى الأمم المتحدة " محمد عوض القوني"، أنه على أساس تقارير يعتمد عليها كلياً من رئيس أركان منظمة مراقبة الهدنة في

---

(١) جورج ديب ، مرجع سابق ، ص ١١.

(٢) ذكر " يوثانت " أن هدف المذكرة هو إفهام مصر بعدم صحة الإجراء الذي طلبت به سحب موافقتها على إقامة القوات من خلال الجنرال " ريخيه " ، وذلك ما دام أن أساس وجود هذه القوة هو اتفاق مباشر بين الرئيس " عبد الناصر " والأمين العام الأسبق "همرشولد" ، لذلك فإن أي طلب يجب أن يقدم مباشرة إلى السكرتير العام من الحكومة المصرية.

فلسطين بأنـه " ليست هنـاك أية دلائل جديدة عن تحركات للقوات أو حشود على أي خط من الخطوط مما قد يثير أو يبرر قلقاً لا لزوم لـه[١]. وفى ١٧ أيار/ مايو، تلقى " يوثانت " رسالة من وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة " محمود رياض "، جاء فيها "أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قررت إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية على أراضيها وقطاع غزة"[٢].

وعندما تلقى " يوثانت " الطلب الرسمى المصرى بسحب قوات الطوارئ، قال " يوثانت " للمندوب المصرى أنه سوف يوجه نداء عاجل إلى الرئيس " جمال عبد الناصر " ليعيد النظر فى قراره، إلا أن المندوب المصرى فى الأمم المتحدة " محمد عوض القونى" قال له - وفى النهار نفسه- أن وزير الخارجية المصرى يدعو الأمين العام " يوثانت " إلى عدم توجيه هذا النداء، وأكد له بأن مثل هذا الموقف قد يتسبب فى إحراج الأمين العام[٣].

فور تلقى يوثانت هذه الرسالة، دعا اللجنة الاستشارية[٤]، كما دعا ممثلى ثلاثة بلدان أخرى ليست بأعضاء فى اللجنة الاستشارية ولكنها تشارك بجنود

---

[1] السيد أمين شلبى، مرجع سابق ، صـ ١٩٢.

[2] جاء نص الخطاب الذى أرسله السيد " محمود رياض " كما يلى :

"إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تتشرف بإخطار سعادتكم أنها قد قررت إنهاء وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على أراضى الجمهورية العربية المتحدة وقطاع غزة. وعلى هذا الأساس فإننى أطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب هذه القوات فى أسرع وقت ممكن. وأنتهز هذه الفرصة لأعبر لسعادتكم عن عرفانى وأصدق تحياتى". (انظر : هيكل ، الانفجار، صـ ٤٧٦).

[3] سيدني دي بيلى، مرجع سابق، صـ ٣٨٩.

[4] أنشئت اللجنة الاستشارية فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦ ، وذلك بموجب القرار ١٠٠١ للجمعية العامة، وذلك فى الدورة الطارئة الأولى. وهى برئاسة كل من الأمين العام وعضوية كل من " البرازيل - كندا - سيلان - كولومبيا - الهند - النرويج - سيلان ".

فى قوات الطوارئ الدولية[١] إلى مكتبه للاجتماع بخصوص المسألة. ووافقت اللجنة الاستشارية على سحب قوات الطوارئ ولم تمارس حقها فى المطالبة بعقد الجمعية العامة لبحث المسألة[٢]، حيث وجدته أمراً غير مجدياً، وخاصة بعد أن أشيع فى الأمم المتحدة أن " الهند " و"باكستان" سوف تسحبان قواتهما، وهما من الدول غير المنحازة، فتبدو باقى القوة وكأنها قوات لحلف شمال الأطلسى، وهنا تتغير معالمها. وبذلك لم يملك الأمين العام الخيار، وأصبح عليه أن يستجيب إلى طلب حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وفعلاً قال الأمين العام للمجتمعين، بأنه قرر أن يستجيب إلى طلب سحب قوات الطوارئ وأنه سيعلم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بقراره فوراً.

وفي نفس اليوم الذى تلقى فيه الأمين العام رسالة وزير الخارجية المصري " محمود رياض " والمتضمنة طلب سحب قوات الطوارئ الدولية، أرسل الأمين العام موافقته على الطلب المصرى بسحب قوات الطوارئ[٣].

---

[1] هذه الدول هى (الدانمارك – السويد – يوغوسلافيا). (انظر : سيدنى دى بيلى ، مرجع سابق، صـ ٣٩).

[2] نصت الفقرة (٩) من القرار ١٠٠١ (د. إ. ط. – ١) على " أنه يتقرر تخويل اللجنة الاستشارية فى قيامها بواجباتها سلطة طلب عقد الجمعية العامة وفقاً للإجراءات المعتادة ، وإبلاغ الجمعية العامة عما ينشأ من مسائل عاجلة ترى اللجنة أن استعجالها وأهميتها يستلزمان نظر الجمعية العامة فيها ".

[3] جاء فى هذه الرسالة : " عزيزى السيد الوزير...

وكما كنت قد أشرت إلى مندوب الجمهورية العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة فى ١٦ مايو فإن قوات الطوارئ الدولية قد دخلت الأراضى المصرية بموافقة حكومتكم ، وهى بالفعل لا يمكنها أن تستمر فى وجودها هناك إلا باستمرار تلك الموافقة ، وعلى ضوء الرسالة التى استلمتهما منكم ، فإنه قد تقرر الاستجابة لطلب حكومتكم وأننى أصدرت تعليماتى لاتخاذ الخطوات الضرورية لسحب القوات دون إبطاء...). (انظر: جورج ديب، مرجع سابق ، صـ ١٤).

وعقب موافقة الأمين العام على سحب قوات الطوارئ الدولية[1] تعالت الكثير من الأصوات والتى نادت بعدم مشروعية الموافقة على سحب القوات، وساقت لذلك الأسباب الآتية :

١- أن قوة الطوارئ الدولية تعتبر فرعاً من فروع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنها قد أنشئت وفقاً لأحكام المادة الثانية والعشرين من الميثاق، فلا يجوز سحب هذه القوات إلا بموافقة من الجمعية العامة لأن سحبها مؤداه إلغاء هذا الفرع من فروع الجمعية العامة، أى أن الدولة المضيفة ليس من حقها سحب قوات الطوارئ الدولية من جانب واحد.

٢- أن قوة الطوارئ الدولية كان من مهامها ضمان حرية الملاحة فى خليج العقبة فكان يجب قبل إنسحابها إنشاء جهاز بديل يتكفل بضمان تلك الحرية، أو إبرام معاهدة دولية بين الدول المعنية لتحقيق هذه الحرية.

٣- كان من نتائج هذا الانسحاب ازدياد التوتر فى الشرق الأوسط، واحتمال وقوع اشتباكات مسلحة بين الدول العربية وإسرائيل، وهذا يخالف رسالة الأمم المتحدة.

٤- أن الأمين العام قد تسرع فى الاستجابة لسحب قوات الطوارئ الدولية، فكان يجب عليه التريث بعض الوقت لدراسة جوانب القضية قبل البت فيها.

٥- ترى بعض الدوائر أن طلب سحب القوات الدولية من جانب مصر يعتبر خرقاً لاتفاق دولى ويعتبر كذلك اعتداء[2].

---

[1] وافقت الجمعية العامة بالإجماع فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ على تقرير يدعو إلى انسحاب وحل قوات الطوارئ الدولية فى المنطقة.

[2] بطرس بطرس غالى، المجابهة العربية الصهيونية ، السياسة الدولية ، عدد ٩، ١٩٦٧، صـ ٨.

وللرد على هذه الادعاءات، ففيما يختص بحق مصر فى سحب هذه القوات، فلقد سبق الحديث عنه وتم التأكيد على حق مصر فى طلب سحب تلك القوات. أما فيما يختص بأمر تسرع الأمين العام فى سحب قوات الطوارئ الدولية فسنورد الرد عليه كما يلى :

١- لقد أصرّ يوثانت فى البداية على عدم إعادة انتشار قوات الطوارئ الدولية، ووجد أن طلب مصر بإعادة انتشارها يعادل طلب سحبها كلها. ويبدو أن " يوثانت " كان يريد أن يمارس ضغطاً على الرئيس " جمال عبد الناصر " برفضه السحب الجزئى[١]. ويدافع "رالف بانش: Ralph Bunche"[٢] عن " يوثانت " فيقول أن وجهة نظره فى اعادة انتشار القوات الدولية سيجعلها طرفاً فى استئناف الحرب بين مصر وإسرائيل[٣].

٢- دافع الأمين العام عن وجهة نظره في سحب قوة الطوارئ وذلك فى تقريره فى ١٩ أيار/ مايو ١٩٦٧ المقدم إلى مجلس الأمن، حيث لاحظ تفشى الفهم الخاطئ لطبيعة عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم عامة، وطبيعة قوة الطوارئ خاصة. وذكر أن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة إنما هى عملية من عمليات صيانة السلم وليست عملية تنفيذية. وأضاف قائلاً أنها تستند كلياً إلى قبول السلطة الحاكمة فى الإقليم الذى تعمل فيه لها، كما ليس لها أية صلة بالفصل السابع من الميثاق. وأكد على أنه لا قوة الطوارئ، ولا أية عملية أخرى من عمليات صيانة السلم التى اضطلعت بها الأمم المتحدة حتى الآن كان يمكن أن يسمح لها بدخول الإقليم المعنى

---

(1) T.G. Fraser , The Arab – Israeli Conflict , London , Macmillan Press Ltd , 1995 , P. 83.

(2) وهو أمريكى الجنسية، و أحد مستشارى " يوثانت "، وهو الذى شجعه على اتخاذ هذا المسلك بخصوص رفض السحب الجزئى لقوات الطوارئ الدولية.

(3) سيدنى دى بيلى ، مرجع سابق ، صـ ١٨٠ ، ١٨١.

لو كان هنالك أى ادعاء بأن من حقها أن تبقى هناك رغم إرادة السلطة الحاكمة. وقال أن عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم من أمثال قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة تعتمد فى وجودها وفعاليتها لا على موافقة السلطات فى المنطقة التى توفد للمرابطة فيها فحسب، بل وكذلك على حسن نية تلك السلطات وتعاونها. وأضاف قائلاً أنه عندما قررت الجمهورية العربية المتحدة تحريك قواتها إلى الخط الفاصل، انتهت بذلك وظيفة قوة الطوارئ بوصفها حاجزاً بين الطرفين، وصار استمرار بقائها أمر عديم النفع، وأصبحت فى مركز لا يمكن الدفاع عنه، وأضحى انسحابها أمراً يكاد أن يكون محتوماً[1].

٣- ما يحسب ليوثانت أيضاً، أنه سعى لتوجيه نداء إلى القيادة المصرية لكى يحفظ لها ماء الوجه، لكن ممثل مصر الدائم فى الأمم المتحدة، أكد له عدم جدوى هذا المسعى.

٤- طلب يوثانت من إسرائيل نشر قوات الطوارئ على الجانب الإسرائيلى من خط الهدنة، لكن إسرائيل رفضت ذلك واعتبرته غير مقبول على الإطلاق.

٥- أن اللجنة الاستشارية وافقت على سحب قوات الطوارئ ولم تر داعياً لعرض المسألة على الجمعية العامة.

٦- هناك من كان يرى بأنه على " يوثانت " أن يطلب اجتماع مجلس الأمن طبقا للمادة (٩٩) من الميثاق[2]، إلا أن "يوثانت" وجد من التهديد

---

(1) **S/7896** ، انظر ملحق رقم (١)؛ التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة، الدورة الثانية والعشرون ، ص ٢ ، ٣.

(2) حيث تنص المادة ٩٩ على أن " للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين ".

السوفيتى باستخدام الفيتو حائلاً دون الوصول إلى سلام[١]. إلا أن الباحث يرى أنه كان من الممكن ليوثانت أن يستشير مجلس الأمن على الرغم من وجود تهديد سوفيتى باستخدام الفيتو، وذلك حتى يكسب بعض الوقت يستطيع من خلاله المراوغة للحفاظ على السلام فى المنطقة.

٧- وجد الأمين العام أن لجنة الهدنة المصرية – الإسرائيلية لا زالت قائمة، وأنها من الممكن أن تؤمن تواجد الأمم المتحدة فى المنطقة، ولذلك أكد الأمين العام على أن تعيد إسرائيل موقفها من لجنة الهدنة المصرية - الإسرائيلية والتى تقاطعها إسرائيل منذ سنوات مضت[٢].

وبذلك يمكن القول أن الأمين العام لم يكن مخطئاً عندما استجاب لطلب مصر، إلا أنه كان من الأحرى به ترك القوة فى شرم الشيخ، فيكون بذلك قد لبى طلب مصر من ناحية، ومن ناحية أخرى يكون قد حافظ على وضع خليج العقبة كما هو منذ عام ١٩٥٩[٣]. إلا أنه يبدو أن الأمين العام أراد أن يسلك مسلكاً آخر، وهو أن يبين للقيادة المصرية مدى خطورة الموقف الذى تقدم عليه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عمل الأمين العام على ألا يدفع مصر بأن تتجه إلى إثارة الموقف أكثر من ذلك، فأسرع بطلب زيارة القاهرة وذلك أملاً فى تسوية الموقف قبل أن تتأزم الأمور. إلا أن مجريات الأحداث لم تسر على هوى " يوثانت "، فلم يستطع أن يعيد الحالة إلى الوراء مرة أخرى.

لقد بادر " يوثانت " بطلب زيارة القاهرة وذلك للتباحث مع الحكومة المصرية فى الأزمة الراهنة، وذلك استناداً إلى المركز الخاص الذى يتمتع به على مسرح السياسة العالمية، وهو المركز الذى يستمده بوصفه حامياً لمبادئ

---

[١] سيدنى دى بيلى ، مرجع سابق ، صـ ١٨٢.

[٢] التقرير السنوى للامين العام عن أعمال المنظمة ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٣.

[٣] هذا مع التأكيد بأنه يحق لمصر إغلاق خليج العقبة كما حدث فيما بعد، ولكن ترك قوة دولية هناك كان بالتأكيد سيقلل من حدة الأزمة كما أثيرت فيما بعد.

الأمم المتحدة وممثلاً للمصلحة الدولية العامة والتى تقضى بمنع تدهور الموقف الدولى إلى حد استعمال القوة[١]. إلا أن مجريات الأمور بدأت تسير نحو منعطف خطير - كما سبق القول - فأثناء توقف " يوثانت " فى باريس متجهاً إلى القاهرة للتباحث فى الموقف فى الشرق الأوسط فى يوم ٢٢ أيار/ مايو، وصلته أخبار حول قرار الجمهورية العربية المتحدة بإغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية. ويبدو أن "يوثانت " قد يأس من إيجاد مخرج للموقف المتأزم، فيقول أن رد فعله الأول من الأزمة هو إلغاء زيارته إلى الجمهورية العربية المتحدة، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن، حيث أن إسرائيل كانت تعتبر أن غلق خليج العقبة من أعمال الحرب[٢].

فالذى حدث يوم ٢٢ أيار/ مايو هو أن الرئيس "جمال عبد الناصر" اجتمع بالطيارين فى قاعدة "أبو صوير" الجوية، وشرح للطيارين الموقف وأسباب الأزمة التى افتعلتها إسرائيل وذلك بحشد قوات أمام الجبهة السورية لاحتلال مواقع مشروعات نهر الأردن، وحددت لتنفيذ هجومها يوم ١٧ أيار/ مايو. وأعلن الرئيس "جمال عبد الناصر" بعدها قرر إغلاق خليج العقبة، وقال أن العلم الإسرائيلى لن يمر بعد الآن فى خليج العقبة[٣]. ولقد كان رأى

---

(١) رشاد عارف يوسف سيد ، المسئولية الدولية لإسرائيل عن أضرار حرب ١٩٦٧ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، عين شمس ، ١٩٧٧، صـ ٣٨٩. وحول الدور الذى يقوم به الأمين العام لحفظ السلم والأمن الدوليين ، انظر ما جاء فى الفصل التمهيدى.

(٢) السيد أمين شلبى ، مرجع سابق ، صـ ١٩٢.

(٣) وينص القرار الذى أصدره نائب القائد الأعلى والذى صدر بعنوان " تعليمات قفل مدخل خليج العقبة " على :

أولا : يقفل مدخل خليج العقبة اعتبارا من باكر ١٩٩٧/٥/٢٣ أمام جميع السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى ، وكذلك ناقلات البترول على مختلف جنسياتها والمتجهة إلى إيلات.

ثانيا : يسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج منه. =

"يوثانت" عندما سأله " هانز تابور " - مندوب الدانمارك فى الأمم المتحدة - عن رأيه بصراحة حول حصار الجمهورية العربية المتحدة للخليج، فأجابه "يوثانت" بأنه بغض النظر عن الجوانب القانونية التى يمكن الجدل حولها إلى ما لا نهاية، فإن هذا الإجراء من جانب الرئيس المصرى خاطئ[1].

سافر يوثانت إلى القاهرة واصطحب معه " اندارجيت ريخيه " قائد قوات الطوارئ الدولية ومكث فى القاهرة فى الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٧. والتقى خلال هذه الزيارة مع كل من وزير الخارجية المصرى "محمود رياض"، ورئيس الجمهورية " جمال عبد الناصر ". وأهم النتائج التى حصل عليها فى زيارته هو تأكيدات من الزعماء المصريين بأن مصر لن

= ثالثا : يقوم لنش " طوربيد " نهاراً ، والسفينة " رشيد " ليلاً بمعارضة السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى وكذلك ناقلات البترول من الجنسيات المختلفة المتجهة إلى " إيلات " فى المنطقة جنوب خليج العقبة لتحذيرها من دخول الخليج.

رابعا: إذا لم تستجب إحدى السفن المذكورة إلى تحذير لنش " الطوربيد " نهاراً أو السفينة " رشيد " ليلاً يقوم لنش الطوربيد أو السفينة رشيد بإبلاغ قائد منقطة شرم الشيخ باسم السفينة وموعد وصولها إلى مضيق تيران.

خامسا: عند وصول إحدى هذه السفن إلى مضيق تيران تقوم المدفعية بضرب طلقة إنذار أمام السفينة وتحذيرها بواسطة محطة الإشارة البحرية ، ويصير تكرار الضرب والتحذير أمام السفينة مرة أخرى إذا لم تستجيب للطلقة الأولى.

سادسا: إذا لم تستجب السفينة لطلقتى الإنذار ، يصير ضرب السفينة بغرض تعطيلها أولا إذا لم تمتثل بعد ذلك.

سابعا: يصرح بالمرور للسفن التى تحرسها سفن حربية ، ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة ، أو السفينة الحربية ، حتى لو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلى. (انظر :

http://www.moqatel.com/mokatel/data/behoth/siasia-askria4/harb67misr/mokatel2_1-4.htm

[1] السيد أمين شلبى ، مرجع سابق ، صـ ١٩٤.

تكون هى البادئة بالحرب[١]. وتم الاتفاق كذلك على فترة التقاط للأنفاس مدتها أسبوعين على أن لا ترسل إسرائيل أى سفن إسرائيلية عبر الخليج، كما تمتنع الدول الأخرى على أن تحمل سفنها مواد حربية إلى إسرائيل، فى مقابل أن تمتنع الجمهورية العربية المتحدة عن إبداء أى مؤشر للحرب، ويسرى مفعول هذا الاتفاق من ٢٦ أيار/ مايو حتى ٩ أو ١٠ تموز / يوليه، وأكد الرئيس "جمال عبد الناصر" على " يوثانت "، بأن ناقلات البترول المتجهة إلى إسرائيل سيتم توقيفها بالدرجة الأولى، أما الأغذية والسلع الأخرى - غير الحربية .. لن تتوقف، لأن هذا ما كان عليه الموقف قبل عام ١٩٥٦[٢].

وبعد عودة يوثانت إلى نيويورك من القاهرة، وفى ٢٦ أيار/ مايو اقترح " يوثانت " فكرة فترة التقاط الأنفاس لمدة أسبوعين والتى كان قد تناقش فيها مع الرئيس " جمال عبد الناصر " وذلك دون أن يوجه نداء إلى " القاهرة " أو " تل أبيب"[٣]. إلا أنه وفى ٢٩ أيار / مايو ١٩٦٧ اتصل " رالف بانش " بالسيد " محمد عوض القونى " – مندوب مصر فى الأمم المتحدة - يبلغه بأن الأمين العام قد عدل عن هذا النداء. لقد كان ذلك نتيجة للضغوط الأمريكية على "يوثانت" حيث لم ترض الحكومة الأمريكية عن ذلك الوضع[٤] - مساندة منها لحليفتها إسرائيل - ولأنه توجد خطط أمريكية أخرى لفتح الخليج عن طريق القوة البحرية – كما سيتم الحديث عنه فيما بعد - وبذلك تكون قد فشلت فكرة فترة التقاط الأنفاس.

لقد كان قرار الحكومة المصرية بإغلاق خليج العقبة هى الحجة التى تحججت بها إسرائيل لمشروعية هجومها عليها فى حزيران / يونيه ٦٧ وذلك

---

(1) التقرير السنوى للامين العام عن أعمال المنظمة ، الدورة الثانية والعشرون، صـ ٨.

(2) هيكل ، الانفجار ، صـ ٥٥١ - ٥٥٤.

(3) S/7906 , par. 14.

(4) هيكل ، الانفجار ، ص ٦٠٧ ، ٦٠٨.

بحجة الدفاع عن النفس[١]، ولذلك وجد الباحث أنه من الضرورى النظر فى جغرافية مدخل خليج العقبة وذلك لفهم أهمية مضيق " تيران " ودراسة تاريخ الخلاف حول المضيق وذلك لفهم تطور الأحداث فيما بعد.

الخلاف حول مضيق تيران :

تقع جزيرة " تيران " فى منتصف مدخل خليج العقبة والذى يبلغ اتساعه أحد عشر كيلومترا فيما بين " رأس الشيخ حميد " على الساحل السعودى "ونبق " على الساحل المصرى، أما جزيرة " صنافير " فهى تقع على بعد أقل من ثلاثة كيلومترات شرق جزيرة تيران. وتمتد الشعاب المرجانية بكثافة أمام الساحل الغربى للجزيرة بدرجة تعوق إلى حد كبير حركة الملاحة فى الشقة البحرية المحصورة بين الجزيرتين خاصة وأنه توجد فى نفس الشقة صخرة مرتفعة تكاد تلامس قمتها سطح البحر. أما الجزء الواقع بين جزيرة "صنافير" والساحل السعودى فهو غير صالح للملاجة إلا للسفن الصغيرة جداً والقوارب وذلك لانتشار الشعاب المرجانية فيها. وبذلك يكون المجرى الملاحى الرئيسى المؤدى إلي خليج العقبة يكاد ينحصر فى الشقة البحرية المحصورة بين جزيرة " تيران " وساحل شبه جزيرة سيناء، حيث يبلغ اتساع مضيق " تيران " فيها أقل من سبعة كيلومترات، علماً بأن الشعاب المرجانية التى تتخلل هذا المضيق تستقطع أكثر من نصف اتساعه[٢].

---

[1] بالنسبة لحجم التجارة التى مرت بميناء إيلات - المنفذ الإسرائيلى الوحيد على خليج العقبة - فطبقا لإحصاء عام ١٩٦٥ ، مرت به (١٥%) من تجارة إسرائيل خلال هذا الميناء ومر به (٩٠ %) من واردات البترول و(٤٠%) من صادرات الفوسفات. (انظر: .http://www.nasser.bibalex.org/nasserbritdocs/results.aspx

ورمز الوثيقة هو : Cab – 128 – 42 - 0002

[2] عمرو عبد الفتاح خليل ، مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولى ومبادىء معاهدة السلام ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، صـ ٨٣.

لقد بدأت مشكلة المضيق على وجه التحديد فى عام ١٩٤٩ وذلك عندما تمكنت قوة إسرائيلية فى ١٠ أزار/ مارس١٩٤٩ فى التقدم في النقب تجاه ساحل البحر الأحمر واحتلت قرية "أم رشاش" الأردنية ، وبذلك حصلت إسرائيل على مطل على مياه خليج العقبة يقدر طوله حوالى ستة أميال، ولقد أصبحت هذه القرية فيما بعد هى ميناء "إيلات" الإسرائيلى، واستطاعت إسرائيل أن تنشئ تجمعاً سكنيا وصناعيا ضخماً فى هذه المنطقة، ومنذ ذلك التاريخ بدأت إسرائيل فى مطالبتها المستمرة لفتح مضيق تيران أمام ملاحتها المتجهة إلى ميناء " إيلات"[١]. وفى عام ١٩٥٠ تم توقيع اتفاق بين الحكومتين المصرية والسعودية، على أثر قيام إسرائيل باحتلال قرية " أم الرشاش " والسعى لإقامة ميناء "إيلات" عليها، وكان الاتفاق بأن تترك السعودية الجزيرتين لمصر للدفاع عنهما لقربهما كثيراً منها. ولقد كان هذا الوضع مريحاً للبلدين، فهو يمكن مصر من السيطرة على مضيق تيران وفى نفس الوقت يجنب السعودية الدخول فى صراع مع البحرية الإسرائيلية والتى قد تتعمد إثارة المشاكل لفتح حوار مع السلطات السعودية ينجم عن ذلك الوضع وترفضه السعودية لإصرارها على حل عادل للمشكلة الفلسطينية[٢].

ولقد ادعت إسرائيل وأنصارها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، أن مضيق تيران مضيق دولى وذلك استناداً إلى المعيار الذى وضعته محكمة العدل الدولية والذى يميز المضايق الدولية عن غيرها وذلك بعد قضية مضيق " كورفو"[٣]. حيث يقوم هذا المعيار على ركنين هما:

الركن الأول: أن يكون المضيق موصلاً بين بحرين عامين.

---

[1] المرجع السابق ، صـ ٥٦.

[2] نفسه.

[3] مشكلة مضيق كورفو كانت متعلقة بحالة الحرب بين " ألبانيا " و " اليونان "، فلقد اعترفت المحكمة بأن حالة الحرب قائمة بين اليونان وألبانيا، وأن هذه الظروف تخول لألبانيا الحق فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم مرور السفن الحربية الأجنبية فى مياهها الإقليمية الواقعة فى المضيق دون أن يصل ذلك إلى المنع. ولم تقضى المحكمة إطلاقاً بتجريد "ألبانيا" من حق منع السفن اليونانية من الخوض فى المياه الإقليمية الألبانية. (انظر: المرجع السابق، صـ ١٢٤).

الركن الثاني: أن يكون العرف الدولي قد جرى على استعمال هذا المضيق كطريق من طرق الملاحة الدولية.

وتؤكد الدول الغربية المساندة لإسرائيل أن هذين الركنين يتوفران فى مضيق تيران. إلا أنه يمكن دحض هذا الرأى على الأسس التالية :

١- أن مضيق تيران يربط بين بحر عام " البحر الأحمر" وبحر وطنى وهو " خليج العقبة ".

٢- الثابت منذ القدم أن مضيق " تيران " لم يسبق أن وصف بأنه مضيق دولى.

٣- لا يجوز التحجج بما حدث فيما بين سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٧ لأن تلك الفترة لا تكون عرفاً دوليا، ويضاف إلى هذا أن الاتفاق الذى انعقد بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة بتاريخ ٨ شباط / فبراير ١٩٥٧ الخاص بقوات الطوارئ الدولية لم يؤثر فى الأوضاع فى خليج العقبة، ولا فى أى منطقة أخرى لأن مهمة تلك القوات كانت مؤقتة[١].

٤- أن الخبير الإنجليزي " كيندى " والذى كلفته الأمانة العامة للأمم المتحدة أن يعد قائمة بالمضايق التى تعتبر ممرات دولية، ذكر ثلاثة وثلاثين ممراً دوليا ليس بينها مضيق تيران.

٥- أنه حينما أبرمت اتفاقية الأستانة فى ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٨٨٨ والخاصة بضمان حرية استعمال قناة السويس البحرية، والتى تضمنت مبدأ حرية المرور بها فى المواد (٤ – ٥- ٧ - ٨). جاءت الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة فيها تقول " من المتفق عليه أيضاً أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تتعارض إطلاقاً مع التدابير التى ترى حكومة الإمبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها لكى تضمن بواسطة قواتها الخاصة الدفاع عن ممتلكاتها الواقعة على الجانب الشرقى من البحر

---

(١) بطرس بطرس غالى ، المركز القانوني لمضيق تيران ، الأهرام ، ٦٧/٦/٤ ، صـ ٧.

الأحمر، وهذه إشارة صريحة إلى أن خليج العقبة لم يعتبر من المياه الدولية فى عهد الإمبراطورية العثمانية ولا بعدها[١].

وعلى هذا فإنه يمكن الجزم بأن مضيق " تيران " لم يوصف بأنه مضيق دولى إلا أنه وفى عام ١٩٥٦ وبعد العدوان الثلاثى، استطاعت إسرائيل أن تحقق مكسباً لها وذلك بإبقاء خليج العقبة مفتوحاً، ولقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية بأن المضيق هو ممر ملاحي دولي مفتوح أمام حرية مرور سفن جميع الدول بما فى ذلك إسرائيل. وكان الإسرائيليون قد وعدوا بأن فى وسعهم الاعتماد على تأييد الولايات المتحدة للإبقاء على المضيق مفتوحاً حيث تعهدت الولايات المتحدة لإسرائيل بأن تدعمها في ممارسة حق المرور الحر والبرئ فى مضيق "تيران"، بل أن الأكثر من هذا أن "جون فوستر دالاس : John Foster Dalles " وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، قد أقر بحق إسرائيل بموجب المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة فى استخدام القوة لفتح المضيق إذا ما أغلق بالقوة فى وجه السفن الإسرائيلية[٢]. وعلى هذا أعلنت إسرائيل فى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٧ بأن قيام مصر بإغلاق مضيق "تيران" يعد عدواناً، يحق إزاءه حق الدفاع الشرعى عن نفسها طبقاً للمادة

---

(1) بطرس بطرس غالى ، المجابهة العربية الصهيونية ، صـ ١٢.

(2) وليام ب كوانت، مرجع سابق ، ص ٤٠. هذا ويرى الباحث أن ما تعهدت به الولايات المتحدة لإسرائيل ليس حق لها ولا لإسرائيل حيث أن المادة (٥١) من الميثاق تختص بحق الدفاع الشرعى فى حالة حدوث عدوان ، وأن المكسب الذى حصلت عليه إسرائيل قد تحقق لها نتيجة لعدوانها على مصر فى عام ١٩٥٦، وأصبحت إسرائيل تمر فى خليج العقبة عقب انتشار قوات الطوارئ فى مواقعها فى سيناء وشرم الشيخ. ومعنى هذا أن إسرائيل أصبحت تطالب بحق المرور، والذى لم تحصل عليه منذ البداية بأساليب شرعية.

(٥١) من ميثاق الأمم المتحدة[1]. إلا أن هذا القول يحتوى على مغالطات كثيرة للأسباب الآتية :

١- أن رقابة الدول الشاطئية على مياهها الإقليمية ليس وفقاً لأى رأى يعتبر عملاً من أعمال العدوان. وبذلك يمكن القول أن إجراءات مصر لإغلاق المضيق فى وجه الملاحة الإسرائيلية يعد من قبيل إجراءات الرقابة، حيث أن مصر لم تقم بمنع كل الملاحة الدولية، وإنما الإسرائيلية فقط، وكإجراء من إجراءات الحصر البحرى، حيث أن مصر كانت تعتبر نفسها فى حالة حرب مع إسرائيل[2].

٢- أن المادة (٥١) تعتبر أن العدوان هو الاستخدام المسلح للقوة، فلا يحق لإسرائيل التحجج بالمادة (٥١) كمبرر لشن الحرب، وهو ما سبق إيضاحه فى الفصل التمهيدي.

لقد انقسم أعضاء مجلس الأمن ما بين مؤيد ومعارض لمسألة غلق خليج العقبة. فلقد تزعمت الولايات المتحدة الرأى القائل بعدم مشروعية غلق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية واعتبرت أن ذلك بمثابة إعلان للحرب من جانب الجمهورية العربية المتحدة، حيث اعتبرت أن هذا الموقف هو أسلوباً غير سلمى، ويتضح ذلك من كلمة ممثل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن "آرثر جولدبرج : A. Goldberg "، حيث قال " أن التسوية التى تمت برعاية

---

[1] حينما أعلنت أنباء الحصار ، أعلن ناطق باسم الحكومة الإسرائيلية، أن إسرائيل لن تحتمل الحصار طويلاً، وفى واشنطن سعى " ايبان " للحصول على تأكيدات بأن الولايات المتحدة ستقوم بعمل ما لضمان حرية المرور للسفن الإسرائيلية عبر مضيق تيران. وفى نهاية شهر مايو أعلن " ايبان " أن إسرائيل ستتصرف وحدها إذا دعت الضرورة. هذا وحينما سأل " ايبان " عن مدى استعداده للانتظار أجاب: " إننى أعنى وقتاً قصيراً، إننى لا أرغب فى أن أقول أن ذلك يعنى بضعة أيام أو أسبوع ، ولكنه قطعاً لا يعنى شهراً أو سنوات". (انظر : كينيث م. ليفيان ، مرجع سابق ، صـ ٥٠).

[2] عمرو عبد الفتاح خليل ، مرجع سابق ، صـ ١٤٤ ـ ١٤٥.

الأمم المتحدة فى عام ١٩٥٧ ظلت طوال ما يربو على عشر سنوات أساساً لتأمين السلم فى المضيق والخليج، فإذا أرادت دولة أن تغير " الحالة الراهنة"، فمن الجلى أنها ملزمة، بموجب الميثاق، أن تستعين فى ذلك بالوسائل السلمية"[١]. أى أن الولايات المتحدة تعتبر فترة العشر سنوات فترة كافية لوضع عرف دولى جديد بالنسبة للمضيق. وعلى النقيض من وجهة النظر الأمريكية، جاءت وجهة نظر حكومة "الهند" مؤيدة لموقف الجمهورية العربية المتحدة، حيث اعتبرت ذلك حقاً من حقوق السيادة للجمهورية العربية المتحدة على المضيق، حيث وجد ممثلها فى مجلس الأمن "أنه يجب ألا تحاول دولة أو مجموعة من الدول أن تعارض سيادة الجمهورية العربية المتحدة على مضيق تيران باستعمال القوة"[٢].

لقد تعهدت الولايات المتحدة بالتدخل لمنع تدمير إسرائيل، وأرادت تنشيط الإعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠[٣]، وكان هذا الاقتراح غير مقبول لدى "بريطانيا" حيث رأت أن الإعلان الثلاثى سيؤذى علاقتها مع العرب، وكانت وجهة نظر فرنسا مشابهة لوجهة النظر البريطانية[٤]. وبذلك فشلت الخطة الأمريكية بإعادة تنشيط الإعلان الثلاثى. إلا أن بريطانيا كان لها وجهة نظر أخرى لكسر الحصار المصرى على خليج العقبة. ويتضح ذلك من كلمة "هارولد ويلسون" - رئيس الوزراء البريطاني - فى مناقشات مجلس وزراء حكومته، قائلا :"إنه يجب أن تؤيد بريطانيا التأكيد الذي أعطى لإسرائيل من

---

(1) تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٧٣.

(2) المصدر السابق، صـ ٧٧.

(3) كان الإعلان الثلاثى فى عام ١٩٥٠ يؤكد على معارضة التهديد أو استعمال القوة أو أى اختراق للحدود على خطوط الهدنة ، وكانت دول الإعلان الثلاثى هى " الولايات المتحدة - إنجلترا - فرنسا ".

(4) http://www.nasser.bibalex.org/nasserbritdocs/results.aspx

ورمز الوثيقة هو : cab – 128 – 42 – 002

جانب القوى البحرية في عام ١٩٥٧، وذلك بضرورة التأكيد على حرية المرور فى مضيق تيران دون ذكر "الإعلان الثلاثى"[1]. فكانت وجهة النظر البريطانية هى "إصدار إعلان عام عن حرية الملاحة فى مضيق "تيران" يوقع عليه أكبر عدد ممكن من البلدان، ثم تنشأ قوة بحرية متعددة الجنسيات قوامها سفن من أكبر عدد ممكن من البلدان البحرية التى لديها استعداد للعمل، وتكوين أسطول صغير يطلق عليه"ريجاتا البحر الأحمر"يقوم بعد ذلك بالمرور عبر المضيق" ومعنى هذا أن بريطانيا خولت لنفسها وللدول البحرية الأخرى حق خرق القانون الدولى عن طريق فرض القوة أى استخدام سياسة الأمر الواقع. ولقد وجدت هذه الفكرة قبولاً لدى الرئيس الأمريكى "جونسون"، ولذلك طلب من " البنتاجون" - وزارة الدفاع الأمريكية - إعداد خطة محددة لإنشاء قوة بحرية، إلا أن بعض المحللين فى " البنتاجون " وجدوا بأنه لا داعى للالتزام بقوات أمريكية، حيث أن إسرائيل تستطيع أن تتعامل مع الأزمة بمفردها على خير وجه. وفى نفس الوقت بدأت الكثير من القوى البحرية ترفض هذه الأفكار الأمريكية ما لم يقر مجلس الأمن ذلك[2]. وفى الوقت نفسه رفضت إسرائيل هذه الفكرة، حيث أعلن "أبا ايبان:Abba Eban" - وزير خارجية إسرائيل - أن إسرائيل لن توافق على أى ترتيب يسمح بعبور السفن الأخرى بينما تبقى سفن إسرائيل الوطنية تحت الحصار. وأصرّ على أن تقوم الولايات المتحدة "بعمل ما " لصالح مرور السفن الإسرائيلية، وإلا اضطرت إسرائيل إلى العمل بمفردها. وبكلمات

---

(1) http://www.nasser.bibalex.org/nasserbritdocs/results.aspx
ورمز الوثيقة هو : cab – 128 – 42 – 003

(2) ليام ب كوانت، مرجع سابق، صـ ٤٥؛ عمرو عبد الفتاح خليل ، مرجع سابق، صـ ١٤٠. هذا ولقد نسبت فكرة الأسطول البحرى إلى كونها فكرة أمريكية ، حيث أن إنجلترا رفضت أن تظهر كمن يتولى القيادة. ولقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفكرة فى ٢ يونيه ١٩٦٧ وقامت بالترويج لها.

أخرى: "حتى لو أن إسرائيل حصلت على كل ما تحتاجه من النفط بواسطة السفن الأجنبية، كما كانت تفعل فى الماضى فإن الحكومة الإسرائيلية ستصر على مرور سفنها"[١].

وكان رأى الحكومة المصرية هو الآخر يرفض تدخل القوى البحرية، فلقد أرسل ممثل الجمهورية العربية المتحدة برسالة مؤرخة فى ٢ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ أحال بها إلى رئيس مجلس الأمن بياناً صادراً عن وزير خارجية بلده يشير إلى أن بعض الدول التى تدعى بأنها تتحدث باسم الدول البحرية تحاول ممارسة الضغط على الجمهورية العربية المتحدة، وأعلن أن بلده سيعتبر أى تدبير جماعى تضطلع به هذه الدول تجاوزاً على سيادته فى ممارسته لحقوقه الشرعية فى مياهه الإقليمية[٢]. وأعلنت الجمهورية العربية المتحدة كذلك فى الجرائد الرسمية أنه إذا حاولت أى دولة اقتحام خليج العقبة فسوف تُمنع من استخدام قناة السويس، طبقاً لمعاهدة القسطنطينية ١٨٨٨، لأن العمل الذى ستقوم به هذه الدولة هو عمل عدوانى ضد سيادتها[٣]. وبذلك تكون فكرة استخدام القوة البحرية لفتح خليج العقبة قد فشلت حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية أوضحت لبريطانيا عدم استعدادها للعمل وحدها[٤].

---

(1) كينيث م. ليفيان ، مرجع سابق ، صـ ٥٣.

(2) تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٨٣.

(3) الأهرام ، ١٩٦٧/٦/٢ ، صـ ١.

(4) الأهرام ، ١٩٦٧/٦/٤ ، صـ ١. هذا و يبدو أن الولايات المتحدة أرادت أن تختبر الجو العام ، ومدى جدية الجمهورية العربية المتحدة فى فرض الحصار ، ولذلك قامت فى ٢٥ مايو ١٩٦٧ بإرسال باخرة أمريكية تحمل علم ليبيريا متجهة نحو مضيق " تيران " إلا أنها عادت بعد قصف تهديدى من خفر السواحل. (انظر: خيرية قاسمية ، الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٩، صـ ١٢٢).

لقد أدى قرار إغلاق خليج العقبة إلى تحرك دولى، حيث أرسلت كلاً من " كنـدا " و"الـدانمارك" إلـى رئـيس مجلـس الأمـن رسـالة مؤرخـة فـى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٧ طلبا فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر فى الحالـة بالغـة الخطـورة القائمـة فـى الشرق الأوسط.والتـى تهدد السلم والأمن الدوليين[١]. وفعلاً عقد المجلس جلستين فى يوم ٢٤ أيار/ مايو وهى الجلسات رقـم (١٣٤١، ١٣٤٢). وقبـل الحـديث عـن الأحـداث التـى جـرت فـى تلـك الجلستين، لابـد من التوقـف عند ميعاد عقد هذه الجلسات. فلم يعقد المجلس جلساته فى يوم ١٦ أيار / مايو، وذلك عندما طلبت الجمهورية العربية المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية، ولعل تبرير هذا الموقف هو أن الأمين العام دعا اللجنـة الاستشـارية – كما سبق القول – ولم تجد اللجنـة ضرورة فـى دعوة المجلس للانعقاد، فى نفس الوقت وجد الأمين العام أنه يستطيع بتحركاته أن يغير الموقف إلى ما كان عليه وخاصة بعد إعلان رغبته فى زيارة القاهرة. وعلـى الرغم من أن الـدول الأعضـاء فـى المجلس كان بإمكانها طلب عقد اجتماع المجلس فى ذلك الوقت، إلا أنه يبدو أن تلك الدول وجدت فى تحركات الأمين العام ما يدعو للتمهل حتى ترى ما يمكن التوصل إليه فى القاهرة. ولقد كان التمهل فى دعوة مجلس الأمن هى رغبة للأمين العام أيضاً. ولذلك عندما عقد المجلس جلساته والأمين العام لا يزال فى القاهرة، كان الأمين العام أول من فوجئ بدعوة المجلس إلي الانعقاد[٢].

إن ما يدعو للشك أن "رالف بانش" هو الذي أشـ : فـى الأمم المتحدة بأن الأمين العام وافق على عقد مجلس الأمن، ويتضح ذلك من الرسالة التى أرسلها مندوب مصـر الـدائم فـى الأمـم المتحدة "محمد عوض القوني" إلـى

---

(1) S/7902 ، (انظر ملحق رقم ٢).

(2) محمد حسنين هيكل ، الانفجار ، صـ ٥٤١.

القاهرة قبل ساعات قليلة من لقاء "يوثانت" مع الرئيس "جمال عبد الناصر"[١]. ويبدو من ذلك أن الولايات المتحدة قد أرادت نقل زمام المبادرة من يد الأمين العام إلى مجلس الأمن، حيث تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ كبير وبالتالى يكون فى إمكانها توجيه الأمور بما يتفق ومصالحها الخاصة، ومعها مصالح إسرائيل. ولا أدل على ذلك من الخطاب الذى ألقاه المندوب الأمريكى أثناء المناقشة الحادة التى دارت فى مجلس الأمن يوم ٢٤ أيار/ مايو ١٩٦٧، فلقد أعلن المندوب الأمريكى أن حكومته مستعدة للانضمام إلى أى مجهود مشترك لاستعادة السلام فى الشرق الأوسط والمحافظة عليه، وأن حكومته مستعدة للاشتراك فى مثل هذا المجهود سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها مع " الاتحاد السوفيتى " و" بريطانيا " و"فرنسا ". وفعلاً تعددت الاتصالات بين " الولايات المتحدة " و " بريطانيا " و" كندا "، لبحث إمكانيات إنشاء قوة بحرية دولية تعمل تحت علم الأمم المتحدة، أو حتى خارج الأمم المتحدة لضمان حرية الملاحة لإسرائيل[٢]، وهو ما سبق الحديث عنه.

<u>نظر مجلس الأمن في مسألة الشرق الأوسط :</u>

عقد مجلس الأمن فى يوم ٢٤ أيار / مايو جلستين بخصوص الشرق الأوسط، إلا أنه وفى الجلسة الأولى - جلسة رقم (١٣٤١) - كان الانقسام هو الشئ الوحيد الواضح فى مجلس الأمن. فعلى الرغم من أن المجلس قد اجتمع ليناقش مسألة الشرق الأوسط، إلا أننا نجده يتطرق إلى مسائل أخرى مثل موضوع تمثيل الصين الوطنية في المجلس - حكومة شانج كاي شك - والتى

---

(1) حول الدور الغريب الذى لعبه " رالف بانش " فى الأمم المتحدة أثناء زيارة الأمين العام للقاهرة، (انظر: <u>المرجع السابق</u>، صـ ٥٤١).

(2) سمعان بطرس فرج الله ، <u>مرجع سابق</u> ، صـ ٢٥.

كانت تترأس جلسات مجلس الأمن فى هذا الوقت. حيث أن المجلس كان منقسماً على نفسه حول شرعية تواجد الصين الوطنية فى المجلس أم الصين الشعبية. وهذا الأمر يبرر ما قام به الأمين العام من عدم عرضه لقضية الشرق الأوسط على المجلس فى ذلك الوقت، وكأنه كان يتوقع حدوث تلك الانقسامات فى المجلس.

ولقد حدث انقسام آخر بين أعضاء المجلس، وكان هذا الانقسام بخصوص موعد انعقاد المجلس والأمين العام لا يزال فى القاهرة. فلقد أيد هذا الموعد كل من " كندا " و " الدانمارك " و " الولايات المتحدة "، وعارض الانعقاد كل من " الاتحاد السوفيتي " و " بلغاريا " و " مالي " و " إثيوبيا " و" نيجيريا " و " الهند " و " فرنسا " ولقد جاءت تبريرات الدول الأعضاء لمواقفهم كما يلى[١]:

١- قال ممثل " كندا " أن وفده ووفد " الدانمارك "، لم يقصدا بطلب عقد اجتماع المجلس إلا دعوته إلى ممارسة مسئولياته المترتبة عليه بموجب الميثاق فى معالجة هذه الحالة الخطيرة، وإلى تعزيز الجهود التى يبذلها الأمين العام حالياً لحفظ السلم فى المنطقة.

٢- رأى ممثل " الولايات المتحدة "، أن المجلس سيكون كالنعامة التى تدفن رأسها فى الرمال إذا هو رفض الاعتراف بما تنطوى عليه التطورات الحاصلة منذ مغادرة الأمين العام لنيويورك قبل يومين من تهديد السلم[٢].

---

(1) تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٦٤.

(2) يقصد " آرثر جولدبرج " - ممثل الولايات المتحدة - من ذلك مسألة غلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية.

٣- رأى ممثلا " اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية " و " بلغاريا "، أنهما لا يريان مبرراً كافيا للتسرع بهذا الشكل فى عقد مجلس الأمن وللجو المسرحى الذى اصطنعه ممثلو بعض الدول الغربية.

٤- رأى ممثلا " مالي " و " الهند "، أن اجتماع مجلس الأمن جاء فى غير أوانه، وأن أى إجراء متسرع يتخذه المجلس لن يؤدى إلا لتعقيد بعثة الأمين العام.

٥- وجد ممثلا " إثيوبيا " و " نيجيريا "، أنه من الأفضل التريث قبل اتخاذ أى قرار انتظاراً لتقرير الأمين العام عن بعثته.

٦- أعرب ممثل " فرنسا " عن شكه فى فائدة عقد اجتماع عاجل للمجلس وأبدى خشيته من أن تؤدى المناقشة العلنية فى المرحلة الحاضرة إلى وضع المزيد من الصعوبات فى طريق المشاورات الجارية الآن بين مختلف البلدان المعنية.

لقد كان الانقسام فى عمل المجلس يوحى بصعوبة التوصل إلى قرار حول الأزمة قبل وصول الأمين العام من القاهرة. المهم أنه بعد تلك المناقشات، اعتمد مجلس الأمن جدول الأعمال المؤقت والذى تألف من رسالة " كندا " و " الدانمارك "، ودعى ممثلا " إسرائيل " و " الجمهورية العربية المتحدة " بناء على طلبهما، إلى الجلوس إلى طاولة المجلس. وتحدث فى هذه الجلسة ممثل " الدانمارك " والذى حذر من خطورة الموقف على الحدود (المصرية - الإسرائيلية) وخاصة بعد طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية[1].

وفى الجلسة الثانية التى عقدها المجلس فى اليوم نفسه - الجلسة رقم ١٣٤٢ - قدم كل من ممثلى " كندا " و " الدانمارك "، مشروع القرار التالى :

" إن مجلس الأمن،

---

(1) تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة ، **الدورة الثانية والعشرون** ، صـ ٦٥.

وقد عرضت عليه الحالة الراهنة فى الشرق الأوسط،

١- يعرب عن تأييده التام للجهود التى يبذلها الأمين العام لتهدئة الحالة.

٢- ويطلب إلى جميع الدول الأعضاء الامتناع عن اتخاذ آية خطوات من شأنها أن تؤدى إلى تفاقم الحالة.

٣- ويدعو الأمين العام إلى أن يقدم عند عودته تقريراً إلى المجلس لتمكينه من مواصلة نظره فى المسألة ".

ويتضح من مشروع القرار أن ممثلى " كندا " و " الدانمارك " قد قررا الانتظار لحين عودة الأمين العام للنظر فى المسألة. ويبدو أن هذا التراجع بسبب معارضة معظم دول المجلس مناقشة الحالة فى الشرق الأوسط قبل أن يقدم الأمين العام تقريره عن زيارة القاهرة. وعلى الرغم من هذا التراجع، لم يعرض مشروع هذا القرار للتصويت فى تلك المرحلة، بل كان القرار المتخذ هو رفع الجلسة حتى إشعار آخر، وذلك حتى يقوم الأمين العام بالإعلام عن نتائج مشاوراته[1].

قدم الأمين العام تقريره المنتظر عقب عودته من القاهرة فى ٢٦ أيار / مايو١٩٦٧، ولقد أكد فيه على خطورة الموقف فى الشرق الأوسط، وأوضح أن للمشكلة أسباباً عديدة، وليس سببها الرئيسى هو سحب قوات الطوارئ الدولية، بل أن استمرار الصراع العربى الإسرائيلي لازال قائما على الدوام فى المنطقة. وذكر الأمين العام كذلك فى تقريره، أنه تلقى تأكيدات من كل من الرئيس " جمال عبد الناصر " والسيد " محمود رياض " - وزير الخارجية المصري - بأن الجمهورية العربية المتحدة لن تكون البادئة بأى عمل هجومى ضد إسرائيل. وطالب الأمين العام الأطراف على تهيئة فرصة لالتقاط الأنفاس، مما يسمح للتوتر بالانخفاض عن مستواه الانفجارى الحالى.

---

(١) تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة ، <u>الدورة الثانية والعشرون</u> ، صــ ٦٩.

وأوضح الأمين العام كذلك بعض السبل التى قد تؤدى إلى تخفيف التوتر والتى كان قد اقترحها فى تقريره السابق فى ١٩ أيار/ مايو ١٩٦٧، مثل إعادة كل من لجنة الهدنة المشتركة (الإسرائيلية – السورية)، ولجنة الهدنة المشتركة (الإسرائيلية - المصرية)، إلى ممارسة نشاطها، وأعرب الأمين العام عن اعتقاده بأن على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة، البحث، بالتعاون مع جميع الأطراف لإيجاد حلول سلمية عادلة للمشكلة القائمة، وإيجاد حل لها فى آخر الأمر[1].

الواضح أن هذا التقرير يتمشى فى نقاطه الأساسية مع وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة، فالمسألة ليست مسألة حرية الملاحة فى خليج العقبة فحسب، ولكنها مسألة صراع قائم منذ عام ١٩٤٨. فالواجب على مجلس الأمن – من وجهة نظر الأمين العام – أن يعمل على تسوية هذه المسألة تسوية عادلة ونهائية تحقق السلام والاستقرار فى المنطقة. وفى انتظار هذه التسوية ، يجب على جميع الأطراف المعنية ممارسة قدر خاص من ضبط النفس وتجنب الأعمال التى من شأنها أن تزيد التوتر حدة. ومعنى هذا أن الأمين العام يرى أن المخرج هو تجميد الموقف وإيجاد فترة التقاط الأنفاس. وفى نفس الوقت يطالب إسرائيل بالعودة إلى لجان الهدنة المصرية والسورية.

ويرى الباحث أن هذا التقرير فى غاية الأهمية، حيث أنه يلغى المبرر الإسرائيلى باستخدام المادة (٥١) من الميثاق بحجة تعرضها لعدوان من جانب الجمهورية العربية المتحدة، فعلى الرغم من أن الأمين العام قد أشار أنه لم يرد الدخول فى مسائل قانونية فى تقريره حول خليج العقبة، فهو كذلك لم ينكر على الجمهورية العربية المتحدة حق غلق الخليج، وفى الوقت نفسه نجد الأمين العام يشير إلى أن هدف الجمهورية العربية المتحدة هو إعادة الحالة إلى ما

---

[1] S/7906 ، (انظر ملحق رقم ٣)؛ التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٧ ، ٨.

كانت عليها عام ١٩٥٦، أى قبل انتشار قوات الطوارئ فى المنطقة. هذا مع الأخذ فى الاعتبار أنه لم تجر خلال هذه الفترة أى تسوية بين مصر وإسرائيل حول المرور فى مضيق تيران.

وفى الوقت نفسه اعتبرت معظم وفود الأمم المتحدة أن هذا التقرير فى صالح مصر، ويتضح ذلك من الرسالة التى أرسلها المندوب المصرى الدائم فى الأمم المتحدة " محمد عوض القوني" إلى القاهرة حيث قال فيها "يعتبر تقرير السكرتير العام فى رأى الغالب هنا – يقصد الأعضاء في الأمم المتحدة – أنه فى صالحنا". وفيما يلى أهم الملاحظات التى أبداها ووجد أنها فى صالح مصر :

١- دفاعه عن قرار انسحاب قوات الطوارئ الدولية كان قوياً مفحماً إلى حد مهاجمة ناقديه، وكذلك موقف إسرائيل من تلك القوات.

٢- إبراز موقف الجمهورية العربية المتحدة بعدم المبادرة بالقيام بعمل هجومى ضد إسرائيل، والتمسك فحسب بالرجوع بالموقف إلى ما كان عليه قبل عدوان سنة ١٩٥٦.

٣- أهم فقرة قد تستغل فى غير صالح الجمهورية العربية المتحدة هى الفقرة العاشرة من التقرير، بخصوص توجيه نظر الحكومة المصرية أثناء زيارة " يوثانت " إلى العواقب الخطيرة التى قد تنجم عن تقييد حرية الملاحة فى مضيق تيران. إلا أن السيد " محمد عوض القونى " وجد أنه من السهل تفسير هذا الجزء الأخير على ضوء ما جاء فى بداية هذه الفقرة بأنه إيضاح واقعى للموقف الحالى بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل إذ تتمسك مصر بتقييد حرية الملاحة، بينما تعتبر إسرائيل ذلك سبباً للحرب[1].

---

[1] للنظر في برقية السيد " محمد عوض القوني " إلى القاهرة بخصوص تقرير يوثانت فى ٢٦ مايو١٩٦٧، (انظر : هيكل، الانفجار ، صـ ٥٦٠).

إلا أنه كان من الواضح أن الموقف غير المتحيز للأمين العام، لم يرق لإسرائيل ومناصريها، فقد أرادت المرور على الفور فى خليج العقبة دون انتظار تسوية قضية فلسطين ككل. ولذلك بادرت الولايات المتحدة إلى القيام بمناورة دبلوماسية، حيث طلبت دعوة مجلس الأمن للانعقاد فوراً يوم ٢٧ أيار/ مايو، وحمله على اتخاذ قرار يخالف فى جوهره مضمون تقرير الأمين العام. ولكن وفود الدول الإفريقية والآسيوية والشيوعية فى المجلس أحبطت هذه المحاولة الجديدة بمناورتين دبلوماسيين مضادتين لتصرف الولايات المتحدة عن مسعاها. فكانت المناورة الأولى، هى العمل على تأجيل اجتماع مجلس الأمن إلى يوم ٢٩ أيار / مايو بحجة حاجة تلك الدول إلى وقت للرجوع إلى حكوماتها والحصول على تعليمات منها. والمناورة الثانية، كانت بإدراج موضوعات أخرى فى جدول أعمال المجلس وذلك بهدف تحييد الدول الغربية. ولذلك قدمت الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٧ أيار / مايو طلباً لعقد مجلس الأمن تحت عنوان "السياسة العدوانية لإسرائيل وعدوانها المتكرر الذى يهدد السلم والأمن فى الشرق الأوسط وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر"[١].

عقد مجلس الأمن خلال الفترة التى تلت تقرير الأمين العام إلى ما قبل نشوب الأعمال العدائية فى ٥ حزيران / يونيه أربع جلسات بخصوص مسألة الشرق الأوسط. ولقد كان جدول أعمال المجلس فى هذه الفترة مكوناً من ثلاث رسائل وهى :

١- الرسالة المؤرخة فى ٢٣ أيار / مايو ١٩٦٧ والمقدمة من ممثلى "كندا" و" الدانمارك " الدائمين إلى رئيس مجلس الأمن (S/7902).
٢- شكوى ممثل الجمهورية العربية المتحدة الواردة فى رسالة إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة فى ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٧، وعنوانها "سياسة

---

[١] سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، صـ ٢٦ ، ٢٧.

إسـرائيل العدوانيـة وأعمالهـا العدوانيـة المتكـررة التـى تهـدد السـلم والأمـن فـى الشرق الأوسط وتعرض السلم والأمـن الـدوليين للخطـر (S/7907).

٣- الرسـالة المؤرخـة فـى ٢٩ أيـار/ مـايو ١٩٦٧ والموجهـة مـن ممثـل المملكة المتحدة الدائم إلى رئيس مجلس الأمن (S/7910) والتى طلب فيها إدراج تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٢٦ أيار / مايو ١٩٦٧ رقم (S/7906) فى جدول الأعمال المؤقت للمجلس.

ودارت فـى تلـك الجلسـات مناقشـات عن أسباب تـدهور الحالـة فـى الشرق الأوسط، وكانت الآراء فى مجلس الأمن منقسمة، فلقد كانت وجهـة نظر الدول الغربية وخاصـة " الولايات المتحدة " هى أن مسألة غلق خليج العقبـة أمـام الملاحـة الإسرائيلية مـن أكثـر العوامل التـى أدت إلـى تـدهور الوضـع فـى الشرق الأوسط. وفـى نفس الوقت كانـت وجهـة نظـر الـدول العربية والكتلة الشرقية تنصب فـى أن المشكلة الفلسطينية كانت هى الـدافع الأساسى وراء هذه الأزمة.

وفى الجلسة (١٣٤٥) التى عقدها مجلس الأمن فى ٣١ أيـار / مـايو ١٩٦٧، لفت رئيس المجلس نظـر الأعضـاء إلـى مشروع القـرار التـالى المقدم من الولايات المتحدة ورقمه (S/ 7916/ Rev.1) والذى نص علـى:

" إن مجلس الأمن،

- وقد نظر فى تقرير الأمين العام الوارد فى الوثيقة (S/ 7906).
- وقد استمع إلى بيانات الأطراف.
- وإذا يساوره القلق لخطورة الحالة فى الشرق الأوسط.
- وإذ يلاحظ أن الأمين العام رأى فى تقريره " أن المخرج السلمى من الأزمـة الحاضـرة " يتوقـف علـى تهيئـة فرصـة لالتقـاط الأنفـاس، ممـا يسمح للتـوتر بالانخفـاض عن مستواه الانفجـارى الحـالى، وأنـه لذلك

حث جميع الأطراف المعنيين على ممارسة قدر خاص من الاعتدال ونبذ التمسك بحالة الحرب وتجنب الأعمال الأخرى التى يمكن أن تزيد من التوتر، وذلك لكى يتسنى للمجلس معالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة الحاضرة والتماس الحلول اللازمة.

١- يلتمس من جميع الأطراف المعنيين كخطوة أولى تلبية نداء الأمين العام.

٢- ويشجع استخدام الدبلوماسية الدولية فوراً من أجل تهدئة الحالة والتماس الحلول المعقولة العادلة.

٣- ويقرر إبقاء المسألة قيد النظر العاجل المستمر لكى يتسنى للمجلس تقرير ما هية التدابير الأخرى التى يمكن أن يتخذها ممارسة منه لمسئولياته عن صيانة السلم والأمن الدوليين"(١).

ولقد أوضح " آرثر جولدبرج " - ممثل الولايات المتحدة - فى معرض تقديم مشروع قرار وفده المغزى منه، فقال بأنه " مشروع مؤقت يمثل الخطوة الأولى التى يرى وفده أن على المجلس اتخاذها. وقال أن التدابير المقترحة فيه ترمى، وفقاً لروح تقرير الأمين العام، إلى تهيئة فترة هدوء فى الشرق الأدنى دون الإخلال بحقوق أى طرف من الأطراف أو مطالبه النهائية، و إلى إتاحة الفسحة من الوقت للتصرف بمزيد من التروى فى المشاكل الكامنة(٢).

والجدير بالذكر أن نفوذ الولايات المتحدة قد حال دون توجيه الأمين العام للأمم المتحدة " يوثانت " نداء لفترة التقاط الأنفاس. وفى نفس الوقت فإنها تشير إلى الفكرة فى مشروع القرار، إلا إنها لم تسع إلى تفعيلها. ويتضح من المشروع كذلك ومن كلمة الممثل الدائم للولايات المتحدة أن مضمون المشروع يؤكد بصفة قاطعة تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل، وذلك على الرغم من

---

(1) تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٧٩ ، ٨٠.

(2) المصدر السابق ، صـ ٨٠.

ظهوره بالبراءة، حيث أن ذلك يتضح من خلال التدقيق فى العبارات التى جاءت فى مشروع القرار، وكذلك من كلمة الممثل الدائم " آرثر جولدبرج"، ففى الفقرة الثانية من مشروع القرار وردت عبارة " التماس" الحلول المعقولة السلمية العادلة، وجاء فى كلمته أثناء تقديمه مشروع القرار عبارة " دون الإخلال بحقوق أى طرف من الأطراف أو مطالبه النهائية "، فالمقصود من تلك العبارات هو إعادة فتح خليج العقبة مرة ثانية، فهذا الرأى يتفق مع المواقف السابقة التى اتخذتها الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة والتى تساند فيها موقف إسرائيل فى المطالبة بفتح الخليج مرة ثانية، وبإنكار حق مصر فى غلق الخليج. ويمكن القول بأن الولايات المتحدة قد وجدت ضرورة إتباع إجراءات محددة لتسوية الأزمة كما يلى :

١- تراجع الجمهورية العربية المتحدة عن قرارها بغلق الخليج فى وجه الملاحة الإسرائيلية.
٢- إيجاد وسيلة لمنع الصدام العسكرى بين القوات المتعادية (العربية – الإسرائيلية) وذلك بواسطة أجهزة الأمم المتحدة.
٣- العمل على وقف ما أسماه المندوب الأمريكى " أعمال التخريب والأعمال الإرهابية " فى المنطقة المنزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل.
٤- تأكيد اتفاقيات الهدنة وإحياء لجان الهدنة المشتركة.

وبذلك نلاحظ أن هذا المشروع لم يحل المشكلة الفلسطينية ، وهذا ما كان قد دعا إليه الأمين العام(١). ولمواجهة هذا الموقف الأمريكى، قدمت الجمهورية العربية المتحدة مشروع قرار للمجلس فى جلسته رقم (١٣٤٥)، والذى جاء فيه :

" إن مجلس الأمن،...

---

(١) سمعان بطرس فرج الله ، <u>مرجع سابق</u> ، صـ ٢٧.

١- يقرر أن اتفاقية الهدنة العامة الإسرائيلية - المصرية مازالت صحيحة، ويعلن من جديد أن الأجهزة التابعة للأمم المتحدة والمنبثقة عن الاتفاقية يجب أن تكون عاملة تمام العمل.

٢- يطالب حكومة إسرائيل باحترام ومراعاة التزاماتها ومسئوليتها المنصوص عليها فى اتفاقية الهدنة العامة (الإسرائيلية – المصرية) والتصرف وفقاً لذلك.

٣- يوعز إلى رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أن يبادر إلى العمل وأن يقوم فى غضون أسبوعين بإعادة إقامة مقر لجنة الهدنة المشتركة (الإسرائيلية - المصرية) في منطقة " العوجة " حيث كانت تمارس وظائفها قبل أن تخرجها إسرائيل منها عنوة بإجراء انفرادى.

٤- يقرر اتخاذ التدابير الإضافية اللازمة لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً تاماً فى حالة عدم التزام الحكومة الإسرائيلية لأحكامه.

٥- يلتمس من الأمين العام الاتصال بطرفى اتفاقية الهدنة العامة (الإسرائيلية – المصرية) بغية تأمين التنفيذ الفورى لهذا القرار وإعلام المجلس عن ذلك فى غضون خمسة عشر يوماً لأخذ موافقة بشأن التدابير الإضافية اللازمة.

٦- يقرر العودة إلى الاجتماع للنظر فى تقرير الأمين العام فور تقديمه"[1].

ومعنى هذا أن مشروع قرار الجمهورية العربية المتحدة يجد أنه من الأصوب للخروج من الأزمة إتباع الآتى :

١- إعادة الحالة إلى ما كانت علية فى عام ١٩٥٦، أى قبل انتشار قوات الطوارئ فى المنطقة.

---

(1) S /7919

٢- إحياء لجنة الهدنة المصرية – الإسرائيلية.

ومن الملاحظ أن مشروع قرار الجمهورية العربية المتحدة يجد أنه فى حال عدم التزام إسرائيل، فإنه من الواجب أن يتخذ مجلس الأمن من التدابير اللازمة لإجبار إسرائيل. ومن الملاحظ كذلك أن مشروع القرار يُفعل دور الأمين العام، حيث أنه سيقوم بتقديم التقرير اللازم للمجلس لتتبع الحالة بعد خمسة عشر يوماً.

هذا وثمة ملاحظة عامة تنطبق على صياغة كل من المشروع الأمريكى والمشروع المصرى، فلقد تعمدا استخدام عبارات تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والتى تتسم بالموضوعية والحياد، وذلك حتى يستطيعا جذب الرأى العام. حيث كان هدف الفريقين هو محاولة إقناع الرأى العام بوجهة نظرهم ليس إلا، فلقد كان من المعلوم مسبقاً أن المجلس لن يستطيع أن يمرر أى من القرارين، حيث أن المشروع السوفيتى سيواجهه " فيتو" أمريكى، والعكس صحيح[١].

وفى ٣١ أيار / مايو رفع مجلس الأمن جلساته لغاية الثالث من حزيران/ يونيه وذلك دون أن يتم التصويت على أى من مشاريع القرارات الثلاثة (الكندى – الأمريكى – المصرى)، وذلك لإعطاء الأعضاء فرصة للتشاور فيما بينهم[٢].

وفى اجتماع يوم ٣ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، دعا السيد " هانز تابور" رئيس مجلس الأمن لشهر حزيران / يونيه، وممثل الدانمارك فى مجلس الأمن ممثلى كل من (إسرائيل - الجمهورية العربية المتحدة - سوريا - الأردن - لبنان - العراق - المغرب - المملكة العربية السعودية - الكويت - تونس - ليبيا)، بناء على طلب هذه الدول لحضور جلسات المجلس دون حق التصويت.

---

(١) سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، صـ ٢٨.

(٢) جورج ديب ، مرجع سابق ، صـ ٣١.

ولقد تركز البحث خلال هذا الاجتماع حول موضوع تأكيد الجمهورية العربية المتحدة بأنها لن تكون البادئة بالحرب، وأن الهدف من إغلاق خليج العقبة كما شرحه المسئولون فى القاهرة هو العودة إلى الحالة التى كانت قائمة قبل عام ١٩٥٦. ولذلك طالب الكثير من الحاضرين فى جلسة المجلس من ممثل إسرائيل أن يعلن بأنها لن تكون هى البادئة بالحرب كما فعلت الجمهورية العربية المتحدة. ولقد كان مندوب المغرب صريحاً فى ذلك، حيث تحدى الدول الكبرى من أن تتمكن من أن تنتزع من إسرائيل تصريحاً مماثلاً للتأكيدات المذكورة التى أعطتها الجمهورية العربية المتحدة إلى الأمين العام. ولقد تحدى مندوب " بلغاريا " من مقدرة " الولايات المتحدة " على وجه الخصوص أن تنتزع هذا التأكيد من إسرائيل ، وبالطبع لم تسفر هذه التحديات عن نتيجة[١].

ولقد أكد المندوب الفرنسى كذلك على عدة أمور هامة[٢]. منها مسئولية الدول الكبرى فى ضرورة صياغة نداء يوجه للأطراف لحثهم على الامتناع عن مساندة ادعاءاتهم عن طريق القوة. وأشار إلى أن الطرف الذى يبدأ القتال سيتحمل مسئولية مفجعة. وأكد على أنه لا توجد جدوى من مناقشة مشاريع القرارات السابقة، حيث أنها لا تحظى بالموافقة العامة[٣]. ويرى الباحث أن وجهة النظر الفرنسية كان لابد من الأخذ بها، حيث أن توافر إجماع دولى فى

---

(١) المرجع السابق ، صـ ٣٢ ، ٣٣.

(٢) لقد كانت وجهة النظر الفرنسية تتمثل فى عقد مؤتمر قمة دولية من دول (فرنسا – انجلترا – الولايات المتحدة – الإتحاد السوفيتي) وهم من الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن. ويلاحظ أنه تم استثناء الصين ، حيث أن الخلاف حول تمثيلها فى مجلس الأمن فى ذلك الوقت كان يحول دون وجودها فى مثل تلك المواقف الدولية. (انظر: هيكل، الانفجار ، صـ ٦٩٦).

(٣) تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٨٥.

أزمـة دوليـة قبل تطورها سيقلل من نسبة نشوب العدوان حيث أن الطـرف المعتدى سيصبح في مأزق أمام الرأي العام العالمي.

المهم أن المجلس لم يتوصل إلى اتفاق فى هذه المرحلة، ولذلك أجل جلساته لعمل مزيد من المباحثات بين الدول الأعضاء، ولمحاولة التوصل إلى حل توفيقى يقبله سائر الأطراف المعنية. إلا أن إسرائيل لم تعط الفرصة للمجلس، فعملت على تحقيق مطامعها بالقوة العسكرية، وذلك حتى تضع المجلس أمام الأمر الواقع. حيث شنت هجومها على الجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا فى صباح يوم ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧.

وعند تقييم عمل مجلس الأمن خلال أزمة الشرق الأوسط فيما بين ٢٤ أيار/ مايو حتى قبيل العدوان الإسرائيلى فى ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ نلاحظ الآتى :

١- أن مجلس الأمن لم يتخذ موقفاً من الموضوعات الهامة فى المسألة، مثل :

أ- مسألة انسحاب قوات الطوارئ الدولية.

ب- غلق مضيق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية.

ج- إحياء لجان الهدنة المشتركة (المصرية – الإسرائيلية) و(السورية – الإسرائيلية).

د- تعبئة القوات ومسألة حالة الحرب.

هـ - القضية الفلسطينية[1].

---

(1) عطيه حسين أفندى ، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ – ١٩٧٧) ، دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية فى تسوية المنازعات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، صـ ٢٤٠.

٢- إن مجلس الأمن قد فشل فى الوصول لحل هذه الأزمة، بدليل بدء الأعمال العدائية فى ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧، ويمكن إرجاع ذلك الفشل إلى الأسباب الآتية :

أ- عدم ثقة الأطراف فى مجلس الأمن أصلاً، وأن دوره سيكون مؤثراً.

ب- وجود خلافات بين القطبين العظميين حالت دون حدوث الاتفاق بينهما لحل الأزمة.

ج- انقسام المجلس حول مشروعية وجود الصين الوطنية (تايوان) فى مجلس الأمن، وكانت هى رئيسة المجلس فى شهر أيار / مايو ١٩٦٧، وهو الشهر الذى تطورت فيه الأزمة، فكان معظم الحديث مثلاً فى الجلسة (١٣٤١) بخصوص مشروعية تمثيل الصين الوطنية فى المجلس وليس مشكلة الشرق الأوسط.

العدوان الإسرائيلى على البلاد العربية فى ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ :

لقد تطورت الأحداث بسرعة فى الشرق الأوسط منذ شهر أيار / مايو ١٩٦٧، وكان الجو العام يشير إلى إمكانية حدوث أعمال حربية، ففى ٣٠ أيار / مايو ١٩٦٧ تم توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين مصر والأردن، حيث وضع الأردن جيشه تحت قيادة قائد عام مصرى، ووقعت مصر والعراق معاهدة مماثلة فى ٤ حزيران / يونيه، هذا وإذا أضفنا إلى ذلك معاهدة الدفاع المشتركة بين مصر وسوريا فإننا نلاحظ أن إسرائيل أصبحت محاصرة حصاراً تاماً بقوات تحت قيادة قائد عام مصرى وهو الفريق "عبد المنعم رياض". وفى نفس الوقت كان النزاع السياسي فى إسرائيل شديداً، فبدأت محادثات لتغيير شكل الحكومة الإسرائيلية فى ٢١ أيار / مايو ١٩٦٧. فلقد كان " ليفي أشكول " رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع منذ عام ١٩٦٣، وكان هناك شعور عام بوجوب فصل المنصبين. ولذلك تم الاتفاق على توسيع الحكومة القائمة برئاسة " ليفي أشكول " من حزب " العمال "، لتشمل كل

الطوائف الرئيسية فى الكنيست (حكومة ائتلافية). وتولى " موشى ديان " من حزب " رافي " منصب وزير الدفاع، وانضم " مناحيم بيجين " و "جوزيف سابير" من كتلتى (حيروت و الأحرار) إلى الوزارة كوزراء بلا وزارات. وفى ١ حزيران / يونيه عقد اجتماع للحكومة، وانضم إليه الوزراء الثلاثة الجدد[١].

وبعد تسلم " دايان " وزارة الدفاع، عرض أفكاره على زملائه، حيث كان رأيه أنه إذا تأخرت الحرب كان ذلك أسوأ لإسرائيل، وأنه إذا اتخذت الحكومة قراراً كهذا فى اجتماعها يوم الأحد ٤ حزيران / يونيه، فإنها ستهاجم البلاد العربية صباح اليوم التالى، وأضاف أن الحملة ستستمر من ٣ إلى ٥ أيام[٢]. وبلفعل اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها، وفى يوم ٥ حزيران/ يونيه١٩٦٧[٤] وفى تمام الساعة (٨:٤٥) بتوقيت القاهرة شنت القوات الإسرائيلية عدوانها على ثلاثة بلدان عربية واستطاعت أن تستولى على مساحات جديدة من الأراضى، فضمت ما يقدر بحوالى (٦٩٣٤٧) كم٢، ونجحت إسرائيل فى هذا العدوان فى مضاعفة مساحة أراضيها إلى ثلاثة مرات ونصف المرة واستطاعت أن تتوقف عند مواقع جغرافية طبيعية، حيث احتلت شبه جزيرة سيناء من مصر ووقفت عند قناة السويس، واحتلت الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية من الأردن ووقفت عند نهر الأردن، واحتلت هضبة الجولان من سوريا[٣].

---

(1) وزارة الدفاع الإسرائيلية ، حرب الأيام الستة ، القدس ، وزارة الإرشاد القومى ، الهيئة العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة ، د. ت ، صـ ٢٣.

(2) سيدنى دى بيلى ، مرجع سابق ، صـ ٢٨.

(3) http://www.aljazeera.net/nr/exeres/c6707291-0e7a-800202-b8002ecdf5c.htm

٤ Edgar Q'ballence , The Third Arab – Israeli war , London , western Printing services Ltd , Bristol , PP.62 – 68

لقد استطاعت إسرائيل أن تقلب ميزان القوى فى الشرق الأوسط، فنجحت فى تحقيق أهداف ثلاثة وهى :

١- كسر الموقف العربى الرافض بالاعتراف أو التفاوض مع إسرائيل، حيث أن العرب نتيجة للهزيمة الثقيلة التى لحقت بهم لن يتبقى أمامهم غير طريق التفاوض مع إسرائيل لاسترداد أراضيهم.

٢- الإمساك بأكبر مساحة من الأراضى العربية واستعمالها رهينة لإرغام العرب على التفاوض من أجل الصلح معها، وهذا ما يجعل إسرائيل فى وضع تفاوضى أفضل من العرب.

٣- احتلال القدس كاملة لكى تكون عاصمة موحدة لإسرائيل[١].

موقف مجلس الأمن من الأعمال العسكرية فى الشرق الأوسط :

عقب بدء الأعمال العسكرية، عقد مجلس الأمن (١٥) جلسة حتى توصل إلى قرار لوقف إطلاق النار وذلك فى الفترة من ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ حتى ١٤ حزيران / يونيه ١٩٦٧، وهى الجلسات من رقم (١٣٤٧) حتى (١٣٦١) على التوالى، وفى تلك الجلسات تمت مناقشة الأزمة، وتم التوصل فيها إلى وقف إطلاق النار، إلا أن المجلس لم يستطع أن يتوصل فى هذه المرحلة لأى قرار يستطيع أن يحل به الأزمة.

ففى ٥ حزيران / يونيه، عقد مجلس الأمن جلسته رقم (١٣٤٧)[٢] ، والتى أوضح فيها " هانز تابور " - رئيس المجلس وممثل الدانمارك - الظروف التى دعت المجلس للانعقاد، فذكر أن ممثل إسرائيل فى مجلس

---

(1) محمد حسنين هيكل ، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، عواصف الحرب وعواصف السلام** ، الجزء الثانى ، القاهرة ، دار الشروق ، ط ٤ ، ١٩٩٦ ، ص ١٣٥. (انظر خريطة التوسع الإسرائيلى فى الأراضى العربية فى ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ فى ملحق رقم ٢٧).

(2) لمعرفة جدول الأعمال المؤقت للمجلس فى هذه الجلسة ، (انظر ملحق رقم ٢٩).

الأمن " جدعون رفائيل " أنهى إليه فى الساعة (١٠ : ٣) بتوقيت نيويورك أن القوات البرية والجوية المصرية قد تحركت ضد إسرائيل، وفى الساعة (٣٠ : ٣) بتوقيت نيويورك، أنهى إليه كذلك ممثل الجمهورية العربية المتحدة " محمد عوض القوني " أن إسرائيل ارتكبت عدواناً مدبراً ضد الجمهورية العربية المتحدة[1]. وذكر رئيس مجلس الأمن أن المعلومات الواردة للأمين العام تؤكد أن هناك تبادلاً للنيران ونشاطاً جوياً مستمراً فى المنطقة منذ الساعات الأولى من الصباح[2]. أى أنه عند بدء الأعمال العدائية، أخذ الطرفان يتبادلان الاتهامات حول من بدأ إطلاق النار. فلم يفصح الطرف الإسرائيلى – كما تأكد فيما بعد – من أنه هو الذى بدأ بالعدوان، وذلك حتى لا يوجه إليه اللوم من الرأى العام العالمي. فمثلاً كانت " فرنسا " قد أعلنت – قبل بدء

---

(1) فى الواقع أن الجمهورية العربية المتحدة لم تكن هى البادئة بالعدوان ، وذلك على الرغم من أنها كانت تتوقع بحدوث مثل هذا العدوان الإسرائيلى فى يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ ، فلقد كان للرئيس جمال عبد الناصر مصادر مختلفة للحصول منها علي المعلومات. فيذكر البعض أن تأكيد حدوث العدوان الإسرائيلى قد وصل للرئيس جمال عبد الناصر عن طريق الرئيس الفرنسى " شارل ديجول" ، وعلى الرغم من أن المصادر المصرية كانت تتوقع حدوث عدوان إسرائيلى عليها فى يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ ، إلا أنها لم تسع للمبادرة بالهجوم ، فعندما اقترح الفريق أول " صدقى محمود " قائد القوات الجوية ، القيام بالضربة الأولى كان رد الرئيس " عبد الناصر " عليه هو الرفض للسببين التاليين :

١- أن الطيران المصرى لا يملك القوة ولا الخطة التى تسمح له بضربة أولى مؤثرة.

٢- أن قيام مصر بالضربة الأولى سيعطى للولايات المتحدة الفرصة للمشاركة فى الحرب دون أن يلومها أحد.

(انظر : هيكل الانفجار ، صـ ٨١٦. ؛

http://www.elakhbar.org.eg/issues/17199/0403.htm

(2) تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٨٦.

القتال – بأن الطرف الذى سيبدأ القتال لن يحصل على تأييدها، حتى ولو كانت لديه أقوى الأسباب لبدء الحرب.

لقد كان من الصعب على مصادر الأمم المتحدة فى ذلك الوقت المبكر أن تعرف من الذى بدأ بالقتال، حيث برر الأمين العام ذلك بأن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة كانت محتشدة فى معسكراتها توطئة لانسحابها. إلا أن استقراء الواقع يدين إسرائيل، فنجد أن الأمين العام يشير إلى أن الجنرال "ريخيه" - قائد قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة - يفيده بأن طائرتين إسرائيليتين قامتا بانتهاك الإقليم الجوى للجمهورية العربية المتحدة فوق "غزة" و" العريش " في الساعة (٠٠ : ٨) صباحاً حسب التوقيت المحلى، وأن أفراد قوة الطوارئ فى معسكر" رفح " أبلغوا عن وقوع قتال عنيف بين قوات الجمهورية العربية المتحدة والقوات الإسرائيلية عبر الحدود فى الساعة (٠٠ : ٨) صباحاً حسب التوقيت المحلى، وأن سلطات الجمهورية العربية المتحدة فى "غزة " قامت بإبلاغ الجنرال " ريخيه " بأن الإسرائيليين شنوا غارات جوية واسعة النطاق على جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة، وأن القوات الإسرائيلية قد هاجمت " القسيمة " بسيناء فى الساعة (٠٠ : ٨) صباحاً حسب التوقيت المحلى، وأن مدفعية الجمهورية العربية المتحدة فى "غزة " بدأت فى إطلاق النار على الأراضى التى تحتلها إسرائيل فى الساعة (١٥ : ٩) صباحاً حسب التوقيت المحلى. وفى نفس الوقت تعتدى إسرائيل على قافلة لقوات الطوارئ الدولية فى الطريق الممتد بين غزة ورفح، فقتلت ثلاثة من الجنود الهنود وجرحت عدداً آخر منهم. هذا بخلاف القتال الدائر فى القدس، وعلى الحدود السورية[1]. وبتحليل ما سبق يتضح أن المبادرة بالقتال كانت إسرائيلية، فعلى الرغم من تأكيد الأمين العام بأن قوات الطوارئ كانت مستعدة للانسحاب، إلا أنها استطاعت رصد طائرتين إسرائيليتين

---

(١) <u>المصدر السابق</u> ، صـ ٨٧.

متجهتين إلى داخل الأراضى المصرية فى حوالى الساعة (٠٠ : ٨) حسب التوقيت المحلى، وهو توقيت بدء الأعمال العسكرية فلو كانت الجمهورية العربية المتحدة هى التى بدأت بالقتال لكان الأولى على تلك الطائرتين أن تقوما بصد الضربة الجوية، وليس الهجوم على الأراضى المصرية.

أما بالنسبة لأهم الأحداث التى اشتملت عليها جلسة مجلس الأمن يوم ٥ حزيران / يونيه، فلقد تحدث ممثل " الهند " والذى أبدى انزعاجه عن مقتل جنود قوة الطوارئ الهنود، وطلب من المجلس شجب هذا الاعتداء. ثم اقترح رئيس المجلس بعد ذلك أن يستمع فقط إلى ممثلى الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل على أن يرفع المجلس بعد ذلك جلساته للتشاور بين الأعضاء، ووافق المجلس على هذا الاقتراح. ولقد تبادل ممثلا البلدين الاتهامات حول من بدأ الأعمال العدائية. وفى تقرير تكميلى للأمين العام، أكد على خطورة موقف رجال الأمم المتحدة، حيث احتلت القوات الإسرائيلية مقر المندوب السامى، ولذلك أرسل الأمين العام رسائل احتجاج على ذلك، وأكد على خطورة الموقف فى القدس والتى طالب بأن تكون مدينة مفتوحة حماية لأماكنها المقدسة.

المهم أن القتال قد بدأ فى المنطقة، ووجب على مجلس الأمن أن يتابع مسئولياته تبعاً للميثاق. فكانت أولى الخطوات التى سعى إليها هى إصدار قرار لوقف إطلاق النار، إلا أن مجلس الأمن لم يستطع التوصل إلى مشروع قرار لوقف إطلاق النار فى ذلك اليوم، حيث اجتمع مجلس الأمن الساعة (٣٠: ٩) وأنهى اجتماعاته الساعة (١٥ : ١١) بتوقيت نيويورك – وذلك لاستراحة قصيرة، على أن تستأنف الاجتماعات بعد قليل، ولذلك بقى بعض المندوبين فى مقاعدهم أو فى قاعة المجلس، ولم يجتمع مجلس الأمن مرة ثانية إلا فى الساعة الواحدة ليلاً ليستمع إلى رئيسه والذى أفاد بأن المشاورات لا زالت جارية. إلا أنه ظهر فى مناقشات اليوم الأول للقتال، انقسام خطير فى المجلس،

أثر على طريقة عمله حيث انقسم إلى فريقين، الأول : بزعامة الهند والتى كانت تطالب بوقف إطلاق النار، وإدانة إسرائيل، وسحب قوات الجانبين إلى المواقع التى كانت تحتلها قبل العدوان. والثاني: فريق بزعامة الولايات المتحدة، والتى كانت تدعو إلى وقف إطلاق النار دون المطالبة بالانسحاب[1]. وبذلك لم يستطع المجلس أن يتخذ أى قرار فى اليوم الأول لنشوب القتال.

وفى ٦ حزيران / يونيه، أنهى الأمين العام إلى مجلس الأمن فى إضافة لتقريره المعلومات الجديدة التى تلقاها من رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ومراقبى الأمم المتحدة فى المنطقة، عن استمرار القتال فى (القدس - سوريا - غزة - العريش). وتحدث كذلك عن الجهود غير الموفقة التى بذلها مراقبو الأمم المتحدة فى سبيل تأمين وقف إطلاق النار. وذكر أن مقر قيادة الطوارئ فى " غزة " قد تعرض لنيران مباشرة من المدفعية الإسرائيلية خلال ليلة ٦/٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧، مما اضطر قائد القوة إلى اتخاذ مقر جديد لقيادته فى معسكر " تري كرونر " بالقرب من الشاطئ فى غزة.

وفى الجلسة (١٣٤٨) التى عقدها المجلس فى ٦ حزيران / يونيه، أعلن رئيس المجلس أن المشاورات بين الدول الأعضاء قد أسفرت عن مشروع قرار يطلب فيه المجلس وقف إطلاق النار فورا، وقدم بصفته رئيس المجلس مشروع القرار التالى :

" إن مجلس الأمن :

- إذ يلاحظ التقرير الشفوى الذى قدمه الأمين العام عن الحالة.
- وقد استمع إلى البيانات التى ألقيت فى المجلس.
- وإذ يساوره القلق لنشوب القتال وللحالة المنذرة بالخطر فى الشرق الأدنى.

---

[1] بطرس بطرس غالى ، المجابهة العربية الصهيونية ، صـ ١٥.

١- يلتمس من الحكومات المعنية، كخطوة أولى، أن تتخذ فورا جميع التدابير اللازمة لوقف إطلاق النار فوراً ووقف جميع النشاطات العسكرية فى المنطقة.

٢- ويطلب إلى الأمين العام إعلام المجلس سريعاً وتباعاً بتطورات الحالة".

ولقد اعتمد مشروع القرار بالإجماع، ودون مناقشة، وذلك فى الجلسة رقم (١٣٤٨) بتاريخ ٦ حزيران/ يونيه، وصدر بوصفه القرار ٢٣٣ (١٩٦٧)[1].

هذا وتوجد عدة ملاحظات تتعلق بهذا القرار لابد من الإشارة إليها، فالملاحظ أن القرار لم يطالب بعودة القوات المعتدية إلى مواقعها السابقة، وإنما طالب فقط بوقف إطلاق النار كخطوة أولى، وهذا يعنى أنه سيلى هذا القرار خطوات أخرى لردع المعتدى. ومن الملاحظ كذلك أن القرار ٢٣٣ (١٩٦٧) لم يطالب بإنشاء قوات للمراقبة وذلك لمراقبة وقف إطلاق النار، ويتضح من ذلك أن هذا الوضع يسمح بتجدد القتال مرة أخرى دون أن تستطيع الأمم المتحدة معرفة من الذى بدأ بالقتال وقام بخرق وقف إطلاق النار، وبالتالى فإنها لن تستطيع ممارسة سلطاتها، وهذه نقطة ضعف تضاف للقرار ٢٣٣ (١٩٦٧)، فالواجب على مجلس الأمن فى مثل هذه المسائل أن ينشئ قوات للمراقبة لتنفيذ القرار فوراً. وبذلك فإنه يمكن القول أن هذا القرار تسليم كامل لإسرائيل، فلقد كان من المعقول، ربما من المقبول، أن يتخذ مجلس الأمن قراراً لا يسمى فيه المعتدى ويشجب اعتدائه. إنما ما لم يكن معقولاً هو أن يتخذ مجلس الأمن هذا القرار دون أن يضمنه دعوة الفريقين بالعودة إلى المواقع التى كانا فيها قبل الاعتداء. فمن هذه الناحية، يشكل هذا القرار سابقة خطرة على العلاقات الدولية، إذ أنه يقر ضمناً بمبدأ الاستيلاء على الأراضى والممتلكات عن طريق القوة. وهذا مبدأ يرفضه القانون الدولى كما ترفضه

---

[1] تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٨٨ ، ٨٩ .

أسرة الأمم المتحدة. فالمسئول الأول عن هذا القرار بشكله الحالى هى حكومة الولايات المتحدة والتى اتخذت موقفاً متصلباً، ورفضت جميع المساعى التى كانت تهدف إلى وضع صيغة قرار يختلف فى مضمونه عن صيغة القرار الذى اتخذه مجلس الأمن. فلقد أدى تصلب الموقف الأمريكى إلى تأخر إعلان قرار وقف إطلاق النار من قبل مجلس الأمن مدة ثمان وأربعين ساعة تمكنت خلالها إسرائيل من احتلال المزيد من الأراضى العربية[١]. وقد جاء بعد ذلك قرار وقف إطلاق النار المذكور ليعطى إسرائيل فرصة للاحتفاظ بتلك الأراضى[٢]. ولقد علق ممثل المغرب فى جلسة المجلس نفسها - جلسة رقم (١٣٤٨) - على هذا القرار الذى اتخذه المجلس فقال : " إنه سابقة خطيرة، حيث أنه سيصبح لأى معتدى فى المستقبل أن يقوم بعدوانه وهو مطمئن إلى أن مجلس الأمن سيناقش المسألة ثم يتخذ، تأميناً للسلم، قراراً لا يعين فيه المسئول عن العدوان"[٣].

لقد كان نتيجة هذا القرار الضعيف، أن الطرف الإسرائيلى لم يلتزم به واستمر فى عدوانه على الأراضى العربية. ولذلك طالب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية باجتماع عاجل للمجلس. وعقد المجلس جلسته (١٣٤٩) فى ٧ حزيران / يونيه، وقدم فيها ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مشروع قرار آخر لوقف إطلاق النار[٤]، والذى نص على :

" إن مجلس الأمن :

---

(1) لعبت الولايات المتحدة الدور نفسه - مساندة إسرائيل - وذلك عندما اعتدت إسرائيل على لبنان أخيرا فى عام ٢٠٠٦ حيث أخرت قرار مجلس الأمن لوقف القتال لمدة شهر كامل.

(2) جورج ديب ، مرجع سابق ، صـ ٣٦ .

(3) تقرير مجلس الأمن، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٩٣.

(4) التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٢١.

- إذ يلاحظ أنه بالرغم من مناشدته للحكومات المعنية أن تتخذ فوراً، كخطوة أولى، جميع التدابير اللازمة لوقف إطلاق النار ووقف جميع النشاطات العسكرية فى الشرق الأدنى - القرار ٢٣٣(١٩٦٧) - فإن النشاطات العسكرية مستمرة فى المنطقة.
- وإذ يساوره القلق من أن يخلق استمرار النشاطات العسكرية حالة أشد خطورة فى المنطقة.

١- يطالب بأن تقوم الحكومات المعنية كخطوة أولى، بوقف إطلاق النار والكف عن النشاطات العسكرية فى الساعة (٠٠ : ٢٠) حسب توقيت جرينتش من يوم ٧ حزيران / يونيه ١٩٦٧.

٢- ويطالب الأمين العام بإعلام المجلس عن الحالة سريعاً وتباعاً "[1].

وفى الجلسة نفسها، أنهى الأمين العام، بأنه تلقى برقية مؤرخة فى ٧ حزيران / يونيه من وزير خارجية الأردن يعلن فيها أن حكومته قبلت وقف إطلاق النار، وأصدرت الأوامر إلى قواتها المسلحة بمراعاته إلا فى حالة الدفاع الشرعى. كما أنهى الأمين العام إلى المجلس كذلك، أن القوات الإسرائيلية قامت وفقاً للمعلومات الواردة من رئيس المراقبين من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، باحتلال مقر لجنة الهدنة المشتركة (الأردنية - الإسرائيلية) فى صبيحة يوم ٧ حزيران / يونيه، وقال الأمين العام أنه نظراً لاحتلال القوات الإسرائيلية لكل من مقر هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة فى " القدس "، ومقر قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة فى " غزة "، فإنه قد اتصل بحكومة إسرائيل وطلب منها تأكيداً بأن وثائق هذين المقرين ومحفوظاتهما ستصان وتوفر لهما الحماية. كذلك أعلم – الأمين العام –

---

(1) S/ 7940

المجلس بالخسائر فى الأرواح التى تكبدتها قوة الطوارئ وبالجهود المبذولة لإيجاد وسيلة لإجلاء الوحدات الباقية[١].

لقد وافق المجلس على اقتراح ممثل البرازيل برفع الجلسة فترة وجيزة بهدف التشاور بشأن مشروع القرار المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. وفى اليوم نفسه – ٧ حزيران /يونيه ١٩٦٧ – عقد المجلس جلسته رقم (١٣٥٠) وأستأنف فيها نظره فى البنود الثلاثة المدرجة فى جدول أعماله[٢]. ثم طالب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الاقتراع فوراً على مشروع قرار وفده. واعتمد المجلس بالإجماع مشروع القرار فى الجلسة نفسها، وصدر بوصفه القرار ٢٣٤(١٩٦٧)[٣].

وفى الواقع وبالمقارنة بين القرارين (٢٣٣) و (٢٣٤) يتضح أنهما متشابهان، ماعدا أن الدعوة إلى وقف إطلاق النار فى القرار الأول أصبحت طلباً فى القرار الثانى ومحددة بفترة زمنية للتنفيذ. ولم يتضمن هذا المشروع الأخير آية دعوة لانسحاب القوات الإسرائيلية أو تسمية المعتدى، وذلك لأن الاتحاد السوفيتي كان يعلم أن مثل هذه الدعوة قد تطول ويستفيد من ذلك الطرف الإسرائيلى، كما أنه قد يواجه بفيتو أمريكى، ولذلك اقتصر طلبه على طلب وقف إطلاق النار فى هذه المرحلة. وهذا على الرغم من جهود السيد "محمود رياض" وزير الخارجية المصرى، والذى عمل على إقناع الدول

---

(1) نستنتج من ذلك أن قوة الطوارئ الدولية فى غزة والقدس لن تستطيع ممارسة عملها ، ومن تقديم معلومات حتى ولو قليلة عن حالة القتال فى المنطقة كما فعلت عندما بدأ القتال. أى أنه يمكن القول أن القوات الإسرائيلية قد أرادت من هذا العمل تعتيم الموقف أمام الرأى العام العالمى حتى لا يتابع انتهاكاتها.

(2) لمعرفة جدول أعمال المجلس، انظر ملحق رقم ١٦.

(3) تقرير مجلس الأمن، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٩٤.

الصديقة لمصر بعدم الموافقة على قرار لوقف إطلاق النار دون الدعوة لانسحاب القوات الإسرائيلية[١].

وفى الجلسة نفسها قدم ممثل كندا مشروع القرار رقم (S/ 7941) والذى نص على :

" إن مجلس الأمن :

إذ يلاحظ قراره ٢٣٣ (١٩٦٧) المتخذ فى ٦ حزيران / يونيه، وقراره ٢٣٤ (١٩٦٧) المتخذ فى ٧ حزيران / يونيه ١٩٦٧.

- يلتمس من رئيس مجلس الأمن أن يعمد بمساعدة الأمين العام ، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الالتزام التام الفعال لهذين القرارين ".

ولقد ذكر ممثل كندا فى معرض تقديمه لمشروع القرار، أنه يرمى لسد ثغرة قائمة فى تحديد المسئولية فيما يتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار، لأن من الضرورى عمل ما هو أكثر من مجرد إعلام المجلس تباعا عن الحالة[٢]. ولقد علق ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على مشروع القرار قائلاً : "إنه يفتقر إلى الوضوح، وقد يترتب على اعتماده عواقب بعيدة الأثر، بل إن تنفيذه يفضى إلى خرق ميثاق الأمم المتحدة"[٣]. ويميل الباحث إلى وجهة النظر السوفيتية فى تفسير مشروع القرار، حيث أنه يريد أن يؤمن وقف إطلاق النار، ويكبل الطرف المعتدى عليه بقيود تحول دون استخدامه للقوة لردع العدوان، فيكون الطرف المستفيد من هذه المعادلة هو الطرف الإسرائيلى المعتدي، حيث أن الطرف العربى لن يستطيع فى حال تعثر الدبلوماسية إلى استخدام القوة، وقد يوصف اضطراره إلى استخدام القوة فيما بعد على أنه عدوان مرتكب ضد إسرائيل. فهذا

---

(1) سيدنى دى بيلى ، مرجع سابق ، صـ ٢٢٥.

(2) تقرير مجلس الأمن، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٩٤.

(3) المصدر السابق ، صـ ١١٧.

المشروع فى الواقع كان الهدف منه هو تأمين الطرف الإسرائيلى فى الأراضى التى يحتلها.

وفى اليوم نفسه - ٧ حزيران / يونيه ١٩٦٧ - أرسل وزير خارجية إسرائيل " أبا ايبان" برقية أنهى فيها إلى رئيس المجلس، أنه أبلغ الأمين العام فى الساعة (٤٥ : ٤) مساءً حسب توقيت نيويورك، أن الحكومة الإسرائيلية تقبل وقف إطلاق النار فوراً بشرط قبول الآخرين[١]. وفى ٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، أرسل ممثل الولايات المتحدة " آرثر جولدبرج " إلى رئيس مجلس الأمن رسالة رقمها (S/ 7950) ذكر فيها : " إنه نظراً إلى استمرار القتال فى الشرق الأوسط، رغم اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع لقرارين يدعوان إلى وقف إطلاق النار، ورغم ورود الدلائل على قبول الأردن وإسرائيل وقف إطلاق النار، فإنه يطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر فى الحالة الخطيرة الحاضرة ". وأرسل كذلك ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية "ألكسى كوسيجين : Alexi Kosygine " إلى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة فى ٨ حزيران /يونيه رقمها (S/7954)، ذكر فيها : " إنه نظراً لاستمرار نشاطات إسرائيل العسكرية رغم اتخاذ مجلس الأمن لقرارين بشأن وقف إطلاق النار، فإنه يطلب اجتماع المجلس على وجه الاستعجال فى يوم ٨ حزيران / يونيه، كما ذكرت الرسالة أن طلب اجتماع هذا هو للنظر فى مسألة شجب أعمال إسرائيل العدوانية، ووقف المعتدى فوراً لكل نشاط عسكرى ضد الدول العربية وانسحاب القوات الإسرائيلية على الوجه الفعال إلى الجانب الإسرائيلى من خط الهدنة الفاصل"[٢].

---

[1] تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٩٣. هذا ويجب الأخذ فى الاعتبار أن إسرائيل قبلت وقف إطلاق النار بعدما حققت أهدافها ومطامعها الاستعمارية.

[2] تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٩٦ ، ٩٧.

وفي الجلسة رقم (١٣٥١) التى عقدها المجلس فى يوم ٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، قدم وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مشروع القرار رقم (S / 7951) والذى جرى تعديله أكثر من مرة، ولقد كان آخر تعديل له فى يوم ١٣ حزيران / يونيه ١٩٦٧، حيث نص على :

" إن مجلس الأمن :

" إذ يلاحظ أن إسرائيل استولت على أجزاء جديدة من أقاليم الجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا، متحدية بذلك قرارات مجلس الأمن بشأن وقف النشاطات العسكرية ووقف إطلاق النار (القرار ٢٣٣ (١٩٦٧)) المتخذ فى ٦ حزيران / يونيه، والقرار ٢٣٤(١٩٦٧) المتخذ فى يوم ٧ حزيران / يونيه ، والقرار ٢٣٥(١٩٦٧) المتخذ فى ٩ حزيران / يونيو ١٩٦٧[1].

" وإذ يلاحظ أنه رغم توقف النشاطات العسكرية الآن، فإن إسرائيل لازالت تحتل أجزاء من أقاليم هذه البلدان، وهى بذلك تمتنع عن وقف عدوانها وتتحدى الأمم المتحدة وجميع الدول المحبة للسلام.

" وإذ يرى لا مقبولية ولا قانونية ادعاءات إسرائيل الإقليمية فى الدول العربية.

" ١- يشجب بشدة نشاطات إسرائيل العدوانية و استمرارها فى احتلال أجزاء من أقاليم الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن، معتبراً ذلك عملاً عدوانياً وانتهاكاً جسيماً أقص الجسامة لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولى المستقرة.

" ٢- ويطالب إسرائيل بالقيام فوراً ودون أى قيد أو شرط، بإخراج جميع قواتها من أقاليم تلك الدول وسحبها إلى ما وراء خطوط الهدنة، وباحترام

---

[1] صدر هذا القرار بخصوص الجبهة السورية ، وسيتم الإشارة إليه فيما بعد.

مركز المناطق المجردة من السلاح، كما هو مقرر فى اتفاقيات الهدنة العامة"(١).

من الواضح أن مشروع القرار السوفيتى جاء كخطوة مكملة للقرارات السابقة ٢٣٣(١٩٦٧)، ٢٣٤(١٩٦٧)، والتى كانتا قد اعتبرتا أن وقف إطلاق النار هو خطوة أولى لابد من القيام بها قبل أى شئ، حيث طالب المشروع السوفيتى بالانسحاب، ولقد وصف مشروع القرار ما قامت به إسرائيل ضد الدول العربية بأنة عدوان ووجد أن إسرائيل لم تلتزم بما صدر من قرارات المجلس الخاصة بوقف إطلاق النار. وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن هذا المشروع يمهد السبيل ويبغى اتخاذ تدابير عقابية على إسرائيل بوصفها دولة انتهكت قرارات مجلس الأمن ولم تلتزم بالميثاق. وفى نفس الوقت فإن المشروع يطالب إسرائيل بالعودة لخطوط الهدنة ولم يطالب فى نص المشروع بالانسحاب من الأراضى التى احتلت فى ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧، حيث أن لذلك المطلب مغزى، فاتفاقية الهدنة هى الاتفاقية الوحيدة التى كانت تحدد العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل حتى ذلك الوقت، وفى نفس الوقت، فإن المطالبة بالعودة إلى حدود الهدنة يعيد للأذهان إجراءات الحصار البحرى الذى كانت تفرضه مصر على إسرائيل، وتمنعها من استخدام خليج العقبة، ولم تكن إسرائيل وقتها تستطيع أن تصف هذا بالعدوان، أو أن خليج العقبة هو ممر دولى، حيث أن إنشاء ميناء " إيلات " مكان قرية " أم الرشراش " المحتلة قد تم فى ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٥٢، كما أن المنطقة قد احتلتها إسرائيل فى ١٠ أزار / مارس ١٩٤٩، أى بعد توقيع اتفاقية الهدنة. وكانت الملاحة عبر مضيق " تيران" قبل ذلك إما لنقل الحجاج إلى شبه

---

(1) S/ 7951/ Rev. 2

الجزيرة العربية، أو لمرور السفن إلى ميناء العقبة الأردنى[1]. ولكن هذا الأمر قد تغير عقب العدوان الثلاثى وانتشار قوات الطوارئ فى المنطقة، وهو ما سبق الحديث عنه. وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن المطالبة بالعودة إلى حدود الهدنة لن يمكّن لإسرائيل المطالبة بالمرور عبر المضيق على اعتبار أنه ممر دولى.

لقد واجهت الولايات المتحدة المشروع السوفيتى بمشروع أمريكى قدمه ممثلها " آرثر جولدبرج " إلى مجلس الأمن فى الجلسة (١٣٥١) فى ٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، والذى تم تنقيحه أكثر من مرة، فطالبات الصيغة النهائية بما يلى :

" إن مجلس الأمن،...

١- يصر على وجوب استمرار جميع الأطراف المعنيين فى التنفيذ الدقيق لطلباته المتكررة بوقف إطلاق النار ووقف كل نشاط عسكرى، بوصف ذلك خطوة عاجلة أولى فى سبيل إقامة سلم مستقر فى الشرق الأوسط[2].

٢- ويلتمس من الأمين العام إعلام المجلس عن التزام وقف إطلاق النار.

٣- ويطلب أن يبادر إلى إجراء مباحثات بين الأطراف المعنيين مع الاستعانة بأية مساعدة يشاءونها من الغير أو من الأمم المتحدة، بغية إقامة ترتيبات قابلة للبقاء تتضمن سحب القوات المسلحة وانفكاكها، ونبذ القوة

---

(1) عبد العظيم رمضان ، العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ، تاريخ المصريين ، العدد ٤٩ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ ، صـ ٢٦.

(2) لقد قدمت الولايات المتحدة هذه الصيغة المنقحة النهائية لمشروع القرار فى يوم ١٤ يونيه ١٩٦٧ ، وكانت الجمهورية العربية المتحدة قد قبلت وقف إطلاق النار فى يوم ٩ يونيه ١٩٦٧. (انظر : S/7953 ، ملحق رقم ٤). هذا ولقد صدر بخصوص الجبهة السورية قراران لوقف إطلاق النار وهما ٢٣٥(١٩٦٧) و ٢٣٦(١٩٦٧).

أية كانت طبيعتها وصيانة الحقوق الدولية الحيوية، وإقامة سلام دائم في الشرق الأوسط.

٤- ويلتمس كذلك من الأمين العام أن يقدم من المساعدة ما قد يلزم لتيسير المباحثات المطلوبة في الفقرة ٣ "[١].

يلاحظ من قراءة نصوص مشروع القرار أنه يصب بالدرجة الأولى في مصلحة إسرائيل، فهو لم يدن العدوان ولم يشر إليه، وإنما طالب ببقاء الحال كما هو عليه حتى حدوث مباحثات بين الأطراف، وهذا الأمر في واقعه يعطي لإسرائيل مكسباً نتيجة لعدوانها. فيرى الباحث أن أفضل تعبير يمكن أن يطلق على ما يطلبه المشروع الأمريكي هو (المساومة)، لأنه لو حدثت المفاوضات فسيكون أحد الطرفين في موقف أفضل من الطرف الآخر، وسيضطر الطرف المغلوب على أمره أن يقدم تنازلات، وإلا سيستمر الاحتلال، فبمعنى آخر ستكون لغة الحوار في مثل هذه المفاوضات هي " هل ستنفذ....وإلا...".

يتضح من مشروع القرارين المقدمين من الوفدين الأمريكي والسوفيتي أنهما مختلفان تمام الاختلاف، فإذا كان قد طالب مشروع القرار السوفيتي في الفقرة (٢) منه بسحب جميع قوات إسرائيل من أقاليم الدول المحتلة إلى ما وراء خطوط الهدنة، فإن مشروع القرار الأمريكي كانت له وجهة نظر أخرى، حيث طالب بحدوث مباحثات أولاً بين الأطراف تتضمن سحب القوات المسلحة، وبعيداً عن النظر في سياسات الطرفين من الصراع، وهو ما سيتم الحديث عنه لاحقاً، فإن هذا الخلاف سيكون له أثره على مجلس الأمن ونشاطه، فإذا كان القطبان العظميان قد اختلفا في صياغة مشروع قرار بهدف ومغزى واحد، فكيف سيكون لمجلس الأمن المكون من (١٥) عضواً أن يتوصل إلى قرار موحد ؟، وخاصة إذا علمنا أن كلتا القوتين لهما مؤيدون في المجلس، ومعنى ذلك أن الخلاف والانقسام بين القوتين العظميين في حل

S/ 7952 /Rev. 3 [1]

قضايا الصراع قد انتقل إلى مجلس الأمن مما تسبب فى شلل المجلس للتوصل لقرار. وبالطبع فإن المستفيد من هذا الوضع هو الطرف الإسرائيلى، والذى يقوم بالاحتلال الفعلى للأراضى العربية. ففى هذا الموقف لن يستطيع المجلس أن يصدر قراراً يطالب بالانسحاب وهو ما أراده فعلا الطرف الأمريكى، وهو ما كان واضحاً فى مشاريع القرارات التى قدمها للمجلس.

وعند المقارنة من زاوية أخرى لهذين المشروعين، من حيث مدى احترامهم لميثاق الأمم المتحدة – والذى يرفض مبدأ الاستيلاء على الأراضى بالقوة – يتضح الآتى :

١- أن المشروع السوفيتى جاءت فقراته مطالبة بانسحاب الطرف المعتدى من الأراضى التى احتلها.

٢- أن المشروع الأمريكى يطالب بحدوث مباحثات أولا، والتى يتوقع لها أن تطول وخاصة عند البحث فى مسألة غاية في التعقيد مثل قضية الصراع العربى الإسرائيلى. فهو بذلك يعطى للطرف الإسرائيلى الشرعية فى الاستمرار فى احتلال واستغلال الأراضى العربية المحتلة. وبذلك يكون قد أعطى للطرف الإسرائيلى ميزة فى تلك المباحثات، والتى لو حدثت، فإنه يستطيع الضغط على الطرف العربى لتقديم تنازلات يستفيد منها الطرف الإسرائيلى، وهذا يتنافى مع روح ميثاق الأمم المتحدة ، حيث أن الشعور بالقهر سيظل موجوداً. وبذلك يتضح أن مشروع القرار السوفيتى يطالب بحق شرعى، أما المشروع الأمريكى فهو على العكس منه، حيث أنه يقر العدوان ولو كان لفترة محدودة حتى تتحقق التسوية.

على الرغم من قبول أطراف الصراع لقرارات وقف إطلاق النار، إلا أن " يوثانت " - الأمين العام للأمم المتحدة - ذكر فى الجلسة (١٣٥١) للمجلس أن القتال لايزال دائراً فى الأردن، وفى المنطقة الإسرائيلية - السورية المجردة من السلاح . وفى ٩ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ طلب ممثل

سوريا عقد مجلس الأمن للنظر فى المسألة ولذلك عقد المجلس جلسته رقم (١٣٥٢) والتى أخذ فيها ممثلا البلدين يتبادلان الاتهامات حول انتهاكات وقف إطلاق النار، ولذلك قدم رئيس المجلس مشروع قرار لوقف إطلاق النار يخص الحدود السورية – الإسرائيلية، والذى اعتمده المجلس فى الجلسة نفسها، فصدر القرار بالإجماع وذلك بوصفه القرار ٢٣٥(١٩٦٧)، ولقد قبلت كلتا الحكومتين القرار، إلا أن خرق وقف إطلاق النار لم ينته. ولذلك عقد المجلس جلسته رقم (١٣٥٤) بناء على طلب سوريا، وأفادت تقارير الأمين العام فى المجلس باستمرار القصف والأعمال العدائية شرقى بحيرة " طبرية " فى سوريا وفى الضفة الشرقية لنهر الأردن. وأشار الأمين العام بأن تقاريره ناقصة وذلك بسبب الصعوبات التى تكتنف عمل الجنرال " أود بول " ومراقبى الأمم المتحدة فى المنطقة[١].

وفى الجلسة (١٣٥٥) للمجلس، أعلن الأمين العام أن رئيس لجنة الهدنة المشتركة الإسرائيلية - السورية أكد وقوع هجمات جوية فى المنطقة المجاورة لدمشق، وذكر الأمين العام أن إسرائيل أفادت باستعدادها لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف إطلاق النار، وأنهى الأمين العام بأن الجنرال " أود بول " اقترح أن يبدأ وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا في الساعة (٣٠ : ١٦) بتوقيت جرينتش من يوم ١٠ حزيران / يونيه، ولقد وافقت الدولتان. وفى يوم ١١ حزيران / يونيه جرى توزيع مراقبى الأمم المتحدة ابتداء من القنيطرة على الجانب السورى ومن طبرية على الجانب الإسرائيلى[٢]. إلا انه على الرغم من ذلك فإن إسرائيل قامت بخرق وقف إطلاق النار، وأدانتها تقارير الأمم المتحدة فى ١١ حزيران / يونيه، ولذلك صدر فى الجلسة (١٣٥٧) القرار رقم ٢٣٦(١٩٦٧)، والذى يقضى

---

(1) تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ١٠٥.

(2) تقرير الأمين العام المقدم للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ٢٨ ، ٢٩.

بسحب القوات المعتدية إلى مواقعها التى كانت عليها فى الساعة (٣٠ : ١٦) بتوقيت جرينتش ليوم ١٠ حزيران / يونيه ١٩٦٧، وعلى هذا فإن قوات المراقبة تكون قد انتشرت بطول القطاع (الإسرائيلى – السورى) فقط، أما باقى المناطق فلم تكن قد انتشرت فيها تلك القوات بعد. هذا ولقد كانت قد أثيرت مسألة قوات المراقبة منذ الجلسة (١٣٥٢) للمجلس فى ٩ حزيران/ يونيه، حيث طالب بعض الأعضاء بالحصول على معلومات بخصوص انتهاكات وقف إطلاق النار، وكان رد الأمين العام أن هذا الأمر متوقف على ما يلى :

١- تعاون الأطراف مع المراقبين، مثل إعادة وضع وسائل التخابر بدار المندوب فى القدس تحت تصرف رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة والتى كانت قد احتلتها إسرائيل.

٢- منح حرية التنقل لمراقبى الأمم المتحدة العسكريين فى الجانبين[١].

المهم أن الهدوء قد عاد للمنطقة بصدور القرار ٢٣٦ (١٩٦٧). إلا أن دور مجلس الأمن لا ينتهى عند حد التوصل لقرارات وقف إطلاق النار، فالمسألة أصبحت متشعبة ومتعددة القضايا، حيث أنه توجد دولة تحتل أراضى دولة أخرى بالقوة. كما أنه نتج عن هذا الاعتداء وجود العديد من الحالات الإنسانية التى يجب أن نضعها فى الاعتبار. ولذلك أرسل ممثل الاتحاد السوفيتى " ألكسي كوسيجين " رسالة مؤرخة فى ٩ حزيران / يونيه رقمها (S/7967)، إلى رئيس مجلس الأمن، حيث طلب فيها إدراج بند فى جدول أعمال المجلس، عنوانه " وقف عمل إسرائيل العسكرى وسحب القوات الإسرائيلية من تلك الأجزاء من أقاليم الجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا والتى استولت عليها إسرائيل نتيجة للعدوان ". وفى ١٠ حزيران/ يونيه طلب الممثل السوفيتى فى مجلس الأمن عقد اجتماع للمجلس وذلك للنظر

---

[١] تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثانية والعشرون ، صـ ١٠٣ ، ١٠٤.

في الانتهاكات الإسرائيلية. وفعلاً عقد المجلس جلسته رقم (١٣٥٦) والتي قدمت فيها كل من (إثيوبيا – الأرجنتين – البرازيل) مشروع قرار إلى المجلس يختص بمعاملة السكان المدنيين، والذى جاء فيه :

" إن مجلس الأمن،

١- يلتمس من الحكومات المعنية ضمان سلامة السكان فى المناطق التى جرت فيها العمليات العسكرية ورفاهيتهم وأمنهم.

٢- ويوصى الحكومات المعنية بالاحترام الدقيق للمبادئ الإنسانية المنظمة لمعاملة أسرى الحرب وحماية المدنيين فى الحرب، والواردة فى اتفاقيات جينيف المؤرخة فى ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩"[1].

لقد كانت هناك فعلاً ضرورة لمناقشة الحالات الإنسانية فى مثل هذا الوقت، فنتيجة للعدوان الإسرائيلى تشرد الكثيرون من مساكنهم، كما أن إسرائيل أصبحت تحتل أراضى عربية وبالتالى فإنه يجب معاملة سكانها العرب بطريقة تضمن سلامتهم، وبذلك أصبحت إسرائيل مسئولة عنهم. ونتيجة لذلك تمت تعديلات عديدة على مشروع القرار، حتى أصبح منطوق الفقرة الأولى منه هو :

١- يلتمس من حكومة إسرائيل ضمان سلامة سكان المناطق التى جرت فيها العمليات العسكرية ورفاهيتهم وأمنهم، وتسهيل عودة السكان الذين فروا من هذه المناطق منذ بدء الأعمال العدوانية"[2].

ولقد تم اعتماد هذا المشروع فى ١٤ حزيران / يونيه ١٩٦٧، وصدر بوصفه القرار ٢٣٧(١٩٦٧). والجدير بالذكر أن إسرائيل كانت قد ارتكبت العديد من الانتهاكات الإنسانية العديدة، حيث قامت بقتل أسرى الحرب، وألقتهم فى الصحراء، بل أنها كانت تمزق أجسادهم بدبباتها. ولا أدل على ذلك

---

(1) S/ 7968

(2) S/ 7968 /Rev. 3

مما تم كشفه فى ٢٥ شباط / فبراير ٢٠٠٧، حيث تم إذاعة شريط وثائقى فى إسرائيل يحمل اسم " روح شاكيد "، والذى يدين فيه " بنيامين اليعازر " - وزير البنية التحتية فى وزارة " أولمرت " ٢٠٠٧- بقتل ٢٥٠ أسيراً مصرياً أثناء حرب ١٩٦٧!!(١).

المهم أنه بحلول يوم ١٢ حزيران / يونيه ١٩٦٧ كان الهدوء قد عاد إلى المنطقة من جديد، ولكننا يمكن أن نصفه بالهدوء الحذر. فنتيجة للعدوان استطاعت إسرائيل أن تحقق مكاسب على حساب جيرانها العرب، وبالتالى فإنه من الصعب التخيل بأن البلاد المهزومة تتنازل عن حقوقها بمجرد الهزيمة، ولكنها ستسعى بكافة الوسائل التى قد تتاح لها لاسترجاع ما قد سُلب منها. وبذلك فإن احتمال تجدد القتال كان لايزال قائماً وخاصة فى حال فشل الدبلوماسية. وعلى هذا فإن المسألة أصبحت ملقاة على عاتق مجلس الأمن على أساس أنه الهيئة الدولية المسئولة بدرجة أولى بحفظ السلم والأمن الدوليين، فلابد على المجلس أن يبحث عن تسوية ومخرج يُنهى به الصراع القائم. والجدير بالذكر أن المجلس استطاع أن يحقق بعض النجاحات، وخاصة تفعيل وقف إطلاق النار فى كافة المناطق، كما أنه قد استطاع أن يستصدر قراراً بخصوص المسائل الإنسانية وهو القرار ٢٣٧(١٩٦٧). إلا أن المسألة الأصعب هى التى لازالت قائمة، وهى احتلال إسرائيل لأراضى عربية مجاورة بطريقة غير مشروعة دولياً، وهو الأمر الذى يخالف ميثاق الأمم المتحدة . ولذلك وجب على المجلس البحث فى المسألة وإيجاد مخرج لها.

---

(1) http://www.alsharqalawsat.com/leader.asp?section=&article=410000&issue=10330

الفصل الثانى

محاولات هيئة الأمم المتحدة للتوصل لقرار تسوية الصراع فى الشرق الأوسط

- مسئولية القوتين العظميين فى تطور الصراع فى الشرق الأوسط.
- مناقشة المسألة فى الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة.
- نظر مجلس الأمن المسالة منذ ٨ تموز/ يوليه ١٩٦٧ وحتى التوصل لصيغة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧).

الفصل الثانى

محاولات هيئة الأمم المتحدة للتوصل لقرار تسوية الصراع فى الشرق الأوسط

عقب التوصل لقرارات وقف إطلاق النار وأصبحت قيد التنفيذ، أصبح من الواجب على مجلس الأمن أن يمارس مهام اختصاصاته لكى يحفظ السلم والأمن الدوليين، حيث أن الوضع فى الشرق الأوسط كان خطيراً للغاية وكان من المتوقع له أن ينفجر مرة أخرى فى أى لحظة. ويكمن لب المشكلة فى قيام إسرائيل باحتلال أجزاء من أراضى البلدان المجاورة لها وهو وضع يخالف ميثاق الأمم المتحدة، وعلى هذا أصبحت المسألة ملقاة على عاتق مجلس الأمن وذلك بصفته الهيئة الدولية المختصة بدرجة أولى بحفظ السلم والأمن الدوليين . وبعد أن اتخذ مجلس الأمن قراراته الداعية لوقف إطلاق النار وأصبحت قيد التنفيذ، أصبح أمامه سبعة مشاريع قرارات لم يتخذ بشأنها شيئاً، وكانت قد أدرجت إلى المجلس منذ بداية الأزمة - والتى سبق الإشارة إليها فى الفصل الأول - وهذه القرارات هى :

١- مشروع القرار الكندى - الدانمركى (S/7905) والمقدم إلى مجلس الأمن فى ٢٤ أيار / مايو ١٩٦٧.

٢- مشروع القرار الأمريكى (S/7916) والمقدم إلى مجلس الأمن فى ٣١ أيار / مايو ١٩٦٧.

٣- مشروع قرار الجمهورية العربية المتحدة (S/7919) والمقدم إلى مجلس الأمن فى ٣١ أيار / مايو ١٩٦٧.

٤- مشروع القرار الكندى (S/7941) والمقدم إلى مجلس الأمن فى ٧ حزيران / يونيه ١٩٦٧.

٥- مشــروع قــرار اتحــاد الجمهوريــات الاشــتراكية الســوفيتية (S/7951/Rev.2) والذى قدم أخر تنقيح له فى ١٣ حزيران / يونيه ١٩٦٧.

٦- مشروع قرار الولايات المتحدة الأمريكية (S/7952/Rev.3) والذى قدم أخر تنقيح له فى ١٤ حزيران / يونيه ١٩٦٧.

٧- مشروع قرار آخر للولايات المتحدة الأمريكية (S/7971) والذى قدم إلى مجلس الأمن فى ١٠ حزيران / يونيه ١٩٦٧.[1]

ولقد وجد أصحاب ثلاثة من تلك المشاريع أنه لا جدوى من طرح مشاريعهم للاقتراع وذلك لأن الوقت قد سبقهم. فلا يوجد جدوى منها فى ذلك الوقت، وهذه المشاريع هى :

١- مشــروع القــرار الكنــدى - الــدانمركى (S/7905)، ففــى الجلســة (١٣٦٠) للمجلس والتى عقدت فى ١٤ حزيران / يونيه ١٩٦٧ أعلن ممثل كندا سحب مشروع القرار.

٢- مشروعا القرارين الأمريكيين (S/7916) و(S/7971) حيث ذكر الممثل الأمريكى فى الجلسة (١٣٦٠) للمجلس والتى عقدت فى ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، أنه لن يلح فى الاقتراع عليهما، وذلك لأن الأحداث قد سبقتهم.[2]

---

(1) قدمت الولايات المتحدة هذا المشروع فى الجلسة (١٣٥٥) للمجلس وذلك نتيجة لانتهاكات وقف إطلاق النار على الجبهة السورية .

(2) تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، (A / 6702)، ملحق رقم (٢)، ١٦ تموز / يوليو ١٩٦٦ - ١٥ تموز يوليه ١٩٦٧، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٦٨، صـ ١١٧ .

وبذلك يصبح أمام مجلس الأمن أربعة مشاريع قرارات معروضة للاقتراع إحداها كندى والآخر أمريكى والثالث سوفيتى والرابع مصرى. أما بخصوص المشروع الأمريكى (7952/Rev.2/) فلم يطلب الممثل الأمريكى فى مجلس الأمن "آرثر جولدبرج : A. GOLD BERG " الاقتراع عليه فى يوم تقديمه أى فى ١٤ حزيران/ يونيه - وذلك لكى يعطى الفرصة للدول التى تريد أن تجرى عليه تعديلات . حيث ذكر الممثل الأمريكى أن وفده سيسره النظر فى أية اقتراحات بنّاءه ترمى إلى تحسين النص. أما بخصوص المشروعين الكندى والمصرى فلقد طلب ممثلا البلدين إرجاء الاقتراع على مشروعيهما فى تلك المرحلة، وعلى هذا فلم يبق أمام المجلس سوى مشروع القرار السوفيتى. وفى الجلسة (١٣٦٠) التى عقدها المجلس فى ١٤ حزيران / يونيه ١٩٦٧، عرض المشروع على الاقتراع فقرة فقرة بناء على طلب " نيقولاى فيدرنكو" - الممثل السوفيتى فى مجلس الأمن - وكانت نتيجة التصويت كما يلى :

١- نالت الفقرة الأولى من المشروع - وهى الخاصة بشجب نشاطات إسرائيل العدوانية - أربع أصوات وهم (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية - بلغاريا - مالى - الهند) مقابل لا شئ وامتناع أحد عشر عضواً عن التصويت .

٢- نالت الفقرة الثانية من المشروع - وهى الخاصة بمطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة - ستة أصوات وهم (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية - بلغاريا - مالي - نيجيريا – الهند - اثيوبيا) مقابل لاشيء وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت. وبذلك لم يحصل

المشروع السوفيتى (S/7951/Rev.2) على الأغلبية المطلوبة فى المجلس، ولهذا لم يتم اعتماده من مجلس الأمن.(١)

وبالنتيجة التى وصل إليها مشروع القرار السوفيتى يتضح مدى الانقسام الذى وصل إليه مجلس الأمن فى هذه المرحلة، حيث إنه لكلا القوتين العظميين أهداف ومواقف متعارضة وبذلك بدأت تيأس الأطراف العربية من دور حاسم للمجلس فى هذه المرحلة، ولذلك، وإزاء فشل مجلس الأمن فى تسوية الأزمة تسوية عادلة تكفل صيانة الحقوق المشروعة وفق نصوص ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، طلب الاتحاد السوفيتى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للنظر فى المسألة.

مسئولية القوتين العظميين فى تطور الصراع فى الشرق الأوسط:

وقبل الانتقال إلى مرحلة بحث الجمعية العامة المسألة، فإنه لابد من استعراض سياسات القوتين العظمتين وأهدافهم التى يبغونها من هذا الصراع، حيث أنه كان لكل من القوتين العظميين هدف واحد وهو إطالة أمد الصراع لأطول فترة ممكنة حتى يستفيد كل منهما من الوضع الجديد والحالة التى أوجدها العدوان الإسرائيلى على الأراضى العربية. فليس من الغريب أن تتورط القوتان العظميان فى الصراع العربى الإسرائيلى فلم تكن هذه هى الحالة الأولى التى يتورط فيها الطرفان فى صراع، حيث أننا نجد أن الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة شهدت نظاماً دولياً تهيمن عليه الدولتان، فلم تكن تحدث حرب أو أزمة دولية إلا وكانتا متورطين فيها بدرجة أو بأخرى(٢). ونتيجة لأهمية الوطن العربى الإستراتيجية والاقتصادية نجد أن المنطقة شهدت صراعاً بين القوتين العظميين وسباقاً لكسب مناطق

---

(١) المصدر السابق، صـ ١١٨ .

(٢) سعد الدين إبراهيم، الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ديسمبر ١٩٧٦، صـ ١١، ١٢ .

نفوذ جديدة، وسهلت عملية زرع إسرائيل فى المنطقة المهمة للقوتين العظميين، فكان نتيجة للصراع العربى الإسرائيلى أن دخلت المنطقة العربية فى سباق للتسلح بين العرب وإسرائيل وخاصة فى خمسينات القرن العشرين وكانت الدولتان العظميان هما موردا الأسلحة إلى طرفى الصراع . فوجدا بذلك طريقهما للتدخل فى المنطقة، وبدأت تتشكل العلاقات بين دول المنطقة والقوتين العظميين نتيجة لتصرفات كل منهم مع طرفى الصراع. ولذلك فلا بد من دراسة سياسة القوتين العظميين فى المنطقة وذلك لكى نستطيع أن نتفهم المواقف المستقبلية للقوتين العظميين، ولتحديد مقدار المسئولية الملقاة عليهم نتيجة لتطور الصراع .

أولاً : مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في الصراع :

منذ نشأة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ والولايات المتحدة من أكبر مؤيديها فكانت هى أول دولة قد اعترفت بإسرائيل، وكان ذلك راجعاً إلى النفوذ اليهودى الكبير فى الولايات المتحدة، حيث أن تكتلاتهم تستطيع أن تؤثر على مركز أى مرشح، إن صوتوا معه أو ضده[1]، ولعل خير ما يعبر عن مدى خضوع المرشحين الأمريكيين للأصوات الانتخابية اليهودية فى تلك المرحلة هو اعتذار "ترومان" للمندوبين العرب الذين قابلوه ليحملوه على اتخاذ موقف يتمشى مع مبادئ الحق والعدل فى القضية الفلسطينية، حيث قال لهم " أسف أيها السادة على أن أستجيب إلى مئات الآلاف من الذين يتطلعون

---

(١) ولا زال هذا التأثير واضحاً حتى الآن فى الانتخابات الأمريكية، فلكى يحصل المرشح الأمريكى على الفوز فلا بد عليه أن يطرى على إسرائيل للحصول على أصوات اليهود فى الولايات الكبرى وكذلك لنفوذ اليهود القوى فى وسائل الإعلام .

بشوق إلى نجاح الصهيونية، فلا يوجد هناك مئات الآلاف من الناخبين العرب فى مناطقى الانتخابية"[١]

وفى نفس الوقت فإن العلاقات بين الجمهورية المصرية والولايات المتحدة لم تكن تسير فى اتجاه إيجابى طوال الوقت، فمنذ خمسينات القرن العشرين نجد أن الجمهورية المصرية تعقد صفقات أسلحة مع الكتلة الشرقية والتى اعتبرت فى ذلك الوقت بأنها ضربة قاسية وجهت إلى الغرب الداعم لإسرائيل، ووقفت الجمهورية المصرية كذلك ضد سياسية الأحلاف التى كانت تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية والتى ترتب عليها انهيار حلف بغداد عام ١٩٥٨.

وفى عام ١٩٦٧ وقفت الولايات المتحدة داعمة وراء إسرائيل فى كل مواقفها، فلقد تورطت الولايات المتحدة منذ البداية مع إسرائيل فى التخطيط للحرب، حيث أنه يمكن استقراء ذلك من عدة أحداث، ففى ٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٧ زار " ايبان : Abba Eban " - وزير الخارجية الإسرائيلى الذى خلف " جولدا مائير " عام ١٩٦٦ - واشنطن والتقى مع الرئيس الأمريكى " جونسون " حيث أبدى " ايبان " تخوفه من هجوم مصرى شامل، ولذلك طلب "جونسون " من " مكنمارا " - وزير الدفاع الأمريكي - أن يلخص له ما جاء فى تقارير وكالات الاستخبارات الأمريكية، وذكر " مكنمارا " فيه أن أفضل تقرير فى واشنطن يفيد بأن الهجوم المصرى ليس وشيكاً، وإذا كان هذا التقرير خاطئاً، فإن رأى واشنطن أنه إذا بادرت مصر بالهجوم، فإن إسرائيل سوف تنتصر بسهولة[٢]. وفى هذا

---

[1] مصطفى عبد العزيز، الأقلية اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية، دراسات فلسطينية، العدد ٣٥، صـ ١٢٤، ١٢٥.

[2] سيدنى دى بيلى، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة : إلياس فرحات، بيروت، دار الحرف العربى، ١٩٩٢، صـ ٢٠٠.

الاجتماع الذى عقد بين " جونسون " و" ابا ايبان "، تحدث " جونسون " فقال أنه يرجو أن تعطيه إسرائيل فرصة تقاس بالساعات وليس أكثر، ثم طلب إلى " ايبان " أن يتذكر الإجراءات التى قام بها فى الأيام الأخيرة لطمأنة إسرائيل إلى وسائل القوة المتاحة لها وإلى الوقوف الأمريكي إلى النهاية معها، وعدد " جونسون " بعضاً من هذه الإجراءات، فذكر أنه أصدر عن البيت الأبيض عدة تصريحات كان أخرها صباح هذا اليوم بإعلان أن ما أقدمت عليه مصر غير قانونى وتعسفى وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقبله كأمر واقع[1]. وأضاف جونسون لوزير الخارجية الإسرائيلى " إيبان " قائلاً: "إنك كدبلوماسى تستطيع أن تزن معنى هذا الكلام "، ثم أستطرد " جونسون" فقال أنه أمر بزيادات فى حجم الأسطول الأمريكى السادس فى البحر المتوسط وأضاف إلى قوته فى الساعات الأخيرة إثنين من حاملات طائراتها، هما حاملة الطائرات " أمريكا " وحاملة الطائرات " ساراتوجا "، وهما هناك لا تقومان بنزهة بحرية وإنما هما فى طريقهما للانضمام إلى الأسطول الأمريكى لمهام جدية تعرفها إسرائيل ولا بد أن تقدرها[2]. ثم أضاف "جونسون" أنه وقع قبل يومين على أمر بإرسال أخر مجموعة كانت مطلوبة لإسرائيل من طائرات " سكاي هوك " وهى أحدث قاذفة فى الترسانة الأمريكية. وبالتالى أصبح لدى إسرائيل أكثر من ثمانين طائرة من هذا

---

(1) يقصد جونسون بذلك مسألة سحب قوات الطوارئ وغلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية.

(2) هذا ما أكدته جريدة الأهرام فى ٦٧/٦/٧، حينما نقلت عن وكالات الأنباء فى روما " أن المراقبين السياسيين فى روما قد صرحوا بأن السرية التامة التى تحيط بها قيادة الأسطول السادس الأمريكى فى نابولى و تحركات الوحدات التابعة لها إنما هو دليل جديد يؤكد تآمر الولايات المتحدة الأمريكية مع الصهاينة . وذكر المراقبون الدوليون أن قيادة الأسطول السادس فى نابولى رفضت الإفصاح بشئ للصحفيين عن تحركات وحدات الأسطول منذ بدء العدوان الإسرائيلى، (انظر : الأهرام، ١٩٦٧/٦/٧، صـ ١) .

الطراز، وذلك إلى جانب شحنات كبيرة وافق على إرسالها بسرعة من المخزون الاستراتيجى للولايات المتحدة فى قواعدها الأوروبية. ثم عاد "جونسون" يقول إنه لا يساوره أى تردد فيما يتعين عليه أن يفعله إزاء تعهداته لإسرائيل، فهو ملتزم بهذه التعهدات، بل وعلى استعداد لأن يذهب إلى أبعد من ذلك، لكنه يريد من أصدقائه فى إسرائيل أن يتفهموا موقفه الدستورى فهو مقتنع بضرورة أن يأخذ الكونجرس كله معه فيما يقرره. ثم أشار "جونسون " أن الكونجرس يتحرك بسرعة ليأخذ مكانه وراء إسرائيل وكذلك الرأى العام فى الولايات المتحدة ، وقال له : " علينا أن نجئ إلى صفنا بالرأى العام العالمى لنضمن تأييده وعزلة الاتحاد السوفيتى، وهذا هو سبب اهتمامنا الوحيد بالمناقشات التى تجرى فى مجلس الأمن، وتقرير " يوثانت " الذى هو الآن على وشك أن يعلن "[1]. وفى نهاية اللقاء بينهما سأل " ايبان " عما يمكن أن يقوله لزملائه فى مجلس الوزراء الذى سيحضر اجتماعه بعد عودته، ورد عليه " جونسون قائلاً : " قل لهم أن إسرائيل لن تكون وحدها إلا إذا أرادت أن تكون وحدها، وكان "إيبان" يريد تعهداً محدداً، فسأل جونسون: **هل أستطيع أن أنقل للمجلس أنكم سوف تستعملون كل وسائل القوة المتاحة لكم لدعم موقفنا ؟...** فأجاب " جونسون " **نعم** "، ثم أضاف نعم ثلاث مرات، وقال له ضع تحت كل واحدة منها خطاً لمزيد من التأكيد. وعاد جونسون يقول له : " قل لهم، إن إسرائيل تستطيع أن تعتمد علىّ، إننى لن أنكص عن

---

[1] ولذلك عندما قدمت الولايات المتحدة مشروع قرارها رقم (S/7916) استخدمت عبارات جاءت فى تقرير الأمين العام لكى تقنع الرأى العالمى بحسن نيتها، وكذلك عندما قامت إسرائيل بعد شنها للعدوان بإلقاء تهمة بداية العدوان على الجمهورية العربية المتحدة وذلك حتى لا تثير الرأى العام العالمى وتقلبه ضدها فى الأيام الحرجة الأولى من العدوان وقبل أن تحقق مطامعها .

وعد، ولن أنس كلمة قلتها، ولكنى لا أريد أن أترك ثغرة لاحتمال تدخل سوفيتى لأنكم سئمتم الانتظار عدة ساعات"[١].

ويبدو من ظاهر الأحداث أن الولايات المتحدة قد التزمت بما ورد فى هذا اللقاء بدليل المساندة الأمريكية العمياء لإسرائيل فى مجلس الأمن والجمعية العامة، والتى وصلت إلى حد إعطاء " فيتو" أمريكى فى مجلس الأمن على مشروع قرار يدين إسرائيل ويتهمها بالعدوان فى شهر تموز/ يوليه ١٩٧٣، وذلك على الرغم من موافقة ثلاث عشرة دولة على المشروع وامتناع الصين . ولقد اعتبرت إسرائيل نتيجة هذا المشروع هو هزيمة أخرى لمصر بعد عام ١٩٦٧ !!.

لقد كان دافع الرئيس الأمريكى " جونسون " للتورط مع إسرائيل، وتأييده للعدوان الإسرائيلى هى المسألة الفيتنامية. والتى كان قد تورط فيها الرئيس الأمريكى " جونسون " وتسبب له ذلك فى وجود هياج للرأى العام الأمريكى ضد سياسته هناك . فكان المخرج له هو الشرق الأوسط، حيث يستطيع استغلال أصوات المؤيدين لإسرائيل فى انتخاباته المقبلة، وهذا هو ما أكده الرئيس الفرنسى " شارل ديجول" وذلك عندما قال " إن الأزمة فى الشرق الأوسط مرتبطة بالأحداث فى فيتنام ". وبهذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تكتفى بالوعود والمساعدات التى قدمتها لإسرائيل، وإنما قامت بضغوط على دول مجلس الأمن لكى تؤيد موقفها، ففى يوم ٣ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ بعث المندوب المصرى الدائم فى الأمم المتحدة "محمد عوض القونى" ببرقية شفرية للقاهرة، جاء فيها أن الضغوط التى تمارسها "أمريكا" على الدول الآسيوية والأفريقية شنيعة، وقد علمت أن " أمريكا " تهدد

---

[١] نقلا عن: محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة، الانفجار ١٩٦٧، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر الطبعة الأولى، ١٩٩٠، صـ ٦٠٣، ٦٠٤ .

نيجيريا بالاعتراف بانفصال الإقليم الشرقى إذا لم تؤيدها فى مجلس الأمن[1].

ولقد كان من المخطط له أيضا تصرفات الولايات المتحدة فى مجلس الأمن عقب حدوث العدوان، حيث كانت التزامات الولايات المتحدة مع إسرائيل كما يلى :

١- لن تسمح الولايات المتحدة بأى اتهام يوجه لإسرائيل بأنها البادئة بالعدوان (بم يعنى استخدام حق الفيتو الأمريكى ضد أى قرار يدين إسرائيل).

٢- أى قرار يصدر عن مجلس الأمن بوقف إطلاق النار بعد نشوب عمليات القتال لا يجب أن ينص كما هى العادة على عودة القوات إلى الخطوط التى كانت عندها منذ بدء العمليات.

٣- إن الولايات المتحدة لا يجب أن تدخل فى مشاورات أو اتفاقات تنسيق المواقف مع أى طرف من الأطراف سواء فى نطاق الأمم المتحدة أو خارجها بدون علم وقبول وموافقة إسرائيل[2].

ولو فرضنا جدلاً بأن الولايات المتحدة لم تكن تعلم بالحرب، فالسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا أصبحت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وثيقة كما حدث ؟، ولماذا قفزت المعونة الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل من ١٥ مليون دولار سنة ١٩٦٧ إلى ٧٥ مليون سنة ١٩٦٨ ؟، ولماذا ارتفعت الاعتمادات العسكرية المخصصة لإسرائيل من ٣٠ مليون دولار عام ١٩٧٠

---

(1) هيكل، الانفجار، صـ ٧٠٠ .

(2) ولقد حدث هذا الاتفاق فى لقاء بين " مائير أميت " رئيس الموساد الإسرائيلى مع "آرثر جولدبرج " المندوب الأمريكى الدائم فى مجلس الأمن، (انظر :

http://www.moqatel.com/mokatel/data/behoth/siasia askria4/harb67misr/mokatel3_1-2.htm#6)

إلـى ٥٤٥ مليـون دولار عـام ١٩٧١؟[١]. ولقـد أكـد " دونالـد بيـرجس : Donald Burgess " - رئيس البعثـة الأمريكيـة فـى القـاهرة والتـى عملـت تحت مظلـة السـفارة الأسبانية عقب قطـع العلاقـات الدبلوماسية بين مصـر والولايات المتحدة- فيما بعد عندما سأله شـخص فى عام ١٩٧١ عن موافقة "جونسون" على العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧، فقال له " دونالد بيرجس" إن هذا الأمر حقيقـي جدا، وأكد ذلك بقولـه إن " ابا أيبـان " قد ذكـر فـى جريـدة "النيويورك تايمز" ما يؤيد هذا منذ حوالى سنتين[٢].

وعلـى هـذا فقـد كانـت سياسـة الولايـات المتحـدة عقـب بـدء الأعمـال العدوانية فى٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ممالئة لإسرائيل، فبعد ظهر يوم الاثنين (٥ حزيران / يونيـه ١٩٦٧) أعلن النـاطق باسم وزارة الخارجيـة الأمريكيـة "روبرت مكلوسكي " أمام الصـحفيين أن " موقف الولايات المتحدة من النزاع محايد فى التفكير والقول والعمل " فأزعج هذا القول الرئيس " جونسـون " والذى وصفه أحد كبار المسئولين بقوله " لم أره أبداً مصاباً بخيبه أمل كهذه، فطلب " جونسون " من " دين راسك : Dean Rusk " _وزير الخارجيـة الأمريكي _ توضيح الموقف الأمريكي، فقال " راسك " فـى النهار نفسه، إن الولايات المتحدة ليست طرفاً محارباً، فهـى فـى هذا الإطـار محايدة[٣]. وبذلك يتضح أن الولايات المتحدة ستكون طرفاً أساسياً فى المسألة، وبالطبع ستكون موالية لإسرائيل.

---

(1) حول الإحصائيات المذكور، (انظر :

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/isar-ameri/sec09.doc-cvt.htm

(2) محمد حسنين هيكل، اكتوبر ٧٣، السلاح والسياسة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، صـ ١٨٠.

(3) سيدنى دى بيلى، مرجع سابق، صـ ٢١٨.

كان الرئيس الأمريكى "جونسون" متأثراً بشكل كبير بأحداث العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، فقد كان من أشد معارضى سياسة الرئيس الأمريكى " ايزنهاور : Eisenhower " فى حمل إسرائيل على الانسحاب من السويس دون أن يكون هناك سلام فى المقابل[١]. وكأن "جونسون" أراد للتاريخ أن يعيد نفسه مرة ثانية لينفذ ما يريد. فهذه المرة فى عام ١٩٦٧، فإن "جونسون" ليس هو " أيزنهاور "، فكانت سياسة " جونسون " عقب نشوب الأعمال العدائية هى التوصل أولاً لقرار لوقف إطلاق النار، ثم السعى فى قرار أخر منفصل لتحقيق تسوية سلمية بين الطرفين يتم بعدها الانسحاب، ولقد أشار ممثل الولايات المتحدة "آرثر جولدبرج" صراحة إلى وجهة النظر هذه فى مجلس الأمن، وانتقد مشروع القرار السوفيتى والذى كان يدعو بالانسحاب مع وقف إطلاق النار. ولقد قام الرئيس الأمريكى "جونسون " بنفسه بالإفصاح عن تلك السياسة فى بيان له فى ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ حيث قال: " إنه يلقى بالتبعية الرئيسية للحرب على مصر واصفاً إغلاق مضيق تيران بأنه (عمل أحمق)، ثم قال أن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل لكى تنسحب دون أن يتحقق السلام"[٢]. وبذلك يتضح أن السلام الذى أرادته الولايات المتحدة هو الذى يتفق مع مصلحة إسرائيل.

---

(1) كان " ليندون جونسون " فى عام ١٩٥٦ هو زعيم كتلة الأغلبية فى مجلس النواب الأمريكى .

(2) وليام . ب . كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربى الإسرائيلى منذ ١٩٦٧، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، صـ ٦٤ .

ثانيا : مسئولية الاتحاد السوفيتي، وسياستها في الصراع :

الاتحاد السوفيتى هو ثانى دولة اعترفت بإسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفتحت أبوابها بعد ذلك لهجرة اليهود منها إلى إسرائيل، إلا أن تطور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية، وأحداث الحرب الباردة بينهما، وسياسة الأحلاف التى سعت الولايات المتحدة إليها لاحتواء النفوذ السوفيتى تمهيداً للقضاء عليه كقوة عظمى هى التى دفعت الاتحاد السوفيتى إلى السعى وراء حلفاء لها. ووجد الاتحاد السوفيتى طريقه إلى الشرق عن طريق مصر، حيث كانت العلاقات قد تطورت بينهما بعد عام ١٩٥٥ عقب صفقة الأسلحة التشيكية، والتى كانت الولايات المتحدة قد ماطلت فى الاستجابة لطلب مصر للأسلحة من قبل. وبذلك وجد الاتحاد السوفيتى من تقربه إلى مصر سبيله للتغلغل فى منطقة الشرق الأوسط، وتمهيداً لكسر سياسة الاحتواء الأمريكية. فبدأت العلاقات المصرية السوفيتية تتطور، فشملت علاقات اقتصادية واجتماعية هذا بجانب العلاقات العسكرية والتى كانت هى البوابة التى دخل عن طريقها الاتحاد السوفيتى إلى منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من تطور العلاقات المصرية السوفيتية، إلا أنها كانت تختلف فى جوهرها عن العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، حيث أن الولايات المتحدة كانت قد تعهدت منذ البداية بحماية أمن إسرائيل، أما علاقة الاتحاد السوفيتى مع مصر كانت مرتبطة بالمصلحة والتى كانت بهدف التغلغل وكسب مناطق نفوذ جديدة. ولكى تتحقق الأهداف السوفيتية فلابد أن يكون حلفاؤها العرب فى حاجة دائمة لها، ولن يحدث هذا إلا إذا أثيرت مسألة الصراع مع إسرائيل، وذلك حتى تظل دول المواجهة العربية فى حاجة دائمة للسلاح - وبالتأكيد فإنها لن تحصل عليه من الغرب حليف إسرائيل - وذلك لمواجهة التفوق الإسرائيلى، وفعلاً ومع النكسة فى عام ١٩٦٧ أصبح العرب فى حاجة ملحة للسلاح السوفيتى بهدف إزالة آثار العدوان فضمن بذلك

الاتحاد السوفيتى بأن دول المواجهة لن تقامر بعلاقتها مع الاتحاد السوفيتي المورد الأول للسلاح لها. وفى نفس الوقت أصبح الاتحاد السوفيتى هو الدعامة التى تتكئ عليها دول المواجهة مع إسرائيل داخل مجلس الأمن. ويمكن القول بأن هذه السياسة السوفيتية ظلت ناجحة حتى قررت الجمهورية العربية المتحدة طرد الخبراء السوفيت من مصر فى عام ١٩٧٢[١]. ويؤكد هذا الرأى الموقف السوفيتى فى بداية الأزمة منذ شهر أيار / مايو ١٩٦٧، وذلك عندما مدت الجمهورية العربية المتحدة بتقارير شكك الكثير فى صحتها وكانت بخصوص تحركات وحشود إسرائيلية على الحدود السورية، ولا أدل على ذلك من شهادة الفريق أول " محمد فوزي " نفسه والذى أكد فيها على أن الصور الفوتوغرافية الجوية التى التقطها الطيران السورى على الجبهة الإسرائيلية لم تبين أى تغيير للموقف العسكرى العادى.

وعقب بدء أعمال الحرب اتخذ الاتحاد السوفيتى موقفاً مؤيداً للبلدان العربية فى الأمم المتحدة سواء داخل مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وظل الموقف السوفيتى على هذه الوتيرة طوال فترة البحث، فيحسب للاتحاد السوفيتى أنه فى يوم ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ أعلن فى بيان رسمى أكده ممثلها فى مجلس الأمن أنه إذا لم تقم إسرائيل بإنهاء أعمالها العسكرية فى الحال، فإن الاتحاد السوفيتي سيجد نفسه مضطراً مع جميع الدول المحبة للسلم، إلى توقيع الجزاءات عليها، وأضاف البيان، " أنه نظراً إلى استمرار إسرائيل فى عدوانها، فإن حكومة الاتحاد السوفيتى قررت قطع العلاقات الدبلوماسية معها"[٢]. إلا أنه، وفى الواقع، كانت تلك المواقف تتسق فى

---

[1] محمد نصر مهنا، خلدون ناجى معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة، مكتب غريب، د. ت، صـ ١٢١ .

[2] التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة، الدورة الثانية والعشرون، (A/6701)، الملحق رقم (١)، ١٦ حزيران /يونيه ١٩٦٦ - ١٥حزيران / يونيو ١٩٦٧، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٦٨، صـ ٢٨ .

الأساس مع المصلحة العامة للاتحاد السوفيتى، فأثناء الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة سافر رئيس الوزراء السوفيتى " الكس كوسيجين : Alexi Kosygine " إلى نيويورك لكى يرأس هناك الوفد السوفيتى فى الجمعية العامة، وليقابل كذلك الرئيس الأمريكى "جونسون" وكان المتوقع من هذا اللقاء أن يعرض " كوسيجين" مسألة العدوان الإسرائيلى، وأن موقفه سيكون حازماً، إلا أنها كانت المفاجأة، فلقد أسفر الاجتماع - والذى عقد فى "جلاسبور" - عن صفقه تتعلق بتحديد إنتاج الصواريخ بعيدة المدى – وهو ما وجده الاتحاد السوفيتى مصلحة له - وانتهى الاجتماع باتفاق الدولتين على الحد من سباق التسلح وعلى " تأكيد رغبة الطرفين فى تخفيف حدة التوتر والتوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط"[1]. وبهذه الصفقة استطاعت الولايات المتحدة أن تمارس ضغوط على سياسة الاتحاد السوفيتى فى الأزمة، وبذلك تكون السياسة الأمريكية قد رجحت كفتها فى الشرق الأوسط، ووجد الاتحاد السوفيتى فى الصفقة أولوية عن مشكلة الشرق الأوسط، وفى نفس الوقت، فإنه يبدو أن الاتحاد السوفيتى أصبح معتقداً بأن الدول العربية لن تتخلى عنه، وستظل متمسكة بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى، ما دام الاتحاد السوفيتى يؤيد مواقفها داخل أروقة الأمم المتحدة.

ومما سبق يتضح أن الاتحاد السوفيتى كان من مصلحته إثارة الموقف فى الشرق الأوسط حتى يحصل على امتيازات جديدة إما من دول المنطقة وتغلغل أكثر فيها، أو من الولايات المتحدة كما حدث في صفقة (جلاسبور). و فى نفس الوقت يقوم بمساندة الدول العربية سياسياً، وهو متأكد بأن المفاوضات لن تصل إلى حل فى ذلك الوقت وخاصة فى صراع متشعب مثل الصراع العربى – الإسرائيلى.

---

(١) هيكل، أكتوبر ٧٣، صـ ٧٥، ٧٦ .

مناقشة المسألة في الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة :

أرسل وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية "أندريه جروميكو : Andrei Gromyko " رسالة مؤرخة فى ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ إلى السكرتير العام للأمم المتحدة طلب فيها عقد دورة إستثنائية طارئة للجمعية العامة فوراً. وذكر أن إسرائيل قد عمدت بالرغم من مطالبات مجلس الأمن بوقف إطلاق النار إلى الاستيلاء على مزيد من أقاليم الدول العربية، وإن على الجمعية العامة أن تقوم لذلك طبقا للمادة (١١) من الميثاق بالنظر فى الحالة واتخاذ قرار يرمى إلى تصفيه أثار العدوان وتأمين الانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة[١].

لقد وجد الاتحاد السوفيتى ضرورة عقد الجمعية العامة فى دورة طارئة لبحث قضية الشرق الأوسط حيث إن مجلس الأمن لن يستطع أن يستصدر قرار يشير فيه إلى إدانة المعتدى وخاصة مع وجود الدعم الأمريكى لإسرائيل والتهديد المستمر باستخدام الفيتو. ويؤيد الباحث فكرة دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وخاصة لأن الجمعية العامة بمثابة برلمان عالمى يوضح بشكل جلي وجهات النظر المتعددة للقضايا المختلفة، كما أنه يمكن للعرب فضح السياسة الاستعمارية عالمياً وتتبع مواقف الدول الأخرى حتى تتمكن من التعامل معها مستقبلا. لقد أعطى الميثاق للجمعية العامة بعض الصلاحيات لمناقشة المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين وذلك وفقاً للمادة (١١) من ميثاق الأمم المتحدة، ولقد تطورت هذه الصلاحيات مع قرار الاتحاد من أجل السلام، الذى سبق الحديث عنه. هذا ولم يلجأ الاتحاد السوفيتى

---

(١) التقرير السنوى للأمين العام عن أعمل المنظمة، الدورة الثالثة والعشرون، (A/7201)، الملحق رقم (١)، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ـ ١٥ حزيران / يونيه ١٩٦٨، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٦٩، صـ ١ .

فى طلبه لعقد الدورة الطارئة إلى قرار " الاتحاد من أجل السلام "، حيث أن الاتحاد السوفيتى كان قد عارض هذا القرار منذ البداية – كما سبق الإشارة فى الفصل التمهيدى – ولذلك كان طلب الاتحاد السوفيتى لعقد الجمعية العامة وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من الميثاق[1]، والتى جاء فيها أن الذى يقوم بالدعوة إلى أدوار الانعقاد الخاصة هو الأمين العام، وذلك بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة .

لقد عارضت الولايات المتحدة عقد الجمعية العامة فى ذلك الوقت، وذلك وفقاً لأحكام المادة (١٢) من الميثاق والتى ورد فيها قيداً يمنع عقد الجمعية العامة فى حال مناقشة المسألة فى مجلس الأمن، وكانت وجهة نظر الولايات المتحدة هى أن المسألة لا زالت معروضة للبحث على مجلس الأمن. إلا أن وجهة النظر الأمريكية لم تلق قبولاً لدى معظم أعضاء الجمعية العامة، حيث أنه كان قد جرى العمل على تقييد هذا الاستثناء الوارد فى المادة

---

(1) وبذلك تختلف ظروف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة الأولى عام ١٩٥٦ عن الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة عام ١٩٦٧ ففى عام ١٩٥٦، أصدر مجلس الأمن فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ قراراً أشار فيه إلى خطورة الموقف الذى أدى إليه العمل الذى أرتكب ضد مصر، والى أن عدم توافر الإجماع بين أعضائه الدائمين قد منعه من ممارسة مسئوليته الأساسية فى صيانة السلم والأمن الدوليين، ولذلك فإن المجلس قرر الدعوة إلى عقد دورة استثنائية عاجلة للجمعية العامة على نحو ما نص عليه قرار الجمعية العامة رقم (٣٣٧ أ- خامسا) الصادر فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠، وذلك لإصدار التوصيات اللازمة. (انظر : عبد العزيز محمد سرحان، قوة لطوارئ الدولية، المجلة المصرية القانون الدولى، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٦٨، صـ ٥٠ .

(١٢)، حتى أصبح خارج التطبيق. فلقد عملت الدول حثيثاً على توسيع اختصاصات الجمعية العامة على حساب مجلس الأمن، وهذا الدور لعبته الولايات المتحدة نفسها عندما استصدرت قرار الاتحاد من أجل السلام، وذلك بسبب الجمود من جراء استخدام الفيتو[١].

لقد أيدت باقى الدول الكبرى - دائمة العضوية فى مجلس الأمن - عقد الجمعية العامة فى دورة طارئة على العكس من الولايات المتحدة، فمثلاً نجد أن فرنسا هى أول قوة غربية كبرى تلقى ثقلها وراء طلب الاتحاد السوفيتى وتعلن رسمياً موافقتها على عقد الاجتماع. وكانت وجهة نظرها هى إجراء مناقشة مستفيضة فى الجمعية العامة حول كل المشاكل الخطيرة التى تسبب الاضطرابات فى الشرق الأوسط، وبالنسبة لبريطانيا، فلقد أعلنت هى الأخرى موافقتها على عقد الدورة الطارئة، وإن كانت - كما أعلنت - غير مقتنعة بأن الجمعية العامة تستطيع أن تساهم مساهمة إيجابية فى حل الأزمة[٢]. ويمكن القول أن عقد الجمعية العامة فى دورة طارئة كان ضرورة ما دام أن مجلس الأمن قد فشل فى التوصل إلى تسوية الأزمة نتيجة لحال الانقسام فيه.

المهم أنه ما دام الاتحاد السوفيتى قد لجأ إلى المادة (٢٠) لعقد اجتماع الدورة الطارئة فكان لابد أن يحصل الأمين العام على موافقة معظم أعضاء الجمعية العامة والتى وصل عدد أعضائها فى عام ١٩٦٧ إلى (١٢٢) عضواً، ولذلك كان يتطلب عقد الجمعية العامة موافقة (٦٢) عضواً، وفعلاً حصل الأمين العام على العدد المطلوب وذلك بعد موافقة " بلجيكا " _ الدولة

---

[١] سمعان بطرس فرج الله، الأمم المتحدة والعدوان الإسرائيلي، السياسة الدولية، عدد ١٤، ١٩٦٨، صـ ٣٦.

[٢] الأهرام، ١٩٦٧/٦/١٥، صـ ١.

(٦٢) _ على عقد الجمعية العامة[1]. وعقب اكتمال النصاب القانونى. أعلن الأمين العام ذلك وبدأت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية فى ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، وأدرجت رسالة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، فى جدول أعمال الجمعية العامة، والتى عقدت فيما بين بدء الدورة فى ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ وحتى تاريخ فض الدورة فى ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧ جلسات بلغ مجموعها (٣٥) جلسة[2].

يختلف النظام الداخلى للجمعية العامة عن نظام مجلس الأمن، فالجمعية العامة لا تملك فيها دولة حق الفيتو، و لكن تمثل فيها جميع الدول بالتساوى، ولإصدار قرار منها لابد من موافقة الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، وتلك الأغلبية هى ثلثى الأصوات (أغلبية مطلقة)، فمن يستطيع أن يحصل على ثلثى أصوات الجمعية العامة فقد نجح فى تمرير مشروع قراره . لقد كان من الصعب فى تلك المرحلة أن يحصل طرف من الأطراف على موافقة ثلثى الأعضاء، فأعضاء الجمعية العامة منقسمون فى ولائهم بين مؤيد للاتحاد السوفيتى وأخر للولايات المتحدة، حتى إننا نجد أن مسألة انضمام دولة جديدة إلى الأمم المتحدة لم تكن بالهينة فكانت من أكثر المشكلات التى واجهت المنظمة الدولية وكان سببها هو التنافس بين القوتين العظميين والتى تسببت فيها الحرب الباردة. من يقرأ هذا الواقع يجد أنه لا جدوى من عقد الجمعية العامة ويعتقد أنها مضيعة للوقت، حيث أنه لن يستطيع طرف أن يمرر مشروع قرار لا يرضى الطرف الأخر !. إلا أنه وفى الواقع نجد أن لمناقشات الجمعية العامة أهمية كبرى، فهى المنبر العالمى الذى يشارك فيه جميع الدول، ومناقشة المسائل فيه سيكون لها بالتأكيد صدى عالمى وتستطيع

---

(1) الأهرام، ١٩٦٧/٦/١٧، صـ ١ .

(2) تقرير الأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ١ .

أن توجه الرأى العام العالمى، وفى نفس الوقت، فإن مناقشة المسائل فيها تكون مفيدة فى القضية الأساسية، حيث أنه يمكن من خلالها أن تتلاقى وجهات نظر الأطراف المتناحرة، وهو الأمر الذى سبق إيضاحه.

لقد عارضت الولايات المتحدة مناقشة المسألة فى الجمعية العامة وذلك خوفا من الرأى العام العالمى، والذى سيكون له صدى داخلى فى الولايات المتحدة نفسها. ولذلك نجد أن الولايات المتحدة استخدمت أسلوبين لمعارضة انعقاد الجمعية العامة وهما :

١- التحجج بأن مجلس الأمن لا يزال ينظر فى نفس الموضوع. ولم يلق هذا الأمر قبولاً داخل الجمعية العامة.

٢- حاول الوفد الأمريكى تحويل أنظار الجمعية العامة عن المشكلة الأساسية والتى طالب بها الاتحاد السوفيتى، وهى سحب القوات الإسرائيلية فوراً، فنجد أن الوفد الأمريكى حاول أن يجعل جدول أعمال الجمعية العامة يمتد لمناقشة مسائل أخرى لتشمل الموقف فى الشرق الأوسط بصفة عامة، وإجراء مفاوضات بين العرب وإسرائيل. إلا أن الولايات المتحدة فشلت مرة أخرى فى هذا الأمر، فأقرت الجمعية العامة جدول أعمالها كما وضعه السكرتير العام والذى تشابه مع وجهة نظر الاتحاد السوفيتى والتى أوضحها وزير خارجيتها " أندرية جروميكو " فى خطابه إلى السكرتير العام المؤرخ فى ١٣ حزيران / يونيه ١٩٦٧[١].

---

[١] محمد فتح الله الخطيب، " العدوان الإسرائيلى والجمعية العامة للأمم المتحدة "، السياسة الدولية، عدد (٩)، ١٩٦٧، صـ ٥٧ .

افتتح " أليكس كوسيجبين " رئيس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية المناقشة فى ١٩ حزيران / يونيه ١٩٦٧. وألقى بياناً قوياً حذر فيه من احتمال نشوب عدوان أشد خطورة من ذى قبل طالما أن القوات الإسرائيلية لا زالت تحتل أراضى عربية، ونوه إلى أن هذا الحال قد يفضى إلى نشوب حرب نووية. وقال أيضا أن إسرائيل تحظى بتأييد أمريكى بريطانى، وإن هاتين الدولتين قد قامتا بتعزيز أسطوليهما فى البحر المتوسط والبحر الأحمر قبل اعتداء إسرائيل، وقد قامتا بتزويدها بالأسلحة الحديثة، وألقى باللائمة على هاتين الدولتين بأنهما السبب فى إعاقة عمل مجلس الأمن، حيث عملتا على تأخير اتخاذ قرار يطالب بوقف إطلاق النار فوراً، وبانسحاب القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة[1]. وفى اليوم نفسه طرح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مشروع قرار طالب فيه الجمعية العامة بالتالى :

١ - أن تشجب بشده نشاطات إسرائيل العدوانية واستمرارها فى احتلال أجزاء من أقاليم الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن مما يشكل عملاً عدوانياً صريحاً.

٢ - أن تطالب إسرائيل بإخراج جميع قواتها فوراً وبلا قيد أو شرط من أقاليم تلك الدول وسحبها إلى مراكز تقع وراء خطوط الهدنة، وباحترام مركز المناطق المجردة من السلاح وذلك وفقاً لما تنص عليه اتفاقيات الهدنة العامة.

---

[1] تقرير الأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ٢، ٣ .

٣ - تطالب إسرائيل أن تقوم فى أقرب وقت ممكن بالتعويض الكامل عن جميع الأضرار التى ألحقها عدوانها بالجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن وبرعايا هذه الدول، وبأن ترد إليها كل الأموال والأصول المادية الأخرى التى استولت عليها منها.

٤ - أن تناشد مجلس الأمن باتخاذ التدابير الفعالة الفورية لإزالة جميع أثار العدوان الذى ارتكبته إسرائيل[١].

لقد كان مشروع القرار السوفيتى قوياً فى مطالبه، وجميع ما جاء فيه هو حق عربى، مادامت أن البلاد العربية هى المعتدى عليها. ويمكن اعتبار هذا الأسلوب بمثابة بالون اختبار بهدف دراسة الاتجاهات المختلفة فى الجمعية العامة.

ولقد جاء فى المشروع السوفيتى عدة طلبات، ففيه طالب بضرورة انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة وليس إلى حدود عام ١٩٦٧، فاتفاقية الهدنة هى الاتفاقية الأساسية بين العرب وإسرائيل حتى ذلك الوقت، حيث جاء فيها رسم الحدود بين الطرفين، إلا أن إسرائيل قامت بالتوسع فى الأراضى العربية بعد توقيعها، وكان يعنى العودة إلى حدود الهدنة أنها ستفقد ما يقرب من ربع المساحة التى بنت إسرائيل عليها دولتها منذ عام ١٩٤٨[٢]، ويبدو أن الاتحاد السوفيتى كان مقتنعاً بهذا الرأى منذ بداية العدوان الإسرائيلى، حيث إنه كان قد عرض هذا الرأى فى مشروع قراره لمجلس الأمن رقم (S/7951/Rev.2)، والذى سبق الإشارة إليه. لقد طالب الاتحاد السوفيتى كذلك بشجب العمل الإسرائيلى واعتباره عدواناً، حيث أن إسرائيل ادعت بأن ما قامت به ليس عدوانا ولكنه كان بهدف الدفاع عن النفس، ولكن كل الدلائل كانت تشير إلى أن ما قامت به إسرائيل هو عدوان صريح، إلا أنه

---

(١) المصدر السابق، صـ ١، ٢ .

(٢) محمد فتح الله الخطيب، تقارير وتعليقات، السياسة الدولية، عدد (٩)، ١٩٦٧، صـ ٥٩.

للأسف لم تكن الجمعية العامة حتى ذلك الوقت قد توصلت إلى صيغة لتعريف العدوان، وهو الأمر الذى تم التوصل إليه فيما بعد فى عام ١٩٧٤.

إن ما يلفت الانتباه فى المشروع السوفيتى هو مطالبته بضرورة دفع تعويض للبلاد العربية المعتدى عليها، ولقد استند الاتحاد السوفيتى فى طلبه هذا على الفقرة (٤) من المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة، والتى تقضى بتحريم استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية[1] أما بالنسبة للمطلب الرابع فى المشروع السوفيتى، فلقد وجد بأن الاعتداء الإسرائيلى هو تهديد للسلم والأمن الدوليين، ولذلك فإنه وجد ضرورة دعوة مجلس الأمن للتدخل لاتخاذ تدابير فورية، ومعنى هذا أن المشروع السوفيتى يطالب بأن يمارس مجلس الأمن كل اختصاصاته، أى استخدام الفصل السابع من الميثاق إذا لزم الأمر.

إن من أكثر المسائل التى يرى الباحث ضرورة التوقف عندها هى مسألة التعويض، فالتعويض ليس بغريب على إسرائيل، فالتاريخ لا زال يذكر التعويضات الألمانية لإسرائيل بسبب ما قامت به النازية ضد اليهود الألمان. وبالتمعن فى العدوان الإسرائيلى نجد أن إسرائيل أرادت تحقيق مكاسب غير مشروعة دولياً - وليس بسبب الدفاع عن النفس كما ادعت إسرائيل - فلقد كان يحيط بإسرائيل الكثير من المشكلات الاقتصادية والجيوبوليتيكية[2] والتى هددت أمنها، فأرادت إسرائيل من عدوانها أن تحقق التالى :

١- أن تستولى على موارد جديدة تساهم فى دعم الاقتصاد الإسرائيلى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أبار البترول فى سيناء التى استغلتها إسرائيل، والذى قدر تكلفته الخبراء المصريون بحوالى (١٥-٢٠) مليار دولار

---

(1) ويصا صالح، العدوان الإسرائيلى ومبدأ التعويض، السياسة الدولية، عدد (٩) ١٩٦٧، ص ٧ .

(2) الجيوبوليتيكا هى العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة .

بأسعار التسعينيات[1]، وكذلك استغلال إسرائيل الأراضي المصرية في سيناء بهدف السياحة.

٢- أرادت إسرائيل أن تؤمن الأراضي الجديدة لبناء المستوطنات عليها لجلب المهاجرين اليهود من الخارج.

٣- كان للاعتبارات الجيوبوليتيكية أثر كبير على تطور الأحداث، حيث كانت الأراضي الإسرائيلية دائماً في مرمى السلاح العربي وذلك لصغر مساحتها[2].

ومعنى هذا أن إسرائيل هي التي سعت للحرب لتحقيق أطماع اقتصادية وجيوبوليتيكية، وليس أدل على ذلك من كلمة " أبا إيبان " وزير خارجية إسرائيل في الجمعية العامة أثناء الدورة الطارئة الخامسة يوم ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، حينما قال بأن "اقتراح العودة بكل شيء إلى ما كان عليه قبل الخامس من حزيران/ يونيه غير مقبول بالمرة "، ومعنى هذا أنه أراد أن يحقق من عدوانه مكاسب غير مشروعة، وهذا يدل على تخطيط منذ البداية للذهاب إلى الحرب.

لم يكن العدوان الإسرائيلي هو العمل الوحيد غير المشروع، فإننا نجد أن إسرائيل قد ماطلت في تنفيذ قرارات وقف إطلاق النار، وكذلك أساءت معاملة الجرحى والمرضى من أفراد القوات العربية، وقتلت البعض، ودمرت المستشفيات بمن فيها من أطباء ومرضى، وأساءت معاملة أسرى الحرب وعذبتهم. ولقد نتج عن هذه الأفعال غير المشروعة استشهاد عشرات الآلاف من المدنيين والعسكريين، وطرد مئات الآلاف من ديارهم، وتدمير مدن

(1) http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/10/article09.shtml

(2) وليد خميس عليان، دور الأمم المتحدة في قضية فلسطين , رسالة دكتوراة غير منشورة، حقوق الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٣٤٥، ٣٤٦ .

وتخريب مباني وتعطلت الملاحة فى قناة السويس[١]. وفعلاً نجد أن تلك الأفعال التى اقترفتها إسرائيل تستوجب فعلاً التعويض.

ولقد وقفت السياسة الأمريكية بالمرصاد ضد السياسة السوفيتية، فنجد أنه وقبيل أن يلقى "اليكس كوسيجين" بخطابه فى الجمعية العامة مباشرة، قام الرئيس الأمريكى " جونسون " بإلقاء خطاب على محطات التليفزيون الأمريكى أوضح فيه وجهه النظر الأمريكية من الأزمة وطريقة تسويتها، وكان هذا الأسلوب الذى اتبعه " جونسون " يهدف إلى جذب الانتباه بعيدا عن كلمة " اليكس كوسيجين " رئيس الوزراء السوفيتى[٢]. وفى هذا الخطاب الأمريكى، حدد الرئيس " جونسون " خمس نقاط لتسوية الأزمة وهم :

١- اعتراف الدول العربية بإسرائيل. ٢- حل مشكلة اللاجئين حلاً عدلاً.

٣- حرية المرور فى الممرات الدولية (قناة السويس - خليج العقبة).

٤- وقف التسابق على التسلح بين دول المنطقة.

٥- احترام الاستقلال السياسى والسلام الإقليمى لجميع دول المنطقة[٣].

من قراءة النقاط السابقة يتضح أن الرئيس " جونسون " كان يتحدث بلسان إسرائيل، ولم يهدف للتسوية العادلة، فلم يشر مثلاً إلى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة. وفى نفس الوقت فإذا وقفنا عند كل نقطة من تلك النقاط الخمس نجد الآتى :

---

[1] ولا أدل على ذلك من الدور الذى قام به " بنيامين اليعازر " فى عام ١٩٦٧ من قتل للأسرى المصريين وهو ما سبق الإشارة إليه .

[2] يعتبر ظهور " جونسون " بعيداً عن الجمعية العامة فى وقت انعقادها بمثابة إعلان منه بعدم اعترافه بشرعية انعقاد الجمعية العامة .

[3] حسين شريف , الوفاق السوفيتي الأمريكي في ميزان الرعب النووى فى السبعينيات , القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣ , صـ ٢٧٤ .

١- المطلب الأول وهو الخاص باعتراف الدول العربية بإسرائيل، هو هدف سعت إسرائيل لتحقيقه منذ نشأتها فى عام ١٩٤٨، فعدم اعتراف جيرانها بها يجعلها تظهر أمام العالم بمظهر من اغتصب أرض الغير .

٢- المطلب الثانى وهو الخاص بمسألة اللاجئين وتسويتها هو حق عربى أكدته الأمم المتحدة أكثر من مرة منذ عام ١٩٤٨. ولذلك فإنه عندما يعرض " جونسون هذا الأمر فى ذلك الوقت، فإنه لا يقدم تنازلاً .

٣- أما االمطلب الثالث وهو حرية المرور فى الممرات الدولية، فهو السبب الأساسى الذى دفع إسرائيل للاتجاه للحرب وذلك تأمينا لاقتصادها، وخاصة بعد انسحاب قوات الطوارئ الدولية.

٤- أما وقف سباق التسلح فهو بالتأكيد سيكون لصالح إسرائيل وخاصة أنها هى التى انتصرت بعد الحرب واستولت على الكثير من أسلحة الدول العربية ودمرت الكثير منها، ودمرت الكثير من طائرته.

٥- أما الطلب الخامس والخاص بالاستقلال السياسى والسلام الاقليمى، فهو الذى سيؤمن وجود دولة إسرائيل، ولن يتحقق ذلك إلا بحدوث اتفاقية سلام تكون إسرائيل هى المستفيد الأول منها وخاصة فى ذلك الوقت.

لقد قدم " جونسون " هذه المقترحات خارج الأمم المتحدة، ولذلك نجد أنه فى ٢٠ حزيران / يونيه يقوم " آرثر جولدبرج " - ممثل الولايات المتحدة الدائم فى الأمم المتحدة -بترجمة البنود التى اقترحها " جونسون " للتسوية فى مشروع قرار مقدم للجمعية العامة طالب فيه الجمعية العامة أن تقوم بالتالى :

١- أن تؤيد وقف إطلاق النار الذى حققه مجلس الأمن وتطلب احترامه احتراما دقيقاً.

٢- تعلن أن هدفها يجب أن يكون أقامة سلم مستقر دائم فى الشرق الأوسط.

٣- ترى وجوب بلوغ هذا الهدف عن طريق ترتيبات يتفق عليها بالتفاوض وبمساعدة مناسبة من الغير، وتقوم على :

" (أ) الاعتراف المتبادل بالاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع بلدان المنطقة، ويشمل ذلك حدوداً معترفاً بها وترتيبات أخرى من بينها تفكيك القوات وانسحابها، مما يوفر لتلك البلدان الأمن من الإرهاب والدمار والحرب.

(ب) حرية المرور البحرى البرئ.

(ج) حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً.

(د) تسجيل شحنات السلاح المرسلة للمنطقة والحد منها.

٤- تلتمس من مجلس الأمن الاستمرار فى تتبع الحالة عن كثب[١]".

يتضح من هذا المشروع أن الولايات المتحدة وجدت ضرورة الاتفاق على السلام أولاً ومن خلال هذا السلام يتم الاتفاق على الانسحاب إلى حدود آمنه وهاتان النقطتان هما الأساسيتان التى بنى عليهما مشروع القرار، فبالنسبة للاتفاق على السلام، وجد أنه سيكون بمساعدة الغير، وهنا لم يوضح هل يكون هذا الغير هو الأمم المتحدة أو هو إحدى الدول العظمى؟. المهم أن النقطة الأكثر خطورة هى تحقيق الاتفاق والسلام، و من ينظر إلى ذلك الرأى فى الوقت الحالى يتأكد بأن الولايات المتحدة كانت تريد أن يظل الوضع كما هو عليه، والدليل على ذلك أنه وعلى الرغم من مرور أربعين عاماً على عدوان ١٩٦٧ نجد أن إسرائيل لازالت تحتل أراضى عربية وتقوم بإثارة المشاكل لكى تُعطل أى اتفاق يتم التوصل إليه.

أما النقطة الثانية وهى الحدود الآمنة، فإسرائيل اعتبرت أن حدود ما قبل عدوان ١٩٦٧ ليست آمنه، بدليل تسلل العناصر الإرهابية - على حد تعبيرها - إلى أراضيها. ومعنى هذا أن هذا المشروع سيعطى لإسرائيل

---

[١] تقرير الأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ٢ .

الشرعية لرسم خريطة جديدة للمنطقة، تكون حدودها فيها آمنه. وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن الولايات المتحدة أرادت أن تفرض شروط المنتصر على المهزوم، وكان هذا دليلاً على أن ميزان القوى قد مال بشده لصالح إسرائيل .

وفى نهاية المشروع أرادت الولايات المتحدة إعادة المسألة مرة أخرى لمجلس الأمن، لا لكى يتدخل بشكل حاسم كما طالب المشروع السوفيتى، ولكن لكى يتابع الحالة عن كثب، وكأن المسألة لا تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وبمعنى أخر فالولايات المتحدة تؤيد الفشل الذى انتهى إليه مجلس الأمن، وكان السبب الأساسى فى دفع الاتحاد لسوفيتى لعرض القضية على الجمعية العامة.

من الواضح من مشروعى القرارين الأمريكى والسوفيتى أنهما متنافران تماماً ومن المتوقع ونتيجة لنفوذ الدولتين القوى داخل الجمعية العامة أنهما لن يمررا. وبذلك نجد أنه من الضرورى أن تتواجد مشاريع وسط لحل الأزمة. ولذلك وفى يوم ٢٦ حزيران/ يونيه قدم ممثل " ألبانيا " مشروع قرار طالب فيه الجمعية العامة بالتالى :

" (١) أن تدين بشدة حكومة إسرائيل لعدوانها المسلح على الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن ولاستمرارها فى عدوانها بمواصلة احتلالها لأجزاء من أقاليم تلك البلدان.

(٢) تدين بشدة حكومتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتحريضهما على العدوان ومساعدتهما عليه ومشاركتهما المباشرة فيه، واستمرارهما فى تأييد عدوان إسرائيل ومطالبها التوسعية.

(٣) تطالب بإصرار انسحاب القوات الإسرائيلية الفورى غير المشروط من الأقاليم المحتلة.

(٤) تقرر مسئولية إسرائيل عن جميع عواقب العدوان، وتطالب بالتعويض التام الفورى عن جميع الأضرار التى تسببت فى إلحاقها وبإعادة جميع الأموال المنهوبة.

(٥) تؤكد أن لحكومة الجمهورية العربية المتحدة وحدها أن تقرر ما إذا كان أو لم يكن فى وسعها أن تأذن بمرور سفن المعتدين الإسرائيليين فى قناة السويس ومضيق تيران"[١].

ونلاحظ على هذا المشروع ما يلى:

١- من الواضح أن مشروع القرار الألبانى قد تماشى تماماً مع ما رمى إليه المشروع السوفيتى، وإن كان قد زاد عليه بإدانة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وباعترافه بحق الجمهورية العربية المتحدة فى التحكم فى الممرات المائية فى أراضيها وفقا لقواعد القانون الدولي.

٢- أما بالنسبة لمسألة اشتراك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فلقد نفت هاتان الدولتان أكثر من مرة مسألة تورطهما فى الحرب، سواء داخل مجلس الأمن أو الجمعية العامة. إلا أن تصرفات الولايات المتحدة قد أثارت الشكوك حولها. أما بالنسبة للمملكة المتحدة فكانت تسعى لكى تظهر بمظهر الدولة المحايدة، وذلك خوفاً على علاقاتها مع الدول العربية، كما سيتضح فيما بعد.

٣- أن إلقاء الاتهامات دون دلائل واضحة قد يؤدى إلى فشل مشروع القرار لأنه لن يحصل على ثقة باقى الوفود.

وفى ٢٨ حزيران/ يونيه قدم ممثل يوغوسلافيا مشروع قرار اقترحته الدول التالية: (أفغانستان - اندونيسيا - باكستان - بوروندى – الجمهورية التنزانية المتحدة - زامبيا - سيلان - الصومال - غينيا - قبرص – الكونغو(برازافيل) - مالى – الهند – يوغوسلافيا – ماليزيا). وعرف هذا المشروع باسم مشروع الدول الآسيوية والإفريقية، وعرف أحيانا بمشروع دول عدم الانحياز. ولقد طالب مشروع القرار الجمعية العامة بالتالى :

---

[١] تقرير الأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ٩، ١٠ .

(١) أن تدعو إسرائيل إلى القيام فوراً بسحب جميع قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة التى أنشأتها اتفاقيات الهدنة العامة بين إسرائيل والبلدان العربية.

(٢) تلتمس من الأمين العام تأمين التزام القرار، والعمل بمساعدة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة التى أنشأها مجلس الأمن، على تأمين مراعاة جميع الأطراف لأحكام اتفاقيات الهدنة العامة بين إسرائيل والبلدان العربية مراعاة دقيقة.

(٣) تدعو جميع الدول إلى إسداء كل مساعدة ممكنة للأمين العام فى تنفيذ القرار.

(٤) تلتمس من الأمين العام إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن على سبيل الاستعجال عن التزام إسرائيل لأحكام القرار.

(٥) بعد إتمام انسحاب القوات المسلحة إلى ما وراء خطوط الهدنة، ينظر فى المسائل المتعلقة بالحالة فى المنطقة[1].

وفى ٣٠ حزيران / يونيه قدم تنقيح لهذا المشروع والذى انضمت إليه (كينيا والسنغال) إلى أصدا‌ئه. وتولى ممثل " يوغوسلافيا " تقديم المشروع المنقح. ولقد طالب مشروع القرار المنقح الجمعية العامة بالتالى :

" (١) أن تطلب إلى إسرائيل القيام فوراً بسحب جميع قواتها إلى المراكز التى كانت تشغلها قبل ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧.

(٢) تلتمس من الأمين العام تأمين التزام القرار والعمل بمساعدة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة التى أنشأها مجلس الأمن على تأمين مراعاة جميع الأطراف لأحكام اتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل والبلدان العربية مراعاة دقيقة.

---

[1] المصدر السابق، صـ ١٠ .

(٣) تلتمس كذلك من الأمين العام أن يعين، فى الوقت المناسب، ممثلاً شخصياً له يكون على اتصال مع الأطراف المعنيين فيما يتعلق بمعالجة مشاكل المنطقة.

(٤) وتطلب إلى جميع الدول إسداء كل مساعدة ممكنة إلى الأمين العام فى تنفيذ القرار.

(٥) تلتمس من الأمين العام إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن على سبيل الاستعجال عن التزام إسرائيل بأحكام القرار.

(٦) تلتمس من مجلس الأمن أن يعمد فور إتمام انسحاب القوات المسلحة لإسرائيل إلى النظر على سبيل الاستعجال فى جميع نواحى الحالة فى الشرق الأوسط والتماس الطرق والوسائل السلمية اللازمة لحل جميع المشاكل، القانونية منها والسياسة والإنسانية، بالطرق المناسبة، مسترشداً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولاسيما المبادئ الواردة فى المادتين (٢) و(٣٣)[١] ".

وفى ١ تموز/ يوليه تم تقديم تنقيح آخر لمشروع القرار ليصبح منطوق الفقرة السادسة من المشروع كما يلى :

" (٦) تلتمس من مجلس الأمن، المعروض عليه المسألة من قبل، أن يعمد فور إتمام انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية، إلى النظر على سبيل الاستعجال فى جميع نواحى الحالة فى الشرق الأوسط والتماس الطرق

---

[١] نفسه . وتشير المادة (٢) من الميثاق بأنه يفض جميع أعضاء الهيئة منازعتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لايجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر . أما المادة (٣٣) فورد فيها أنه يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذى بدء بطريقة المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها .

والوسائل السلمية اللازمة لحل جميع المشاكل القانونية منها والسياسية والإنسانية بالطرق المناسبة، مسترشداً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما المبادئ الواردة فى المادتين (٢) و (٣٣) ".

وفى ٣ تموز / يوليه قدم نص منقح ثالث لهذا المشروع والذى انسحبت منه " كينيا " وانضمت إليه " كمبوديا ". وقدم هذا المشروع ممثل "بوروندى " والذى قال فى معرض تقديمه لمشروع القرار " إن أصحاب المشروع أقدموا على بعض التنازلات ونقحوا مشروع قرارهم لإدراكهم أن جميع الأعضاء عازمون على الإسهام إلى أقصى حد ممكن فى تحقيق الحل النهائى". ولقد طالب مشروع القرار الجمعية العامة بالتالى :

" (١) أن تطلب إلى إسرائيل أن تسحب جميع قواتها فوراً إلى المراكز التى كانت تشغلها قبل ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ .

(٢) تلتمس من الأمين العام تأمين التزام القرار والعمل، بمساعدة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة التى أنشأها مجلس الأمن، على تأمين مراعاة جميع الأطراف لأحكام اتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل والبلدان العربية مراعاة دقيقة.

(٣) تلتمس كذلك من الأمين العام تعيين ممثل شخصى يساعده فى تأمين التزام القرار ويكون على اتصال بالأطراف المعنيين.

(٤) تطلب إلى جميع الدول إسداء كل مساعدة ممكنة إلى الأمين العام فى تنفيذ القرار وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

(٥) تلتمس من الأمين العام إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن على سبيل الاستعجال عن التزام أحكام القرار.

(٦) تلتمس من مجلس الأمن النظر فى جميع نواحى الحالة فى الشرق الأوسط والتماس الطرق والوسائل السلمية اللازمة لحل جميع المشاكل، القانونية منها والسياسية والإنسانية بالطرق المناسبة، مسترشداً بمبادئ

ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المبادئ الواردة في المادتين (٢) و (٣٣) ".

لقد طرأ على مشروع القرار هذا عدة تغيرات، لابد من مناقشتها أولاً حتى يتبين لنا مدى التنازلات التى قدمها أصحاب هذا المشروع، وذلك لحل الأزمة، كما يلى :

١- فى يوم ٢٨ حزيران / يونيه طالب أصحاب المشروع أن يكون الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة، ولكن فى تعديل ٣٠ حزيران / يونيه طالبوا بأن يكون الانسحاب إلى ما وراء حدود ٥ حزيران / يونيه، وهذا يعد تراجعاً فى موقف أصحاب المشروع لحل الأزمة وذلك على الرغم من أن حدود الهدنة هى الحدود المعترف بها داخل الأمم المتحدة، فالمطالبة بالعودة إليها لن يعطى لإسرائيل الحجة بالمطالبة بالمرور فى خليج العقبة، فمنعها من المرور فى الخليج فى هذه الحالة لن تستطيع إسرائيل أن تصفه عدواناً.

٢- كان التعديل الثانى بخصوص تعيين الممثل الشخصى للأمين العام، ففى مشروع القرار المقدم فى ٢٨ حزيران / يونيه، لم يطالب واضعو المشروع بتعيين ممثل شخصى للأمين العام، وذلك على اعتبار أن الانسحاب لابد أن يحدث دون أى شرط للتفاوض وأن الوضع سيعود إلى ما كان عليه فى وقت الهدنة، ولكنه فى يوم ٣٠ حزيران / يونيه طالب أصحاب المشروع بتعيين ممثل شخصى للأمين العام وذلك حتى يُساهم فى عملية الاتصال بين الطرفين، حيث أن مشروع القرار لم ترد فيه عبارة التفاوض المباشر، ولكنه حدد دور الأمين العام فى تأمين التزام القرار والاتصال بالأطراف المعنية، وذلك بهدف حل مشاكل المنطقة مثل مسألة اللاجئين والمرور فى خليج العقبة. ومن الملاحظ كذلك أن هذا التعديل وجد أن الأمين العام سيعين الممثل الشخصى له فى الوقت المناسب،

ومعنى هذا أن مسألة تعيين الممثل الشخصى لبدأ حل مشاكل المنطقة ستحدث بعد تنفيذ الانسحاب، فلا تصح أن تبدأ وساطة بين الأطراف وأحدهم تكون كفته راجحة عن الطرف الأخر، وكذلك فإن مبادئ الميثاق والتى يقوم الأمين العام بتنفيذها ترى أن اكتساب الأراضى بالحرب أمر غير مشروع. ومعنى هذا أن ما يراه الأمين العام لابد وأن يكون متفقاً مع الميثاق. ولكن فى يوم ٣ تموز / يوليه، ونتيجة للضغط الأمريكى داخل الجمعية العامة وسعيها لعرقلة أى قرار لحل الأزمة لا يتفق مع مبادئ " جونسون " الخمسة، قام أصحاب المشروع بتعديل عبارات هذه الفقرة، فقاموا بحذف عبارة " فى الوقت المناسب "، ومعنى هذا أن تعيين الممثل الشخصى للأمين العام سيكون مع بداية تنفيذ المشروع، وسيكون دوره هو تسهيل عملية الانسحاب والاتصال بين الأطراف منذ البداية. هذا مع الوضع فى الاعتبار أن مشروع القرار قد طالب بالانسحاب الفورى إلى حدود ٥ حزيران / يونية ١٩٦٧.

٣- أما التعديل الثالث والذى طرأ على مشروع القرار، وهو الخاص بدور مجلس الأمن والجمعية العامة بعد انسحاب القوات المسلحة، فاقتراح يوم ٢٨ حزيران / يونيه يعطى للجمعية العامة الحق فى تسوية المسألة وذلك بعد الانسحاب، ولم يعط لمجلس الأمن مثل هذا الحق. ولكن تعديل يوم ٣٠ حزيران / يونيه يعطى لمجلس الأمن أولوية النظر فى المسألة، ولم يتمسك بدور مباشر للجمعية العامة. وهذا يعد تراجعاً فى موقف أصحاب المشروع، حيث أن سلطتهم ستكون ضعيفة فى مجلس الأمن على العكس من الجمعية العامة والتى يشارك فيها جميع الدول بالتساوى. ولقد جرى تعديل آخر لهذه الفقرة فى يوم ١ تموز / يوليه ١٩٦٧، حيث أكد المشروع على أن " المسألة كانت معروضة على مجلس الأمن سابقاً " وهذا يعنى أن قرارات مجلس الأمن ستكون هى الأساس فى حل القضايا

المتشعبة من هذا الصراع. أما بالنسبة للملاحظات حول هذا المشروع فإننا نجد الأتى :

١- إن المشروع لم يُسمى المعتدى، ولكنه طالب فقط بالانسحاب الإسرائيلى من المناطق المحتلة.

٢- أقر مبدأ تعيين ممثل شخصى للأمين العام يقوم بالوساطة لحل المسائل المتشعبة من هذا الصراع. وهنا نجد أن هذه الفقرة تتميز عن ما جاء فى المشروع الأمريكى والذى طالب بأن تكون المفاوضات بمساعدة مناسبة من الغير، وهذا ما قد يُستغل لإبعاد الأمم المتحدة من المفاوضات.

٣- وجد هذا المشروع أن أحكام اتفاقية الهدنة هى أساس العلاقات بين البلاد العربية وإسرائيل.

٤- لم يطالب المشروع بحدوث مفاوضات مباشرة بين الأطراف لتسوية المسألة.

ومعنى هذا أن المشروع أراد العودة إلى الحالة السابقة للحرب، مع التأكيد على ضرورة تسوية القضايا العالقة بين العرب وإسرائيل وحل أساسى للخلافات. ويرى الباحث أن هذا المشروع هو أفضل المشاريع التى قدمت لتسوية الأزمة، لأنه لن يمكن لإسرائيل المساومة بين تحقيق الانسحاب والحصول على امتيازات أخرى. إلا أن مشروع هذا القرار لم يرق إلى كل من الولايات المتحدة ولا إلى إسرائيل، وذلك لأنه نص على انسحاب القوات الإسرائيلية دون قيد أو شرط . ولقد دفع هذا الموقف المتشدد من جانب "الولايات المتحدة" دولاً مثل " ألبانيا " و " كوبا " باقتراح تعديلات على مشروع القرار للتنديد بالولايات المتحدة وإسرائيل[1]، ففى يوم ٣٠ حزيران/

---

(١) سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، صـ ٣٨ .

يونيه، قدمت ألبانيا وكوبا تعديلات على مشروع قرار الدول السبع عشر[١] وكان التعديل الألباني يرمي إلى إدراج فقرة جديدة إلى منطوق مشروع القرار، فيصبح مشروع القرار كما يلى: (١) أن تدين الجمعية العامة إسرائيل بشدة لعدوانها على (الجمهورية العربية المتحدة و سوريا و الأردن)؛ ثم يعاد ترقيم الفقرات الباقية من المنطوق نتيجة لذلك. أما التعديلان الكوبيان فكانا يرميان إلى ما يلى :

١- أن تضاف إلى المنطوق فقرة جديدة تصبح هى الفقرة (١)، وتنص على أن الجمعية العامة " تشجب العدوان الذى ارتكبته دولة إسرائيل ضد الأردن والجمهورية العربية المتحدة وسوريا، وتدين المحرض الرئيسى عليه، وهو الحكومة الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية " ثم تصبح الفقرة (١) من المشروع الأساسى هى الفقرة (٢) .

٢- أن تحذف من المنطوق فقراته (٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦)[٢].

ولقد لجأت الولايات المتحدة إلى اتخاذ أسلوب آخر للتصدى لمشروع قرار الدول الآسيوية والإفريقية، حيث دفعت دول أمريكا اللاتينية إلى تقديم مشروع قرار خاص بها، واشتركت فى تقديمه ثمانى عشرة دولة من دول القارة اللاتينية وهم (ترينداد و توباجو _ بنما _ أورجواى _ فنزويلا _ كوستاريكا _ الأرجنتين _ البرازيل _ شيلى _ جواتيمالا _ بوليفيا _ هندوراس _ المكسيك _ جويانا _ السلفادور _ جامايكا _ نيكاراجوا _ إكوادور _ كولومبيا). ولقد قام ممثل " ترينداد و توباغو " فى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٦٧ بتقديم مشروع القرار بالنيابة عن دول أمريكا اللاتينية جاء فيه :

---

(١) ألبانيا وكوبا ليستا من الدول المقترحة للمشروع ولم تنضما إليه، ولذلك تُعد مقترحاتهما بمثابة تعديل وليس تنقيح، ويتم الاقتراع على هذا التعديل بشكل منفصل عن مشروع القرار الأصلى والذى قد يكون منقحاً .

(٢) تقرير الأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ١١ .

" إن الجمعية العامة :

(١) تطلب على سبيل الاستعجال.

(أ) من إسرائيل سحب جميع قواتها من جميع الأقاليم التى احتلتها نتيجة للنزاع الأخير.

(ب) ومن أطراف النزاع إنهاء حالة الحرب، والسعى إلى إقامة أحوال التعايش المبنية على حسن الجوار، واللجوء فى جميع الحالات إلى إجراءات التسوية السلمية المقررة فى الميثاق.

(٢) وتؤكد من جديد اقتناعها بأنه لا يمكن إقامة أى نظام دولى مستقر على التهديد بالقوة أو استعمالها، وتعلن وجوب عدم الاعتراف بصحة احتلال الأقاليم أو اكتسابها بمثل هاتين الوسيلتين.

(٣) وتلتمس من مجلس الأمن أن يواصل، ورائده الإحساس بضرورة الاستعجال، نظر الحالة فى الشرق الأوسط، مع التعاون المباشر مع الأطراف والاعتماد على وجود الأمم المتحدة بغية تحقيق :

(أ) تنفيذ البند - أ- من الفقرة (١).

(ب) ضمان حرية المرور فى الممرات المائية فى المنطقة.

(ج) تحقيق حل مناسب تام لمشكلة اللاجئين وضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسى لدول المنطقة، وذلك عن طريق تدابير تشمل إنشاء المناطق المجردة من السلاح.

(٤) وتؤكد من جديد، على غرار ما فعلت فى توصيات سابقة، فائدة إنشاء نظام دولى لمدينة القدس، تقوم الجمعية العامة بدراسته فى دورتها الثانية والعشرين"[1].

ومن قراءة مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية، فإنه يُلاحظ بأن هذا المشروع متشابهاً فى الاعتدال مع مشروع قرار الدول الآسيوية والإفريقية فى

---

(1) تقرير الأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ١١، ١٢ .

الانسحاب. إلا أنه يوجد خلاف جوهرى يكمن فى الفقرة (٣) من مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية والتى وجدت ضرورة إحالة كل وسائل الحل إلى مجلس الأمن، فتنفيذ الانسحاب يتم من خلال مجلس الأمن، وضمان حرية المرور فى الممرات الدولية وحل مشكلة اللاجئين من مسئولية مجلس الأمن كذلك. وهذا على العكس من مشروع قرار الدول الآسيوية والأفريقية والتى وجدت ضرورة قيام الأمين العام بإعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن عن مدى الالتزام بأحكام القرار. ومعنى هذا أن مشروع الدول الآسيوية والأفريقية يمكن للجمعية العامة دراسة المسألة وتتبع التطورات التى تحدث فى حينها مما يمكنها فيما بعد من اتخاذ قرار مناسب فى حال فشل مجلس الأمن. وعلى هذا فإنه يمكن اعتبار أن مشروع قرار الدول الآسيوية والأفريقية أفضل فى هذه المسألة من مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية، حيث أن الخلافات داخل مجلس الأمن حالت من قبل دون الوصول إلى قرار، وهذه المرة فإن الخلافات نفسها ستحول دون تنفيذ هذا المشروع فى حال إقراراه. ويمكن ملاحظة كذلك أن مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية يتفق مع وجهة النظر الأمريكية والتى وجدت عدم جدوى عرض المسألة على الجمعية العامة. وبذلك يمكن القول بأن مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية هو عبارة عن مجموعة من المبادئ لتحقيق السلام فى المنطقة ويتم إقرار هذه المبادئ بقرار آخر من مجلس الأمن، ويبدو ذلك واضحاً فى الفقرة (٣) من مشروع القرار والتى التمس فيها من مجلس الأمن ضرورة الاستعجال لنظر الحالة فى الشرق الأوسط.

لقد أصبح أمام الجمعية العامة خمسة مشاريع لتسوية الأزمة وهم (المشروع السوفيتي _ المشروع الأمريكي _ مشروع د ول عدم الانحياز _ مشروع د ول أمريكا اللاتينية _ مشروع ألبانيا). إلا أن الجمعية العامة تطرقت إلى مسائل أخرى مثل مسألة اللاجئين المشردين بعد الحرب وخاصة

على جبهتى الأردن وسوريا. ولذلك قام ممثل السويد فى ٣ تموز/ يوليه بتقديم مشروع قرار بشأن المساعدات الإنسانية[1]. وكان لمسألة القدس نصيب هى الأخرى فى الجمعية العامة، فأصبح أمام الجمعية العامة مشروع قرار مقدم من (إيران _ باكستان _ تركيا _ غينيا _ مالي _ النيجر)[2].

وبذلك أصبح أمام الجمعية العامة فى دورتها الطارئة الخامسة سبعة مشاريع قرارات تخص مسألة الشرق الأوسط، ولم يتبق أمام الجمعية العامة سوى الاقتراع على تلك المشاريع.

وفى ٤ تموز / يوليه ١٩٦٧، قامت الجمعية العامة بالاقتراع بنداء الأسماء على التعديل الكوبى الأول لمشروع قرار الدول السبع عشرة[3]، فرفضته بأغلبية (٧٨) صوتاً مقابل (٢٠) صوتاً، وامتناع (٢٢) عضواً عن الاقتراع. ولم يصر الوفد الكوبى على طرح تعديله الثانى على الاقتراع . ثم اقترعت الجمعية العامة على التعديل الألبانى، فرفضته بأغلبية (٦٦) صوتاً مقابل (٣٢) صوتاً وامتناع (٢٢) عضواً عن الاقتراع . ثم قدمت ألبانيا اقتراح إجرائى، حيث طلبت فيه الاقتراع بصورة مستقلة عن الفقرة (١) من

---

[1] قدم ممثل السويد مشروع القرار نيابة عن البلدان الآتية : (إثيوبيا، الأرجنتين، إيران، ايرلنده، ايسلنده، باكستان، البرازيل، بلجيكا، الدانمارك، رواندا، سنغافورة، السويد، شيلى، فنلندا، كندا، النرويج، النمسا، نيجيريا، الهند، اليابان، يوغوسلافيا)، ثم انضمت إليه بعد ذلك (أفغانستان، إيطاليا، تركيا، ليبريا، النيجر) . (انظر : تقرير الأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ١٤) .

[2] المصدر السابق، صـ ١٥ .

[3] تنص المادة (٥٩) من النظام الداخلى للجمعية العامة على أنه " عند اقتراح تعديل على اقتراح ما، يجرى التصويت على التعديل أولاً، وإذا اقترحت تعديلان أو أكثر على اقتراح ما، فإن الجمعية العامة تصوت أولاً على التعديل الأبعد من حيث المضمون عن الاقتراح الأصلى . (انظر : النظام الداخلي للجمعية العامة، (A/ 520 / Rev.15) ، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٥، صـ ١٧ .

المنطوق، والاقتراع بصورة مستقلة على الفقرات (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و(٦) من منطوق مشروع قرار الدول السبع عشرة[1]. فرفضت الجمعية العامة ذلك الاقتراح الألبانى بأغلبية (٨٣) صوتاً مقابل (١٢) صوتاً وامتناع (٢٢) عضواً عن الاقتراع . ثم اقترعت الجمعية العامة بنداء الأسماء[2] على مشروع قرار الدول السبع عشرة (الدول الآسيوية والأفريقية)، فنال (٥٣) صوتاً مقابل (٤٦) صوتاً وامتناع (٢٠) عضواً عن الاقتراع، ولذلك لم يعتمد هذا المشروع لأنه لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة.

وعقب فشل مشروع القرار الآسيوى الأفريقى، طرح مشروع قرار الاتحاد السوفيتى على الاقتراع جزءاً جزءاً، وجرى الاقتراع بنداء الأسماء أيضاً، وكانت النتيجة كما يلى :

١- فبالنسبة للفقرة الأولى من المشروع فلقد تم رفضها بأغلبية (٥٧) صوتاً مقابل (٣٦) صوتاً وامتناع (٢٣) عضواً عن الاقتراع.

٢- ورفضت الجمعية العامة كذلك الفقرة (٢) من منطوقه وذلك بأغلبية (٤٨) صوتاً مقابل (٤٥) صوتاً وامتناع (٢٢) عضواً عن الاقتراع .

٣- وبالنسبة للفقرة (٣) فلقد تم رفضها بأغلبية (٥٤) صوتاً مقابل (٣٤) صوتاً وامتناع (٢٨) عضواً عن الاقتراع.

٤- ورفضت الجمعية العامة الفقرة (٤) من منطوقه بأغلبية (٥٤) صوتاً مقابل (٣٦) صوتاً وامتناع (٢٦) عضواً عن الاقتراع.

---

(1) يسمح النظام الداخلى للجمعية العامة بتجزئة التصويت على المقترحات والتعديلات. (انظر المادة (٨٩) من النظام الداخلى للجمعية العامة، المصدر السابق، صـ ٢٧) .

(2) للتصويت فى الجمعية العامة أساليب مختلفة منها التصويت برفع اليد أو بالوقوف أو بنداء الأسماء، ومن الممكن كذلك استخدام الجهاز الآلى، (انظر : المصدر السابق، المادة ٨٧، صـ ٢٦) .

ونظراً إلى رفض كل أجزاء المنطوق، لم يجر الاقتراع على مشروع القرار في مجموعة، ففشل مشروع القرار .

أما بالنسبة لمشروع القرار الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية، فلقد أعلنت أنها لن تصر على طرح مشروع القرار الذى قدمته على الاقتراع .

ثم اقترعت الجمعية العامة بنداء الأسماء على مشروع القرار الألباني، فرفضته بأغلبية (٧١) صوتاً مقابل (٢٢) صوتاً وامتناع (٢٧) عضوا عن الاقتراع.

وبعد ذلك اقترعت الجمعية العامة بنداء الأسماء على مشروع قرار الدول العشرين (مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية)، فنال (٥٧) صوتاً مقابل (٤٣) صوتاً وامتناع (٢٠) عضواً عن الاقتراع، ولم يُعتمد المشروع لعدم حصوله على أغلبية الثلثين اللازمة.

ثم اقترعت الجمعية العامة بنداء الأسماء على مشروع قرار الدول السبع والعشرين بشأن المساعدات الإنسانية، فاعتمدته بأغلبية (١١٦) صوتاً، مقابل لا شئ، وامتناع عضوين عن الاقتراع، فصدر بكونه القرار (٢٢٥٢ (د إ ط - ٥)).

أما مشروع القرار السداسى الخاص بالقدس، فاعتمدته الجمعية العامة بأغلبية (٩٩) صوتاً مقابل لاشئ، و امتناع (٢٠) عضوا عن الاقتراع، فصدر بكونه القرار (٢٢٥٣ (د. إ. ط _ ٥))[1]. ويلاحظ من نتائج التصويت على مشاريع القرارات التالى :

١ ـ أن التعديلين الكوبى والألبانى على مشروع قرار الدول الآسيوية والأفريقية واللذين كانا بهدف إدانة الولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة المتحدة، قد تم رفضهما بنسبة كبيرة جدا، فلقد رفض التعديل الكوبى (٧٨) عضواً، وأما التعديل الألبانى فرفضه (٦٦) عضواً، وبذلك تكون تلك

---

(١) التقرير السنوى للأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ١٥، ١٦ .

التعديلات هى أكثر التعديلات فشلاً فى جذب أصوات الجمعية العامة. ومعنى هذا أن أى مشروع سيُقدم للجمعية العامة أو مجلس الأمن يطالب بإدانة أى طرف من الأطراف الثلاثة سيحظى بالفشل ما دام أنه لم يأت بالدليل.

٢- أما بالنسبة لمشروع الدول الآسيوية والأفريقية، ومشروع دول أمريكا اللاتينية، فلقد حظيا بنسبة متقاربة من الأصوات. فلقد حصل مشروع قرار الدول الآسيوية الأفريقية على (٥٣) صوتاً، أما مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية فلقد حصل على (٥٧) صوتاً. وإذا علمنا أن مشروع قرار دول عدم الانحياز (الدول الآسيوية والأفريقية) قد حظى بدعم وتأييد روسى ورفض أمريكى، وإن مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية قد حظى بتأييد ودعم أمريكى ورفض روسى، فإنه يتبين أنه للنفوذ الأمريكى والسوفيتى نسبة متقاربة من المؤيدين لسياستهما داخل الجمعية العامة، وأدى ذلك بدورة إلى انقسام الجمعية العامة، مثلما حدث فى مجلس الأمن من قبل، فكانت النتيجة هى عدم الاقتراع على أى من مشاريع القرارات، وكأنه (فيتو) من الطرفين حول مشروع قرار الطرف الآخر.

٣- إن ما يثير دهشة الباحث هو امتناع إسرائيل عن التصويت لصالح مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية، وكأنها وجدت فيه تنازلات لا يستحقها الطرف العربى[١].

٤- أما بالنسبة لمشروع القرار الروسى، فنجد أن الفقرة (١) منه والتى طالبت بشجب نشاطات إسرائيل العدوانية، هى أكثر الفقرات رفضاً، حيث رفضها (٥٧) صوتاً من أعضاء الجمعية العامة، وبإجراء مقارنة بسيطة بين نتائج التصويت على هذه الفقرة وعلى مشروع قرار دول أمريكا

---

[١] حول نتائج التصويت على مشاريع قرارات الجمعية العامة المختلفة، (انظر : سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، صـ ٤٦ .

اللاتينية نجد أن الذين أيدوا مشروع دول أمريكا اللاتينية هم أنفسهم الذين رفضوا هذه الفقرة وهذا يدل على نفوذ أمريكي قوى فى الجمعية العامة، حيث أن مبادئ جونسون الخمسة رفضت إلحاق تهمه العدوان بإسرائيل.

٥- أما مشروع القرار الألبانى، فلقد كان أكثر المشاريع رفضاً داخل الجمعية العامة، وذلك بسبب هجومه الشديد على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة دون الحصول على دليل.

وبالنسبة لمشروع القرار الأمريكي والتى قامت بسحبه، فيرى الباحث أن ما دفع الولايات المتحدة لذلك هو اقتناعها بأن النفوذ السوفيتى هو الأخر يستطيع أن يمارس ضغوطه ليحول دون إقرار هذا المشروع، وفى هذه الحالة فإن مقترحات الرئيس " جونسون " والتى بنى عليها مشروع القرار تكون قد رفضت دولياً. ولذلك رأت أن مجلس الأمن أفضل من الجمعية العامة. ومن ناحية أخرى، حتى لا يستغل الجانب العربى فشل المشروع الأمريكى فى حال الاقتراع عليه بالرفض، ثم يقوم بالتنديد بوجهة النظر الأمريكية، وهذا ما فعلته إسرائيل بالفعل مع الاتحاد السوفيتى، حيث أشارت فى اجتماع مجلس الآمن فى الجلسة (١٣٦٦) فى ٩ تموز/ يوليه " بأن الجمعية العامة قد رفضت بأغلبية ساحقة وجهة النظر السوفيتية، ثم استغلت هذا الموقف وادعت أن الطرف العربى هو المتصلب وطالبته بأن يغير سياسته"[1].

وعند ترتيب مشاريع القرارات، من حيث عدد الأصوات المؤيدة لمعرفة اى المشاريع أقرب لوجهة نظر الجمعية العامة، نجدها كالتالى:

١- مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية (و حصل على ٥٧ صوتاً).

---

[1] تقرير مجلس الأمن، مصدر سابق، صـ ١٢٥ .

٢- مشروع قرار الدول الآسيوية والأفريقية (وحصل على ٥٣ صوتاً).

٣- مشروع القرار السوفيتى[١].

٤- مشروع القرار الألبانى (و حصل على ٢٢ صوتاً).

هذا مع الأخذ فى الاعتبار بأن عدد دول الجمعية العامة وصل إلى ١٢٢ عضواً فى عام ١٩٦٧.

وبهذه النتيجة وصلت الجمعية العامة إلى طريق مسدود لتسوية الأزمة، وسادت حالة من الإحباط فى الأوساط الدولية، فمثلاً نجد أن "عبد الرحمن بازواك " - رئيس الجمعية العامة فى دورتها الخامسة الطارئة وممثل أفغانستان فى الأمم المتحدة – قال فى تعقيب له بأن " ما وصلت إليه الأمم المتحدة فى بحثها للعدوان على الدول العربية هو (يوم حزين) فى تاريخ الأمم المتحدة"[٢]. إلا أن كلمة الأمين العام فى اليوم التالى، أعطت نوعاً من التفاؤل إلى حد ما، حيث وجد الأمين العام أنه يوجد إجماع لدى الجمعية العامة بضرورة التمسك بالمبدأ القائل بعدم جواز الفتوحات الحربية الإقليمية، وقال أن جميع البيانات أكدت كذلك على ضرورة انسحاب القوات إلى مراكزها الأصلية، وأكد على المبدأ القائل "بحق الدول فى العيش بمأمن عن الحرب "، ثم قال الأمين العام أن المشكلة تكمن فى أنه " لم يتم الاتفاق على الإجراء اللازم لتطبيق هذه المبادئ ". هذا ولم ييأس الأمين العام من الدور الذى تلعبه الأمم المتحدة، حيث أكد على أنه لابد من " بذل جهود أخرى لتقريب وجهات

---

(1) لم تقترع الجمعية العامة على مشروع القرار فى مجموعه، ولقد قام الباحث بترتيبه فى هذه المرتبة على أساس حساب متوسط الأصوات المؤيدة له والتى قدرها الباحث بـ (٣٧) صوتاً.

(2) الأهرام، ٦٧/٧/٧، صـ ٨.

النظر بين الطرفين "، وكان قد أكد من قبل على أهمية الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة فى التقريب بين الأطراف[1].

ويبدو أن البيان الذى ألقاه الأمين العام كان له صداه فى الجمعية العامة، فنجد أن رئيس الجمعية العامة لاحظ فى ختام الجلسة أن بعض الممثلين أعربوا عن رغبتهم فى إجراء المزيد من المشاورات تدعيماً لدور الجمعية العامة، وأضاف قائلاً " إنه تشاور مع عدد من الأعضاء، وإنه يود أن ينهى إلى الجمعية العامة أن معظمهم يؤيدون فكرة إتاحة الوقت اللازم لإجراء تلك المشاورات". واقترح رئيس الجمعية العامة بعد ذلك إرجاء أعمال الجمعية العامة لمدة أسبوع - أى إلى ١٢ تموز/ يوليه - وبعد مناقشة وجيزة وافقت الجمعية العامة على اقتراح الرئيس[2]. ولقد عادت الجمعية العامة إلى الانعقاد فى ١٢ تموز/ يوليه ١٩٦٧، وأعلن رئيس الجمعية العامة بأنه لم يُعلم رسمياً بنتيجة المشاورات التى جرت أثناء وقف الدورة الطارئة، والتى لازالت مستمرة، إلا أنه حث جميع المشتركين فى تلك المشاورات على إعلام الجمعية العامة فى أقرب وقت ممكن عن نتائج مساعيهم، وذلك مراعاة للصفة الطارئة لدورة الجمعية العامة[3].

لقد كانت المناقشات التى دارت فى تلك المرحلة بخصوص مسألة القدس، والتعنت الإسرائيلى فى تنفيذ قرار الجمعية العامة (٢٢٥٣ (د إ ط – ٥)) الخاص بالمساعدات الانسانية. وفى ١٧ تموز/ يوليه، أشار رئيس الجمعية العامة إلى أن المشاورات لم تنته بعد، وأشار أيضاً

---

(1) التقرير السنوى للأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ١٦ .

(2) نفسه .

(3) المصدر السابق، صـ ١٧ .

إلى أن الشعور العام لدى الجمعية العامة هو أن المشاورات ينبغى أن تنتهى فى أقرب وقت ممكن، وإنه إذا تعذر الوصول إلى اتفاق فإن الجمعية العامة لا ينبغى لها أن تظل منعقدة إلى غير نهاية، واقترح لذلك _ رئيس الجمعية العامة _ أن تعتبر المشاورات منتهية فى صباح يوم ٢٠ تموز/ يوليه، فوافقت الجمعية العامة على هذا الاقتراح . وفى ٢٠ تموز/ يوليه، وافقت الجمعية العامة، بناء على اقتراح من " فنلندا " على إرجاء اتخاذ قرار إلى عصر اليوم التالى. وانلك وفى ٢١ تموز/ يوليه قدم ممثل السويد مشروع قرار اقترحته كل من (السويد - فنلندا - النمسا)، وينص على :

" إن الجمعية العامة ؛

وقد نظرت فى الحالة الخطيرة فى الشرق الأوسط ؛

وإذ تذكر القرارات التى اتخذت والاقتراحات التى نظرت أثناء الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة ؛

(١) توصى مجلس الأمن باستئناف نظره، على سبيل الاستعجال، فى الحالة المتوترة فى الشرق الأوسط؛

(٢) تلتمس من الأمين العام موافاة مجلس الأمن بوثائق الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة؛

(٣) وتقرر وقف الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة وقفاً مؤقتاً وتخويل رئيس الجمعية العامة عقدها مجدداً عند اللزوم[١].

من الواضح أن هذا المشروع يشير إلى الفشل الذى وصلت إليه الجمعية العامة، ويطالب بإعادة الحالة بسرعة إلى مجلس الأمن لكى يقوم هو ببحث المسألة، مع استمرار عقد الجمعية العامة لتتبع مسارها. إلا أن مشروع القرار

---

[١] المصدر السابق، صـ ١٨، ١٩ .

وبصيغته الحالية، أثار نقد كثير من الدول داخل الجمعية العامة، ولذلك انتقد كل من ممثلى (ألبانيا – الجزائر - الجمهورية التنزانية المتحدة - السودان - الصومال - العراق -غينيا - الكويت - مالى - المملكة العربية السعودية) لمشروع القرار وأعربوا عن أسفهم لتخلف الجمعية العامة عن النهوض بمسئولياتها، ولذلك وافقت الجمعية العامة على رفع الجلسة برهة وجيزة للنظر فى مشروع القرار قبل الاقتراع عليه[١].

وعند استئناف الجلسة، قدم ممثل " فنلندا " نيابة عن أصحاب المشروع صيغة منقحة له نصت على :

" إن الجمعية العامة ؛

وقد نظرت الحالة الخطيرة فى الشرق الأوسط ؛

وإذ ترى أن المشكلة لا زالت معروضة على مجلس الأمن ؛

وإذا تذكر القرارات التى اتخذت والاقتراحات التى نظرت أثناء الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة للجمعية العامة ؛

١- تلتمس من الأمين العام موافاة مجلس الأمن بوثائق الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة للجمعية العامة لتيسير قيام المجلس، على سبيل الاستعجال باستئناف نظره فى الحالة المتوترة فى الشرق الأوسط؛

٢- وتقرر وقف الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة وقفاً مؤقتاً وتخويل رئيس الجمعية العامة عقدها مجددا عند اللزوم[٢].

---

(1) المصدر السابق، صـ ١٩ .

(2) لقد اصبح هذا المشروع هو القرار (٢٢٥٦ – (د . إ . ط – ٥)) والذى أتخذ فى جلسة الجمعية العامة رقم (١٥٥٨) فى ٢١ تموز / يوليه ١٩٦٧، (انظر: الجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة، (A/ 6798)، الملحق رقم (١)، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٦٩، صـ ٧، ٨ .

وعند الاقتراع على مشروع القرار، طلب ممثل السودان بأن يتم اقتراع مستقل على الفقرة (١) من المنطوق، فاعتمدت الجمعية العامة ذلك فى اقتراع جرى بنداء الأسماء بأغلبية (٦٢) صوتاً مقابل (٢٧) صوتاً وامتناع (٢٧) عضواً عن الاقتراع. ثم اقترعت الجمعية العامة بنداء الأسماء على مشروع القرار فى مجموعة فاعتمدته بأغلبية (٦٣) صوتاً مقابل (٢٦) صوتاً وامتناع (٢٧) عضواً عن الاقتراع، وصدر بوصفه القرار(٢٢٥٦(د. إ. ط - ٥))[1].

وفى ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٦٧ عادت الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة إلى الانعقاد مرة أخرى وفيها قدمت (السويد _ وفنلندا _ النمسا) مشروع القرار التالى :

" إن الجمعية العامة ؛

وقد نظرت الحالة الخطيرة فى الشرق الأوسط؛

وإذا تعرب عن أشد قلقها بشأن تلك الحالة؛

١- تقرر أن تدرج فى جدول أعمال دورتها العادية الثانية والعشرين، باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية، المسألة المدرجة فى جدول أعمال دورتها الاستثنائية الطارئة الخامسة ؛

٢- وتحيل إلى دورتها الثانية والعشرين للنظر فيها، محاضر جلسات ووثائق دورتها الاستثنائية الطارئة الخامسة[2].

وعند طرح المشروع للاقتراع فى الجلسة نفسها (الجلسة ١٥٥٩) اعتمدته الجمعية العامة بأغلبية (٩٣) صوتاً مقابل لاشئ وامتناع (٣) أعضاء عن الاقتراع، وصدر بوصفة القرار (٢٢٥٧ (د. إ. ط _ ٥))[3].

---

[1] التقرير السنوى للأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ١٩ .

[2] الجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة، صـ ٨ .

[3] التقرير السنوى للأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ٢٠ . هذا وعلى الرغم من أن البند الخاص بالحالة فى الشرق الأوسط كان مدرجاً على جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة، إلا أن الجمعية العامة لم تنظر المسألة فيها . (انظر : التقرير السنوى للأمين العام، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ٢١ .

وبذلك نجد أن الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية الطارئة الخامسة قد فشلت فى التوصل لقرار لتسوية الأزمة، وكان ذلك منبعه عدم الاتفاق بين القوتين العظمتين، وذلك على عكس الحال فى الدورة الاستثنائية الطارئة الأولى فى عام (١٩٥٦) والتى عقدت بخصوص العدوان الثلاثى على مصر، فعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى كان يعارض من الأساس قرار" الاتحاد من أجل السلام " والذى استخدمته الولايات المتحدة لعقد الدورة الطارئة الأولى، نجد أن كلتا القوتين كانتا متفقتين على حل الأزمة، ولذلك نجحت الدورة وقتها، إلا أن هذا الأمر لم يتوفر فى الدورة الطارئة الخامسة، ولذلك أصبحت النتيجة التى وصلت إليها هى الفشل. إلا أنه يمكن القول بأن المناقشات داخل الجمعية العامة نجحت فى تحديد النقاط الأساسية التى يمكن الاتفاق عليها، ولكنها فشلت فى وضع قرار متكامل، وعندما جاء مجلس الأمن ليناقش المسألة مرة أخرى لإصدار قرار فإنه اعتمد على ما توصلت إليه الجمعية العامة، ونجح المجلس فى وضع قرار يكون هو أساس التسوية وهو القرار ٢٤٢ (١٩٦٧).

ويمكن القول بأن العرب قد حققوا نجاحاً في الدورة الطارئة الخامسة، فبدأت الدول تتفهم إسرائيل على حقيقتها بأنها دولة عسكرية ذات أطماع توسعيه، وهذا بعكس الصورة التى روجتها إسرائيل عن نفسها قبل حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧، حيث كانت تروج بأنها دولة ضعيفة يحيط بها أعداء أقوياء من كل جانب. والمكسب الأخر كذلك هو تأكيد الجمعية العامة على مبدأ عدم السماح باكتساب الأراضى عن طريق القوة[١]. ومن ناحية أخرى فلقد حققت مناقشات الجمعية العامة ردود فعل بعيدة المدى، فنجد أن إسرائيل كانت تكتسب نفوذاً قوياً لدى الدول الأفريقية وذلك منذ بدء الحرب فى حزيران/ يونيه ١٩٦٧، ولقد كان ذلك واضحاً فى اتخاذ الكثير من الدول الأفريقية مواقف أقل تأييداً للجانب العربى أدت إلى منع الجمعية العامة فى دورتها

---

(١) سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، صـ ٤٢ .

الطارئة الخامسة من اتخاذ قرار بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضى العربية[1]، وهو الأمر الذى تغير أثناء حرب ٧٣، حيث قامت الكثير من الدول الإفريقية بقطع علاقاتها بإسرائيل واتخذت مواقف مؤيدة للجانب العربى وذلك إيماناً منهم بالقضية العربية، ولم يكن لهذا الإيمان بالحق العربى أن يتحقق لولا أن العرب استطاعوا فضح إسرائيل أمام الرأى العام العالمى وخاصة على منابر الجمعية العامة.

نظر مجلس الأمن المسألة منذ ٨ تموز/ يوليه ١٩٦٧ :

المهم أنه بفشل الجمعية العامة فى التوصل لقرار لحل الأزمة، أصبحت القضية برمتها على عاتق مجلس الأمن من جديد. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد كسبت هذه الجولة من الاتحاد السوفيتى، والذى لم يستطع الحصول على قرار يدين المعتدى فى الجمعية العامة.

لقد أثر فشل الجمعية العامة فى التوصل لقرار حول صراع الشرق الأوسط أثراً كبيراً فى تطورات الأحداث على القطاع المصرى - الإسرائيلى، ففى اليوم التالى لفشل الجمعية العامة فى التوصل لقرار عقب الاقتراع على مشاريع القرارات التى قدمت إلى الجمعية العامة، حدث اختراق لوقف إطلاق النار حيث اشتكت مصر فى ٨ تموز / يوليه من قيام إسرائيل بشن اعتداء مسلح على جنوب بورفؤاد على الضفة الشرقية لقناة السويس[2]، وذلك خلافاً لأمر وقف إطلاق النار. وطلب ممثل الجمهورية العربية المتحدة عقد مجلس

---

(1) عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد (١٩٦٧ ـ ١٩٧٩)، القاهرة، دار عطوة للطباعة، ١٩٨٧ / ١٩٨٨، صـ ١٣ .

(2) كانت منطقة بورفؤاد هى المنطقة الوحيدة التى لم تحتلها إسرائيل عقب حرب ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ حيث أن إسرائيل كانت قد فشلت فى السيطرة عليها وهزمت فى معركة رأس العش وظلت منطقة بورفؤاد هى الجزء الوحيد من سيناء الذى ظل تحت السيادة المصرية .

الأمن فى أسرع وقت ممكن. وفى اليوم نفسه أرسل ممثل إسرائيل رسالة هو الأخر، اتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بخرق وقف إطلاق النار، وطالب كذلك بعقد مجلس الأمن. ولذلك عقد مجلس الأمن جلسته رقم (١٣٥٦) فى ٨ تموز/ يوليه، وعقب مشكلة إجرائية فى تحديد جدول الأعمال أثارها الاتحاد السوفيتى، قرر المجلس على أثر مناقشة وجيزة، بناء على اقتراح ممثل الهند، إضافة الرسالة الواردة من الجمهورية العربية المتحدة (S /8043) والرسالة الواردة من إسرائيل (S /8044) إلى جدول الأعمال المؤقت[1].

لم تستطع الأمم المتحدة التزود بالمعلومات اللازمة عن أنباء نشوب القتال فى ٨ تموز/ يوليه، وذلك بسبب عدم وجود قوات للمراقبة على القطاع المصرى - الإسرائيلى، وهذا يعد تقصير من الأمم المتحدة فى ذلك. ولقد أشار الأمين العام إلى ذلك صراحة حيث قال " إن القرارين اللذين اتخذهما مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار فى ٦ و ٧ حزيران / يونيه ١٩٦٧ (القراران : ٢٣٣ و٢٣٤)، وهما القراران اللذان ينطبقان على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة، قد التمسا من الأمين العام إعلام المجلس تباعاً عن الحالة، ولكنهما لم ينصا على تقديم أية مساعدة فيما يتعلق بتنفيذ وقف إطلاق النار، وذلك خلافاً لقرارى المجلس المقتصرين على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا (القراران : ٢٣٥ و ٢٣٦) "[2]. وذكر الأمين العام أنه لا يستطيع الوفاء بمسئوليته الإعلامية بموجب القرارين السابقين دون أن تتوفر له الوسائل اللازمة للمعلومات الموثوق بصحتها. ولذلك قام الأمين العام بمحادثات مع ممثلى الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل للاستفسار عن ماهية رد فعل الحكومتين إذا تقدم باقتراح يرمى إلى إقامة مراقبى الأمم المتحدة العسكريين فى قطاع قناة السويس، إلا أن الأمين العام لم يكن قد تلقى

---

(1) للنظر فى جدول أعمال المجلس . (انظر : ملحق رقم ١٦) .

(2) تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، صـ ١٢٢ .

حتى ذلك الوقت أية معلومات عن رد فعل الحكومتين على هذا الاقتراح. وأكد الأمين العام أن مسألة إرسال مراقبين إلى قطاع قناة السويس ستتم بسرعة، وذلك بإيفاد مراقبين من التابعين للجنرال " أود بول "، ثم يستلزم الأمر بعد ذلك زيادة عددهم خلال فترة قليلة[1]. وبذلك يكون الأمين العام قد أثار نقطة كان لابد من إثارتها في مرحلة سابقة وهى مسألة مراقبى الأمم المتحدة على قطاع قناة السويس، والتى عن طريقها تستطيع الأمم المتحدة متابعة وقف إطلاق النار.

وعند مناقشة المسألة في الجلسة (١٣٦٦) التى عقدها المجلس فى ٩ تموز/ يوليه أثار الاتحاد السوفيتى قضية الاحتلال وضرورة الانسحاب الإسرائيلى وتحدث اللورد " كارادون: Caradon " - ممثل المملكة المتحدة - عن خطوات لازمة لتسوية القضية، ثم أعلن عن استعداد بلاده للإذن للأمين العام بإيفاد مراقبين إلى سيناء وقناة السويس دون تأخير وبلا تحفظ. وعندما تكلم ممثل الولايات المتحدة، رحب بفكرة إرسال مراقبين إلى قطاع قناة السويس وأكد على أن انسحاب القوات هو جزء هام وأساسى من أى حل سلمى شامل للمشكلة القائمة فى المنطقة، ولكن لابد أن يكون هذا الانسحاب مقترناً بإنهاء أية حالة حرب ونبذ كل دعوى بممارسة حقوق المتحاربين[2]. ثم تكلم الأمين العام وأعلن أنه تشاور مع رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة[3] " أود بول "، وعلم منه أن عدد المراقبين الذين سيحتاج إليهم لقطاع

---

(1) نفسه.
(2) المصدر السابق، صـ ١٢٣، ١٢٤.
(3) عملية الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة فى فلسطين هى أول عملية لحفظ السلم من جانب الأمم المتحدة، ولقد ظل المراقبون العسكريون للهيئة فى الشرق الأوسط متواجدون لمراقبة عمليات وقف إطلاق النار واتفاقيات الهدنة ومنع حدوث أى حوادث أو منعها من التصاعد، ومساعدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأخرى فى المنطقة. وعقب حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و١٩٧٣، تغيرت مهام المراقبين فى ضوء الظروف التى اختلفت، ولكنهم ظلوا فى المنطقة يتصرفون كوسطاء بين الأطراف المتحاربة، ووسيلة يمكن عن طريقها احتواء الحوادث المنعزلة ومنع تحولها إلى صراعات رئيسية. (انظر :
http://www.un.org/arabic/depts/dpko/missions/untso/background.html

"السويس" يقدر بخمسة وعشرين مراقباً إضافيا ينبغى وضعهم تحت تصرف الجنرال " أود بول " فى أسرع وقت، وأشار الأمين العام قائلاً " إنه يمكن لرئيس المراقبين أن يتصرف _ حتى يصل المراقبون الإضافيون _ بأن يوفد إلى منطقة القناة، إذا طلب منه ذلك، فريقاً صغيراً من المراقبين من القوة الموجودة تحت يديه ". وذكر الأمين العام على لسان " أود بول قائلاً " إن هؤلاء المراقبين يستطيعون القيام بدوريات على جانبى الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل من الجبهة ". وأشار الأمين العام أن عدد مراقبى الأمم المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط وصلوا إلى (١٣٣) مراقباً . وأكد كذلك على ضرورة الحصول على موافقة الحكومات المعنية مباشرة بشأن البلدان التى يمكن أن يستقدم منها المراقبين العسكريين للعملية التى يراد الاضطلاع بها، وأضاف أن العمل لا يزال يجرى بهذا[1].

وفى الجلسة نفسها، تلى رئيس مجلس الأمن بياناً بخصوص قوات المراقبة فى قطاع قناة السويس، قال فيه : " بالإشارة إلى قرارات مجلس الأمن ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦، ومع التأكيد على ضرورة مراعاة جميع الأطراف لأحكام هذه القرارات تمام المراعاة، وبعد الاستماع إلى بيانات الأمين العام والاقتراحات التى وجهها إلى الطرفين المعنيين، أعتقد أننى أعبر عن رأى المجلس إذ أعلن أن على الأمين العام أن يقوم، على نحو ما أقترح فى البيانين اللذين أدلى بهما أمام المجلس فى ٨ و ٩ تموز / يوليه ١٩٦٧، بدعوة رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة فى فلسطين الجنرال "أود بول " إلى أن يضع مع حكومتى الجمهورية العربية المتحدة و إسرائيل، بأسرع ما يمكن، الترتيبات اللازمة لإقامة مراقبى الأمم المتحدة العسكريين التابعين لرئيس المراقبين فى قطاع قناة السويس"[2].

---

[1] تقرير مجلس الأمن، الدورة الثانية والعشرون، صـ ١٢٤ .

[2] المصدر السابق، صـ ١٢٥ .

من الملاحظ أنه لم يتم تصويت للموافقة على إرسال مراقبين إلى قطاع قناة السويس، حيث أن الاقتراح كان قد نوه إلى الأمين العام أن يقوم بذلك بموجب مسئوليته فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولم تقم أية دولة من دول مجلس الأمن بتحويل هذا الاقتراح إلى مشروع قرار حتى يتم التصويت عليه، وفى نفس الوقت لم تعارض أية دولة الاقتراح وبذلك فإن قوات المراقبة قد انتشرت فى قطاع " قناة السويس " دون قرار صريح من مجلس الأمن.

وفى ١١ تموز/ يوليه، أنهى الأمين العام فى التقرير (S/8053) أن حكومتى الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل أعلمتاه بقبولهم وضع مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة فى قطاع قناة السويس(١). وفى تقرير تكميلى مؤرخ فى ١٧ تموز / يوليه ١٩٦٧، ذكر " أود بول " أن طلائع مراقبى الأمم المتحدة قد وصلوا إلى الإسماعيلية والقنطرة فى يوم ١٥ تموز / يوليه لكى يبدأوا عمليات المراقبة على جانبى القطاع فى الساعة (١٦٠٠) بتوقيت جرينتش(٢). وفى ١٠ آب / أغسطس قام الأمين العام بإبلاغ مجلس الأمن بأن عدد مراقبى الأمم المتحدة فى قطاع قناة السويس وصل فى يوم ٥ آب/ أغسطس إلى ستة عشر(٣).

من الملاحظ أن هذا العدد الذى نوه إليه الأمين العام هو عدد ضئيل جدا، وخاصة إذا كنا نتحدث عن قطاع مثل قناة السويس، حيث يبلغ طول قطاع القناة (١٦٣) كم. ولذلك نجد أن الأمين العام يشير بضرورة زيادة عدد مراقبى

---

(١) المصدر السابق، صـ ١٢٦ .

(٢) S/ 7930/Add.23 ،

(٣) تقرير مجلس الأمن، الدورة الثالثة والعشرون، (A /7202)، ملحق رقم (٢)، ١٦ تموز / يوليه ١٩٦٧ ــ ١٥ تموز / يوليه ١٩٦٨، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧١، صـ ٦ .

الأمم المتحدة فى القطاع إلى ستة وأربعين فى هذه المرحلة. المهم أنه نستطيع أن نستنتج مما سبق أن الأمم المتحدة لن تستطيع مراقبة القطاع بشكل جيد حتى يزيد عدد المراقبين، وهذا فى حد ذاته يعتبر ضعف وتقصير فى دور الأمم المتحدة، حيث إنها لن تستطيع أن تضع بيانات دقيقة وصحيحة وذلك لأن عدد مراقبيها غير كافى، وكذلك فلابد عليها أن تقوم بعملية نشر المراقبين بسرعة، وذلك حتى تستطيع المنظمة بحث المسألة من جوانبها المختلفة وبصورة واقعية فى حال حدوث خرق لوقف إطلاق النار، كما أن حالة ضعف المراقبة تشجع الدول المتحاربة على خرق وقف إطلاق النار.

ولقد وافقت كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل على اقتراح قدمه رئيس المراقبين يطلب فيه وقف كل نشاط عسكرى فى قناة السويس، بما فى ذلك تسيير الزوارق فى القناة أو إنزالها فيها لمدة شهر واحد ابتداء من ٢٧ تموز/ يوليه. ولقد وافقت الدولتان على مد المدة المقررة لهذا الاقتراح عقب انتهاء المدة المقررة له، على أن يستمر تنفيذه إلى أن يتفق الطرفان على غير ذلك[(١)].

وعلى الرغم من نشر قوات المراقبة إلا أن عمليات خرق وقف إطلاق النار لم تتوقف ولعبت قوات المراقبة دور الوساطة بين الفريقين. إلا أن خرق وقف إطلاق النار وصل إلى أقصى درجاته فى يوم ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٧، وذلك عندما قامت قوات البحرية المصرية بتدمير المدمرة

---

(١) نفسه . هذا ولقد طالب " موشى ديان " برسم خط وقف إطلاق النار فى منتصف القناة على الخريطة، ورفضت الجمهورية العربية المتحدة ذلك الاقتراح، ثم ضغط " أود بول " من أجل منع الملاحة بين الطرفين، وأخيراً تم إعداد اتفاقية ضمنية لوقف الملاحة العادية. (انظر : سيدنى دى بيلى، مرجع سابق، ص ٢٥١).

"إيلات"[١]. ولقد اشتكت إسرائيل من أن المدمرة " إيلات " كانت تقوم بدورية روتينيه خارج المياه الإقليمية المصرية، وأن العدوان كان مدبراً وغير مستثار. فى حين أكدت الجمهورية العربية المتحدة أن المدمرة " إيلات " كانت واقعه ضمن المياه الإقليمية المصرية، وهى التى بدأت بفتح النيران أولاً، ولذلك قامت القوات المصرية، بالرد عليها فغرقت المدمرة. ولقد ذكر رئيس المراقبين أنه ليس لديه أية معلومات مثبت من صحتها حول طبيعة الهجوم، لأن مراقبى الأمم المتحدة العسكريين فى قطاع قناة السويس يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لمراقبة مثل هذه الحوادث التى تقع فى البحر[٢]. هذا ولقد حصل المراقبون الدوليون عقب إغراق المدمرة على تعهداً من الحكومة

---

[1] المدمرة إيلات هى مدمرة بريطانية الصنع، استطاعت البحرية المصرية إغراقها فى ٢١تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٧، وقتل فى هذه العملية (٤٧) بحاراً وجرح (٩١) من أصل (١٩٨) كانوا على متنها، ولقد أوضحت هذه العملية مهارة البحارة المصريين للعالم أجمع، ولم تكن عملية إغراق المدمرة إيلات هى الوحيدة من نوعها من جانب البحرية المصرية، فلقد أثبتت البحرية المصرية نجاحات متعددة خلال حرب الاستنزاف مثل إغراق الغواصة الإسرائيلية (داكار) بالقرب من شواطئ الإسكندرية فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧، وتدمير المدمرتين (هيدروما) و (داليا) الراسيتين فى ميناء إيلات الإسرائيلى فى ١٦ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٩، وتلغيم السفينتين " بات يام " و " بيت شيفع " فى ٦ شباط / فبراير ١٩٧٠ والذى نتج عنه إغراق (بات يام) وإصابة (بيت شيفع) . وكذلك تدمير الحفار (كينتنج) فى أبيدجان عاصمة ساحل العاج فى ٨ أزار/ مارس ١٩٧٠ و الذى كان مقرراً له التوجه إلى حقل بترول " المرجان " فى خليج السويس، وكذلك إغراق سفينة أبحاث إسرائيلية فى ١٣ - ١٤ أيار / مايو ١٩٧٠ فى منطقة رأس بيرون فى شمال بحيرة البردويل فى البحر المتوسط . (انظر : عبده مباشر، البحرية المصرية من محمد على للسادات، سلسلة الألف كتاب الثانى، رقم ١٧٥، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، صـ ١٧٧) . ؛
http://www.moqatel.com/mokatel/data/behoth/siasia-askaria4/istenzaf/mokatel2_9-7.htm#25

[2] تقرير مجلس الأمن، الدورة الثالثة و العشرون، صـ ١٧.

المصرية بعدم التدخل فى عملية الإنقاذ، حيث طلب الجنرال " أود بول " ــ رئيس المراقبين ــ أن تسمح له الحكومة المصرية بيوم واحد تتولى فيه حملة الإنقاذ الإسرائيلية مهمتها فى المنطقة، وكان واضحاً أن الإسرائيليين قد راودتهم المخاوف من أن السلطات المصرية قد تطبق القانون البحرى الذى ينص على اعتبار الذين يتم إنقاذهم كأسرى حرب. المهم أنه فى اليوم الثانى عاود الجنرال " أود بول " اتصالاته بالحكومة المصرية، وطلب منها تمكين حملة الإنقاذ الإسرائيلية من العمل ليوم آخر. هذا ولقد كان وجود قوات الطوارئ فى بورسعيد موقوتاً بالمهمة التى استمرت يومين، ولم تكن قوات الطوارئ شريكة فى حملة الإنقاذ، ولكن كانت مسئوليتها هى التواجد فى المنطقة لمنع حدوث اشتباكات[1]. وهذا شئ إيجابى يحسب لصالح قوات المراقبة وهى مقدرتها على الاتصال والتنسيق بين الأطراف المتحاربة وخاصة فى مثل تلك العمليات الإنسانية.

وفى ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر، جاء الرد الإسرائيلى على تدمير المدمرة " إيلات" حيث قامت بقصف المنشآت المدنية فى مدينة السويس، وقصفت المنشآت الصناعية بما فى ذلك مصافى النفط فى السويس ومصانع النصر للأسمدة. ووصف ممثل الجمهورية العربية المتحدة العدوان بأنه ثأرى ومبيت، وقال أن القوات الإسرائيلية لم تستجب لطلب وقف إطلاق النار الذى وجهه إليها مراقبو الأمم المتحدة العسكريون إلا بعد إتمام تنفيذ عدوانها، وطلب بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن. ثم قام ممثل إسرائيل بالرد فى رسالة مؤرخة فى ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر (S/8208)، اتهم فيها قوات الجمهورية العربية المتحدة بأنها فتحت النار من مدينتى (بور إبراهيم - السويس) الواقعتين على الضفة الغربية لقناة السويس على القوات الإسرائيلية الموجودة على الضفة الشرقية شمال بورتوفيق. وقال إن إسرائيل قد ردت

---

[1] الأهرام، كيف يعمل المراقبون الدوليون على خط النار ؟، ١٩٦٧/١١/١، صـ ٣ .

على نيران المدافع، وإن من المعتقد أن بعض مصافى النفط أصيبت بسبب موقع المدفعية المصرية. وطلب الممثل الإسرائيلى هو الآخر بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر فى عدوان الجمهورية العربية المتحدة السافر، وفى انتهاكاتها لقرارات وقف إطلاق النار[١] !! .

أما بالنسبة لتقارير المراقبين الدوليين بخصوص هذا الحادث فلم تتغير عن سابقتها، حيث أشارت تلك التقارير أن مراقبى الأمم المتحدة العسكريين لم يستطعوا معرفة البادئ بإطلاق النار. وبهذا فإنه يمكن التأكيد على أنه مع ضعف عمليات المراقبة فإن عمليات خرق وقف إطلاق النار ستستمر، ودون أن تستطيع المنظمة الدولية معرفة من الذى تسبب فيها، وذلك حتى تقوم باتخاذ ما ينص عليه الميثاق ضده. إن ما يمكن إدانة إسرائيل به فى خصوص ذلك الحادث هو مماطلتهم فى تنفيذ اقتراحات وقف إطلاق النار التى اقترحها المراقبون الدوليون، وهو أمر يؤكد أن لإسرائيل هدف من خرق قرارات وقف إطلاق النار سعت لتنفيذه، حتى ولو تطلب الأمر المماطلة فى الموافقة على اقتراح وقف إطلاق النار. حيث أشار المراقبون أنهم اقترحوا وقف إطلاق النار فى الساعة (١٣,٣٠) بتوقيت جرينتش، إلا أن إسرائيل أعلنت أنها ستقبل وقف إطلاق النار فى الساعة (١٥,٣٠) بتوقيت جرينتش، وبالفعل لم ينفذ وقف إطلاق النار إلا فى الوقت الذى حددته إسرائيل، ولقد أشار الأمين العام بناء على التقرير الوارد من رئيس المراقبين أن الاستمرار فى إطلاق النار كان شديداً وكان بصورة متقطعة حتى موعد وقف إطلاق النار[٢].

---

[١] تقرير مجلس الأمن، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ١٨ .

[٢] نفسـه .

من الواضح جداً أن هذا الحادث كان بهدف الثأر من إغراق المدمرة "إيلات " ومعنى هذا أن الأعمال العسكرية من السهل اشتعالها مادامت إسرائيل تحتل أجزاءاً من أراضى جيرانها بدون أى شرعية أو سند دولى. ولهذا فلقد كان واجباً على المنظمة الدولية التحرك، ولذلك عقد مجلس الأمن جلسته رقم (١٣٦٩) فى ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٧ وذلك للنظر فى المسألة، وأصبح جدول أعمال المجلس يتكون من بندين فقط وهما :

١- رسالة الجمهورية العربية المتحدة (S / 8207) .

٢- رسالة إسرائيل (S /8202).

وفى الجلسة التى عقدها مجلس الأمن لمناقشة المسألة قام الطرفان المصرى والإسرائيلى باتهام بعضهما البعض باختراق وقف إطلاق النار. وطالب ممثل المملكة المتحدة بتعيين ممثل خاص للأمم المتحدة يساعد فى حل الأزمة[1]، وأيد ممثل كندا الفكرة التى طرحها ممثل المملكة المتحدة، وقال إن كل من وفود (كندا - المملكة المتحدة - الهند) قد اقترحت هذا الاقتراح منذ بداية الأعمال العدائية فى ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧، وطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً يحدد المواد الإضافية التى قد يحتاج إليها رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة[٢]. وهذا يعد تأكيدا على ضعف أعمال المراقبة، هذا مع العلم بأن أعمال المراقبة هى من الأعمال المؤقتة والتى ستنتهى أعمالها بمجرد سحب القوات المعتدية.

أما بالنسبة لممثل الاتحاد السوفيتى، فلقد أدان بشدة الأعمال الإسرائيلية وأعلن تأييده للجمهورية العربية المتحدة، وقدم مشروع القرار (S / 8212) والذى جاء فيه :

" إن مجلس الأمن؛

---

(1) المصدر السابق، صـ ٢٠، ٢١.

(2) المصدر السابق، صـ ٢١ .

١- يدين بقوة إسرائيل للعمل العدوانى الذى ارتكبته فى منطقة مدينة السويس،

٢- ويطالب إسرائيل بتعويض الجمهورية العربية المتحدة عن الأضرار التى سببها ذلك العمل،

٣- يدعو بإلحاح إسرائيل إلى التزام المراعاة الدقيقة لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بوقف إطلاق النار ووقف النشاطات العسكرية[1].

ويعتقد الباحث أن هذا المشروع غير مقنع للرأى العام العالمى، وذلك لأنه طالب بالتعويض والإدانة بسبب الأعمال الأخيرة فى مدينة السويس وذلك فى الوقت الذى لم تتأكد فيه الأمم المتحدة من أن الذى بدأ بالعدوان هو الجانب الإسرائيلى. وعند قراءة مشروع القرار فإنه يتضح أنه لم يشر إشارة واحدة إلى مسألة الانسحاب، ولكنه اكتفى فقط بالإشارة للأعمال العدائية فى مدينة السويس وطالب بالتعويض. ويرى الباحث أنه كان من الأفضل ترتيب الأولويات، فمناقشة مسألة الانسحاب هى القضية الأساسية والمفروض طرحها على جميع اجتماعات مجلس الأمن، أما قضية التعويض فهى حق مصرى، ولكن من الأفضل البحث فيها عقب تحقيق الانسحاب.

وردا على مشروع القرار السوفيتى، قدم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فى الجلسة (١٣٦٩) فى يوم ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر مشروع القرار رقم (S /8213) والذى جاء فيه :

" إن مجلس الأمن،

١- يشجب جميع انتهاكات وقف إطلاق النار دون استثناء،

٢- ويصر على أن تقوم الدول الأعضاء المعنية باحترام وقف إطلاق النار احتراماً دقيقاً وفقاً للقرارات ٢٣٣(١٩٦٧) و٢٣٤(١٩٦٧)

---

[1] المصدر السابق، صـ ٢٢ . و المقصود بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بوقف إطلاق النار، والتى ورد ذكرها فى مشروع القرار هى القرارات ٢٣٣(١٩٦٧) و ٢٣٤(١٩٦٧).

و٢٣٥(١٩٦٧) و٢٣٦ (١٩٦٧) والقرار الإتفاقى المتخذ فى ١٠ تموز / يوليه ١٩٦٧. وبالتعاون تعاوناً تاماً مع رئيس المراقبين فى هيئة الأمم المتحدة العسكريين فى تنفيذ المهام الواقعة على عاتقهم فى هذا الصدد،

٣- ويدعو الحكومات المعنية إلى إصدار التعليمات القاطعة إلى جميع القوات العسكرية للامتناع كلياً عن إطلاق النار، كمقتضى أحكام تلك القرارات"[1].

من الملاحظ أن هذا المشروع يقع فى صالح الطرف الإسرائيلى مثل سابقيه، حيث أنه يؤكد على وضع قائم وهو احتلال إسرائيل للأراضى العربية، حيث طالب بالتقيد والالتزام بوقف إطلاق النار. هذا وتوجد ملاحظة أخرى وهى أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت بأمن إسرائيل، وتقوم بتأييدها داخل أروقة الأمم المتحدة، إلا أنها لم توجه اتهاماً إلى الجمهورية العربية المتحدة لإغراقها المدمرة إيلات. حيث أن الأدلة المتوفرة لدى مراقبى الأمم المتحدة لا تدينها، وهو على عكس ما قام به ممثل الاتحاد السوفيتى، وذلك حينما وجه اتهاماً إلى إسرائيل، دون أن يكون لديه دليل. والأسلوب الذى اتبعته الولايات المتحدة هو الأفضل وذلك حتى لا تفقد مصداقيتها، فحينما يتوفر الدليل تستطيع أن توجه الاتهامات، وما دون ذلك فلابد من البحث والتحقيق فى الحوادث، وذلك حتى تكون مشاريع القرارات مقنعة للدول الأعضاء فى المنظمة الدولية. ولقد أيدت فرنسا وجهة النظر التى تحدث عنها الباحث وذلك حينما قال ممثلها فى مجلس الأمن فى الجلسة

---

[1] المصدر السابق، صـ ٢٣ .

(١٣٦٩) فى يوم ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر " إنه لا يود - قبل أن يتوفر إليه المزيد من المعلومات - أن يصدر حكماً فى المسئولية عن الحوادث"[١].

وفى الجلسة (١٣٧٠) التى عقدها مجلس الأمن فى ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر، طالب ممثل نيجيريا برفع الجلسة، وذلك بهدف التشاور فى مشروع قرار وسط بين المشروعين الأمريكى والسوفيتى، " لإن قراراً لا يحظى بتأييد جميع المجلس لن يكون له الأثر الذى ينبغى له"[٢]. وهنا يتحدث ممثل نيجيريا عن انقسام المجلس بين مؤيد للاتحاد السوفيتى وآخر للولايات المتحدة، ووجد أن كل طرف سيتصدى لمشروع قرار الآخر، ولذلك فالتشاور ضرورى للخروج بصيغه لا تحرج أى طرف من الأطراف. وهنا يمكن القول بأن الدول البعيدة عن الصراعات يكون تواجدها مفيداً للتقريب بين الآراء المختلفة، وستؤخذ أراؤها بصدر رحب بصورة أفضل من الدول المتورطة فى الصراعات. فعند تقديم أى مشروع سينظر بالتأكيد فى من الذى قدمه؟، فإذا كان عضواً يؤيد أحد طرفى الصراع، فبالتأكيد أن رأيه سيثير الشكوك، ولذلك فمن المنتظر أن تلعب الدول المحايدة فى الصراعات دوراً إيجابياً لحلها.

المهم أن المجلس وافق على اقتراح ممثل نيجيريا، ورفع جلسته فى اليوم نفسه. وفى الجلسة رقم (١٣٧١) أعلن رئيس المجلس أنه تم الاتفاق نتيجة للمشاورات على مشروع قرار جاء فيه : " إن مجلس الأمن،

١- يشجب انتهاكات وقف إطلاق النار ؛

٢- يأسف للخسائر البشرية والمادية الناجمة عن تلك الانتهاكات ؛

٣- يؤكد مرة أخرى على ضرورة التزام المراعاة الدقيقة لقرارات وقف إطلاق النار ؛

---

[1] المصدر السابق، صـ ٢٤ .

[2] المصدر السابق، صـ ٢٥ .

٤- يطالب الدول الأعضاء المعنية بأن تقوم فوراً بوقف جميع النشاطات العسكرية المحظورة فى المنطقة وبأن تتعاون تعاوناً تاماً وسريعاً مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة"[1].

لقد أعدت الدول غير دائمة العضوية فى مجلس الأمن (العشر) هذا المشروع[2]، ومن يقرأ هذا المشروع يلاحظ أنه أقرب ما يكون إلى مشروع القرار الأمريكى وأبعد عن مشروع القرار السوفيتى، حيث طالب بالتزام وقف إطلاق النار ولم يطالب أى من الطرفين بالتعويض.

ويبدو أن الاختلاف الجوهرى بين المشروع الأمريكى وهذا المشروع يكمن فى من قدم هذا المشروع، فالصيغة الأمريكية قد تلقى اعتراضاً من الاتحاد السوفيتى وذلك لمجرد معارضة الولايات المتحدة فحسب، أما الصيغة الأخيرة التى اقترحها رئيس المجلس فستكون هى الأقوى، مادام الطرفان المتورطان فى الصراع أو مؤيديهما قد بعدا عنه. المهم أن هذا المشروع طرحه الرئيس للاقتراع، ولم يعترض أحد على منح الأولوية فى الاقتراع للمشروع، واعتمده المجلس بالإجماع فى جلسته (١٣٧١) فى ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر وصدر بوصفه القرار ٢٤٠ (١٩٦٧)[3]. أما بالنسبة للمشروعين الأمريكى والسوفيتى فلقد وجد ممثلا البلدين أنه لا داعى لطرحهما للنقاش.

وعقب صدور القرار كان من الضرورى البحث فى وضع قوات المراقبة فى قطاع قناة السويس حيث أصبحت الحاجة متزايدة إلى زيادة أعداد المراقبين فى القطاع وخاصة بعد تعدد انتهاكات وقف إطلاق النار دون أن يستطيع المراقبون الدوليون تحديد من المسئول. ولقد أشار الأمين العام إلى أن

---

(1) المصدر السابق، صـ ٢٥، ٢٦ .

(2) السياسة الدولية، نشاط المنظمات الدولية، العدد ١١، يناير ١٩٦٧، صـ ١٨٧ .

(3) تقرير مجلس الأمن، الدورة الثالثة و العشرون، صـ ٢٦ .

عدد المراقبين وصلوا فى هذه المرحلة إلى (٤٣) مراقباً يعملون فى تسعة مراكز للمراقبة ويقومون بدوريات فى بعض أجزاء القناة فى سيارات (جيب)، وإن قدرتهم على التحرك محدودة وليست لديهم وسائل للمراقبة الجوية أو البحرية ولذلك أشار الأمين العام بضرورة القيام بالخطوات التالية :

١- زيادة عدد المراقبين من ثلاثة وأربعين إلى تسعين.
٢- مضاعفة عدد مراكز المراقبة من تسعة إلى ثمانية عشر.
٣- استخدام ما قد يبلغ أربعة زوارق من دوريات صغيرة للقيام بدوريات فى مياه القناة والمياه المجاورة لها .
٤- اقتناء واستخدام أربع طائرات عمودية صغيرة لزيادة قدرة المراقبين على التحرك وللقيام بعمليات المراقبة الجوية، بواقع اثنين منها على كل من جانبى القناة. هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن وجود تلك القوات ذو طبيعة مؤقتة[1].

ولقد قدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مشروع قرار رقمه (S/ 8236)، إلى مجلس الأمن فى ١٠ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧، والذى طالب فيه بتخويل الأمين العام بزيادة عدد المراقبين فى قطاع قناة السويس. إلا أن مجلس الأمن لم يعر هذا المشروع انتباهاً ولذلك نجد أن ممثل الاتحاد السوفيتى يطلب فى ٦ كانون الأول / ديسمبر عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر فى مشروع قرار وفده. إلا أن رئيس مجلس الأمن وجد أن المسألة لا تقتضى عقد مجلس الأمن فى جلسة طارئة حيث أن المسألة منتهية باتفاق الآراء فى مجلس الأمن. أى أن رئيس مجلس الأمن وجد أن إرسال المراقبين للمنطقة فى البداية كان باتفاق الآراء، فوجد أنه من الأفضل الاستمرار على هذا النهج فلا تستدعى الحالة عقد دورة طارئة للمجلس. ولذلك نجد أن رئيس مجلس الأمن قام بإصدار البيان رقم (S/8289)،

---

[1] المصدر السابق .

والذى جاء فيه : " أنه فهم، بعد المشاورات التى أجراها مع الممثلين، إنه ليس هناك اعتراضاً على إرسال البيان التالى بوصفه يعبر عن رأى أعضاء المجلس "، وجاء فى هذا البيان " إنه بالإشارة إلى تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٣١ تشرين الأول / أكتوبر، إن الأعضاء، إذ يشيرون إلى القرار الاتفاقى المتخذ فى الجلسة (١٣٦٦) التى عقدت فى ٩ تموز / يوليه ١٩٦٧، ويدركون ضرورة قيام الأمين العام بزيادة عدد المراقبين فى منطقة قناة السويس وتزويدهم باللوازم التقنية ووسائل النقل الإضافية"[١].

لقد كان السبب الأساسى فى إصدار مثل هذا البيان الخاص بإرسال مراقبين إلى منطقة قناة السويس هو انشغال مجلس الأمن بمناقشة لب القضية وهى احتلال إسرائيل للأراضى العربية. حيث أرسلت الجمهورية العربية المتحدة رسالة مؤرخة فى ٧ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧ رقمها (S/8226)، طلبت فيها أن يعقد مجلس الأمن اجتماعاً عاجلا للنظر فى الحالة الخطيرة السائدة فى الشرق الأوسط نتيجة لإصرار إسرائيل على عدم سحب قواتها المسلحة من جميع الأقاليم التى احتلتها على أثر العدوان الذى ارتكبته يوم ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ضد " الجمهورية العربية المتحدة " و " الأردن " و " سوريا ". ولقد تبنت " مالى " و " نيجيريا " دعوة " الجمهورية العربية المتحدة " المجلس للاجتماع[٢].

وبناء على هذا عقد المجلس جلسته رقم (١٣٧٣) فى يوم ٩ تشرين الثانى / نوفمبر، وأدرج المجلس رسالة " الجمهورية العربية المتحدة " فى جدول أعماله ودعا ممثلى " الجمهورية العربية المتحدة " و" إسرائيل " و"الأردن " بناء على طلبهم إلى الجلوس على طاولة المجلس. وبعد مناقشة مسألة إجرائية طرحها ممثل الولايات المتحدة توقف المجلس خلالها بناء على

---

(1) المصدر السابق، صـ ٥٢ .

(2) السياسة الدولية، نشاط المنظمات الدولية، العدد (١١)، يناير ١٩٦٧، صـ ١٨٧ .

طلب ممثل نيجيريا. وعاد المجلس بعدها للاجتماع، حيث كان قد طالب ممثل الولايات المتحدة بسماع كلمات الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل فى البداية، ورفض المجلس هذا الاقتراح.

ولفت رئيس المجلس الانتباه إلى مشروعى قرارين، الأول قدمه ممثلو (مالى - نيجيريا - الهند)، وعرف بمشروع القرار الثلاثى. و كانت تلك الدول قد قدمته فى ٧ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧. أما مشروع القرار الآخر فهو أمريكى، حيث كانت قد تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية فى يوم ٧ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧ أيضاً. أما بالنسبة للمشروع الأول (مشروع القرار الثلاثى)، فلقد جاء فيه :

" إن مجلس الأمن :

١- يؤكد أن قيام سلم عادل ودائم فى الشرق الأوسط يجب أن يتم فى إطار ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المبادئ التالية :

(١) لا يجوز بموجب أحكام الميثاق احتلال أو اكتساب أى إقليم بالفتح العسكرى، ويجب بالتالى على القوات المسلحة الإسرائيلية الانسحاب من جميع الأقاليم المحتلة نتيجة للنزاع الأخير،

(٢) كما أن لكل دولة الحق فى أن تحيا حياة سلم وأمن تام خالية من التهديدات والأعمال الحربية. ويجب بالتالى على جميع دول المنطقة إنهاء حالة الحرب وترك التمسك بصفة المحاربة وتسوية منازعتها الدولية بالوسائل السلمية،

(٣) كذلك لكل دولة من دول المنطقة الحق فى أن تكون آمنه داخل حدودها وعلى جميع الدول الأعضاء الموجودة فى المنطقة، لزاماً، احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لبعضها البعض،

٢- ويؤكد أيضاً ما يلى :

(١) وجوب إيجاد تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين،

(٢) وجوب ضمان حرية الملاحة وفقاً للقانون الدولي عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة،

(٣) ويلتمس من الأمين العام أن يوفد ممثلاً خاصاً إلى المنطقة يتولى الاتصال بالدول المعنية لتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف هذا القرار، وأن يقدم التقرير اللازم إلى المجلس في غضون ثلاثين يوماً"[١].

لقد كانت (مالي والهند) من الدول التي شاركت في مشروع قرار دول عدم الانحياز(مشروع الدول الآسيوية والأفريقية)، والذى قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الطارئة الخامسة في ٢٨ حزيران / يونية ١٩٦٧ وكان أخر تعديل طرأ عليه في ٣ تموز / يوليه ١٩٦٧. ومن الواضح من مشروع هذا القرار (مشروع القرار الثلاثي) أنه جاء بصيغة وسط بين مشروعي القرارين الآسيوي والأفريقي ومشروع قرار دول أمريكا اللاتينية، ولا سيما أن هذين المشروعين قد حصلا على أعلى نسبه من الأصوات داخل الجمعية العامة، حيث أن مشروع القرار الثلاثي الأخير وجد أنه لتحقيق السلام فلابد من تحقيق الانسحاب وتحقيق السلام والأمن داخل الحدود، ولم يؤكد هذا المشروع على صفة الانسحاب الفوري كما جاء في مشروع قرار الدول الآسيوية والأفريقية، وإنما تراجع ليتفق مع ما جاء في مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية، وهذه النقطة كانت هي نقطة الخلاف الجوهرية لتحقيق السلام. وكان قد طالب مشروع أمريكا اللاتينية بإعادة القضية لمجلس الأمن، وهذه المرة أصبحت القضية مطروحة في الأساس على مجلس الأمن، إلا أن مشروع القرار الثلاثي الأخير قد طالب بضرورة وجود ممثل شخصي للأمين العام يساعد في الوساطة بين الأطراف، ولم يكن مشروع قرار د ول أمريكا اللاتينية قد طرح مثل هذا المطلب، إلا أن هذا الأمر ليس بقضية جوهرية، فأساس المشكلة مرتبط بالسلام والانسحاب.

---

(١) S/8227، :

وبذلك يكون مشروع القرار الثلاثى قد قارب بشكل كبير مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية، وهذا هو ما أشار إليه فعلاً ممثل " الهند " أثناء تقديمه لمشروع القرار حيث ذكر أن " مشروع القرار يساير من قريب جداً مشروع قرار بلدان أمريكا اللاتينية الذى قدم إلى الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة "[1]. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو **لماذا هذا التراجع فى موقف " الهند " و " مالى " ؟**، فيبدو أن هذا الأمر راجع إلى طبيعة كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، فالجمعية العامة تستطيع أن تمرر قراراً مقنعاً دون أن يصطدم " بفيتو " من أى جهة، أما فى مجلس الأمن فالأمر يختلف، فكان لابد عليها أن تصل إلى نقطة التقاء بين الأطراف، ومادامت أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية - و مادام أن هذا المشروع هو أقصى ما يمكن الحصول عليه نتيجة للمواقف المتصلبة للأطراف - فإن الولايات المتحدة لن تلجأ إلى استخدام " فيتو " ضد مشروع قرار ينادى بالبنود التى وافقت عليها من قبل. لقد كان هذا المشروع مقنعاً فى هذه المرحلة، والدليل على ذلك موقف الاتحاد السوفيتى من هذا المشروع، حيث ذكر ممثلها بالنص أثناء تعليقه على مشروع القرار قائلا : "رغم كون المشروع الثلاثى لم يراع مواقف الاتحاد السوفيتى كل المراعاة فى بعض أحكامه، فإن وفده سيؤيده إذا لم تعترض عليه البلدان العربية ". ويبدو أن البلاد العربية كانت قد وصلت إلى مرحلة يائسة وكانت تسعى لتحقيق الانسحاب الإسرائيلى بأية طريقة، والدليل على ذلك ما أكده مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة حينما قال : " إن أدنى ما على المجلس أن يتخذه من تدابير هو أن يطلب من إسرائيل الانسحاب فوراً إلى مواقع ٤ حزيران / يونيه

---

[1] تقرير مجلس الأمن، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ٣٣ .

١٩٦٧، فإذا رفضت إسرائيل الانسحاب، فعلى مجلس الأمن أن يطبق التدابير القمعية اللازمة"[1].

وفى الجلسة نفسها (١٣٧٣) التى عقدت فى ٩تشرين الثانى/ نوفمبر، أشار رئيس المجلس إلى مشروع قرار أخر قدمته الولايات المتحدة منذ يوم ٧ تشرين الثانى / نوفمبر طالبت فيه :

١- ضرورة سحب القوات المسلحة من الأقاليم المحتلة وترك التمسك بصفة المحاربة وإنهاء حالة الحرب والاحترام المتبادل لحق كل دولة فى الوجود السيادى والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى والحدود الآمنة المعترف بها، والأمن على نفسها من استخدام القوة.

٢- ضمان حرية الملاحة فى الطرق المائية الدولية وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين والحد من سباق التسلح وإنشاء مناطق مجردة من السلاح.

٣- طلب تعيين ممثل شخصى للأمين العام يقوم بالاتصالات اللازمة مع الدول المعنية بهدف مساعدتها على إيجاد الحلول اللازمة المتمشية مع أهداف هذا القرار وإقامة سلم عادل ودائم فى المنطقة[2].

من الملاحظ أن بنود المشروع الأمريكى تشابه البنود التى سبق وأن قدمتها إلى الجمعية العامة فى يوم ٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، والتى كانت تتفق فى الأساس مع مبادئ الرئيس الأمريكى "جونسون"، إلا أن المشروع الأخير التى قدمته إلى مجلس الأمن فى ٧ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧ أضاف مسألة ضرورة إرسال ممثل خاص إلى الشرق الأوسط، حيث أن ذلك أصبح مطلباً دولياً ورد ذكره فى معظم مشاريع القرارات التى هدفت إلى التسوية. كما أن مشروع القرار فى حد ذاته يعتبر مجموعة مبادئ يتعين على الأمين العام التوصل لتطبيقها بالتشاور مع أطراف الصراع. ومن مقارنة

---

[1] المصدر السابق، صـ ٣٣، ٣٤ .

[2] المصدر السابق، صـ ٣١، ٣٢ .

مشروع القرار الأمريكى مع مشروع القرار الثلاثى يتضح أنهما اتفقا فى الهدف وهو إقرار السلام والأمن الدوليين، وهو المطلب الذى اتفقت عليه جميع مشاريع القرارات، إلا أن لكل طريقته وأسلوبه والتى تتفق فى الأساس مع مصالحه وأطماعه وطموحاته، فنجد مثلاً أن الولايات المتحدة قد وجدت أن الحل الأمثل هو استخدام الفصل السادس من الميثاق، ويتضح ذلك من إشارة مشروع القرار الأمريكى في ديباجته إلى المادة (٢) من الميثاق والتى جاء فى الفقرة (٣) منها بأن " يفض جميع أعضاء الهيئة منازعتهم الدولية بالوسائل السلمية ". أما بالنسبة للاتحاد السوفيتى فلقد طالب فى مشاريع قراراته باستخدام أساليب الردع لصد العدوان، ومعنى هذا أنه يطالب باستخدام الفصل السابع من الميثاق. أما بالنسبة لمشروع القرار الثلاثى، فلم يحدد فصلاً معيناً يمكن استخدامه إلا أنه من الممكن أن نستشف وجهة نظر أصحاب مشروع القرار الثلاثى من خلال قراءة مشروع القرار ككل، حيث وجد مشروع القرار أن الدول تسعى فى البداية للحل السلمى، وهو ما جاء فى البند (١) فقرة (٢) منه، ولكن إذا سعت الدولة المعتدى عليها للحل السلمى ولم تبادر الدولة المعتدية فى الانسحاب فمن الطبيعى أن تكون الخطوة التالية هى اجتماع مجلس الأمن لاستخدام أساليب الردع التى يراها. حيث أكد البند (١) فقرة (١) بعدم جواز احتلال أى إقليم بالفتح العسكرى.

أما بالنسبة لمسألة الانسحاب، فلقد اتفقت المشاريع على ضرورة الانسحاب، ولكن اختلفت الأساليب، فنجد المشروع الثلاثى يطالب بالانسحاب من الأراضى المحتلة فى النزاع الأخير، حيث أشارت إلى عدم جواز اكتساب أى إقليم بالفتح العسكري. وهذا الأمر لم يشر إليه المشروع الأمريكى، والذى أشار إلى أن الانسحاب يكون إلى حدود آمنة معترف بها تأمن الدول بها على نفسها من التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. فلقد قصدت الولايات المتحدة إنشاء حدود جديدة للمنطقة ورسم خريطة جديدة، فلقد ذكر ممثلها فى مجلس

الأمن فى الجلسة (١٣٧٧) فى ١٥ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٧ أن " المنطقة لم تشهد حدوداً آمنـة من قبل، وإن الوصف الخاص بالحدود الآمنة المعترف بها لا تنطوى على خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، ولا خطوط وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧ ". ومعنى أن الحدود سيتم ترسيمها طبقاً لاتفاقية السلام التى ستعقد أولاً، من وجهة النظر الأمريكية، فلقد وجد الممثل الأمريكى أن الانسحاب يأتى عن طريق جدول زمنى للخطوات التى سيكون على الأطراف اتخاذها بمساعدة الممثل الخاص[1]. هذا ولقد اعتبر ممثل الاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن أن الصيغة الجديدة للانسحاب فى مشروع الولايات المتحدة هى خطوة للوراء بالمقارنة مع الصيغة الواردة فى مشروع أمريكا اللاتينية[2]. ويتفق الباحث مع وجهة النظر السوفيتية وخاصة فى تفسير مسألة الحدود الآمنة التى يقصدها الممثل الأمريكى، وخاصة لأن مشروع أمريكا اللاتينية وهو أكثر المشاريع تأييداً فى الجمعية العامة أثناء دورتها الطارئة الخامسة والذى كان قد أشار إلى أن الانسحاب يكون إلى حدود ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ . ومن الملاحظ كذلك أن مشروع القرار الأمريكى لم يحدد فترة زمنية للممثل الخاص لكى يقدم تقريره كما ورد فى مشروع القرار الثلاثى، والذى كان قد حددها بفترة ثلاثين يوماً.

وفى الجلسة (١٣٧٩) التى عقدها المجلس فى ١٦ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٧، قدم ممثل المملكة المتحدة اللورد " كارادون : Caradon " مشروع قرار جديد للمجلس، جاء فيه :

---

(1) تقرير مجلس الأمن، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ٤١ . هذا ويجب التنويه بأن خطوط الهدنة عام ١٩٤٩ لم تكن خطوطاً نهائية، وهذا هو ما أكدته المادة الخامسة منها حيث جاء فيها " لا ينبغى تفسير خط الهدنة بأى معنى، على أنه خط سياسى أو إقليمى ... " . (انظر: http://www.nasser.bibalex.org/Data/Docs/sessions/v2/Galsa7.htm

(2) تقرير مجلس الأمن، الدورة الثالثة و العشرون، صـ ٣٤ .

" إن مجلس الأمن :

(١) يؤكد أن إعمال مبادئ الميثاق يستلزم إقامة سلم دائم وعادل فى الشرق الأوسط يشمل المبدأين التاليين :

أ- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأقاليم المحتلة فى النزاع الأخير.

ب- ترك كل تمسك بصفة المحاربة وإنهاء كل حالة حرب، وإيلاء الاحترام والاعتراف لسيادة كل دولة من دول المنطقة، ولسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى، ولحقها فى أن تحيا داخل حدود آمنة معترف بها خالية من التهديد وأعمال القوة.

(٢) ويؤكد كذلك ضرورة :

أ- ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة.

ب- إيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان الحرمة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة باتخاذ التدابير اللازمة، بما فيها إنشاء مناطق مجردة من السلاح.

(٣) ويلتمس من الأمين العام تسمية ممثل خاص ليذهب للشرق الأوسط لإقامة ومواصلة الاتصالات اللازمة مع الدول المعنية بغية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية مقبولة وفقاً للأحكام والمبادئ الواردة فى هذا القرار.

(٤) ويلتمس من الأمين العام موافاة مجلس الأمن، فى أقرب وقت ممكن بالتقرير اللازم عن سير جهود الممثل الخاص[1].

لقد اهتمت بريطانيا بشكل كبير بالصراع فى الشرق الأوسط، حيث كان قد أثر على تجارتها عبر قناة السويس والتى تم إغلاقها بسبب الأعمال العسكرية. ولذلك عملت انجلترا بشدة على إيجاد تسوية، وكانت على اقتناع

---

(1) المصدر السابق، صـ ٤٢ ؛ S/8247.

من أن الطرف العربى سيوافق على قرار معتدل من مجلس الأمن يتضمن ليس فقط انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، بل وكذلك اعتراف عربى بحق إسرائيل فى الوجود، إلا أن الطرف الذى تخوفت منه هو الطرف الإسرائيلى(١). فلقد كلفها إغلاق قناة السويس مبلغ يقدر بـ (٢٠) مليون جنيه إسترلينى فى الشهر، وكان لذلك أثره على توجيه سياستها فى المنطقة(٢)، ولذلك نجدها تسعى جاهدة لإعادة علاقتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة والتى كانت قد قطعت عقب عدوان الخامس من حزيران/ يونيه ١٩٦٧، وذلك عندما تشككت الجمهورية العربية المتحدة من مشاركة المملكة المتحدة فى الحرب مع إسرائيل. وبذلك نجد أن بريطانيا بدأت تسعى جاهدة لحل الأزمة، وكان طرحها لمشروع القرار ليس بهدف مناورة سياسية ولكن بهدف حل حقيقى للأزمة وكانت متأكدة من موقف الجانب العربى المتلهف للانسحاب الإسرائيلى من أراضيها وكانت متخوفة من مماطلة الجانب الإسرائيلى. هذا ومن الممكن تتبع وجهة نظر المملكة المتحدة فى التسوية وذلك من خلال مواقفها المتعددة داخل مجلس الأمن أو الجمعية العامة. فأثناء الدورة الطارئة الخامسة كانت وجهة نظرها فى التسوية تنحصر فيما يلى :

(١) التأكيد أن الحرب لا يجب أن تؤدى إلى التوسع الإقليمى.

(٢) تخفيف مشكلة اللاجئين.

(٣) الاعتراف فى أى تسوية بحق جميع الدول فى الوجود.

(٤) تأمين احترام حق المرور الحر البرئ فى الممرات الدولية.

---

(1) http://www.nasser.bibalex.org/nasserbritdocs/britdocs.dspx?dir=home
وثيقة رقم : (Cab – 128 – 42 – 0057).

(2) لقد زاد الخوف فى بريطانيا من زيادة أسعار البترول، فلقد اقترحت بعض شركات البترول بزيادة أسعاره بسبب الأزمة، (انظر : الأهرام، ١٩٦٧/٦/٢٢، صـ ١).

(٥) الحد من سباق التسليح[١].

ولقد أكد " جورج براون : George Brown " وزير خارجية المملكة المتحدة فى ٢٦ أيلول / سبتمبر فى الجمعية العامة أثناء دورتها الطارئة على :

(١) إنه لا يمكن إجراء تسوية عن طريق مفاوضات بين العرب وإسرائيل، وأكد أنه لا يمكن التوصل لتسوية إلا عن طريق الأمم المتحدة وعن طريق ممثل خاص للأمين العام فى المنطقة.

(٢) إنه لا يجب أن يسمح لأى دولة أن توسع حدودها نتيجة الحرب.

(٤) ضرورة فتح قناة السويس[٢].

أما بالنسبة لمشروع القرار البريطانى (S/8247)، فلقد أكد اللورد " كارادون" - ممثل المملكة المتحدة فى مجلس الأمن - على ضرورة إبداء المراعاة الواجبة لمبادئ الميثاق، وإنه من الضرورى تطبيق مبدأى الانسحاب والأمن معاً، وأشار كذلك إلى وضوح فقرات المشروع وخاصة الفقرة (١) والتى أكد فيها على الانسحاب من الأراضى المحتلة وبتحقيق السلام. ولقد أشار كذلك إلى أنه لا يوجد أى خلاف بين الدول حول مسألة ضمان الملاحة فى الممرات الدولية وعلى ضرورة تسوية مشكلة اللاجئين وضمان الحرمة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة. ثم انتقل بعد ذلك فى تفسير دور ممثل الأمم المتحدة من وجهة نظر مشروع القرار وقال: " إنه لابد أن تترك الحرية لممثل الأمم المتحدة الخاص لكى يقرر بنفسه الوسائل والطرق التى تتيح له القيام بمساعيه"[٣].

ومعنى هذا ومن إشارات المسئولين البريطانيين يتضح أن الحدود الآمنة المعترف بها التى أشار إليها المشروع البريطانى لا تعنى التوسع، حيث أكدوا

---

[1] تقرير مجلس الأمن، الدورة الثالثة و العشرون، صـ ٤٣ .

[2] السياسة الدولية، نشاط المنظمات الدولية، العدد ١١ يناير ١٩٦٧، صـ ١٨٥.

[3] تقرير مجلس الأمن، الدورة الثالثة والعشرون، صـ ٤٣ .

فى أكثر من موضع على عدم مشروعية ضم الأراضى عن طريق الحرب، وهذا يتفق مع ما جاء به مشروع القرار الثلاثى والذى طالب بالانسحاب الكلى ويختلف مع المشروع الأمريكى والذى وجد أن الانسحاب يكون إلى حدود معينة يتم الاتفاق عليها. ولقد اتفق هذا المشروع مع المشروعين السابقين فى الاعتراف بسيادة كل دولة من دول المنطقة والاعتراف بها، وفى ضمان الملاحة فى الممرات الدولية وفى تسمية ممثل خاص للأمين العام، ولقد تشابه المشروع البريطانى مع المشروع الأمريكى فى هذه النقطة حيث لم يحدد الفترة الواجب على ممثل الأمين العام خلالها تقديم تقرير لمجلس الأمن عن تطور الحالة ومدى استجابة الأطراف.

لقد بدا للجميع أن مشروع القرار البريطانى مثالياً للغاية، لدرجة أن واضعى مشروع القرار الثلاثى أنفسهم قد أيدوا هذا المشروع وقاموا بسحب مشروع قرارهم، وذلك على الأساس الذى وضحه ممثل الهند حينما قال: "إنه يفهم من مشروع قرار المملكة المتحدة بأنه يلزم مجلس الأمن بتطبيق مبدأ الانسحاب الكلى للقوات الإسرائيلية من جميع الأقاليم التى احتلتها إسرائيل نتيجة لنزاع حزيران/ يونيه، وبناء على ذلك، فإنه لا يجوز لإسرائيل التذرع بعبارة حدود أمينة معترف بها؛ للاحتفاظ بأى إقليم محتل ". ثم قال : "إن وفدى " مالى " و " نيجيريا " يتفقان معه أيضاً فى هذا الموقف وأنهما فوضا إليه أن يعلن أنهما لن يصرا على طرح مشروع القرار الثلاثى على الاقتراع"[1].

أما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة فنجد أن ممثلها فى مجلس الأمن "آرثر جولدبرج " قد أعلن تأييده لمشروع قرار المملكة المتحدة لسببين و هما :

(١) أنه يحظى باتفاق جانب كبير من أعضاء المجلس عليه، ويتفق مع السياسة الأمريكية التى أعلنها الرئيس "جونسون" فى ١٩حزيران/ يونيه.

---

[1] المصدر السابق، صـ ٤٧، ٤٨ .

(٢) أنه لا يمس المصالح المشروعة الحيوية لجميع الأطراف[1].

مما يثير الانتباه فعلاً أن ممثل الولايات المتحدة قد أيد هذا المشروع على أساس أنه يتفق مع مبادئ الرئيس " جونسون "، وتلك المبادئ لم يورد فيها أى صيغة للانسحاب، كما أنه يُفهم من وجهة النظر الأمريكية ومن كلمات ممثلها ومن مشاريع قراراتها أنها لا تؤيد الانسحاب الكلى، وفى نفس الوقت نجد أن مشروع قرار المملكة المتحدة وكما يُفهم من بنوده وفهم أصحاب مشروع القرار الثلاثى أنه يُطالب بالانسحاب الكلى !!!.

المهم أنه يبدو واضحاً أن مشروع قرار المملكة المتحدة قد حظى بتأييد كبير فى مجلس الأمن، وعلى الرغم من أن المشروع لم يناقش مسائل مثل إدانة العدوان الإسرائيلى أو مبدأ التعويض، إلا أنه من الواضح أن الدور الذى مارسته الولايات المتحدة داخل المجلس والانقسام الكبير فيه كان يحول دون مناقشة مثل تلك المسائل فى هذه المرحلة.

وفى ١٧ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٧، وعند افتتاح الجلسة (١٣٨٠) لمجلس الأمن، اقترح ممثل " بلغاريا " أن يؤجل اجتماع المجلس إلى ما بعد ظهر يوم الاثنين الموافق ٢٠ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٧، وذلك لإتاحة الوقت اللازم للنظر فى مشروع القرار الذى قدمته المملكة المتحدة، ولقد وافق المجلس على ذلك دون اعتراض[2]. وفى الجلسة رقم (١٣٨١) التى عقدها المجلس فى ٢٠ تشرين الثانى/ نوفمبر - فى اليوم نفسه - قدم ممثل الاتحاد السوفيتى مشروع قرار، ولقد كانت وجهة نظر المشروع السوفيتى تتمثل فيما يلى :

١- أن يتم الانسحاب أولاً.

---

[1] المصدر السابق، صـ ٤٦.

[2] المصدر السابق، صـ ٤٤.

٢- الاعتراف الفورى المتبادل بين الدول بحق كل منهم فى التواجد كدول قومية مستقلة.

٣- مواصلة مجلس الأمن مناقشة الأزمة والتوصل لحل مناسب وعادل لتحقيق (الاستقلال السياسى والسلامة الإقليمية - تسوية مشكلة اللاجئين - تأمين المرور البرئ بما يتفق مع مبادئ القانون الدولى).

٤- على جميع الدول إنهاء حالة الحرب والحد من سباق التسلح[1].

ومما سبق يمكن ملاحظة أن المشروع السوفيتى لم يطالب بتحقيق السلام بين الأطراف، حيث إنه اكتفى بالاعتراف المتبادل، ولم يشر المشروع كذلك إلى مسألة تعيين ممثل شخصى للأمين العام. من الواضح أن هذا المشروع يعد تراجعاً فى الموقف السوفيتى حيث لم يصف ما قامت به إسرائيل بأنه عدوانا، كما أنه لم يطالب بالتعويض كما جاء فى مشاريع قراراته السابقة. ومعنى هذا أن الاتحاد السوفيتى أراد للحالة أن تعود إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب بخلاف أن إسرائيل ستحصل على الاعتراف العربى بوجودها، وفى هذه الحالة فإن حالة الحرب بين العرب وإسرائيل ستنتهى. فهذا المشروع وهو أقل ما يمكن أن تطلبه الدول العربية المعتدى عليها، وهو لا يكفيها حقوقها. ولكن المساندة الأمريكية ودعمها الكامل لإسرائيل سيحول دون إقراره، فلقد وصفه الممثل الأمريكى بأنه " ليس بالمشروع المقسط غير المتحيز، وإنه لا يعنى بمعايير التوازن الدقيق"[٢]. ويرى الباحث أن هذا التصريح الأمريكى يثير الشكوك حول موقفها، فعلى الرغم من أن مشروع القرار قد اقترب إلى حد بعيد من المشروع البريطانى، الذى أيدته الولايات المتحدة، إلا أنها تصف المشروع بأنه ليس مقسطاً، وكأنها حاجة فى نفس ابن يعقوب !!.

---

(1) S/8253

(2) تقرير مجلس الأمن، الدورة الثالثة و العشرون، صـ ٤٦ .

وبذلك أصبح أمام مجلس الأمن أربعة مشاريع لتسوية الأزمة، اتفقوا جميعاً حول هدف واحد وهو إعادة الهدوء والاستقرار للمنطقة واختلفوا فى الصياغة والمضمون. وفى الجلسة (١٣٨٢) التى عقدها المجلس فى ٢٢ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٧، أعلن ممثل " الهند " على لسان دول المشروع الثلاثى سحب مشروع قرارهم. وذكر ممثل الولايات المتحدة قائلاً : "إنه لن يصر على طرح مشروع وفده فى حال اعتماد المجلس لمشروع المملكة المتحدة". وأعطيت الأولية بالفعل لمشروع قرار المملكة المتحدة، وعرض المشروع البريطانى (S/8247) للاقتراع، فاعتمده المجلس بالإجماع، وأصبح هو القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الشهير. أما مشروع القرار السوفيتى فلم يصر ممثل الاتحاد السوفيتى " نيقولاى فيدرنكو " على طرحه للاقتراع[١].

وبذلك نجد أن مجلس الأمن استطاع أخيراً التوصل لقرار للتسوية، وبعد مرور خمسة شهور من العدوان الإسرائيلى، وأصبحت الخطوة التالية الواجب على مجلس الأمن القيام بها هى تطبيق هذا المشروع على أرض الواقع.

---

[١] المصدر السابق، صـ ٤٨ .

الفصل الثالث

محاولات هيئة الأمم المتحدة لإقرار السلام في الشرق الأوسط وفقاً للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)

- الخلاف حول القرار ٢٤٢ (١٩٦٧).
- جهود الممثل الشخصى للأمين العام (جونار يارنج) لتطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧).
- حرب الاستنزاف والجهود الدولية للتسوية.
- مناقشة المسالة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الفصل الثالث

محاولات هيئة الأمم المتحدة لإقرار السلام في الشرق الأوسط وفقاً للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)

بعد خمسة شهور من العدوان على الأراضى العربية توصلت الأمم المتحدة وبعد عناء شديد إلى القرار ٢٤٢(١٩٦٧)، وأصبح هذا القرار هو الخاص بالتسوية فى الشرق الأوسط وبنيت على هذا القرار آمال كثيرة إلا أنها كانت في الواقع آمال واهية، حيث بدأت تصطدم تلك الآمال بصخرة التعنت الإسرائيلى. وفى نفس الوقت فإن القرار لم يكن حاسماً فى تعبيراته، فلم يلبث أن يتم الاتفاق عليه حتى نجد أن كل طرف من أطراف الصراع يبدأ فى تفسير بنوده كما يتراءى له، فلقد كان هذا القرار نموذجاً عبقريا من نماذج الصياغات الدبلوماسية التى تعطى لكل طرف من الأطراف ما يمكن أن يستند إليه في طلب الشئ، ثم تعطى لكل طرف من الأطراف ما يمكن أن يتمسك به فى طلب نقيض الشئ[١].

الخلاف حول القرار ٢٤٢(١٩٦٧) :

بدأ الجدل حول تفسير القرار منذ جلسة مجلس الأمن رقم (١٣٨٢) فى ٢٢ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧، وهى الجلسة التى تم فيها تمرير القرار بالإجماع، فلقد فسر وزير خارجية إسرائيل " أبا ايبان " القرار على أنه لكى

---

[١] محمد حسنين هيكل ، أكتوبر ٧٣ ، السلاح والسياسة ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ ، صـ ٧٤ .

يتم الابتعاد عن خطوط وقف إطلاق النار فلابد من إحلال سلام يكون مبنياً على الحدود الآمنة المعترف بها، وأضاف أنه لا يمكن إعمال المبادئ الأخرى إلا فى إطار إقامة سلم دائم بحدود آمنة معترف بها تقرر بالاتفاق المتبادل بين الأطراف. ومعنى هذا أنه يرى أن السلام لابد أن يحدث أولاً ويتم الاتفاق فيه على الحدود الآمنة والتى يفهم من سياق الكلام أنها ستخالف الحدود التى كانت موجودة قبل العدوان فى ٥ حزيران يونيه ١٩٦٧.

ولقد أثار وزير خارجية إسرائيل " أبا ايبان " نقطة أخرى وهى تختص باللغة التى كتب بها القرار، فلقد وجد أن التعامل لابد أن يكون وفقاً لنص القرار الإنجليزى دون باقى النصوص[1]، وكانت حجته هى أن القرار عندما تم تقديمه كان مكتوب باللغة الإنجليزية، فتمسك وزير الخارجية بنص مشروع القرار الذى قدم فى ١٦ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧[٢]. لقد كان وزير خارجية إسرائيل يقصد على وجه الخصوص الفقرة (١) من البند (١-) فى القرار والتى نصت على " سحب القوات الإسرائيلية من الأقاليم المحتلة فى الصراع الأخير " حيث وردت هذه الفقرة فى النص الإنجليزى كما يلى :

" withdrawal of Israeli armed force from territories occupied in .recent conflict "

وترى إسرائيل أن الترجمة الحرفية لتلك العبارة هى : " انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضى محتلة"، فمن وجهة نظرها أن القرار لم يورد فيه أداة التعريف قبل كلمة " أقاليم".

---

(1) تصدر وثائق الأمم المتحدة بلغاتها الرسمية ، واللغات الرسمية المعمول بها هى (الروسية – الإنجليزية – الصينية – الفرنسية – الأسبانية – العربية) .

(2) تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثالثة والعشرون ، (A/7202) ، ملحق رقم (٢) ، ١٦ تموز / يوليه ١٩٦٧ – ١٥ تموز / يوليه ١٩٦٨ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧١ ، صـ ٤٩ .

لقد أرادات إسرائيل أن تفهم الجميع أن النص الإنجليزى، وهو الصيغة الأصلية لمشروع القرار، يختلف عن باقى الصيغ الأخرى وأنها تتمسك بها. وهذا الأمر يدل على أن إسرائيل تريد البقاء فى أجزاء من الأراضى المحتلة.

أما بالنسبة لرأى الجمهورية العربية المتحدة فلقد كان مختلفاً عن وجهة النظر الإسرائيلية. حيث وجدت أن الانسحاب لابد أن يكون من جميع الأراضى المحتلة فى ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، وهذا هو ما يفهم من القرار، ولقد أيدها فى هذا الكثير من أعضاء المنظمة الدولية وخاصة "الجمهورية الفرنسية " واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية "وهم من الدول أصحاب المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن.

لقد أصبح هناك فريقان يفسران منطوق القرار بطريقة مختلفة، وكل منهم وجد فى نصوص القرار ما يؤيد وجهة نظره، ولحسم هذا الخلاف فلابد من البحث على ثلاثة محاور كما يلى :

١- دراسة ما أثير حول فقرة الانسحاب منذ تقديم مشروع القرار البريطانى.
٢- دراسة هذه الفقرة من خلال اتفاقها مع سياق القرار ككل.
٣- دراسة الترجمات المختلفة للقرار.

<u>المحور الأول: (دراسة ما أثير حول الانسحاب منذ تقديم المشروع البريطانى):</u>

عندما قدم اللورد " كارادون : Caradon " ممثل المملكة المتحدة مشروع القرار، ذكر أنه مع إبداء المراعاة الواجبة لمبادئ الميثاق أن من الجوهرى تطبيق مبدأى الانسحاب والأمن معاً، وقال أنه لا يشك فى أن الكلمات المستخدمة من أول تلك الفقرة إلى آخرها واضحة كل الوضوح فى هذا الشأن"[1]. وبهذا يكون قد أكد على إبداء المراعاة الواجبة لمبادئ الميثاق، ومعنى هذا أن الانسحاب سيكون من كل الأراضى المحتلة، حيث أن الميثاق،

---

[1] تقرير مجلس الأمن ، <u>الدورة الثالثة والعشرون</u>، صـ ٤٣ .

ينكر مبدأ الاستيلاء على الأراضى بالقوة، كما جاء فى الفقرة (٤) من المادة (٢) من الميثاق.

لقد تشكك العرب منذ البداية فى مشروع القرار، ففى ١٥ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٧ عرض " كارداون " على وزير الخارجية المصرى " محمود رياض " المشروع البريطانى، وسأله وزير الخارجية المصرى قائلاً، هل هذا يعنى أن القوات الإسرائيلية سوف تنسحب من بعض الأراضى وليس من جميعها ؟، وهنا أجابه اللورد " كارادون " قائلاً طبعاً لا، فإن النص يعنى جميع الأراضى، وأنه ينطبق على جميع القطاعات (سيناء - غزة - الضفة الغربية - مرتفعات الجولان)[1]. ولقد قدمت تلك التأكيدات كذلك للوفديين السوفيتى والهندى، حيث قدم اللورد " كارادون " للوفدين تفسيرات للمشروع البريطانى. ولقد كانت تعليقات الوفد البريطانى بأن الاعتراض على صيغة النص الخاص بالانسحاب " تجبه مقدمة المشروع " والتى تنص على أن "مجلس الأمن يعلن عدم موافقته على الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب"[2].

وفى نفس الوقت حاولت الوفود العربية إقناع اللورد " كارادون " بتعديل النص الإنجليزى وإضافة أداة التعريف " the " إليه ولكنه رفض حتى تغيير نقطة ؛ بحجة أنه تلقى هذا النص من وزارة الخارجية البريطانية ولا يملك تعديله[3]. ويبدو أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد عملتا على عدم تغيير أى لفظ فى مشروع القرار، ويتضح هذا من الرواية التى ذكرها "سيدني دي بيلي" والذى قال بأن اللورد " كارادون " حاول بنفسه أن يضع أداة التعريف

---

[1] سيدنى دى بيلى ، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام ، ترجمة : إلياس فرحات ، بيروت ، دار الحرف العربى للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ ، صـ ٢٦٩ .

[2] الأهرام ، ١٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، صـ ١ .

[3] الأهرام ، ١٩ نوفمبر ١٩٦٧ ، صـ ١ .

قبل كلمة أراضـى، إلا أنـه أصيب بخيبة أمل عندما واجه رفضا من جانب إسرائيل والولايات المتحدة[١].

ولقد فهم معظم أعضاء مجلس الأمن حين تقديم مشروع القرار أن الانسحاب سيكون انسحابا كليا، فلقد أكدت الوفود التالية بأن تصويتها على مشروع القرار كان على أساس الرأى القائل بالانسحاب الكلى وهم ممثلو كل من (الهند - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية - نيجيريا - مالى - فرنسا - بلغاريا - الأرجنتين)، ومعنى هذا أن كل تلك الوفود قد فهمت هذا المشروع على أساس الانسحاب الكامل ولذلك أيدته، ولو كانت هذه الوفود قد فهمت وجهة النظر الأخرى فبالتأكيد كان تصويتهم على مشروع القرار سيتغير.

إن ما يثير الانتباه فعلاً هو أنه عندما أعلنت تلك الدول بوجهات نظرها كان تعليق ممثل الولايات المتحدة على ذلك بقوله " إن الاقتراع لم يكن على هذه الآراء بل على مشروع القرار ككل"[٢]. إن هذا الرد الأمريكى يؤكد الراوية التى ذكرها " سيدنى دى بيلى "من وجود معارضة أمريكية لتغيير أى شئ فى مشروع القرار، وهذا الرد الأمريكي يعتبر " استخفاف شديد بالعرب". ويبدو كذلك أن إهمال الخارجية البريطانية لإضافة أداة التعريف قبل كلمة الأراضى أمر متعمد، فقلد وجدت أن الطرف العربى متعطش للانسحاب، وأن الجانب الإسرائيلى هو الذى قد يعرقل صدور أى قرار، وفى نفس الوقت كانت المملكة المتحدة تريد أى تسوية حتى ولو كانت على حساب العرب بهدف فتح قناة السويس، ويتضح ذلك من كلمة السير" ستيوارت " - وزير الخارجية البريطاني - في مجلس العموم البريطاني فى كانون الأول / ديسمبر

---

(١) ذكر سيدنى دى بيلى هذه الرواية نقلاً عن " جدعون رافائيل " وهو مندوب إسرائيل فى الأمم المتحدة . (انظر : سيدنى دى بيلى ، مرجع سابق ، صـ ٢٦٩) .

(٢) تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثالثة والعشرون ، صـ ٥١ .

١٩٦٩ وذلك عند إجابته على السؤال التالى، " هل كان القرار ٢٤٢(١٩٦٧) يتطلب الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية أم لا ؟ "، فأجاب بقوله أن إهمال كلمة "ALL " قبل كلمة " Territories " هو أمر متعمد، حيث أنه من الضرورى قراءة الفقرتين الخاصتين بالانسحاب والحدود الآمنة معا"[١].

ومعنى هذا أن السير " ستيوارت " قد وجد أنه لكى تتحقق الحدود الآمنة فلابد أن تُعدل الحدود عما كانت عليه قبل ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧. إلا انه يمكن الرد على هذا الرأى، حيث أن مشروع القرار الثلاثى والذى كان قد قدم إلى مجلس الأمن فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧، وجد أنه من حق كل دولة أن تكون آمنة داخل حدودها وفى هذه الحالة فإن الحدود الآمنة لن تتحقق باكتساب أقاليم جديدة.

المهم أنه يفهم مما سبق أن الوفود العربية ومعظم وفود مجلس الأمن والتى وافقت على مشروع القرار الإنجليزى كانت ترى أن الانسحاب لابد أن يكون كلياً. وإن كل ما أثير بعد ذلك من وجهة نظر إسرائيلية تؤيدها وجهة نظر أمريكية إنما كان يُدبر فى الخفاء.

المحور الثانى : تحديد معنى الانسحاب من خلال استقراء نصوص القرار وما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة :

لقد أقرت اللجنة الفنية لمؤتمر " سان فرانسيسكو " بالرأى الغالب والذى يعتبر ديباجة أية معاهدة دولية جزءاً متمماً لها، له نفس القيمة القانونية لباقى المعاهدة[٢]، وبتطبيق هذا على القرار ٢٤٢(١٩٦٧)، نجد أنه جاء فى ديباجته

---

[1] وليد خميس عليان ، دور الأمم المتحدة فى قضية فلسطين ، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٩ ، صـ ٤٢٢ .

[2] رياض صالح أبو العطا ، المنظمات الدولية ، المنصورة ، دار النيل للطباعة ، دار النهضة للنشر ، ٢٠٠٢ ، صـ ٣٧ .

مـا يلـى: "إن مجلس الأمـن، يؤكـد عـدم جـواز اكتسـاب أى إقلـيم بـالحرب وضـرورة العمل لإقامة سلم عادل ودائم يتيح لكل دولـة فى المنطقة أن تحيا حياة آمنة". وبذلك يكون القرار قد أقر بعدم مشروعية اكتساب الأراضى نتيجة للحرب. وهذا يعنى أن الانسحاب الوارد فى القرار لابد وأن يكون من جميع الأراضى المحتلة، حيث أن الانسحاب من كافة الأراضى لن يضر بأى حال الحدود الآمنة للدولـة، والدليل علـى ذلك أن إسرائيل قبل عدوان ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ كانت تسعى للحصول علـى اعتراف العرب بوجودها وكانت تريـد تحقيـق السلام معهـا، كمـا كانـت تـدعى، فلم تجرؤ إسرائيل القـول بـأن الاستيلاء على أراضى جديدة سيحقق لها السلام والأمن. هذا وإذا فرضنا بأن القرار قد أمر بالعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، وأن هذه الحدود تختلف عن حدود ٥ حزيران / يونيـه ١٩٦٧، كما تريد إسرائيل، فإننـا نجد أن حق الدول العربية أن تطالب هى بتلك الحدود الآمنة حيث أن الدول العربية لم تكن هى المعتدية فى عام ١٩٦٧[(١)].

لقد عارض ميثاق الأمم المتحدة المبدأ القائل باستعمال القوة فى العلاقات الدولية وذلك كما جاء فى المادة (٤/٢) من الميثاق، وفى نفس الوقت فإننا نجد أن إسرائيل تطالب بإبرام اتفاقيات صلح مع الدول العربيـة تتضمن تنازلات إقليمية، وهذا الأمر يخالف الميثاق[(٢)]. وهنا تدعى إسرائيل بأن المبدأ القائل بعدم الاعتراف بضم أراضـى يـتم الاستيلاء عليها عن طريق الحـرب لا يتعارض مع سياسة إسرائيل فـي ضم مناطق جديدة بغية إقامة حدود آمنة ودائمة وذلك لأن هذا الضم سيتم نتيجة لمفاوضات بين الطرفين، وبالتالى يتم

---

(1) إبراهيم شحاتة ، قضية الحدود الآمنة والتوسع الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، مجلد عام ١٩٧٣ ، صـ ٥٥٢ .

(2) عبد العزيز سرحان ، دروس المنظمات الدولية ، صـ ٢٢٤ .

التراضى بين الأطراف بطريق السلم لا نتيجة للحرب[١]. إلا أنه يمكن القول بأن ما تدعيه إسرائيل يقوم على أساس نيتها على اعتبار ما سيكون، وهذا لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، حيث أن الميثاق يعترف بالأمر الواقع، وهو واقع احتلال، فلابد فى البداية إنهاء الاحتلال ثم التحدث فى وسائل التسوية الأخرى.

المحور الثالث: البحث فى معنى الانسحاب من خلال الترجمات الأخرى القرار :

كانت اللغات المعتمدة فى عام ١٩٦٧ فى الأمم المتحدة هى خمس لغات وهم : (الصينية – الإنجليزية – الفرنسية – الأسبانية – الروسية)، وتلك اللغات هى التى تصدر بها وثائق الأمم المتحدة الرسمية. وعند البحث فى مسألة الانسحاب من خلال تلك الترجمات نجد التالى :

١- أنه لا يوجد أداة للتعريف فى اللغات " الروسية " و " الصينية "، فلذلك لا يوجد فرق لغوى بين انسحاب من " أراضى محتلة " أو انسحاب من "الأراضى المحتلة ".

٢- بالنسبة للغة الأسبانية ، فإننا نجد أنه عندما كان الاقتراح البريطانى كانت الكلمات المستخدمة هى، انسحاب من " أراضى " ولكن عندما تم إقرار مشروع القرار تغيرت الكلمات فى الأسبانية وأصبحت، انسحاب من "الأراضى"[٢].

٣- أما بالنسبة للترجمة الفرنسية، فلقد وجدت أن الانسحاب يكون من "الأراضى" المحتلة فى الصراع الأخير.

---

(1) بطرس بطرس غالى ، القضايا العشر فى تسوية أزمة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية، مجلد عام ١٩٧١ ، صـ ٢٨١ .

(2) سيدنى دى بيلى ، مرجع سابق ، صـ ٢٦٨ .

وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن كل الترجمات الخاصة بالأمم المتحدة - ما عدا الخلاف فى النص الإنجليزى - كانت تعنى الانسحاب من جميع الأراضى المحتلة. وإن ما أشارت إليه إسرائيل من أن النص الإنجليزى هو النص الرسمى الوحيد الذى اعترفت به هو أمر خاطئ من جانبها، فكيف يمكن تفسير القرار الواحد بأكثر من تفسير لمجرد اختلاف اللغة. ومعنى هذا أن القرار فى كل مرة يُعتبر قراراً جديداً. وإذا كان النص الإنجليزى يحمل الغموض فى جوانبه لعدم وجود أداة التعريف، فإن عدم وجودها لا يحسم القضية. فلقد أصبح القرار بالترجمة الإنجليزية يحمل المعنيين، ولحسم الخلاف فلابد للعودة للترجمات الأخرى والتى نجدها تقر بالانسحاب من جميع الأراضى. وعلى هذا، ومما سبق ذكره يتضح لنا أن الانسحاب الوارد فى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يصح وأن يكون إلا انسحاب من كافة الأراضى المحتلة.

لم تكن مسألة الانسحاب هى الشئ المبهم الوحيد فى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، ولكن مسألة الإلزام فى القرار كانت تحتاج هى الأخرى للبحث. فهل هذا القرار ينتمى إلى الفصل السادس من الميثاق أم إلى الفصل السابع ؟. فلم يرد فى القرار أى إشارة إلى انتمائه للفصل السادس أو السابع. إلا أنه وعند البحث فى مضمون القرار يمكن استنتاج مدى قوة الإلزام الواردة فى القرار. فنجد مثلاً أن الفقرة الأولى من ديباجته تضمنت إعراب مجلس الأمن عن قلقه المتواصل بشأن الوضع فى الشرق الأوسط، وهنا نجد أن هذه الفقرة تضع القرار ضمن الفصل السادس من الميثاق، ونجد كذلك أن الفقرة الثالثة من القرار والتى نصت على تعيين ممثل خاص " ليجرى اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ". ومعنى هذا

أن القرار يقع ضمن الفصل السادس من المثياق[١]. هذا ولو كان واضع القرار يريد أن يضعه ضمن الفصل السابع من الميثاق، فإنه كان سيقر بأن إسرائيل معتدية وأنها لابد وأن تنسحب فى وقت محدد، وإن لم يتم ذلك فسوف يقع عليها جزاء عسكرى أو اقتصادى أو سياسى، وهذا ما لم يرد ذكره فى القرار. وتأكيداً لهذا الرأى القائل بأن القرار يقع ضمن الفصل السادس، هى كلمة وزير الخارجية المصرى " محمود رياض " حين قال : " إن التفسير الصحيح للقرار هو أنه اطار من مبادئ موصى بها طبقاً للفصل السادس من الميثاق ، لتسترشد بها الأطراف التى تبذلها للتوصل إلى اتفاق، وفى هذه الجهود ينبغى على الأطراف أن تخضع لالتزاماتها طبقاً للميثاق وطبقاً لمبادئ القانون الدولى"[٢].

بما أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) كان غير ملزماً، نجد أن إسرائيل تتردد فى قبوله فى البداية، ولكنها قبلته فى النهاية فى أيار / مايو ١٩٦٨. واشترطت فى قبولها له أن يكون مطابقاً لوجهة نظرها فى الحدود الآمنة وفقاً للنص الإنجليزى للقرار. وعلى هذا فإنه يتضح بأن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) قراراً غير ملزم لأى من الأطراف، ولكن ما يتم الاتفاق عليه بينهم هو الذى يصبح ملزماً فى تنفيذه[٣].

---

(1) جورج ديب ، العدوان الإسرائيلى فى الأمم المتحدة ، دراسات فلسطينية ، العدد ٣٤ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨ ، صـ ٧٧ .

(2) انظر جلسات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، الجلسة السابعة ، ٦ نوفمبر ١٩٦٨ ، على الموقع الإليكترونى :

www.nasser.bibalex.org/datadocs/session/v2/galsa7.htm

(3) السيد أمين شلبى ، " الوفاق الدولى واللاسلم واللاحرب " ، فى : الندوة الإستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً ، المحور السياسى ، جمهورية مصر العربية ، وزارة الدفاع ، إدارة الشئون المعنوية ، ١٩٩٨ ، صـ ٥٣ .

جهود الممثل الشخصي للأمين العام (جونار يارنج) لتطبيق القرار ٢٤٢(١٩٦٧) :

لقد جاء القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ليوضح بنود التسوية الواجب اتباعها لدى الأطراف المتصارعة، إلا أنه لم يحدد الطريقة التى تتم عليها التسوية ولذلك ترك الأمر للأمين العام، بأن يقوم بتعيين ممثل خاص له فى الشرق الأوسط يعمل على تنفيذ القرار. وفى اليوم التالى لإقرار القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) – أى فى ٢٣ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧ – أرسل الأمين العام للأمم المتحدة "يوثانت " مذكرة إلى مجلس الأمن أبلغ إليه فيها ما يلى : " إنه عملاً بالفقرة (٣) من قرار مجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ فى ٢٢ تشرين الثانى / نوفمبر، قد سمى السفير السويدى " جونار يارنج : jarring "[١] ممثلاً خاصاً له فى الشرق الأوسط ". ثم أرسل الأمين العام مذكرات شبيهة إلى الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية المتحدة وسوريا ولبنان، أبلغهم فيها تسميته للسفير "جونار يارنج "، وأعرب الأمين العام عن أمله فى أن تمد كل الحكومات المعنية يد التعاون الكامل للسفير " يارنج "، وأن تقدم له جميع التسهيلات التى يقتضيها وفاؤه الفعال بمهمته. هذا ولقد قبل السفير " جونار يارنج هذه التسمية، ووصل إلى مقر الأمم المتحدة فى ٢٦ تشرين الثانى / نوفمبر لإجراء المشاورات[٢].

وفى نيويورك دخل " جونار يارنج " فى مباحثات مع ممثلى كل من (إسرائيل - الأردن - لبنان - الجمهورية العربية المتحدة - سوريا). وبعد هذه

---

(1) عمل " يارنج " سفيراً للسويد لدى الأمم المتحدة فى الفترة (١٩٤٨ – ١٩٦٤) . وكان قد أرسل فى مهمة سلمية للأمم المتحدة فى عام ١٩٥٧ إلى شبة القارة الهندية لتقصى الحقائق عن مشكلة كشمير ، ثم شغل بعد ذلك منصب سفير السويد فى موسكو ، وظل فى هذا المنصب أثناء عمله بتسوية الصراع فى الشرق الأوسط .

(2) تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثالثة والعشرون ، صـ ٥٢ .

المباحثات أنشأ السفير " جونار يارنج " مقراً لمهمة الأمم المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط فى " قبرص"[1]. وفى ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ غادر " جونار يارنج " نيويورك متوجهاً إلى نيقوسيا (عاصمة قبرص). ولقد رافق السفير " جونار يارنج " مستشاران إحداهما سياسى وهو " أيان بيرنيدسين" من نيوزيلندا والآخر عسكرى وهو " لاوري كوهو" من فنلندا[2].

لم يكن لـ" جونار يارنج " مطلق الحرية فى التصرف كوسيط دولى، حيث أن الوسيط الدولى يقوم بتحديد بنود الاتفاقية المرجوة والتى يرى الأطراف أنها مناسبة لحل الأزمة، حيث إنه جاء للشرق الأوسط وفى حقيبته بنود القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ودوره هو التوصل لوسيلة لتحقيق هذه البنود، أى أن دور " جونار يارنج " كان محكوماً ببنود القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وهذا هو ما أكده السفير " يارنج " بنفسه فى ١٨ كانون الثانى / يناير ١٩٦٨، حين أكد للسيد " محمود رياض " - وزير الخارجية المصرى - بأنه " ليس وسيطاً للأمم المتحدة وإنما يعمل فى إطار تنفيذ القرار الذى أوكل إليه مسئولية العمل على إيجاد الوسائل والتنفيذ"[3].

وفى الفترة من ١٣ إلى ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ قام " يارنج " بجولة استطلاعية زار فيها (بيروت - إسرائيل - عمان - القاهرة). وأثناء زيارته لإسرائيل أكدت له الحكومة الإسرائيلية أن تسوية الشرق الأوسط لابد أن تأتى من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف من خلال معاهدة سلام،

---

(1) S/10929 , p.23 .

(2) السياسة الدولية ، نشاط المنظمات الدولية ، العدد (١٢) ، ١٩٦٧ ، صـ ٢١٥ .

(3) حمدى فؤاد ، الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل من القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ إلى اتفاقية الإسكندرية ١٩٧٥ ، تقديم : محمد حسنين هيكل ، ، لبنان ، بيروت ، دار القضايا ، مارس ١٩٧٦ ، صـ ٢٨ .

وإنه لا يوجد أى انسحاب للقوات قبل التسوية[1]. وعندما اتجه " يارنج " الى القاهرة، رفضت الجمهورية العربية المتحدة هذا المبدأ واعتبرت ذلك إلغاء لمهمة " يارنج "[2].

لقد اصطدم " يارنج " منذ البداية بالمواقف المتعارضة للأطراف، ولذلك فضل أن يبدأ العمل بتسوية المسائل الإنسانية، ففى أثناء لقائه الأول فى القاهرة وإسرائيل اقترح العمل ببدء عملية لتبادل الأسرى وكذلك إخراج السفن المحتجزة فى قناة السويس[3].

وفى ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ قام " يارنج " بجولة ثانية فى الشرق الأوسط زار خلالها القدس والقاهرة، وفى ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ اتصل وزير خارجية إسرائيل "بيارنج" وأوضح له مقترحات إسرائيل فى المفاوضات الأولية مع الجمهورية العربية المتحدة، كخطوة أولى لتحقيق السلام، وكانت مقترحات إسرائيل كما يلى :

١- المشاكل السياسية والقضائية : ويتم فيها استبدال معاهدة سلام بوقف إطلاق النار تنهى حالة الحرب وكل الأعمال العدائية والتهديدات ويتم التعهد فيها بعدم حدوث اعتداء متبادل.

٢- مشكلات الأمن والحدود : ويتم فيها تحديد الحدود الإقليمية التى سيتفق عليها وترتيبات الأمن، ووجود اتفاقية على هذا المقياس لابد أن يحدد فيها نشر القوات المسلحة بعد وقف إطلاق النار.

٣- اتفاقيات الملاحة : ويجب فيها مناقشة ضمان الملاحة البرية لكل البلدان بما فيها مرور إسرائيل فى قناة السويس وخليج العقبة، وذلك عند استبدال السلام بوقف إطلاق النار، حيث أن إسرائيل ترى أن

---

(1) S/10929 , 9 :23 .

(2) حمدى فؤاد ، المرجع السابق ، صـ ٢٤ .

(3) نفسه .

البيانات الدولية السابقة لم تستطع حل هذه المشكلة، فالمطلوب من وجهة نظرها ضمانات وإجراءات قوية.

٤- المشكلات الاقتصادية : ويتم فيها الاتفاق على مقترحات لإنهاء ممارسات المقاطعة وفرض علاقات اقتصادية وطبيعية[١].

لقد أرادت إسرائيل أن تضع الخطوط التى يتم عن طريقها تنفيذ بنود القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والتى تتفق مع مصالحها ومع وجهة نظرها، فلقد وجدت أن اتفاقية سلام بين الأطراف لابد أن تحدث أولاً ثم يتم الاتفاق فيها على الخطوط الجديدة التى يتم الانسحاب إليها، وهى بذلك ترفض العودة إلى حدود ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧.

وعند زيارة " يارنج " للقاهرة فى ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧، رفضت القاهرة تلك المقترحات الإسرائيلية وأصرت على أنه لن تحدث مفاوضات بين الأطراف حتى تنسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة قبل ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧. ولذلك قام السيد " محمود رياض " وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة، بالرد بشكل محدد على الاقتراحات الإسرائيلية لمناقشة جدول أعمال السلام فى مذكرة رسمية، قدمت " ليارنج " فى ٣٠ كانون الأول ديسمبر ١٩٦٧، والتى قررت فيها أن انسحاب القوات الإسرائيلية لحدود ما قبل ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ هى الخطوة الأساسية والأولية لحدوث تسوية سلمية فى الشرق الأوسط[٢].

ويمكن القول بأن ذلك الموقف المتعارض من الجانبين يختلف عما جاء فى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، حيث أن القرار كان قد طالب بالانسحاب والسلام فى نفس الوقت، ولتحقيق ذلك فلابد أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام بوضع جدول زمنى يتم فيه الاتفاق على حل المشاكل المختلفة مع الانسحاب.

---

(1) S/10929 , p. 24 .

(2) Ibid , p .24 .

لقد كان موقف إسرائيل هو الأكثر تشدداً، حيث أن الجمهورية العربية المتحدة طالبت فيما بعد بوضع جدول زمنى للانسحاب، ويبدو أن إسرائيل أرادت من مسألة المفاوضات المباشرة أن تحقق مكاسب لها، حيث إنه بمجرد حدوث مفاوضات مباشرة تكون إسرائيل قد حصلت على اعتراف العرب بها قبل أن تقدم إسرائيل شيئاً مقابل هذا الاعتراف، وهذا بالتالى سيعطى لإسرائيل ميزة فى المفاوضات، حيث إنه وبمجرد حدوث مفاوضات مباشرة يكون دور الأمم المتحدة قد انتهى وتستطيع إسرائيل بذلك أن تضع الجانب العربى المغلوب أمام الأمر الواقع[1].

لقد واجه " يارنج" هذا الموقف المتعارض منذ البداية ولذلك سعى للحصول على تأكيد من الأطراف المعنية بأنها ستنفذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وكان يأمل " يارنج " من ذلك أن يُعتبر هذا الإعلان أساساً للمفاوضات. وكان رد إسرائيل بأنها تعتبر أن المفاوضات المباشرة هى أفضل سبيل لتحقيق أهداف القرار ٢٤٢(١٩٦٧)، وهنا أعلنت أنها تقبل أن يتم ذلك فى اجتماع يعقده الممثل الخاص للأمين العام. أما بالنسبة لموقف الجمهورية العربية المتحدة، فقد أعلنت أنها مستعدة للقبول بالمفاوضات " غير المباشرة "، بشرط أن تعلن إسرائيل قبل ذلك أنها ستنفذ القرار[2].

ولقد سار " جونار يارنج " في اتجاهين للوصول إلى تسوية مرضية فالاتجاه الأول كان يتعلق بتسوية المشاكل الكبيرة والمشار إليها فى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، والثانى وهو الذى يتعلق بالمشاكل الصغيرة الثانوية الأخرى

---

(1) حسام الخطيب ، إسرائيل والسلام فى الشرق الأوسط ، محاولة لتحديد مسئولية عالمية، مجلة شئون فلسطينية ، العدد (٢٨) ، ديسمبر ١٩٧٣ ، صـ ٣٠ .

(2) تقرير مجلس الأمن ، الدورة السادسة والعشرون ، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٠ – ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧١ ، (A/8402) ، ملحق رقم (٢) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٤، صـ ٣٥ .

والتى يساعد التوصل إلى حل لها على تحسين الجو العام[1]. إلا أنه يبدو أن إسرائيل أرادات وضع العراقيل أمام " يارنج " حتى لا يحقق أى نجاح منشود، فبخلاف المشاكل الكبيرة نجد أن إسرائيل عملت على القضاء على أى نجاح حتى لو كان بخصوص المسائل الصغيرة، فعلى سبيل المثال، مسألة اخراج السفن المحتجزة فى قناة السويس نتيجة لأعمال الحرب، والتى وصل عددها إلى (١٥) سفينة. فلقد كان هذا المطلب من أولى مطالب " يارنج " من الجمهورية العربية المتحدة، وحصل " يارنج " على وعد منها بأنها ستبحث فى إيجاد سبيل لإخراج السفن من القناة، وأكدت الجمهورية العربية المتحدة بأن هذا سيحدث فى إطار السيادة المصرية، وإنه إذا حدث عدوان إسرائيلي أثناء عمليات المسح فإن ذلك سوف يؤدى إلى عرقلة العملية. وعند زيارة "يارنج" للقاهرة فى ١٧ كانون الثانى / يناير ١٩٦٨، أبلغه وزير الخارجية المصرى " محمود رياض " بأن إسرائيل لن تتدخل فى موضوع إخراج السفن، وكان رد وزير الخارجية المصرى "محمود رياض" بأنها إذا تدخلت فإن العملية ستتوقف. وبالفعل حدث ما توقعه "محمود رياض" حيث اعتدت إسرائيل على قاطرات هيئة القناة التى كانت تقوم بعمليات المسح، وأطلقت مدافعها من الإسماعيلية، وبالتالى أوقفت الجمهورية العربية المتحدة عمليات إخراج السفن، وهنا قام وزير الخارجية "محمود رياض" بإبلاغ السفير "يارنج" بهذا القرار وذلك أثناء زيارة الأخير للقاهرة فى ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨. وبذلك تلاشى الأمل الذى كان يسعى إليه "يارنج" لتحريك الموقف[2].

---

[1] تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثالثة والعشرون ، ص ٥٧ ؛ S/8309/Add.1، (انظر ملحق رقم ٥) .

[2] حمدى فؤاد ، مرجع سابق ، صـ ٢٤ – ٢٩ .

لقد علقت إسرائيل على ذلك بقولها " إنه قد جرى الاتفاق على حظر سير السفن والزوارق داخل القناة ودخولها إليها، وعلى هذا فإن قيام أحد الموقعين على وقف إطلاق النار بتسيير أى مركب بحرى فى القناة يشكل خرقاً لهذه الترتيبات إلا إذا وافق الطرف الآخر على ذلك. وأكدت إسرائيل بأنها قد وافقت على اقتراح السفير " يارنج " بالسماح بخروج السفن الحربية من جهة الجنوب، دون المساس بالاتفاق المتعلق بالامتناع المتبادل عن الملاحة وأن إرسال الزوارق فى اتجاه القسم الشمالى من القناة كان عملاً استفزازيا مباشراً ومتعمداً من الجمهورية العربية المتحدة ".

ورداً على تلك الادعاءات قام ممثل الجمهورية العربية المتحدة فى الأمم المتحدة " محمد عوض القوني " بتقديم رسالة إلى مجلس الأمن مؤرخه فى ١ شباط / فبراير ١٩٦٨، أحال بها إلى المجلس نص بيان أصدرته وزارة الخارجية يوم ٣٠ كانون الثانى / يناير ١٩٦٨، والذى تضمن وصفاً لخطة العمل والعمليات التى باشرتها هيئة قناة السويس لإطلاق السفن الحبيسة، ونفى البيان وجود أى اتفاق يحظر الملاحة فى قناة السويس، وأكد أن مبادلة رسائل مع رئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة " أنزيو سيلافيو : Ensio Siilasvio " نصت على وجوب استمرار هيئة قناة السويس فى تسيير زوارقها حرصاً على سلامة السفن الحبيسة فى القناة[1].

إن ما أشارت إليه إسرائيل هو اقتراح كان قد قدمه رئيس المراقبين وبدأ العمل به فى ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٦٧ حيث طلب فيه وقف كل نشاط عسكرى فى القناة بما فى ذلك تسيير الزوارق فى القناة أو إنزلاها فيها لمدة شهر، ثم تم الاتفاق على استمرار تنفيذ هذا الاقتراح لحين يتفق الطرفان على غير ذلك. ولقد كان الأمر يختلف هذه المرة، فالعمل هنا ليس عسكرى، وكذلك نجد أن "جونار يارنج" قام بتبليغ إسرائيل بالعمل مسبقاً، ولو كانت إسرائيل تريد

---

(1) تقرير مجلس الأمن ، <u>الدورة الثالثة والعشرون</u> ، صـ ٥٨ ، ٥٩ .

إنجاح مهمة " يارنج " فى هذه المسألة الصغيرة لم تتذرع بمثل تلك الذرائع بل كان من الأحرى لها الاتصال " بيارنج " أو برئيس المراقبين للتشاور فى الأمر.

يتضح مما سبق أن جهود " يارنج " لم تتوصل إلى شئ، وكان قد مر شهران على إصدار القرار ٢٤٢(١٩٦٧). وهذا يدل على فشل " يارنج " فى مساعيه، ولقد أشار الأمين العام إلى ذلك حين ذكر فى تقرير له للمجلس فى ٣١ كانون الثانى/ يناير ١٩٦٨ وذلك بخصوص الاعتداء الإسرائيلى على الزوارق المصرية فى القناة، حيث قال " إن المصاعب التي واجهتها العملية تعطى مثلاً حياً على التعقيدات والأخطار التى تكتنف الحلول حتى للمسائل البعيدة نسبياً عن الخلاف والتى يتفق الأطراف أنفسهم عليها من حيث المبدأ"[١]. ونظراً لتباعد وجهات النظر، بل استحالة تنفيذ ما طالبت به إسرائيل، مع تمسك الجمهورية العربية المتحدة بموقفها، بدأ " يارنج " يشير إلى احتمال تخليه عن منصبه كممثل للسكرتير العام، حيث اقترح ذلك خلال اللقاء مع وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة فى القاهرة فى ٧ شباط / فبراير ١٩٦٨، إلا أن السيد " محمود رياض " قال له " إن إنهاء مهمتك يصدر بقرار من مجلس الأمن، و إذا لم توافق إسرائيل على تنفيذ القرار فإن الأمر يعود فوراً إلى مجلس الأمن"[٢].

لقد بذل الممثل الشخصى للسكرتير العام " جونار يارنج " مجهوداً كبيراً فى المنطقة بهدف التوصل إلى حل للموقف. وقام فى هذه الفترة بزيارات متعددة إلى القاهرة والقدس، فقام بزيارة القاهرة فى الفترات التالية: (١٦ - ١٨ كانون الثانى/ يناير ١٩٦٨، ١٣شباط / فبراير ١٩٦٨، ١٩- ٢٠

---

(1) المصدر السابق ، صـ ٥٨ .

(2) حمدى فؤاد ، مرجع سابق ، صـ ٢٩ .

شباط فبراير ١٩٦٨، ٧ أزار / مارس ١٩٦٨). وزار السلطات الإسرائيلية فـى القدس فـي الفتـرات : (٢٢ - ٢٣ كـانون الثـانى / ينـاير، ١- ٢ شـباط/ فبراير، ٧- ٨ شباط/ فبراير، ١٣ شـباط/فبراير، ١٩ - ٢٠ شـباط/ فبرايـر، ٧آزار/ مارس ١٩٦٨)، واتجه يارنج إلى نيويورك للتشاور مع الأمين العام " يوثانـت " فـى الفتـرة مـا بـين ٢٨ شـباط / فبرايـر وحتـى ٢ آزار/ مـارس ١٩٦٨[١]. وعلى الرغم من المجهود الكبير الذى بذله " يارنج " والذى يتضح مـن عدد تلك الزيـارت، إلا أنهـا لم تـأت بجديد، فلقد أصـرت إسرائيل بـأن المفاوضـات المباشرة هى أفضل سبيل لتحقيق أهداف القرار ٢٤٢(١٩٦٧)، أما الجمهوريـة العربيـة المتحدة، فقد أعلنت أنهـا مستعدة للقبول بالمفاوضـات غير المباشرة، بشرط أن تعلن إسرائيل قبل ذلك أنها ستنفذ القرار[٢]. لقد أشار الأمين العام إلـى هذا الفشل الذي يلاحق مهمـة " يـارنج " نتيجة تمسك كل طرف بموقفه، حيث ذكر الأمين العام " يوثانت " بأن السفير" يـارنج " حـاول الحصـول علـى بيـان مقبـول بشـأن الموقف لتنفيذ القـرار ٢٤٢ (١٩٦٧) مـن الأطراف، إلا أن جهوده لم تسفر حتى ذلك الحين عن اتفاق[٣].

لقد أراد " يارنج " أن يختصر الوقت الذى يضيع من تنقله من بلد لآخر، ولذلك طرح فكرة إرسال مندوبين للدول إلى مقره فى " نيقوسيا " حتـى يسـهل عليـه عملية التفـاوض، ولقد أشـار" يـارنج " إلـى وزيـر الخارجيـة المصـرى "محمود رياض"، بأن إرسال ممثلين إلى " نيقوسيا " لا يعني بأى حال اجتماع الأطراف فى غرفة واحدة[٤]. لقد ألح " يارنج " على هذا الطلب كثيراً، وذلك قبل أن يذهب إلى نيويورك للتشاور مع الأمين العام، وكذلك بعـد أن عـاد

---

(1) S/8309/Add.2 ، (انظر ملحق رقم ٦) .

(2) تقرير مجلس الأمن ، الدورة السادسة والعشرون ، صـ ٣٥ .

(3) تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثالثة والعشرون ، صـ ٨٠ .

(4) حمدى فؤاد ، مرجع سابق ، صـ ٣٢ .

منها وزار القاهرة في ٧ آزار/ مارس ١٩٦٨. إلا أن وزير الخارجية المصري " محمود رياض" قد أعلمه بموقف مصر النهائي موضحاً النقط التالية :

١- أن مصر مستعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن باعتباره حلاً كاملاً للمشكلة، بينما تنظر إسرائيل إليه باعتباره جدول أعمال للمناقشة، وليس محل تنفيذ. وهذا يؤكد أننا نسير في طريقين مختلفين.

٢- أن هدف إسرائيل هو التوقيع على معاهدة صلح، بينما تحتل هي أراضينا، وهي بذلك تطلب منا الاستسلام الكامل للاحتلال، والتوقيع على معاهدة عن طريق مفاوضات شكلية ليس هدفها-إلا الحصول على شرعية، وتنازل عن أراضينا التي تحتلها...".

ثم أشار السيد " محمود رياض " بعد ذلك إلى فكرة اللجوء إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء به، على أساس أن يكون المجلس ضامناً لتنفيذ القرار وعلى الأخص الدول الأربع الكبرى[1].

وبذلك يتضح أن الجمهورية العربية المتحدة قد رفضت فكرة إرسال ممثل لها إلى " نيقوسيا "، حيث وجدت أنه لا جدوى من المفاوضات على الشكل الذي يقترحه السفير " يارنج " فهي لن تقدم جديداً وخاصة مع تمسك إسرائيل بموقفها، ولذلك وجدت الحكومة المصرية أن أفضل حل هو إعادة القضية مرة أخرى إلى مجلس الأمن، وهذا يدل على أنها أضبحت مقتنعة بأن مهمة "يارنج" لن يكتب لها النجاح.

وأثناء زيارة " يارنج " للقاهرة في ٨ نيسان / إبريل ١٩٦٨ تلقى مقترحات محددة من السيد "محمود رياض" والذي طلب منه أن يدرسها ويبلغه رده عليها وهي :

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٣ .

١- يتولى مجلس الأمن وضع برنامج زمنى لتنفيذ قراره. ويكون ذلك بضمان من الدول الأعضاء وخاصة الدول الكبرى.

٢- أن يقترح " يارنج " بنفسه جدولاً زمنياً للتنفيذ.

٣- أن يستقر " يارنج " فى نيويورك للاتصال بالأطراف المعنية[١].

من الملاحظ أن وزير الخارجية المصرى " محمود رياض " قد وافق هذه المرة على وجود ممثل للجمهورية العربية المتحدة فى الاجتماعات مع "يارنج "، إلا أن الأمر هذه المرة يختلف عما كان يطلبه " يارنج " من الاجتماع فى " نيقوسيا "، حيث أن الاجتماعات فى " نيقوسيا " قد تفهم بأنها مفاوضات مباشرة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل، بينما ستأخذ الاجتماعات فى نيويورك والتى سيمثل فيها ممثلو الدول فى الأمم المتحدة الطابع الدولى. إلا أنه من الأفضل " ليارنج " أن يجتمع مع وزراء خارجية الأطراف، حيث أن الممثلين فى الأمم المتحدة لن يكونوا مخولين فى كافة المسائل، وهذا لن يساهم بتقدم مهمة " يارنج " .

لقد وافقت الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل على عقد اجتماعات فى إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن وذلك فى نيويورك، وأرسل " يارنج " نتيجة لذلك رسالة إلى الأمين العام " يوثانت " فى ٩ أيار/ مايو ١٩٦٨، تحوى هذا الاتفاق[٢].

---

(1) لقد تقدم " محمود رياض " بهذه المقترحات حيث أن الجمهورية العربية المتحدة قد تلقت معلومات تؤكد أن مجلس الوزراء الإسرائيلى يعانى من انقسام وأن (٥) وزراء على الأقل يطالبون بالاحتفاظ بكل الأراضى العربية. (انظر : المرجع السابق ، صـ ٣٣ ، ٣٤).

(2) انظر نص الرسالة التى أرسلها " يارنج " إلى " يوثانت " فى ٩ أيار / مايو ١٩٦٨ ، فى: حمدى فؤاد ، مرجع سابق ، صـ ٣٥ .

لقد أكد " محمود رياض " للممثل الخاص للأمين العام، وقبل عودته إلى نيويورك على ضرورة وضع جدول زمنى لاستكمال القرار، وكرر مرة أخرى بأن الجمهورية العربية المتحدة مستعدة لتنفيذ القرار ككل وكصفقة شاملة " Package deal " ورأى ضرورة أن تعمل إسرائيل على نفس الخط وأن تسعى إلى الانسحاب الشامل من كل الأراضى المحتلة.

ترك " يارنج " المنطقة فى ١٠ أيار / مايو ١٩٦٨ ووصل إلى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى ١٥ أيار / مايو ١٩٦٨[١]. وفى الخمسة أسابيع التالية لوصول السفير " جونار يارنج " إلى نيويورك، تابع بشكل نشط اتصالاته مع الممثلين الدائمين للأطراف فى كلا المستويين الرسمى وغير الرسمى، ولسوء الحظ فإن هذه الاتصالات لم تساهم بأى حال لكسر الجمود بين الأطراف بخصوص تفسير قرار مجلس الأمن، وفى أسلوب تطبيقه[٢]. وفى ٢١ حزيران/ يونيه غادر السفير " يارنج " نيويورك فى رحلة لقضاء عطلة فى أوروبا ، إلا أنه استمر فى تقصى المعلومات، واغتنم فرصة وجود وزراء خارجية الأطرف المعنية فى عدة بلدان أوربية واجتمع معهم كالتالى :

١- مع وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة " محمود رياض " فى " ستوكهولم " فى ٢٥ حزيران / يونيه.
٢- مع وزير خارجية إسرائيل " ابا إيبان " فى لاهاى فى ٢٦ حزيران / يونيه. واجتمع كذلك مع المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية فى لندن فى ٩ تموز / يوليه وعاد إلى مقر الأمم المتحدة فى ٢٢ تموز / يوليه ١٩٦٨[٣].

---

(1) S/10929 , p. 26 .
(2) S/10070 , p. 9 .
(3) السياسة الدولية ، نشاط المنظمات الدولية ، العدد (١٤) ، ١٩٦٨، صـ ٢٠٢ .

وبعد موافقة الأمين العام عاد السفير " يارنج " إلى الشرق الأوسط لاستكمال اتصالاته المباشرة مع الأطراف، ويبدو أن " يارنج " قد اقتنع بأن المفاوضات مع الممثلين فى الأمم المتحدة قد أعاده للوراء، و بدأت بذلك الجولة الثانية من المحادثات فى منطقة الشرق الأوسط فى ١٦ أب / أغسطس ١٩٦٨، إلا أن هذه المحادثات لم تسفر عن أى نتيجة، فلقد تمسك كلا الطرفين بمواقفهم السابقة.

لقد أتاح افتتاح الدورة ٢٣ للجمعية العامة فى نيويورك فى شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ فرصة أخرى للممثل الخاص مكنته من عقد اجتماعات مع وزراء خارجية الأطراف[1]، فلقد عقد " يارنج " اجتماعات شكلية فى بادئ الأمر، ولكن بعدما ألقى وزراء الخارجية الأطراف بخطاباتهم فى النقاش العام، استؤنفت الاجتماعات بين " يارنج " وبينهم بطابع أكثر رسمية، وانتهت تلك الاجتماعات بتقارير مكتوبة من وزراء خارجية إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة، وأعادوا فيها صياغات توضح مواقف حكوماتهم.

لقد أكدت تلك التقارير حجم الخلافات الجوهرية بين الأطراف، فمن جانب اعتبرت إسرائيل أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ما هو إلا بيان للمبادئ العامة والتى على ضوئها يجب أن يتفاوض الأطراف على

---

(1) كان البند بعنوان الحالة فى الشرق الأوسط مدرجاً فى جدول أعمال الجمعية العامة أثناء دورتها الثالثة والعشرون ، ولكن رئيس الجمعية العامة أعلن فى جلستها العامة الختامية المنعقدة فى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ ، أنه فهم من مشاوراته مع الوفود المختلفة أن الرأى متفق على وجوب إرجاء النظر فى البند إلى الدورة العادية القادمة ، ومن ثم فقد قررت الجمعية العامة دون اعتراض على إدراج البند فى جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والعشرون . (انظر: التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة ، الدورة الرابعة والعشرون ، (A/7601) ، الملحق رقم (١) ، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٦٨ - ١٥ حزيران / يونيه ١٩٦٩ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٠، صـ ١) .

السلام. ومن جهة أخرى، اعتبرت الجمهورية العربية المتحدة أن القرار يتضمن خطة لتسوية صراع الشرق الأوسط يجب أن يطبق من جانب الأطراف طبقاً للقواعد التى سيرسخها الممثل الخاص. لقد كان هناك خلاف كذلك حول نقطة الانسحاب الواردة فى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، فطبقاً للدول العربية، فقد رأت الانسحاب من كل الأراضى المحتلة فى ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧، وطبقا لإسرائيل فقد رأت ضرورة توصل الأطراف إلى اتفاق على حدود آمنه ومعترف بها.

لقد غادر السفير " يارنج " مقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى ٢٧ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٨ وتقابل مع ممثل إسرائيل الدائم فى " نيقوسيا " فى ٢ و ٣ كانون الأول / ديسمبر، ومع ممثل الجمهورية العربية المتحدة فى القاهرة فى ٤ كانون الأول / ديسمبر. إلا أن هذه الاجتماعات لم تسفر عن أى تغيير فى مواقف الأطراف. ونتيجة لهذه المواقف المتعارضة من الجانبين، والتى نتجت عن عدم الوضوح فى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، نجد أن السفير " يارنج " يدعو الأطراف إلى عقد اجتماعات أخرى فى منتصف يناير ١٩٦٩، وذلك لكى يعطى للأطراف فرصة للتفكير والتمعن فى مواقفهم الخاصة. وخلال فترة المهلة التى حددها " يارنج " قرر أن يعود إلى عمله كسفير " للسويد " فى " موسكو ". وفى ٢٩ كانون الثانى / يناير ١٩٦٩ عاد إلى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك مرة أخرى لكى يتابع نشاطاته بخصوص الشرق الأوسط[١].

وقبل الانتقال لدراسة المرحلة الجديدة فى مهمة " يارنج " فلا بد من التوقف لدراسة أهم ملامح المرحلة السابقة وتطورت الأحداث فيها. فمن الواضح أن القرار ٢٤٢(١٩١٧) كان ضعيفاً، فلم يستطع أن يجبر الطرف المعتدى على الانسحاب من الأراضى المحتلة، بل على العكس فلقد اتخذته

---

(1) S/ 10070 , p.9 .

إسرائيل ذريعة لاستمرار عدوانها غير المشروع، فلقد أبقى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الحالة كما هى عليه، وفى الواقع، فإن القرار كان بحاجة إلى قرار آخر من مجلس الأمن يتم فيه توضيح المسائل الهامة مثل الانسحاب ، ويتم فيه وضع جدول زمنى للانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة. فلقد نجح القرار ٢٤٢(١٩٦٧) في إعادة الهدوء للمنطقة حتى منتصف عام ١٩٦٨، فلم تشهد تلك الفترة سوى انتهاكات بسيطة فى عددها لوقف إطلاق النار، إلا أنه ومنذ النصف الثانى من عام ١٩٦٨ نجد حدوث انتهاكات كبيرة وخطيرة لوقف إطلاق النار، وأصبح الأمر أكثر صعوبة. وهذا الأمر دفع مجلس الأمن للانعقاد فى معظم شهر أيلول / سبتمبر ١٩٦٨، وخلص المجلس إلى إصدار القرار ٢٥٨(١٩٦٨) وذلك فى جلسته رقم (١٤٥٢) والتى عقدها فى ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨، والذى جاء فيه ما يلى :

" إن مجلس الأمن :

١- يصر على وجوب الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار الذى أمر به المجلس فى قراراته .

٢- يؤكد من جديد قراره ٢٤٢(١٩٦٧) المتخذ فى ٢٢ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧، ويحث جميع الأطراف على مد يد التعاون الكامل إلى الممثل الخاص للأمين العام فى تنفيذ الولاية الموكلة إليه بموجب ذلك القرار تنفيذاً سريعا[1]. ويبدو من الوهلة الأولى أن هذا القرار ناقص، حيث أن المطلوب لتنفيذه حتى يتحقق الهدوء للمنطقة هو تحديد نقاط الخلاف بين الأطراف

---

(1) لقد اعتمد هذا المشروع بأغلبية (١٤) صوتا مقابل لا شئ ، وامتناع عضو واحد عن الاقتراع وهو (الجزائر) ، وصدر القرار بوصفه قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٨(١٩٦٨). (انظر : تقرير مجلس الأمن ، الدورة الرابعة والعشرون ، (A /7602)، ملحق رقم (٢)، ١٦ تموز / يوليو ١٩٦٨ – ١٥ تموز / يوليه ١٩٦٩ ، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٢، صـ ٦١.

والعمل على حلها. وفى الواقع، لم يكن القرار ٢٥٨(١٩٦٨) ناجحاً، حيث أن الفترة التى تلت صدوره شهدت انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار على قطاع قناة السويس. فلقد صدر القرار فى ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨ ، إلا أنه حدثت عدة انتهاكات لوقف إطلاق النار فى ٢٢، ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨، وفى ٢٣، ٢٦، ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٨. وفى ١ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٨ تطور خرق وقف إطلاق النار إلى حد قيام إسرائيل بضرب العمق المصرى حتى مدينة نجع حمادى، وهو الأمر الذى تطلب عقد مجلس الأمن فى دورة طارئة فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٨، إلا أنه لم يصدر فيها أى قرار للمجلس، حيث اكتفى الأعضاء بمناقشة الحالة، وقام كل طرف بإلقاء الاتهامات على الطرف الآخر.

وفى الفترة الممتدة من ٣ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٨ وحتى ١٥ تموز/ يوليه ١٩٦٩ تعددت الرسائل الواردة من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة والتى اتهمت فيها كل منهما الأخرى بخرق وقف إطلاق النار. ولقد أدت كثرة الحوادث وشدتها إلى قيام الأمين العام بلفت نظر المجلس إلى الحالة السائدة فى المنطقة[1]. ويتضح من كل ما سبق أن الحالة عادت مرة أخرى للانفجار، وهو ما أصطلح على تسميته بـ" حرب الاستنزاف " والتى أعلنتها الجمهورية العربية المتحدة والتى قامت على مبدأ " ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ". ومعنى هذا أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ومساعى السفير "جونار يارنج" قد فشلت حتى تلك اللحظة فى تسوية المسألة.

لقد أصبح المجتمع الدولى مقتنعا بأن الوقت يسير فى طريق الانفجار، ولا أدل على ذلك من كلمة ممثل المملكة المتحدة فى مجلس الأمن فى الجلسة (١٤٥٧) والتى عقدها المجلس فى ٤ تشرين الثانى / نوفمبر حين قال : "إن الجهود الرامية لتحقيق تسوية فى الشرق الأوسط قد بلغت مرحلة حرجة، وأنه

---

[1] S/9171 (انظر ملحق رقم ٧) ؛ S/9316 .

إذا حدث أن أخفق المجلس عام ١٩٦٨ فى تنفيذ الاتفاق الإجماعى الذى توصل إليه عام ١٩٦٧، فإن عام ١٩٦٩ سيكون عام العقاب"[١]. ولذلك صحب قرار شن الجمهورية العربية المتحدة لحرب الاستنزاف تحقيقا لشعار "إزالة إثار العدوان " تحركات فى المسار الدولى شهدت مبادرات فردية حتى نهاية عام ١٩٦٩، إلا أن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح لتمسك كلا الطرفين بموقفيهما، وكانت هذه المحاولات كما يلى :

١- مقترحات طرحها وزير الخارجية الأمريكى " دين راسك " على وزير الخارجية المصرى " محمود رياض " فى نيويورك فى ٢ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٨.

٢- مقترحات طرحها وزير خارجية الاتحاد السوفيتى " أندرية جروميكو " فى ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨.

٣- مقترحات قدمها وكيل وزارة الخارجية الأمريكية " جوزيف سيسكو " فى ١٦ أيار / مايو ١٩٦٩، وأخرى قدمها فى ١٥ تموز / يوليه ١٩٦٩.

٤- مقترحات قدمها وزير الخارجية الأمريكى " روجرز " فى ٩ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٩[٢].

وبذلك تكون عملية التسوية قد وصلت فى ذلك الوقت إلى طريق مسدود، فمهمة " يارنج " لم يكتب لها النجاح، وحتى المقترحات الفردية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى قد فشلت. فلقد كان لكل طرف مواقفه ووجهة نظره، فالجمهورية العربية المتحدة أرادت الانسحاب

---

(1) تقرير مجلس الأمن ، الدورة الرابعة والعشرون ، صـ ٧١ .

(2) محمد عز الدين عبد المنعم، " الجهود الدولية عقب حرب يونيه "، فى : الندوة الإستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً ، المحور السياسى، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع ، إدارة الشئون المعنوية، ١٩٩٨، صـ ١٢ .

الإسرائيلي بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة، والجانب الإسرائيلي يتمسك بالأرض ويساوم عليها بحجة تحقيق سلامته وأمنه.

في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٦٩ عاد السفير " يارنج " إلى مقر الأمم المتحدة، وأجرى اتصالات شخصية مع الممثلين الدائمين للأطراف وبعض الدول الأعضاء الأخرى، وكانت دون نتيجة، ثم زار بعدها الشرق الأوسط في أزار / مارس و نيسان / ابريل ١٩٦٩. وفي تلك الزيارات قدم على الأطراف سلسلة من الأسئلة كان الغرض منها هو الحصول على مزيد من التحديد الصريح لمواقفهم حيال قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧)[١]. ولقد قدم السفير "يارنج" قوائم الأسئلة إلى الجمهورية العربية المتحدة في ٤ أزار/ مارس ١٩٦٩، وإلى إسرائيل في ٩ أزار مارس ١٩٦٩، ولقد هدفت هذه الأسئلة إلى تحديد مواقف الأطراف تجاه شروط تطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، حيث إنه يمكن اعتبار أن كل شرط من تلك الشروط جزءاً من تسوية شاملة. ولقد جاءت الأسئلة التي قدمها " يارنج " كما يلي :

١- هل توافق إسرائيل (والأردن، لبنان، الجمهورية العربية المتحدة) على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) للتوصل إلى اتفاق سلام مقبول لمشكلة الشرق الأوسط وفقاً للشروط والمبادئ الواردة في القرار ؟.

٢- هل توافق إسرائيل (الأردن، لبنان، الجمهورية العربية المتحدة) على التعهد بإنهاء كافة مطالبها وإنهاء حالة الحرب مع الأردن ولبنان والجمهورية العربية المتحدة (إسرائيل) ؟.

٣- هل توافق إسرائيل (الأردن، لبنان، الجمهورية العربية المتحدة) على التعهد باحترام واستقلال سيادة وسلامة الأراضي الإقليمية والاستقلال السياسي للأردن ولبنان والجمهورية العربية المتحدة (إسرائيل) ؟.

---

[١] تقرير مجلس الأمن ، الدورة إلسادسة والعشرون ، صـ ٣٥ .

٤- هل توافق إسرائيل (الأردن، لبنان، الجمهورية العربية المتحدة) على حق الأردن ولبنان والجمهورية العربية المتحدة (إسرائيل) فى العيش فى سلام وأمن فى ظل حدود آمنة ومعترف بها بعيدا عن أية تهديدات أو أعمال عدوانية؟.

٥- إذا تم ذلك فما هو تصور الأمن والحدود المعترف بها من قبل إسرائيل (الأردن، لبنان، الجمهورية العربية المتحدة)؟.

٦- هل تقبل إسرائيل سحب قواتها من الأراضى التى احتلتها فى النزاع الأخير؟[1]

٧- هل تقبل الجمهورية العربية المتحدة ضمان حرية الملاحة لإسرائيل فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة خاصة :

أ- عبر مضايق تيران. ب- عبر قناة السويس.

٨- إذا تم التوصل لإتفاق يتعلق بمشكلة اللاجئين وتم تقرير هذا الاتفاق للأطراف المعنية لدراسته وقبلته هذه الأطراف مبدئيا وأعلنت استعدادها لتطبيقه، فهل يتشكل هذا القبول بالنسبة لإسرائيل (الأردن، لبنان، الجمهورية العربية المتحدة) تطبيقا كافيا كاملا لهذا الشرط من قرار مجلس الأمن كمبرر لتطبيق الشروط الأخرى ؟.

٩- هل توافق إسرائيل (الأردن، لبنان، الجمهورية العربية المتحدة) على أن عدم انتهاك الأراضى والاستقلال السياسى لدول المنطقة ينبغى حمايته عن طريق :

---

(1) جاءت صيغة السؤال السادس كما يلى: " Does Israel agree to withdrow its armed forces –from territories occupied by it in the recent conflict ?" ويلاحظ أن السفير " يارنج " قد استخدم نفس العبارات التى وردت فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ولم يضف أداة التعريف " the " قبل كلمة " territories " .

أ- إنشاء مناطق منزوعة السلاح. ب- من خلال وسائل أخرى ؟.

١٠- هل توافق إسرائيل على أن مثل هذه المناطق المنزوعة السلاح لابد أن تشمل مناطق على جانبى الحدود ؟.

١١- هل توافق الأردن على أن تقام منطقة منزوعة السلاح فى الأراضى الأردنية التى تنسحب منها القوات الإسرائيلية ؟.

١٢- هل توافق الجمهورية العربية المتحدة على إقامة مناطق منزوعة السلاح فى :

أ- شرم الشيخ. ب- مناطق أخرى من سيناء.

١٣- هل توافق إسرائيل (الأردن، لبنان، الجمهورية العربية المتحدة) على أن تشرف الأمم المتحدة وتتولى نزع سلاح مثل هذه المناطق ؟.

١٤- هل تقبل إسرائيل (الأردن، لبنان، الجمهورية العربية المتحدة) كبند أخير من الاتفاق على كافة الشروط لتوقيع اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن الشروط الصالحة لإقامة سلام عادل ودائم فى المنطقة؟[١].

من الواضح أن تلك الأسئلة التى قدمها " يارنج " قد حددت النقاط التى يجب أن يتم الاتفاق عليها، ومن خلال إجابات الأطراف على تلك الأسئلة فإنه يمكن وضع أساس للتسوية فى منطقة الشرق الأوسط. وهذه الطريقة فى الوساطة لها مغزى، وذلك لأن إجابات الأطراف ستكون هى مواقفهم المعلنة

---

[١] لقد كانت هذه الأسئلة عبارة عن قائمة عامة تنطبق على كل الدول ، وبما أن بعض الأسئلة كانت تتعلق ببنود قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢(١٩٦٧) وكانت تنطبق على إحدى أو بعض هذه الدول دون الأخرى ، ولذلك فإنه عند الإجابة على تلك الأسئلة ، فإن بعض الإجابات سوف تختلف فى ترقيمها عن القائمة العامة ، ولقد أشارت الإجابات إلى أرقام الأسئلة فى القائمة العامة فى أقواس إضافية . (انظر: **S/10070** , annex 1, PP. 1-3، انظر ملحق رقم ٩) ؛ حمدى فؤاد ، <u>مرجع سابق</u> ، ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ . هذا ويوجد خطأ فى قائمة الأسئلة التى أوردها الأستاذ حمدى فؤاد وخاصة ما يتعلق منها بالأسئلة رقم ٣ ، ٤ ، ٥).

والتـى يمكـن مـن خلالهـا وضـع الخطـوات اللازمـة لتحقيـق التسـوية المرجـوة والتـى تتفـق بنودهـا فـى هـذه الحالـة مـع القـرار ٢٤٢ (١٩٦٧). هـذا وتوجـد ملاحظة أخرى فى قوائم الأسئلة وهى أنها لم تذكر فيها " سوريا "، وكان ذلك راجعاً إلى أنها حتى ذلك الوقت لم تكن قد اعترفت بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، ولم تكن قد استقبلت ممثل الأمين العام " جونار يارنج ".

وفى ٢٧ أزار/ مارس قدمت الجمهوريـة العربيـة المتحدة إجاباتها علـى قائمة الأسئلة إلى " يارنج ". وقدمت إسرائيل إجاباتها لـه فـى ٢ نيسان/ إبريل ١٩٦٩[١]. وعند دراسة إجابات الدولتين علـى الأسئلة التـى قدمها " يـارنج " نلاحظ الآتى :

[١] قبلت الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، ولكـن إسـرائيل وجـدت أنـه لابـد مـن التفـاوض وعقـد اتفاقيـات بـين الـدول المعنية أولاً.

[٢] وجـدت الجمهوريـة العربيـة المتحـدة أن إنهـاء حـالات الحـرب مـرتبط بالانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضـى العربيـة المحتلـة نتيجـة للعـدوان الأخير. أما إسرائيل فقد حملت البلدان العربية أسباب العدوان منذ عشرين سـنة ولـذلك فلابـد للـبلاد العربيــة أن تتنــازل هــى أولاً عـن أى صـفة للمحاربة[٢]! !.

[٣] رأت الجمهوريـة العربيـة المتحـدة أن احتـرام سيادة ووحـدة الأراضـى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة يتطلب إنهـاء إسـرائيل لاحتلالهـا وانسحاب قواتهـا من جميـع الأراضـى العربيـة التـى احتلتهـا نتيجـة لعـدوان ٥ حزيران / يونيه، وضروره تطبيق القرار ٢٤٢(١٩٦٧) بالكامل. إلا أن

---

(1) S/ 10070 , annex .1 , P. 5-17 . ، (انظر ملحق رقم ١٣) .

(2) تناست إسرائيل أنها اغتصبت أراضى عربية وشردت أطفال ونساء عرب .

إسرائيل رأت عدم الاعتراض على هذا الاحترام، ولكن هذا لن يتحقق إلا بإنشاء حدود متفق عليها أولاً.

[٤] لم تعترض الجمهورية العربية المتحدة على حق إسرائيل فى العيش فى سلام وذلك بشرط الانسحاب وتطبيق القرار ٢٤٢(١٩٦٧). وكذلك قبلت إسرائيل العيش فى سلام أيضا بشرط تحريك القوات والقضاء على القوات غير النظامية (الفدائيين).

[٥] وعند إجابة الجمهورية العربية المتحدة على تصور الحدود الآمنة، أجابت بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة وقرار التقسيم لعام ١٩٤٧، على أساس أنه القرار الوحيد الصادر عن الأمم المتحدة بخصوص حدود إسرائيل. إلا أن إسرائيل وجدت أنه لم توجد مطلقاً حدود آمنة معترف بها بين إسرائيل والبلاد العربية ولذلك فلابد من البحث عن حدود جديدة. هذا ويرى الباحث أن الحدود غير الآمنة التى تدعيها إسرائيل راجعة إلى طبيعة وجودها ونشأتها العدوانية، فلو كانت إسرائيل مثلا قد حصلت منذ البداية على ما تريد من حدود لكانت قد حدثت هجمات الفدائيين المشردين من أراضيهم، ولا أدل على ذلك مما يحدث هذه الأيام، حيث أنه على الرغم من قوة الجيش الإسرائيلى وعلى الرغم من بنائهم للجدار العازل، إلا أن هجمات الفدائيين الفلسطينيين لا زالت تطول عمق إسرائيل، ولعل هذا يكون راجعاً فى الأساس إلى سياسة القهر والعنف التى تمارسها السلطات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل.

[٦] أما بالنسبة للسؤال السادس فى القائمة العامة، وهو الخاص بإسرائيل وحدها، وهو بخصوص الانسحاب، نجد أن إسرائيل قررت أنها لن تنسحب من الأراضى المحتلة إلا بعد عقد إتفاقية سلام يتم خلالها الإتفاق على حدود آمنة، وهذا يخالف ما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة والذى كان قد أشار إليه القرار ٢٤٢(١٩٦٧) فى ضرورة احترامه.

[٧] لقد وافقت الجمهورية العربية المتحدة على حرية الملاحة فى الممرات الدولية بشرط تطبيق القرار ككل.

[٨] وبالنسبة لمسألة اللاجئين، فلقد وجدت الجمهورية العربية المتحدة ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة السابقة. أما إسرائيل فقد اقترحت عقد مؤتمر دولى لدول الشرق الأوسط ويعقد قبل اتفاقية السلام، حيث تساهم فيه الحكومات بجانب الوكالات المتخصصة فى معونة اللاجئين. إلا أنه فى الواقع يجب على إسرائيل أن تتحمل مسئولية اللاجئين وحدها، وذلك لأن مشكلة اللاجئين ظهرت نتيجة للسياسة الاستعمارية الإسرائيلية.

[٩] أما بالنسبة للسؤال التاسع وهو الخاص بإنشاء مناطق منزوعة السلاح والتى يؤدى إنشاؤها إلى عدم حدوث انتهاكات للأراضى والاستقلال السياسى لدول المنطقة، فلقد وجدت إسرائيل أن هذا الهدف لن يتحقق إلا بتنفيذ الالتزامات الواردة فى الاتفاق فيما بينهما والذى سيتعلق بضمان السلام. أما بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة فلم تعترض على وجود مثل تلك القوات، إذا كانت تقع على امتداد الحدود بين الجانبين. هذا وقد وجدت إسرائيل أن وجود قوات الطوارئ من قبل لم يمنع حدوث عدوان ضد إسرائيل[١]، ومعنى هذا أن إسرائيل ترفض أن تكون مثل تلك القوات على حدودها.

[١٠] أما بخصوص السؤال الخاص بدور الأمم المتحدة فى نزع سلاح المناطق التى تشرف عليها، إن تمت التسوية. فنجد أن الجمهورية العربية المتحدة لا تمانع حدوث هذا. أما إسرائيل فهى ترفض المبدأ منذ البداية.

[١١] أما بالنسبة للسؤال الأخير والمتعلق بضمان الاتفاق إن حدث، فإن الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل اتفقتا على أن يكون ذلك عن طريق

---

[١] من الواضح أن إسرائيل أرادت أن تظهر بأنها الدولة المعتدى عليها وتناست أنها تحتل أراضى عربية نتيجة لعدوانها فى ٥ يونيه ١٩٦٧ .

ضمانة الأمم المتحدة، ورأت إسرائيل أنه لابد أن ينظر إلى السلام من وجهة نظر القانون الدولى. ويلاحظ الباحث هنا أن إسرائيل أرادت شكل الاتفاقية فى النهاية مضمونة دولياً وتمسكت بالعرف والقانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة، أما بالنسبة لمسألة الانسحاب وحقوق اللاجئين فليس للعرف والقانون الدولى مكان بشأنهما مع إسرائيل.

لقد عمقت تلك الإجابات التأكيد على وجود خلافات جوهرية بين الأطراف وهذا ما يجعل مهمة السفير " جونار يارنج " فى غاية الصعوبة، حيث إنه لم يوجد أى اتفاق نهائى فى النقاط الأساسية والخاصة بالسلام والانسحاب، وهما الأساس الذى بنى عليه القرار ٢٤٢(١٩٦٧).

إن ما يزيد الأمر صعوبة هو تفسير الأطراف لمهمة السفير " يارنج " فمن وجهة نظر إسرائيل أنها مقتصرة على التمهيد لتنظيم لقاء بين الدول المعنية لكى تتفاوض بعد ذلك مباشرة. وهذا يختلف عن التفسير العربى لمهمة " يارنج " والتى ترى أن مهمته هى العمل على تنفيذ ما جاء فى القرار ٢٤٢(١٩٦٧) وبخاصة أهم فقراته المتعلقة بالانسحاب. فمهمة " يارنج " ليست تمهيدية ولكنها مهمة تنفيذية[1]. ومن ناحية أخرى، فإن الجمهورية العربية المتحدة بدت أكثر تعاوناً مع ممثل الأمين العام الخاص، فهى لم تطلب شيئاً بعيداً عن الشرعية الدولية، بل على العكس، فلقد أكدت مراراً قبولها للقرار ٢٤٢(١٩٦٧) وسعيها لتحقيقه فى حالة انسحاب إسرائيل، فمن الملاحظ أن لهجة الخطاب الصادرة من الجمهورية العربية المتحدة تجاه إسرائيل قد تغيرت، فهى الآن مستعدة للاعتراف بإسرائيل، وهذا الأمر كان مستحيلاً من قبل. وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن الموقف الإسرائيلى تسبب في تعطيل مهمة " يارنج " للتوصل إلى تسوية، ولا أدل على ذلك من كلمة ممثل فرنسا فى مجلس الأمن حيث قال: " إن من دواعى الأسف البالغ للوفد

---

[1] بطرس بطرس غالى ، <u>القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط</u> ، صـ ٢٨٣.

الفرنسى، أن تطبيق هذا القرار ٢٤٢ لم يقبل به جميع الأطراف بطريقة واحدة، ولكنه يأمل أن تبذل إسرائيل جهدا يماثل ذلك الذى بدر مؤخراً من الجمهورية العربية المتحدة تيسيرا لعمل يارنج "(١). وبهذه النتيجة وجد "يارنج" أن الشروط اللازمة لعقد سلسلة مفيدة من الاجتماعات فى ذلك الوقت غير متوفرة، ولذلك عاد إلى " موسكو " لاستئناف عمله هناك كسفير "للسويد"(٢).

لقد شهد بداية عام ١٩٦٩ جهداً دولياً آخراً نتيجة لتطور الموقف، حيث بدأ ما يسمى بالمحادثات الرباعية. ولقد كانت هذه المحادثات فكرة فرنسية، حيث قدم الوفد الفرنسى فى الأمم المتحدة فى ١٨ كانون الثانى/ يناير ١٩٦٩ مذكرة رسمية إلى " يوثانت " يطلب فيها باسم حكومته اجتماع مندوبى الدول الأربع الكبرى فى المنظمة الدولية للبحث عن حل للقضية فى الشرق الأوسط(٣). ولقد جاء فى المذكرة الفرنسية ما يلى: (إن أزمة الشرق الأوسط بدلاً من أن تهدأ كما هو المرجو، فإنها قد ازدادت خطورة، وإنه على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى وفرنسا وبريطانيا، التى لها مقعد دائم فى مجلس الأمن، أن تتفق فى العمل على تطبيق القرار الذى أصدره مجلس الأمن فى ٢٢ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٧)(٤). والجدير بالذكر أنه لم تكن فكرة الاجتماعات الرباعية جديدة بل كانت فرنسا قد طرحتها من

---

(١) كلمة ممثل فرنسا فى مجلس الأمن فى الجلسة رقم (١٤٥٧) فى ٤ نوفمبر ١٩٦٨، (انظر: تقرير مجلس الأمن، الدورة الرابعة والعشرون، صـ ٦٩).

(٢) تقرير مجلس الأمن، الدورة السادسة والعشرون، صـ ٣٥.

(٣) السياسة الدولية، نشاط المنظمات الدولية، عدد ١٦، ١٩٦٨، صـ ٢٣٤.

(٤) عطية حسين أفندى، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ – ١٩٧٧)، دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية فى تسوية المنازعات الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، صـ ٢١٢.

قبل ومنذ وقوع عدوان ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، حيث أعلنت أكثر من مرة أن الحل السلمى للصراع يحتاج إلى جانب مجهودات الأمم المتحدة إلى مفاوضات تجرى على مستوى الدول الأربع الكبرى[١]. ولقد كان الأمين العام للأمم المتحدة "يوثانت" قد أعرب ومنذ ٣ كانون الثانى/ يناير ١٩٦٩ عن ارتياحه للاقتراحات الخاصة بعقد اجتماع الدول الأربع الكبرى بشأن الشرق الأوسط، ما دام أن هدف هذه الاجتماعات هو الوصول لحل الأزمة فى نطاق قرار مجلس الأمن الصادر فى تشرين الثانى/ نوفمبر١٩٦٧[٢].

لقد وافق كل من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا على الاقتراح الفرنسى دون إبطاء. ثم أعلنت الولايات المتحدة موافقتها مع بعض التحفظ وبدون حماسة فى ٥ شباط/ فبراير ١٩٦٩[٣]. ولقد كان هدف الدول الأربع الكبرى هو إخراج مشكلة الصراع العربى الإسرائيلي من أيدى الأمم المتحدة، فلقد كانت النية مبيتة على دعوة ممثل الأمين العام الخاص " يارنج " لأى اجتماع فى حالة الضرورة فقط[٤].

أما بالنسبة لموقف إسرائيل من تلك الاجتماعات فلقد عارضت حدوث أى مناقشات فى إطار الاجتماعات الرباعية، ويتضح ذلك من الرسالة التى أرسلها " أبا ايبان " وزير خارجية إسرائيل إلى " يارنج " والملحقة بإجابات إسرائيل على الأسئلة التى قدمها " يارنج " فى ٢ نيسان/ إبريل ١٩٦٩، والتى جاء فيها: " ومن وجهة نظرنا أيضاً أن اجتماعات الدول الأربع الكبرى قد أضعفت الاهتمام الذى كان ينبغى تركيزه على جهود الدول ذاتها للتحرك نحو

---

(1) بطرس بطرس غالى ، القضايا العشر فى تسوية أزمة الشرق الأوسط ، صـ ٢٨٤.

(2) السياسة الدولية ، نشاط المنظمات الدولية ، عدد ١٦، ١٩٦٨، صـ ٢٣٤.

(3) مصطفى طلاس ، الطريق المسدود فى الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل ، مجلة شئون فلسطينية ، العدد (٣١) ، أزار/ مارس ١٩٧٤ ، ص ١٦.

(4) http://www.nasser.bibalex.org/nasserbritdocs/results.aspx
ورمز الوثيقة هو : (Cab – 128 – 44 - 0004)

السلام وأدت إلى تشتيت الجهود، كما أنها خلقت أساساً خاطئاً بأنه من الممكن إيجاد حل للمشكلة بعيداً عن المنطقة وبدون إرادة حكوماتها. إن إسرائيل تعترف بمهمتكم كإطار دولى - يقصد مهمة يارنج - ينبغى من خلاله تحقيق السلام بين الدول فى الشرق الأوسط"[١]. ويتضح من هذا أن إسرائيل أرادت أن تُستشار بصورة مباشرة فى أى مقترحات للتسوية، وهذا لن يتحقق فى إطار المحادثات الرباعية المقتصرة على الأربعة الكبار، وإن كانت الولايات المتحدة أكبر مؤيد لإسرائيل مشاركاً فيها.

وعلى العكس من موقف إسرائيل، فلقد أيدت المجموعة العربية المحادثات الرباعية حيث أرسلت الجامعة العربية إلى " ديجول " رئيس الجمهورية الفرنسية فى ٢١ كانون الثانى/ يناير ١٩٦٩ برسالة ترحب فيها بهذه المبادرة[٢].

بدأت اجتماعات ممثلى الدول الأربع الكبرى فى الأمم المتحدة فى ١٣ نيسان/ إبريل ١٩٦٩، والتى طبعت بطابع السرية، ولقد أشار أول بيان عن الاجتماع الرباعى إلى أن الممثلين الأربعة بدأوا فى مناقشة المسائل الجوهرية وبدأوا فى تحديد مجالات التفاهم على أساس القرار ٢٤٢(١٩٦٧) ومهمة "يارنج". وعقدت خلال شهر نيسان/ إبريل خمسة اجتماعات لم يصدر عنها أى بيان، واستمر عقد الاجتماعات خلال شهر أيار/ مايو، وفى الاجتماع العاشر الذى عقد فى ٢٨ أيار/ مايو تم الاتفاق على ستة مبادئ للتسوية وهى:

١- الأساس القانونى لحل الأزمة هو القرار ٢٤٢ (١٩٦٧).
٢- مساندة مهمة "جونار يارنج".
٣- لا يفرض الأربعة الكبار حلاً ولكنهم يقدمون عن طريق " يارنج " مقترحات للأطراف المعنية.

---

(1) S/10070 , annex 1 , P. 4 ، (انظر ملحق رقم ٩) .
(2) عطية حسين أفندى ، مرجع سابق ، صـ ٢١٢ .

٤- يجب أن يكون الحل شاملاً.

٥- لا يجب أن ينتج عن الغزو أية تعديلات إقليمية بأى حال من الأحوال.

٦- إن الهدف النهائى هو سلام عادل ودائم[1].

ومما سبق يتضح أن أى قرار سيصدر عن اللجنة الرباعية فهو ليس فرضاً وإلزاماً للدول المتحاربة، ولكنه سيقدم إليهم عن طريق الممثل الخاص "يارنج". إلا أنه يمكن القول أن نتائج الاجتماعات الرباعية ستكون هى إرادة الدول الكبرى، وبالتالى سيكون ما يتوصلون إليه ذو ثقل سياسى كبير للأطراف، أما فى حالة رفض أحد الأطراف لقرارات اللجنة الرباعية فلابد هنا من العودة إلى مجلس الأمن، لأنه هو وحده الذى يملك حق اتخاذ تدابير عقابية، وسيكون اتفاق الدول الكبرى فى هذه الحالة هو الضمانة لإصدار قرار قوى من مجلس الأمن[2]. إلا أنه للأسف لم تصل تلك المجهودات إلى حل للأزمة، فأثناء اجتماع " يارنج " مع رؤساء وفود الدول الكبرى فى آزار/ مارس ١٩٧٠، استمع إلى ملخص ما أمكن تحقيقه، وأدرك أن الدول الكبرى لم تستطع أن تصل إلى رأى موحد يساعده فى مهمته، واعتبر أن ما قام به رؤساء وفود الدول الكبرى لا يزيد عن مجرد تمرين تفسير للقرار[3]. هذا ويمكن القول بأن مواقف الولايات المتحدة كانت هى الدافع لفشل المباحثات الرباعية، فلقد تباطأت فى البداية فى الموافقة على الانضمام إلى المباحثات الرباعية، ثم أنها بدأت فى النهاية تتجه إلى المبادرات الفردية حيث أرادت أن تستأثر وحدها بحل الأزمة، وذلك حتى يكون لها ميزه استراتيجية فى المنطقة. فلقد تقدمت الولايات المتحدة فى ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ بطلب لوقف المباحثات الرباعية، وذلك بعد أن تقدمت بمبادرة "روجرز"، ثم

---

(1) نفسه .

(2) بطرس بطرس غالى ، القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط ، صـ ٢٨٥ .

(3) حمدى فؤاد ، مرجع سابق ، صـ ١٤٠ .

أعلنت رسمياً فى ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ بأنها ترفض بصفة نهائية الاشتراك فى هذه المحادثات(١)، وبذلك تضاف المحادثات الرباعية إلى قائمة محاولات التسوية الفاشلة للصراع فى الشرق الأوسط.

حرب الاستنزاف والجهود الدولية للتسوية :

لقد أصبحت قرارات وقف إطلاق النار السابقة عديمة الجدوى، فلقد تصاعد الاحتكاك بين مصر وإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، ووصل إلى أخطر أبعاده أثناء عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩، وأعلن الرئيس " جمال عبد الناصر" بأن وقف إطلاق النار لم يعد شرعياً. فلقد كان هدف الجمهورية العربية المتحدة هو الحفاظ على اهتمام الدول الكبرى، حيث كان الرئيس " جمال عبد الناصر" متأكداً أنه بدون مشاركتهم فإن مصر لن تكون قادرة على استعادة أراضيها عن طريق الدبلوماسية. ونتج عن هذا التدهور فى وقف إطلاق النار أن قتل أكثر من ١٠٠٠ جندى إسرائيلى فى الفترة ما بين حزيران/ يونيه ١٩٦٧ وتموز/ يوليه ١٩٧٠ بطول خط بارليف، وردت إسرائيل بالهجوم فى العمق المصرى(٢). ولقد وصف الأمين العام حالة خرق وقف إطلاق النار فى تقريره الخاص حول الحالة الحرجة فى قطاع قناة السويس فى ٢١ نيسان/ إبريل

---

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر وأمريكا ، عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية - الأمريكية وتسجيل لرحلة الرئيس السادات ، رقم الإيداع بدار الكتب/١٥٥٦ / ١٩٧٦ ، د.ت ، ص ٥١ .

(2) Don peretez , The Arab-Israel Dispute , New York , facts on file , 1996 , p. 68 .

هذا ولقد ارتفعت نسبة قصف المدفعية الثقيلة من جانب الجمهورية العربية المتحدة من ٧,٢% فى شهر مارس إلى ٣٥,٦% فى شهر إبريل ثم إلى ٧٧% فى يونيه ١٩٦٩ . (انظر: عبد العظيم رمضان ، " مبادرة يارنج بين السلام والحرب "، فى مساعى السلام العربية الإسرائيلية الأصول التاريخية ، تاريخ المصريين ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، عدد (٦٧) ، ص ١٠٠) .

١٩٦٩، فقال : " إن وقف إطلاق النار الذى قرره مجلس الأمن قد فقد كل مفعولة تقريباً فى قطاع قناة السويس، وإن هذه المنطقة تشهد ما يكاد يكون حالة حرب فعلية"[1]، وفى ٢ أيار/ مايو ١٩٦٩ أشار الأمين العام إلى الأخطار التى يتعرض لها مراقبو الأمم المتحدة والمنشآت الخاصة بالمراقبين فى قطاع قناة السويس، ولذلك وجد الأمين العام ضرورة تأمينهم وتزويدهم بطائرات تستخدم فى تبديل أفراد ملاكات الأمم المتحدة عندما يتعذر تبديلهم بوسائل النقل البرية[2].

من الملاحظ فى تلك الفترة أنه كلما تقدمت مفاوضات تبدأ عمليات إطلاق النار فى الانحسار، وإذا تدهورت المفاوضات تزداد العمليات القتالية، فمثلاً وفى تقرير الأمين العام رقم (S/9316) فى ٥ تموز/ يوليه ١٩٦٩ ذكر أن العنف فى قطاع قناة السويس قد شهد بعض التضاؤل خلال الأسبوعين الأخيرين من أيار/ مايو والأسبوع الأول من حزيران/ يونيه ١٩٦٩، وهذه الفترة هى التى شهدت نشاطاً ملحوظاً للاجتماعات الرباعية، ثم ذكر أنها تدهورت فى الأسبوع الثانى من حزيران/ يونيه.

لقد أصبحت الهجمات على قاعدة قناة السويس خطيرة جداً على وضع مراقبى الأمم المتحدة، ففى شهر حزيران / يونيه ١٩٦٩ وقعت إحدى وعشرين حادثة إطلاق نار على أفراد الأمم المتحدة، أو منشآتها قامت بها قوات الجمهورية العربية المتحدة، وخمس هجمات قامت بها القوات الإسرائيلية. ولقد علق الأمين العام على ذلك قائلاً : " إنه لا يمكن أن يتوقع أن يجعلوا أنفسهم - أفراد الأمم المتحدة - أهدافاً عزلاً فى ساحة للرماية "، ثم هدد

---

(1) تقرير مجلس الأمن ، **الدورة الرابعة والعشرون** ، صـ ٧٥ .

(2) **المصدر السابق** ، صـ ٧٦ .

الأمين العام بسحب مراقبى الأمم المتحدة من المنطقة[1]. وأشار فى تقريره رقم (S/9316) فى ٥ تموز/ يوليه ١٩٦٩ بأن الفشل السياسى فى تأمين وقف إطلاق النار وفى تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) هو السبب فى نشوب حرب فعلية من جديد، حيث ذكر الأمين العام بالنص ما يلى: " إنه لا مفر من الخلوص إلى القول بأن الحرب الفعلية قد استؤنفت فى قطاع قناة السويس كله، والتجربة تثبت أنه يكاد يستحيل تأمين فعال لوقف إطلاق النار خلال حقبة طويلة غير محدودة الأمد، فى وضع تكون فيه قوتان متعاديتان وجهاً لوجه عبر منطقة حرام ضيقة، وإحداهما تحتل عسكرياً إقليما هو ملك للأخرى، دون أن يكون هناك ما يؤمل بقرب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)"[2].

لقد كان السبب فى تدهور الوضع إلى هذا الحد هو الموقف الأمريكى الداعم لإسرائيل والتى رفعت قروضها العسكرية لإسرائيل من ٢٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٨ إلى ٨٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٩، والتى وافقت كذلك على بيع طائرات (اف – ٤) إلى إسرائيل، حيث وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على الصفقة فى تموز/ يوليه ١٩٦٨ [3]. ولقد نتج عن عدم التقدم فى تسوية المسألة فعلياً إلى زيادة الإحساس العربى الزائد بالظلم، مما ترتب عليه أن الصراع بدأ يتعدى النطاق الإقليمى فوصل إلى درجة كبيرة من الخطورة، حيث بدأ يتخذ شكلاً جديداً للمقاومة، فبدأ يتتبع طائرات " العال " الإسرائيلية، كما حدث مثلاً فى ١٨ شباط / فبراير ١٩٦٩[4].

---

(1) المصدر السابق ، صـ ٧٩ .

(2) المصدر السابق ، صـ ٧٩ ، ٨٠ .

(3) وليام ب كوانت ، عملية السلام ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ ، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ ، صـ ٦٧، ١٤٩.

(4) تقرير مجلس الأمن ، الدورة الرابعة والعشرون ، صـ ١٣٧.

لقد كانت ولاية الرئيس الأمريكى "جونسون" من أكثر الإدارات الأمريكية دعماً لإسرائيل، إلا أن دور "جونسون" فى توجيه السياسة الأمريكية قد انتهى مع ترشيح خلفه " نيكسون " لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والتى بدأت ولايته فى كانون الثانى/ يناير ١٩٦٩. ولقد كان هناك من يرى أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستغير فى استراتيجيتها فى التعامل مع مسألة الشرق الأوسط بما يختلف عن إدارة سلفه "جونسون". إلا إننا نجد أن " جونسون " يقوم فى الفترة الأخيرة من رئاسته " بوعد إسرائيل بصفقة من طائرات " الفانتوم "، والتى وصفت بأنها ست طائرات فى طائرة واحدة. فلقد أراد "جونسون" من هذه الصفقة أن يقيد " نيسكون" لصالح إسرائيل، وذلك لأن موعد تسليم هدية "جونسون" لإسرائيل قد تحدد له الفترة الممتدة ما بين آزار/ مارس ١٩٦٩ وحتى كانون الثانى/ يناير ١٩٧٠[١].

لقد كانت المصالح الأمريكية فى المنطقة داعمة دائماً لإسرائيل. وحتى مع بداية فترة حكم الرئيس "نيكسون" والذى بدا فى أول الأمر أكثر تعاوناً فى التعامل مع قضية الشرق الأوسط عن إدارة سلفه "جونسون"[٢]. ففى أول أيلول/ سبتمبر وصلت إلى إسرائيل أول نفاثات من طراز فانتوم (إف -٤) والتى استخدمتها إسرائيل فى ضرب العمق المصرى، ويتضح ذلك من الرسالة (S/9540) المؤرخة فى ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ والتى

---

(1) هيكل، أكتوبر ٧٣، صـ ٨٦.

(2) ويتضح ذلك من خلال بعض المناقشات التى دارت فى جلسات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى وخاصة فى الجلسة رقم (١٦) فى ٢٦ مارس ١٩٦٩، فلقد أوضحت الجلسات ضرورة التعقل فى الرأى الذى يقول أن السياسة الأمريكية ستتغير مع تغير الإدارة، وكانت الحجة هى أن الإدارة الجديدة أرادت عودة العلاقات الأمريكية مع الجمهورية العربية المتحدة ولكن كانت وجهة نظر الرئيس " جمال عبد لناصر" مختلفة والذى قال أن الذى تغير هو الرئيس ليس إلا.

أرسلها ممثل الجمهورية العربية المتحدة إلى مجلس الأمن حيث تحدثت عن القلق الشديد الذى يساور الوفود العربية لاستخدام القوات المسلحة الإسرائيلية لطائرات الفانتوم الأمريكية الصنع فى ضرب المدن والقرى فى الجمهورية العربية المتحدة[1]. إن من أقذر العمليات التى قامت بها القوات الإسرائيلية فى العمق المصرى هي العدوان على مدرسة بحر البقر الابتدائية فى قرية الحسينية فى الشرقية فى ٨ نيسان/ إبريل ١٩٧٠، والتى ترتب عليها مقتل نحو ثلاثين طفلاً، وإصابة أكثر من خمسين طفلاً بجروح وإصابات بالغة خلفت عدداً من المعوقين، وتدمير بناء المدرسة وتسويته بالأرض. ولقد بررت إسرائيل العدوان بأن هؤلاء الأطفال كانوا يشاركون فى تدريبات الأعداد العسكرى فى معسكر الصالحية !![2].

ونتيجة للمساعدات الأمريكية لإسرائيل والتى استغلتها إسرائيل فى ضرب العمق المصرى، قام الرئيس المصرى "جمال عبد الناصر" بزيارة سرية إلى موسكو فى ٢٢ كانون الثانى/ يناير ١٩٧٠، ونتج عن هذه الزيارة قراراً من أخطر القرارات السوفيتية فى مرحلة الحرب الباردة وهو الموافقة على استضافة السوفيت فى الجمهورية العربية المتحدة للدفاع عن العمق المصرى، وكذلك لتشغيل صواريخ " سام ٣ "[3]. وفى ظرف شهر كانت أسراب الطيران السوفييتى قد تمركزت فى قواعد جديدة وبالتحديد فى قاعدة "جاناكليس" غرب الدلتا، وقاعدة المنيا فى الصعيد، ثم بدأت بطاريات

---

(1) تقرير مجلس الأمن ، الدورة الخامسة والعشرون ، (A/8002) ملحق رقم (٢) ، تموز/ يوليه ١٩٦٩ ـ ١٥ تموز/ يوليه ١٩٧٠، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٢ ، صـ ١٣ .

(2) المصدر السابق ، صـ ١٦ .

(3) للنظر فى اللقاء الذى حدث بين عبد الناصر والقادة السوفييت ، (انظر: هيكل ، أكتوبر ٧٣ ، صـ ١١٢) .

الصواريخ تأخذ مواقعها. وفى ١٨ نيسان/ إبريل ١٩٧٠ توقفت إسرائيل تماما عن غارات العمق، وذلك عقب إسقاط الجمهورية العربية المتحدة عدداً من طائرات الفانتوم، وهو ما عرف بموسم سقوط الفانتوم. وبدأ الصراع يتحول من النطاق الإقليمي إلى النطاق العالمى، فلقد وجه رئيس الوزراء السوفييتى "ألكسى كوسيجين" رسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس الأمريكى "نيكسون" يدعوه فيها إلى إرغام إسرائيل على وقف الغارات، وإلى بناء سلام دائم، على أن يبدأ الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة، وإنه إذا استمرت الهجمات الإسرائيلية، فإن ذلك سوف يجبر الاتحاد السوفييتى على وضع الوسائل تحت تصرف الدول العربية من أجل "دحر المعتدى الغاشم" . وعندها رد عليه " نيكسون " باللهجة نفسها فقال : " إن ما سمى بحرب الاستنزاف بدأتها الجمهورية العربية المتحدة، وإنه إذا أكثر الاتحاد السوفييتى من شحنات الأسلحة، فلن تتردد الولايات المتحدة فى أن تزود الدول الصديقة بالسلاح"[١].

مبادرة روجرز للتسوية فى ١٩ حزيران / يونيه ١٩٧٠ :

بدأت الولايات المتحدة من جانبها تسعى للتحاور مع الجمهورية العربية المتحدة حول إمكانيات الحل، فوصل مساعد وزير الخارجية الأمريكى "جوزيف سيسكو " إلى القاهرة، وطلب موعداً مع الرئيس "جمال عبد الناصر" والذى استقبله فى ١٢ نيسان/ إبريل ١٩٧٠ لفتح حوار حول إمكانيات البحث عن تسوية تستند إلى عدة نقاط يطرحها "ويليام روجرز : William Rogers" وزير الخارجية الأمريكى[٢]. ولذلك قام الرئيس "جمال عبد الناصر" بدعوة الرئيس الأمريكى "نيكسون" فى خطابه فى عيد العمل فى ١ أيار/ مايو

---

[1] سيدنى دى بيلى ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٧ .

[2] هيكل ، أكتوبر ٧٣ ، صـ ١١٤ .

١٩٧٠ إلى التدخل، فوجه الكلام مباشرة إلى الرئيس نيكسون قائلا له " أريد أن أقول إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد السلام، فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضى المحتلة، إن ذلك فى طاقة الولايات المتحدة أن تأمر إسرائيل، لأنها تعيش على حسابها، وأى شئ غير ذلك لا يجوز علينا ولن يجوز علينا. هذا حل، والحل الثانى، إذا لم يكن فى طاقة أمريكا أن تأمر إسرائيل، أن تكف عن أى دعم جديد لإسرائيل طالما هى تحتل أراضينا..." وذكر الرئيس" جمال عبد الناصر " كذلك قائلاً : " إننا برغم كل ما حدث لم نغلق الباب نهائياً مع الولايات المتحدة الأمريكية برغم الإساءات الكثيرة التى وجهت إلينا. وبرغم القنابل والنابلم والفانتوم... "[1].

وفعلاً بدأت الولايات المتحدة حواراً جديداً فى الشرق الأوسط، ففى ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٧٠، جاءت مبادرة أمريكية صادرة فى صورة رسالة شفوية من وزير خارجية الولايات المتحدة " ويليام روجرز " إلى الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل، والتى جاء فيها: " إن الأطراف ستبدأ فى العمل تحت إشراف السفير " جونار يارنج " الممثل الشخصى للأمين العام، وأن توافق كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار ولو لفترة محددة (٣ شهور)"[2]. وفى ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٧٠ أعلنت القاهرة قبولها لمبادرة روجرز. وأعلنت إسرائيل هى الأخرى قبولها للمبادرة فى ٣١ تموز/ يوليه ١٩٧٠.

لقد كانت نصوص المبادرة الأمريكية تتفق مع وجهة النظر المصرية منذ البداية وتعتبر تراجعاً لموقف إسرائيل، ويتضح ذلك من كلمة الرئيس

---

(1) جزء من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد العمال فى ١/٥/١٩٧٠، (انظر : http://www.moqatel.com/openshare/wthaek/khotob/khotub7/akhotub66_4-1.htm

(2) انظر نص الرسالة الأمريكية ، فى : عبد العزيز سرحان ، دروس المنظمات الدولية ، صـ ١٨٩.

"جمال عبد الناصر" فى جلسات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى فى دورتها الرابعة والعشرون، حين قال: " الحقيقة لما بحثنا هذه المبادرة بالنسبة لنا لقينا أن ما فيهاش أى جديد بالنسبة لنا، فهو يطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن، وأن " يارنج " يستأنف مهمته ووقف إطلاق النار لفترة محدودة، وإحنا فى الحقيقة وافقنا على تنفيذ قرار مجلس الأمن، ووافقنا على "يارنج " ونرحب به على الدوام "، ورأى الرئيس " جمال عبد الناصر" كذلك بأن هذه المبادرة بالنسبة لإسرائيل تعتبر تراجعاً عن موقفها، فذكر بأن أهم ما جاء فى هذه المبادرة هو ما يخص الانسحاب الإسرائيلى، حيث قال "... معنى هذا أنها تتراجع فى بعض نقاط معينة وخصوصاً إعلانها للانسحاب، وهذا يعتبر مكسب سياسى لنا... ويعتبر تحرك فى الموقف من أجل الحل السياسى، ويكون بداية تراجع إسرائيل"[1]. وبذلك تكون مبادرة " روجرز " قد قامت على أساسين وهما المفاوضات و الانسحاب. ولقد أشار "روجرز" بأن المفاوضات المباشرة ليس من الضرورى أن تحدث فى البداية، إلا أنها قد تكون مهمة فى بعض الأحيان. هذا ويجب ملاحظة أن المبادرة لم تشر إلى الانسحاب من كل الأراضى المحتلة أو من بعضها، ولكن أشار "روجرز" بأن ذلك سيكون طبقاً للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وذلك بمساعدة " يارنج " الممثل الشخصى للأمين العام .

لقد جددت المبادرة الأمريكية وقبول الأطراف لها الأمل نحو السلام، وهذه المرة سيكون السلام تحت الرعاية الأمريكية، وسيكون قائماً فى الأساس على مبادئ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وسيكون تحت إشراف الأمم المتحدة عن طريق " يارنج " والتى كانت قد توقفت مهمته منذ ٢٧ آزار/ مارس ١٩٧٠ بسبب التعنت الإسرائيلى فى تفسير القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). وعقب موافقة الأطراف على المبادرة، عقد " يارنج " اجتماعاً مع الأمين العام للأمم المتحدة

---

[1] http://www.nasser.bibalex.org/Data/does/sessions/V5/Galsa24.htm

" يوثانت " فى ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٠، وتلقى منه تقريراً وافياً عن كافة المعلومات المتوفرة لديه عن تطورات الموقف فى الشرق الأوسط، وبذلك تكون الحياة قد دبت مرة أخرى لمهمة " يارنج "، حيث أعلن " يوثانت " فى ٨ آب/ أغسطس أن مهمة " يارنج " قد تم استئنافها، ولقد أشار الأمين العام إلى أنه والسفير "يارنج" يريان أن " هناك أساساً معقولاً يمكن لـ" يارنج " استئناف اتصالاته فوراً بناء عليه "، وأضاف التقرير بعد ذلك، أن الطريق الذى يتعين السير فيه طويل وشاق وغير مأمون، ولكن يمكن بشئ من الرغبة فى السلام التغلب على " جميع العوائق ". ولقد أرفق السكرتير العام بتقريره خطاباً من " جونار يارنج " أشار فيه إلى قبول الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل تعيين ممثلين لهما فى المناقشات التى سوف يجريها[1].

لقد حددت الرسالة التى أرسلها السفير "يارنج " إلى الأمين العام "يوثانت" فى ٧ آب/ أغسطس موعد وقف إطلاق النار والذى سيصبح نافذ المفعول فى أول تموز/ يوليه وسيستمر حتى أول أكتوبر على الأقل. إلا أنه قد تم تغيير هذا التاريخ إلى الساعة ٢٢,٠٠ بتوقيت جرينتش فى ٧ آب/ أغسطس وحتى حد أقصى فى الساعة ٢٢,٠٠ بتوقيت جرينتش فى ٥ تشرين الثانى/ نوفمبر[2]. ولقد أصبح الأساس المتفق عليه لوقف إطلاق النار كما يلى:

---

(1) عبد العزيز سرحان، دروس المنظمات الدولية ، صـ ٢٠٣ . هذا ولقد قبلت إسرائيل المبادرة على الرغم من أنها لا تتمشى مع سياستها منذ البداية وذلك نتيجة لضغط الولايات المتحدة ونتيجة لوعود سخية من جانب الإدارة الأمريكية لإسرائيل لطمأنتها . حيث كانت الأسلحة الأمريكية التى وعدت بها إسرائيل هى الجزرة التى دفعت إسرائيل لقبول المبادرة. (انظر: وليام ب. كوانت ، مرجع سابق ، صـ ٩٧) .

(2) S/9902 ، (انظر ملحق رقم ٨) . ؛ بطرس بطرس غالى ، القضايا العشر فى تسوية أزمة الشرق الأوسط ، ص ٢٨٩ .

أولاً : يحترم كل من الـ(ج. ع. م) وإسرائيل إيقاف النار الذى يبدأ يوم الجمعة ٧ آب/ أغسطس ١٩٧٠ فى تمام الساعة العاشرة مساءً (إلا أنه تم تنفيذ إيقاف النار فعلاً فى تمام الساعة السابعة من صباح اليوم التالى).

ثانياً : يكف الطرفان عن القيام بأى اشتباكات أو إطلاق النار على الأرض أو الجو عبر خطوط وقف إطلاق النار.

ثالثاً : يمتنع الطرفان عن إجراء أي تغيير فى الوضع العسكرى الراهن داخل مناطق تحدد بخمسين كيلومتراً شرق وغرب خطوط إيقاف النار، وعلى كل جانب أن يمتنع عن إدخال أو إقامة أى منشآت عسكرية جديدة فى هذه المناطق، وتقتصر التحركات داخل هذه المناطق على مجرد الحفاظ على المنشآت القائمة حالياً فى مواقعها الحالية ومراكزها الحالية، وعلى مناوبة القوات وتموينها داخل هذه المناطق[1].

رابعاً : وحتى يتأكد كل من الطرفين من مراعاة إيقاف النار، يعتمد كل منهما على وسائله الوطنية بما فى ذلك الطيران الاستكشافى الذى تكون له حرية التحرك دون أى تدخل من الطرف الآخر فى منطقة محددة بعشرة كيلومترات داخل المنطقة المخصصة له.

---

[1] لقد كان قد تم الاتفاق على طبيعة وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة الأمريكية والـ (ج. ع. م) فى المواقع على أساس أن الولايات المتحدة ترى أن قوة الـ (ج. ع. م) غرب قناة السويس تعادل قوة إسرائيل شرق قناة السويس فى الميزان البرى ، كما أن حجم القوات الجوية المصرية اقتربت جداً من حجم القوات الإسرائيلية . ولذلك فإن وقف إطلاق النار فى المواقع يحقق توازناً للطرفين ، وبذلك الوضع يحدث طمأنة الأطراف . (انظر: محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، عواصف الحرب وعواصف السلام ، الجزء الثانى ، القاهرة ، دار الشروق ، ط ٤ ، ١٩٩٦، صـ ١٧٢، ١٧٣ .

خامساً : يحق لكل جانب أن يلجأ إلى كل الأجهزة التابعة للأمم المتحدة للإبلاغ عن أى انتهاكات لوقف إطلاق النار تكون صادرة من الطرف الآخر.

سادساً : يلتزم الجانبان بمعاهدة جنيف المنعقدة سنة ١٩٤٩، والخاصة بمعاملة أسرى الحرب، كما يقبلان معونة اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يختص بقيامها بالالتزامات التي تضمنتها المعاهدة[١].

وفى أعقاب ذلك الاتفاق حول وقف إطلاق النار، دعا السفير " يارنج " الأطراف إلى الاشتراك فى مباحثات تبدأ فى نيويورك فى ٢٥ آب/ أغسطس، واجتمع " يارنج " فى ذلك الوقت بممثلى الأطراف فى الأمم المتحدة، إلا أن ممثل إسرائيل " جدعون رفائيل " أعلن فى ذلك الوقت أنه قد تلقى تعليمات من حكومته بالعودة إلى إسرائيل وذلك عقب ما أثير حول قيام الجمهورية العربية المتحدة بعمليات لتحريك قواعد الصواريخ من أماكنها مما يخالف وقف إطلاق النار. وبعد عودته مرة أخرى إلى نيويورك فى ٨ أيلول/ سبتمبر أبلغ السفير " يارنج " أن قبول إسرائيل لمبادرة الولايات المتحدة السلمية ما زال قائماً، ولكن وبالنظر إلى انتهاك مصر الخطير لاتفاق وقف إطلاق النار التجميدى وإلى أن المراعاة الدقيقة لهذا الاتفاق هى أحد العناصر الأساسية فى مبادرة السلام الأمريكية، فإن إسرائيل لن تستطيع الاشتراك فى المحادثات المنتوى إجرائها بإشراف الممثل الخاص ما دام اتفاق وقف إطلاق النار التجميدى لا يراعى بكاملة، وما دامت أن الحالة الأصلية لم تعد إلى ما كانت عليه[٢].

إن ما حدث هو أنه عقب الموافقة على وقف إطلاق النار فى ٧ آب/ أغسطس ١٩٧٠ تحججت إسرائيل بأن مصر خرقت وقف إطلاق النار وذلك

---

[1] بطرس بطرس غالى ، القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط ، صـ ٢٩٠ .

[2] تقرير مجلس الأمن ، الدورة السادسة والعشرون ، صـ ٣٦ .

عن طريق تحريكها لقواعد صواريخها فى المنطقة المتفق عليها لوقف إطلاق النار، وذلك عقب تنفيذ وقف إطلاق النار. وهنا تحججت إسرائيل ورفضت المشاركة فى المفاوضات مع " يارنج "، ولذلك كان من الضرورى التوقف للبحث فى حيثيات الموقف الذى تذرعت به إسرائيل. ففى البداية نجد أن الولايات المتحدة لم تستطع تحديد وقت تحريك قواعد الصواريخ، فلقد أعلن وزير الدفاع الأمريكى " ميلفن ليرد : Melvin Laird " بأن المعلومات التى لدى بلاده لا تمكنها من تحديد الموعد الذى حركت فيه الجمهورية العربية المتحدة صواريخها إلى منطقة قناة السويس[١]. وهنا تجب الإشارة إلى مدى التقدم الذى وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال التجسس فلقد كانت الجمهورية العربية المتحدة تعلم مسبقاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع استخدام طائراتها فى التجسس عليها، فعلى سبيل المثال طائرة (U2) والتى تستطيع أن تحلق لمسافات بعيدة لا يصل إليها مدى أى صواريخ فى الشرق الأوسط[٢]. وعلى هذا فإن الجمهورية العربية المتحدة لن تغامر بقوة موقفها السياسى والذى حصلت عليه بموجب مبادرة "روجرز"، هذا الموقف الذى أشار إليه الرئيس " جمال عبد الناصر" فى اجتماعات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى، والذى سبق وأن أشار إليه الباحث. ومن ناحية أخرى نجد أن إسرائيل لم تستطع أن تأتى بدليل قطعى يدل على أن الجمهورية العربية المتحدة قد حركت قواعد الصواريخ عقب وقف إطلاق النار. فيذكر " هيكل " والذى كان وقتها قائماً بأعمال وزير الخارجية بجانب عمله كوزير للإرشاد القومى، بأن الرئيس " جمال عبد الناصر" قد اتصل به تليفونياً عن طريق تليفون مأمون، يطلب منه تأخير وقف إطلاق النار لمدة

---

[١] الأهرام ، ٢٠ أغسطس ١٩٧٠ ، صـ ١ .

[٢] لقد أشار هيكل إلى مدى التقدم فى مجال التجسس الأمريكى باستخدام طائرات (U2) فى هذا الوقت . (انظر: هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ١٧٢ .

"ست ساعات " يحتاجهم الفريق " فوزى " لإدخال مجموعة بطاريات صواريخ إلى الجبهة قبل أن يسرى وقف إطلاق النار، حيث أنه بحاجة إلى تغيير دُمى بطاريات صواريخ واستبدال بطاريات حقيقية مكانهم. وعندما اتصل " روجرز " بـ" هيكل " ذكر له أنه يوجد ضابط كبير فى جبهة البحر الأحمر وهو اللواء " سعد الشاذلى " وهو الآن على الخطوط الأمامية مشتركاً فى بعض العمليات بنفسه، وهو - هيكل - يحاول الاتصال به ليبلغه بقرار وقف إطلاق النار حتى يتأكد التزامه والتزام قواته فلا يواصل عمليات يعتبرها الآخرون استمراراً لإطلاق النار، وبذلك تكون الجمهورية العربية المتحدة قد نجحت فى تأخير موعد وقف إطلاق النار[1].

وللتأكد من صدق هذه الرواية، فلابد أن نبحث فى ميعاد وقف إطلاق النار، والذى قد أشار إليه الأمين العام فى تقريره رقم (S/9902) إلى مجلس الأمن بخصوص مهمة " يارنج "، والذى جاء فيه : " إن وقف إطلاق النار سيبدأ فى تمام الساعة ٢٢,٠٠ بتوقيت جرينتش من يوم ٥ آب/ أغسطس"، ثم قام الأمين العام بإضافة فقرة فى تذييل الوثيقة تحدث فيها عن تغيير الموعد لكى يكون فى تمام الساعة ٢٢,٠٠ بتوقيت جرينتش ولكن فى يوم ٧ آب / أغسطس، إلا أن الوقت الفعلى لوقف إطلاق النار قد بدأ فى صباح اليوم التالى فى ٨ أب أغسطس ١٩٧٠، وبهذا يكون وقف إطلاق النار قد تأخر فعلاً، وعلى هذا فإنه يمكن الجزم بصحة هذه الرواية التى أكدت على أن

---

(١) هيكل ، أكتوبر٧٣ ، صـ ١٢٤ . لقد ذكر الفريق " محمد فوزى " أن قوات الدفاع الجوى المصرية قد تمكنت فى الليلة السابقة لوقف إطلاق النار من تحريك نسق كامل من الصواريخ (سام ٣) إلى أقرب خط هجومى غرب القناة ، ولم تستطع إسرائيل اكتشافه إلا بعد عدة أيام من إعلان وقت إطلاق النار . (انظر: محمد فوزى ، إستراتيجية المصالحة، الجزء الثانى من مذكرات الفريق أول محمد فوزى ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٢ ، صـ ٦٨) .

تحريك الصواريخ قد تم قبل الوقف الفعلى لإطلاق النار. ومن ناحية أخرى فإن الجمهورية العربية المتحدة لن ترضى أن تحدث هذه العملية بعد التنفيذ الفعلى لوقف إطلاق النار، وخاصة فى الساعات الأولى والتى يكون من المتوقع فيها أن تزداد عمليات المراقبة للتأكد من تنفيذ الاتفاق.

ويرى الباحث أنه ليس من العدل لوم الجمهورية العربية المتحدة، والتحجج بأن هذا التغيير فى أماكن قواعد الصواريخ يعطى لها ميزة إستراتيجية كما تحججت إسرائيل. وذلك لأن الجمهورية العربية المتحدة هى المعتدى عليها، وأن إسرائيل هى التى تحتل أراضيها وليس العكس، وهى قامت بذلك بهدف الحيطة، حيث أنه كان من المتوقع فشل هذه المبادرة، ويتضح ذلك من حديث الرئيس " جمال عبد الناصر " فى اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى فى الدورة الرابعة والعشرون والذى أكد فيها أن نسبة نجاح المبادرة فى تقديره لا تتعدى نصف فى المائة. ويتضح كذلك من كلمات الأمين العام للأمم المتحدة هذه الصورة المتشائمة حيث قال بأنه " يعتقد أن هذا الأمر يسجل خطوة هامه إلى الإمام فى البحث عن إقرار السلام فى الشرق الأوسط، إنه بداية وخطوة أولى نرحب بها، وإن كان الطريق أمامنا مازال طويلاً وعراً غير مضمون "[١]. وكذلك لا يمكن لوم الجمهورية العربية المتحدة، حيث أن عملية تحريك الصواريخ قد حدثت قبل الوقف الفعلى لإطلاق النار. إلا أن إسرائيل تحججت بعملية تحريك الصواريخ، وسحبت ممثلها في المفاوضات مع "يارنج"[٢]، واستمرت

---

[١] S/9902 ، (انظر ملحق رقم ٨) .

[٢] إن مازاد الأمور تعقيداً وعمل على تشجيع موقف إسرائيل هو موقف الولايات المتحدة والتى قامت قبل أن تتأكد من حدوث انتهاكات فى منطقة قناة السويس بالموافقة على صفقه أسلحه قيمتها سبعه ملايين دولار بصفة عاجلة ، واستجابة لطلب إسرائيل، ومشتملة على أجهزة اليكترونية وقنابل " شرايك " وقنابل " عنقودية " يمكن استخدامها ضد الصواريخ . ويعتبر هذا الموقف الأمريكى انتهاكاً لدورها فى حفظ السلم والأمن الدوليين لكونها عضواً دائماً فى مجلس الأمن وذلك لمساعدتها إسرائيل على الإستمرار فى عدوانها على البلاد العربية.(انظر : محمد فوزى ، مرجع سابق ، صـ٦٨) .

محادثات " يارنج " مع ممثلى الدول العربية، ولكن دون جدوى بسبب عدم تواجد الممثل الإسرائيلى[1].

لقد واكبت فترة رفض إسرائيل الاشتراك فى محادثات يارنج، فترة عقد اجتماع الدورة الخامسة والعشرون للجمعة العامة. ففى ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ أدرجت الجمعية العامة البند المعنون " الحالة فى الشرق الأوسط " فى جدول أعمالها وقررت النظر فيه فى جلساتها العامة، ولقد بحثت هذا البند . -الحالة فى الشرق الأوسط - فى ثلاث عشرة جلسة عقدتها بين ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر و ٤ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٠ [2]. ويتضح من خلال المناقشات رفض الولايات المتحدة قيام الجمعية العامة بإصدار قرار جديد يخص الشرق الأوسط وذلك لأن المسألة لازالت تحت بحث مجلس الأمن. وهذا الموقف سبق أن سلكته الولايات المتحدة فى الدورة الطارئة الخامسة وتسبب فى فشل الجمعية وقتها فى إصدار قرار حاسم . ولقد قُدمت إلى الجمعية العامة ثلاثة مشاريع قرارات، وهم :

١- مشروع لدول أمريكا اللاتينية.

٢- مشروع للولايات المتحدة (ولكنها سحبته قبل الاقتراع عليه، وهذا يتشابه مع ما فعلته مع مشروع قرارها فى الدورة الطارئة الخامسة والذى قدمته إليها فى ٢٠ حزيران / يونيه ١٩٦٧).

٣- مشروع للدول الأفروآسيوية.

---

(1) التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة ، الدورة السادسة والعشرون، (A/8401) ، ملحق رقم (١) ، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٠ – ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧١ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٣ ، صـ ٥ .

(2) المصدر السابق ، صـ ٩ .

ولقد نتج عن المناقشات فى الجمعية العامة تمرير مشروع الدول الأفروآسيوية والذى صدر بوصفه القرار ٢٦٢٨ (دورة ٢٥) فى ٤ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٠، والذى جاء فيه :

" إن الجمعية العامة :

تؤكد مبدأ عدم جواز اكتساب الأقاليم بالقوة، وتؤكد ضرورة إيجاد سلم عادل ودائم قائماً على المبدأين التاليين : (أ) انسحاب القوات الإسرائيلية من الأقاليم التى احتلت خلال النزاع الأخير، (ب) إنهاء جميع الادعاءات بوجود حالة حرب واحترام كل دولة فى المنطقة لسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى وبحقها فى العيش بسلام داخل حدود آمنه معترف بها فى منجى من التهديد بأعمال العنف أو أعمال العنف والاعتراف بذلك كله .

وتؤكد ضرورة احترام حقوق الفلسطينيين، وتحث على التنفيذ السريع للقرار ٢٤٢(١٩٦٧)،

وتدعو الأطراف لاستئناف الاتصال مع جونار يارنج، وتوصى الأطراف بمد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، وتلتمس من مجلس الأمن النظر عند الضرورة فى اتخاذ الترتيبات اللازمة طبقا للمواد المختصة من الميثاق لتأمين تنفيذ قراره"[١].

من الواضح أن هذا القرار قد أيد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) كأساس للتسوية وأيد كذلك مبادرة روجرز الأمريكية، وطالب الأطراف بالعودة إلى محادثات " يارنج " لأهميتها وأكد كذلك على أهمية دور مجلس الأمن فى مناقشة المسألة من خلال قيام الأمين العام بإعلام المجلس بالجهود التى بذلها " يارنج " ومدى النجاح الذى حققه. ومن الملاحظ كذلك، أن القرار طالب مجلس الأمن بدور حاسم، حيث دعا فى الفقرة الثامنة منه مجلس الأمن

---

[١] لقد تبنت الجمعية العامة هذا القرار فى جلستها رقم (١٨٩٦) بموافقة ٥٧ صوتاً مقابل ١٦ ضد القرار وامتناع ٣٩ عضواً .

فى حالة عدم نجاح المباحثات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢(١٩٦٧) على اتخاذ الإجراءات التى تكفل تنفيذ هذا القرار، ويعد هذا إشارة إلى توقيع الجزاءات المنصوص عليها فى الفصل السابع من الميثاق[1]. هذا ويجب ملاحظة أن القرار قد مدد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، أى أن وقف إطلاق النار طبقا للقرار ٢٦٢٨ (دورة ٢٥) سيمتد إلى فترة أبعد مما كانت عليه مبادرة " روجرز "، ومعنى هذا أن وقف إطلاق النار سينتهى فى ٤ شباط / فبراير ١٩٧١.

وبعد اتخاذ القرار دعا " يارنج " ممثلى الأطراف إلى استئناف المباحثات تحت إشرافه، فأبلغه ممثل الجمهورية العربية المتحدة استعداده للمحادثات، إلا أن ممثل إسرائيل أجابه أن المسألة هى قيد النظر من قبل حكومته. وفى ١٩ تشرين الثانى / نوفمبر أرسل السفير " يارنج " إلى وزير خارجية إسرائيل " ايبان " رسالة دعا فيها الحكومة الإسرائيلية رسميا إلى استئناف اشتراكها فى المباحثات، ثم عاد " يارنج " بعدها إلى موسكو لاستئناف مهام عمله كسفير للسويد هناك وهو فى انتظار رد إسرائيل. إلا أنه فى ٣٠ كانون الأول / ديسمبر، تلقى السفير " يارنج " رسالة من وزير خارجية إسرائيل يعلن فيها استعداد حكومته لاستئناف اشتراكها فى المباحثات[2]. إنه ليس بغريب أن تغير إسرائيل موقفها من المناقشات مع "يارنج" على الرغم من معارضتها السابقة وخاصة بعد أزمة الصواريخ. إلا أن الصورة تصبح أكثر وضوحا إذا وضعنا فى الاعتبار الفقرة (٧) من القرار ٢٦٢٨(دورة : ٢٥) والتى طالبت الجمعية العامة فيها من الأمين العام بأن

---

(1) عبد العزيز محمد سرحان ، النزاع العربى الإسرائيلى فى ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولى مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة ، بدون ناشر ، ١٩٧٨ ، صـ ٤١ .

(2) تقرير مجلس الأمن، الدورة السادسة و العشرون ، صـ ٣٧ .

يقوم بإعلام مجلس الأمن خلال شهرين عن جهود الممثل الخاص. وفى ذلك الوقت الذى قدمت فيه إسرائيل موافقتها نجد أن فترة المهلة قد شارفت على الانتهاء ، حيث سيقدم الأمين العام تقريره فى ٤ كانون الثانى / يناير ١٩٧١، وأرادت إسرائيل أن تناور من جانبها لمنع إدانتها[١]. فإسرائيل لم تكن تريد تسوية حقيقية طبقاً لهذا الأسلوب، ويتضح ذلك من التصريح الذى أدلى به وزير خارجية إسرائيل " ابا إيبان " قبل سفره إلى نيويورك لحضور مناقشات الدورة الخامسة والعشرون للجمعية العامة، حيث قال: " إن إسرائيل لا تشعر بأنها ملتزمة بأى قرار تصدره الجمعية العامة حول الشرق الأوسط نتيجة للمناقشات التى تجرى حولها"[٢]. كما أن التطورات التى حدثت على الساحة فى الجمهورية العربية المتحدة منذ وفاة الرئيس " جمال عبد الناصر " فى ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ وحدوث الصراعات الداخلية فيها بين الرئيس "السادات " ومراكز القوى أعطت لإسرائيل الطمأنينة من أن الجمهورية العربية المتحدة لن تطور الموقف فى ذلك الوقت، كما أن موافقة الولايات المتحدة على مد إسرائيل بالسلاح عقب أزمة تحريك الصواريخ المصرية يعطي لإسرائيل الفرصة للتمادى فى رفضها التعاون مع "يارنج"[٣].

المهم أنه استؤنفت المحادثات بين الأطراف فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى٥ كانون الثانى / يناير ١٩٧١، إلا أنه لم يحدث عنها أى تقدم، حيث تمسك كل طرف بمواقفه السابقة، وهذا الأمر هو ما دفع الأمين العام للتعبير عنه بالتفاؤل الحذر، حيث ذكر فى تقريره إلى مجلس الأمن فى

---

[1] عبد العزيز محمد سرحان ، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق الأمم المتحدة ، صـ ٣٦ .

[2] الأهرام ، ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ ، صـ ١ .

[3] اتخذ نيكسون قراراً فى سبتمبر ١٩٧٠ ببيع ما لا يقل عن ١٨ طائرة فانتوم (أف - ٤) إلى إسرائيل على أن يتم إخطار مصر بالصفقة بحجة انتهاكها لوقف إطلاق النار . (انظر: وليام ب. كوانت ، مرجع سابق ، صـ ١٠٤.

١ شباط / فبراير ١٩٧١ " إنه يرى ما يبرر التفاؤل الحذر فى كون الأطراف قد استأنفوا المحادثات عن طريق ممثله الخاص، وفى كون بعض التقدم فى تحديد مواقفهم قد تحقق، إذ أن الأطراف الذين سبق لهم أن اعربوا عن استعدادهم لتنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بدأوا يصفون نظرتهم إلى التزاماتهم بموجب ذلك القرار وصفاً أكثر تفصيلاً ". وبعد هذا ناشد الأمين العام الأطراف بالامتناع عن إطلاق النار والقيام بضبط النفس على الصعيد العسكرى، والمحافظة على الهدوء الذى يسود المنطقة منذ آب / أغسطس ١٩٧٠[١].

لقد أدلى الأمين العام بهذا البيان المتشائم فى ١ شباط / فبراير ١٩٧١، حيث قاربت المهلة المحددة لوقف إطلاق النار والتى أقرها القرار ٢٦٢٨(الدورة ٢٥) على الانتهاء. واستجابة لنداء الأمين العام، نجد أن إسرائيل تعلن فى ٢ شباط / فبراير ١٩٧١ أنها ستحافظ على وقف إطلاق النار على أساس المعاملة بالمثل . كما أن الجمهورية العربية المتحدة أعلنت قرارها بالامتناع عن إطلاق النار لفترة ثلاثين يوماً أخرى تنتهى فى ٧ أزار/ مارس[٢]، فلقد أعلن الرئيس " السادات " وقف إطلاق النار لمدة ٣٠ يوماً فى ٤ شباط / فبراير ١٩٧١، وأعلن فى نفس الوقت عن مبادرة من جانبه للسلام مع إسرائيل طالب فيها بانسحاب إسرائيل من سيناء على مرحلتين مقابل فتح قناة السويس[٣]. لقد أوضحت هذه المبادرة مدى استعداد الجمهورية العربية المتحدة فى الدخول فى سلام مع إسرائيل ومدى سعيها للتسوية.

---

(١) تقرير مجلس الأمن ، الدورة السادسة والعشرون ، صـ ٣٧ .

(٢) S/10070/Add.2

(٣) أنور السادات ، البحث عن الذات ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ط ٣ ، ١٩٧٩ ، صـ ٢٣٢ ؛ عاطف السيد ، من سيناء إلى كامب ديفيد ، دار عطوة للطباعة ، ١٩٧٨ – ١٩٨٨ ، صـ ٣٩ .

لقد شجع موقف الجمهورية العربية المتحدة " يارنج " على تنشيط مهمته، ولذلك اقترح على الأمين العام " يوثانت " بأن يطلب من الجانبين تقديم التعهدات المتوازية والمتوافقة و التى يبدو وأنها الشروط الأساسية التى لابد منها لتحقيق تسوية سلمية. ولذلك وفى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ أرسل "يارنج " مذكرتين متماثلتين إلى إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة التمس فيها منهما تقديم بعض التعهدات المسبقة إليه. وكانت مبادرته مبنية على أساس أن التعهدات يجب أن تقدم فى وقت واحد وبصورة متبادلة وأن تكون كفيلة بالتوصل فى نهاية المطاف إلى تحديد مرضى لجميع النواحى الأخرى للتسوية السلمية[١]. ولقد طلب " يارنج " فى مذكرته إلى الحكومة الإسرائيلية ما يلى : " الالتزام بسحب قواتها من الأرضى المحتلة التابعة للجمهورية العربية المتحدة إلى خط الحدود الدولية السابق بين مصر وإسرائيل وفلسطين فى عهد الانتداب البريطاني، على أن يوافق الانسحاب الإجراءات التالية :

١- إقامة مناطق منزوعة السلاح.

٢- ترتيبات أمن عملية فى منطقة شرم الشيخ تضمن حرية الملاحة فى مضيق تيران.

٣- حرية الملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس ".

كما طلبت المذكرة التى وجهها " يارنج " إلى الجمهورية العربية المتحدة الالتزام والتعهد بالدخول فى اتفاقية سلام مع إسرائيل، على أن تبين مصر لإسرائيل بكل وضوح اعترافها وقبولها بالأمور الآتية :

١- انتهاء كل إدعاء حول حالات العداء بين الطرفين.

٢- الاعتراف باستقلال كل طرف واحترامه.

٣- الاعتراف بحق كل طرف فى الحياة داخل حدود آمنه ومعترف بها، واحترام هذا الحق.

---

[١] تقرير مجلس الأمن ، الدورة السادسة والعشرون ، صـ ٣٨ .

٤- قبول كل طرف مسئولية القيام بكل ما فى وسعه لضمان عدم انطلاق أية أعمال عدوانية من أراضيه ضد الطرف الآخر وشعبه وممتلكاته.

٥- التعهد من قبل الطرفين بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر[١].

وفى ١٥ شباط / فبراير ١٩٧١، تلقى الممثل الخاص من الجمهورية العربية المتحدة مذكرة أشارت فيها إلى أنها ستقبل تقديم التعهدات المحددة المطلوبه منها، وكذلك الأخرى الناجمة بصورة مباشرة من القرار ٢٤٢، وأنها ستكون مستعدة للدخول فى اتفاق سلام مع إسرائيل بشرط أن تقدم إسرائيل من جهتها تعهدات شاملة لالتزاماتها بموجب القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بما فى ذلك الالتزام بتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

وفى ١٧ شباط / فبراير قام الممثل الخاص للأمم المتحدة بابلاغ إسرائيل بجواب الجمهورية العربية المتحدة على مذكرته، وفى ٢٦ شباط / فبراير تلقى " يارنج " وثيقة من إسرائيل تحدثت فيها عن مبادرة الجمهورية العربية المتحدة للسلام والتى اقترحها الرئيس " السادات " فى ٤ شباط / فبراير دون أن ترد على أسئلة " يارنج "[٢]. فلقد قدمت إسرائيل فى هذه الوثيقة شروطها لإقرار السلام، فقد رأت أن اتفاقية السلام مع الجمهورية العربية المتحدة يجب أن تشمل ما يلى :

١- قرار معلن وصريح باعتبار الصراع بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل منتهياً بشكل قاطع وإنهاء كل حالات الحرب وكل الأعمال العدوانية بين الطرفين.

٢- الاعتراف بسيادة إسرائيل وحصانه أراضيها واستقلالها السياسى واحترامه.

---

(1) عبد العظيم رمضان ، مبادرة يارنج بين السلام والحرب ، صـ ١٠١ ، ١٠٢ .

(2) تقرير مجلس الأمن ، الدورة السادسة والعشرون ، صـ ٣٩ .

٣- الاعتراف بحق إسرائيل فى العيش بسلام داخل حدود آمنه ومعترف بها تعينها اتفاقية السلام، واحترام هذا الحق.

٤- تحمل مسئولية ضمان عدم وقوع أى عمل حربى أو أى عمل من أعمال العنف من قبل أى منظمة أو جماعة أو فرد فى أراضى الجمهورية العربية المتحدة ضد شعب إسرائيل أو قواتها المسلحة أو ممتلكاتها.

٥- عدم التدخل فى الشئون الداخلية لإسرائيل.

٦- تعهد صريح بضمان حرية المرور للسفن والبضائع الإسرائيلية فى قناة السويس.

٧- إنهاء الحرب الاقتصادية بكل مظاهرها، بما فى ذلك المقاطعة وإنهاء كل تدخل فى مجرى العلاقات الدولية الطبيعية لإسرائيل.

٨- عدم اشتراك الجمهورية العربية المتحدة فى أية أحلاف معادية لإسرائيل، وحظر إشراك أية قوات عسكرية لطرف ثالث فى حالة عداء مع إسرائيل. وعلى إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة الدخول فى اتفاقية سلام يعبر عنها بمعاهدة ملزمة وفقاً للقوانين والطرق الدولية المألوفة، وتحتوى المعاهدة على التعهدات المذكورة أعلاه.

أما بالنسبة للانسحاب من الأراضى المصرية فلقد نصت المذكرة الإسرائيلية على انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من خط وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة إلى الحدود الآمنة والمعترف بها والمتفق عليها والتى سيجرى تقريرها فى اتفاقية السلام[1]. ومما سبق يتضح الآتى :

---

[1] عبد العظيم رمضان ، مبادرة بارنج بين السلام والحرب ، صـ ١٠٣ .

١- أن إسرائيل لم ترد على مبادرة " يارنج " المؤرخة فى ٨ شباط / فبراير، حيث أنها لم تأتى على هواها، واعتبرت أن هذه المبادرة هى خروجاً عن قواعد الدبلوماسية المألوفة، حيث صرحت " جولدا مائير" - رئيس وزراء إسرائيل والتى تولت الوزارة بعد أشكول - بذلك، وكذلك صرح نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى " آلون " بأنه ليس من سلطة " يارنج " وضع أية مقترحات[١].

٢- لقد اهتمت إسرائيل بالرد على مبادرة الرئيس " السادات " المؤرخة فى ٤ شباط / فبراير والتى أبدى فيها الرئيس " السادات " استعداداه للتفاوض مع إسرائيل. إلا أننا نجد أن إسرائيل وضعت العراقيل أمام هذا المسعى السلمى، حيث أكدت أنها لن تنسحب إلى الحدود الدولية للجمهورية العربية المتحدة ولكن الانسحاب سيكون إلى الحدود الآمنة والتى سيجرى تقريرها فى اتفاقية السلام وهو الأمر الذى اعتبرته الجمهورية العربية المتحدة شرطاً مسبقاً وبالتالى رفضت الأمر[٢].

ويتضح من هذا مدى التعنت الذى وصلت إليه إسرائيل، وهو ما دفع الأمين العام إلى أن ينوه بارتياح للرد الإيجابى للجمهورية العربية المتحدة

---

(1) **الأهرام**، ١٣ فبراير ١٩٧١، صـ ١. هذا ولقد اعتبر كل من " يوثانت " و " روجرز" و " جوزيف سيسكو " - مساعد وزير الخارجية الأمريكى - بأن من حق " يارنج " وضع مثل تلك المبادرات. ولم لا مادام أنه يتفق مع بنود القرار ٢٤٢. (انظر: مفيد محمود شهاب، **المنظمات الدولية**، دار النهضة العربية، ط ٤، ١٩٧٨، صـ ٣٩١. ؛ عطية حسين أفندى، **مرجع سابق**، صـ ٢٨٧).

(2) تقرير مجلس الأمن، **الدورة الثامنة والعشرون، (A /9002)، ملحق رقم (٢)، ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٢ ـ ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٧٣**، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٥، صـ ٧٢.

على مبادرة " يارنج "، ويطالب إسرائيل بأن تدرس هذه المسائل من جديد وأن ترد هى الأخرى رداً إيجابياً على مبادرة السفير "يارنج "[١].

وفى ٧ أزار / مارس انتهت المهلة التى حددها الرئيس " السادات " لوقف إطلاق النار وعند ذلك أعلن الرئيس " السادات " بعدم التقيد بوقف إطلاق النار حيث خطب قائلاً "... إننا لا نعتبر أنفسنا مقيدين بوقف إطلاق النار ولا دالامتناع عن إطلاق النار، وليس معنى هذا أن العمل السياسى سيتوقف وأن المدافع وحدها سوف تنطلق، ولكن معناه إننا سوف نراقب وسوف نتابع وسوف نقدر لأنفسنا ما نعتقد أنه واجبنا فى زمانه وفى مكانه..."[٢]. ويبدو أن إسرائيل أرادات أن تتلاعب بالموقف لصالحها، ففى ١١ أزار/ مارس ١٩٧١، أعلم ممثل إسرائيل فى الأمم المتحدة " جدعون رفائيل " السفير " يارنج " بأن بلاده تنتظر رد حكومة الجمهورية العربية المتحدة على دعوة إسرائيل فى ٢٦ شباط / فبراير، وذلك لكى يدخلوا فى التفاصيل ويبدأوا المناقشات. وعندما تم إعلام ممثل الجمهورية العربية المتحدة " محمد عوض القونى " بذلك، دكر بأن حكومته كانت تنتظر رد إسرائيل على مذكرة السفير "يارنج "[٣].

وعلى هذا ونتيجة لتدهور الموقف إلى هذا الحد نتيجة للتعنت الإسرائيلى، فقد توقفت المحادثات التى كانت جارية برعاية السفير " يارنج "، ولذلك عاد " يارنج " إلى موسكو مرة أخرى فى ٢٥ أزار/ مارس ١٩٧١، إلا أنه ظل يتابع الوضع، فلقد عاد مرتين إلى مقر الأمم المتحدة فى الفترة من ٥ ـ ١٢ أيار / مايو ١٩٧١، وكذلك فى الفترة من ٢١ أيلول / سبتمبر إلى ٢٧

---

(1) تقرير مجلس الأمن ، الدورة السادسة والعشرون ، صـ ٣٨ .

(2) http://www.moqatel.com/openshare/wthaek/khotob/khotob8/akhtoub14-1-15.htm

(3) S/10403

تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١، إلا أنه - وكما يذكر الأمين العام - لم يجد سبيلاً إلى مواصلة مهمته على وجه فعال. كما أنه وجدت محاولات خارج نطاق الأمم المتحدة لتسوية المسألة منها محاولة أمريكية تهدف لفتح قناة السويس، وأخرى أفريقية. ووجد الأمين العام أن استمرار تلك المبادرات يحول دون اتخاذ أى مبادرة شخصية من جانبه[1]. هذا ويمكن إضافة سبب آخر وهو الموقف الإسرائيلى من مبادرة " يارنج " وهجومها على شخصه. وهذا يقلل من وجود دور " ليارنج ". ولقد حمل الأمين العام إسرائيل المسئولية في تأخير مهمة " يارنج " حيث قال : " إنه ما لم يحدث تغيير فى موقف إسرائيل فيما يتعلق بالانسحاب، فلن يكون هناك جدوى من محاولة تجديد المحادثات. وأنا لازلت أرجو أن تتمكن إسرائيل قبل مرور وقت طويل من إعطاء رد يسمح بمواصلة البحث عن تسوية تحت رعاية السفير "يارنج..."[2].

وعلى الرغم من تأزم المفاوضات تحت رعاية السفير " يارنج " فى تلك الفترة، وعدم وجود أى تطور فى التسوية، إلا أن الأعمال العسكرية ظلت متوقفة فى قطاع قناة السويس منذ ٧ أب / أغسطس ١٩٧٠ وهو ما أشار إليه الأمين العام فى مقدمة تقريره السنوى للدورة السادسة والعشرون للجمعية العامة بأنه " أمر يبعث على الرضا ". لقد كان هذا الهدوء هو الذى يسبق العاصفة، وهو الأمر الذى تخوف منه الأمين العام للأمم المتحدة، حيث إنه إذا استمر الطريق مسدود أمام التسوية فإن القتال سيعود للنشوب آجلاً أو عاجلاً. وفعلاً فقد تلت فترة اللاسلم واللاحرب، تجدد لأعمال القتال مرة أخرى.

---

(1) تقرير مجلس الأمن ، الدورة السابعة والعشرون ، صـ ٦٥ .

(2) مقدمة التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم (١) ألف ، أيلول / سبتمبر ١٩٧١ (A/8401/Add.1) ، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٢ ، صـ ٦٧ .

لقد وجد الأمين العام أن الشروط الدنيا للتسوية والتى حددها السفير "يارنج" فى مبادرته فى ٨ شباط / فبراير هى التى يجب اتباعها، ووجد الأمين العام كذلك أنه من الصعب إلى أن تجاب تلك الشروط تصور أى شئ آ خر يمكن أن يفعله مواصلة لجهوده، وإذا لم تفعل الأطراف هذا فإنه من الواجب على مجلس الأمن أو بعض الدول الأعضاء أن يفعلوه وخاصة الأعضاء الدائمين[1]. ومعنى هذا، ومع الأخذ فى الاعتبار موافقة الجمهورية العربية المتحدة وردها الإيجابى على مبادرة " يارنج "، أنه إذا لم تخضع إسرائيل لهذه المبادرة فإنه من الواجب على مجلس الأمن والدول دائمة العضوية أن يتدخلوا لاتخاذ الازم. ويرى الباحث أن الأمين العام يقصد بهذا التدخل أن يكون تحت سلطة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فأى مبادرة ستكون مستحيلة مادامت إسرائيل تصر على موقفها بعدم العودة إلى حدود ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧. هذا ويجب الأخذ فى الاعتبار أن هذه الظروف أدت إلى تحول هام فى الرأى العام العالمى والذى أصبح ينادى بتأييد أكثر فعالية للحق العربى، كما أدانت المنظمات الإقليمية، وخاصة الأوروبية والأفريقية موقف إسرائيل المتعنت[2].

مناقشة المسألة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة

وفى هذه الفترة بدأت فعاليات الدورة السادسة.والعشرون للجمعية العامة والتى بدأت فى ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧١، حيث جرى فيها مناقشة الصراع فى الشرق الأوسط، وتمخض عنها القرار رقم ٢٧٩٩(دورة : ٢٦) والذى صدر فى ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ والذى جاء فيه :

" إن الجمعية العامة ؛

---

[1] المصدر السابق ، صـ ٦٨ ، ٦٩

[2] مفيد محمود شهاب ، المنظمات الدولية ، صـ ٣٩١ .

تؤكد عدم جواز اكتساب الأقاليم بالقوة، وتؤكد أن السلام العادل والدائم لابد وأن يتضمن المبدأين التاليين: (أ) سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأقاليم المحتلة فى النزاع الأخير، (ب) ترك كل تمسك بصفة المحاربة وإنهاء كل حالة حرب، وأن تحترم وتعترف بسيادة كل دولة من دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى ولحقها فى أن تحيا فى سلام داخل حدود آمنه ومعترف بها ؛

وترجو من الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لتحريك مهمة الممثل الخاص للشرق الأوسط بهدف تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية إلى تحقيق اتفاق سلمى على النحو المبين فى مذكرة الممثل الخاص فى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ ؛

وتؤيد جميع جهود الممثل الخاص لتنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وتحاط علماً بالرد الإيجابى الذى ردت به مصر على مبادرة الممثل الخاص، وتدعو إسرائيل للرد إيجاباً على مبادرة الممثل الخاص المؤرخة فى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ ؛ وتدعو الأطراف المتنازعة فى الشرق الأوسط للتعاون مع الممثل الخاص لتحيق (أ) حرية الملاحة عبر الطرق المائية، (ب) تسوية مشكلة اللاجئين، (ج) ضمان الحرمة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة؛

وتدعو الأمين العام لإعلام مجلس الأمن والجمعية العامة بما يحرزه الممثل الخاص من تقدم ، وترجو من مجلس الأمن النظر إذا لزم الأمر فى اتخاذ ترتيبات بمقتضى مواد الميثاق لتنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)"[١].

---

(١) اعتمدت الجمعية العامة هذا المشروع ، والذى أصبح يعرف بقرار الدول الإحدى والعشرون ، بأغلبية ٧٩ صوتاً مقابل ٧ أصوات وامتناع ٣٦ عضواً . (للنظر فى مشاريع القرارات التى قدمت للدورة السادسة والعشرون للجمعية العامة . انظر : تقرير الأمين العام ، الدورة السابعة والعشرون ، ص ٥ – ١٣) .

من الملاحظ أن هذا القرار أكد على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) والخاص بمجلس الأمن على أساس أنه القرار العملى للتسوية وطالب بتنفيذه. ونجده كذلك يؤيد الممثل الخاص إلى الشرق الأوسط "يارنج"، ويفرد إشارة خاصة إلى مبادرته فى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١، ويثنى على موقف مصر والتى أيدت المبادرة وردت عليها بالإيجاب، ويطالب إسرائيل بأن ترد بالإيجاب على هذه المبادرة، ووجد واضعو القرار أنه لتقريب وجهات النظر أيضا فلابد من إحياء مهمة السفير " يارنج " وتطلب من الأطراف أن يتعاونوا معه، ومن الملاحظ كذلك أن القرار قد حث مجلس الأمن على اتخاذ تدابير، إذا لزم الأمر، لتنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وهو بذلك يلوح باستخدام تدابير عقابيه تقع تحت سلطة الفصل السابع من الميثاق.

لقد كان هذا القرار ايجابياً، إلا أن الفقرة الخاصة بتدخل مجلس الأمن عند الضرورة كانت لابد وأن تكون أكثر حزماً، خاصة و أن القرار ٢٦٢٨ (دورة : ٢٥) كان قد أشار من قبل إلى إمكانية تدخل مجلس الأمن عند الضرورة. والواقع أنه لم يحدث أى تقدم فى الموقف بعد ذلك، ولكن زاد التعنت الإسرائيلى وشجعها على ذلك أن المنطقة أصبحت فى حالة " اللاسلم " و" واللاحرب ". والشيء السلبى فى الموضوع أن مجلس الأمن لم ينعقد لمناقشة ما جاء فى القرار ٢٦٢٨ (دورة : ٢٥)، ولذلك كان لابد على الجمعية العامة أن تحدد فترة زمنية معينة ينعقد مجلس الأمن بعدها لمناقشة التدابير الممكن اتخاذها إزاء تعنت أحد الأطراف، وخاصة بعد الإدانات الشديدة التى أدينت بها إسرائيل والتى كان قد أشار إليها " يوثانت "، و التى تم

الإشـارة إليهـا فـى المناقشـات الخاصـة بالشـرق الأوسـط فـى الـدورة السادسـة والعشرون للجمعية العامة[١].

لقد عمل القرار ٢٧٩٩(دورة : ٢٦) على إحياء مبادرة " يـارنج " من جديـد، ولـذلك نجـد أن " يـارنج " يبدأ اجتماعـات فـى نيويـورك وعقـب إقـرار القرار ٢٧٩٩(دورة : ٢٦) مع وزراء خارجيـة كل من مصـر و إسـرائيل والذين كانوا لا يزالون هناك لحضور فعاليات الجمعيـة العامـة، و هنـاك حـاول "يارنج " أن يضع معهم الترتيبات اللازمة لإحياء مهمته. وفى الفترة من ١٠ إلى ٢٧ كانون الثانى / يناير١٩٧٢ عقد " يارنج " مباحثات مـع الأمـين العـام الجديد للأمم المتحدة " كورت فالدهايم"[٢]، وسـافر " يـارنج " بعدها إلـى دول غـرب أفريقيا فـى ٢٨ كـانون الثـانى / ينـاير١٩٧٢، حيث بـدأت دول غـرب أفريقيـا فـى الاهتمـام بالمسـألة منذ قـرارات مـؤتمر القمـة الأفريقـي فـى يونيـه ١٩٧١[٣]. ولـذلك قـام " يـارنج " بـرحلات مكوكيـة زار خلالهـا " السـنغال " و"موريتـانيا" حيث أن هاتين الدولتين قد حاولتا وضع أساس للتسوية بين مصر

---

(1) على سبيل المثال ما ذكره ممثل انجلترا حين قال : " إنه لو أمكن لإسرائيل أن تقول فى إطار المراسلات الجارية مع السفير " يارنج " أنها لا ترغب فى ضم أى أراضـى مصـرية إلـى دولـة إسـرائيل ، فإنها قد تـوفر بذلك الرد الذى يحتـاج إليه السفير " يـارنج " كـى يسـتأنف البحـث عـن التسـوية السـلمية. (انظـر : تقريـر الأمـين العـام، الـدورة السـابعة والعشرون ، صـ ٩) .

(2) تم تعيينه فى هذا المنصب بموجب القرار ٣٠٦ (١٩٧١) الصـادر عن مجلس الأمن فى ٢١ كـانون الأول / ديسـمبر ١٩٧١ . (انظـر : تقريـر مجلـس الأمـن ، الـدورة السـابعة والعشرون ، صـ ٢٧٠) .

(3) لقد اقتنعت الدول الأفريقية بعد دراستها للمسألة بـالحق العربـى ، ولذلك قررت الكثير من الدول الأفريقية بقطع علاقتها بإسرائيل . (انظـر :

http://www.moqatel.com/mokatel/data/behoth/siasia-askria4/harb73misr101/mokatel1_1-2.htm#4)

وإسرائيل من خلال قرارات منظمة الوحدة الأفريقية. وبعد ذلك عاد يارنج إلى نيويورك لمناقشة الأمين العام " كورت فالدهايم "، ثم اتجه بعد ذلك لزيارة القاهرة فى الفترة من (١٩ – ٢٠) شباط / فبراير ١٩٧٢، حيث تقابل مع وزير خارجية مصر. وزار كذلك إسرائيل فى ٢٥ شباط / فبراير ١٩٧٢. ثم عاد السفير " يارنج " بعد ذلك إلى نيويورك حيث تقابل مع ممثلى الأطراف وكانت وجهة نظر الأطراف والتى ظهرت فى اتصالاتهم الفردية مع السفير " يارنج "، كما يلى :

١- فلقد وجدت مصر أنه لكى يتم تنشيط مهمة " يارنج " ، فلابد عليه أن يسأل إسرائيل أولاً عن مدى التزامها بسحب قواتها من الأراضى المحتلة كما كان قد طالب " يارنج " من قبل فى مذكرته فى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١، وكما أكدت الجمعية العامة عليه فى قرارها ٢٧٩٩ (دورة : ٢٦). ثم أكد ممثل مصر أنها لن تكون مهيأة للاشتراك فى أى مناقشة لتسوية المسألة فى حال غياب هذا الالتزام الإسرائيلى .

٢- أما بالنسبة لوجهة نظر إسرائيل فلقد وجدت أنها غير ملتزمة بقرار الجمعية العامة ٢٧٩٩ (دورة : ٢٦) وأنها غير جاهزة فى ذلك الوقت لإعطاء هذا الالتزام المطلوب، ثم أكدت أنها جاهزة للاشتراك فى مفاوضات مع مصر بدون أى شروط مسبقة مع ضرورة ضمان الحدود الآمنة للجانب الإسرائيلى. والأكثر من هذا أنها رأت أنه قبل أن تحدث المناقشات تحت سلطة السفير " يارنج " فلابد أن يعطى السفير " يارنج " تأكيدات يقول فيها أن " انتدابه سيكون معتمد فقط على القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن ولا يضع " يارنج " فى اعتباره قرار الجمعية

العامة رقم ٢٧٩٩(دورة : ٢٦) ولا مذكرة " يارنج " في ٨ شباط/ فبراير ١٩٧١ "[١].

من الواضح من ذلك أن إسرائيل تلقى بقرارات المجتمع الدولي عرض الحائط فهي لا تعترف بها، كما أنها تشترط قبل عقد أي مفاوضات مع مصر أن لا تضع أي شرط على إسرائيل، أو تبدى إسرائيل تعهدات بالانسحاب. كما أنه يجب على " يارنج " أن يترك مبادرته والشروط التي كان قد وجدها أدنى ما يمكن الاتفاق عليه في ٨ شباط فبراير ١٩٧١، ويضع شروطاً أخرى تتفق مع السياسة الإسرائيلية !!!.

ويتضح من هذا مدى قدرة إسرائيل على خرق القانون الدولي فقد أطاحت بقرارات، وقضت على محاولات للتسوية، وذلك لكي تحافظ على الوضع الراهن وهو الوضع الذي خالف كل المواثيق الدولية. ويتضح من هذا الموقف أن إسرائيل أصبحت مقتنعة بأن الدول العربية باتت عاجزة عن أي وسيلة للتحرك العسكري لتحريك الموقف. ويرى الباحث أنه كان من الواجب على الأمين العام في هذا الوقت أن يطالب بعقد مجلس الأمن للتدخل.

وعلى الرغم من كل هذا الجمود ، فلقد عمل السفير " يارنج " جاهداً لتنشيط مهمته، فزار القاهرة وإسرائيل وطرح على الدولتين فكرة هي " أن يتبادل الأطراف من خلاله توضيحات مواقفهم في مختلف الآراء والمواضيع والتي يمكن أن يتعاملوا معها من خلال القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وكذلك توضيح الآراء التي يجب أن تتضمنها اتفاقية السلام. وكانت وجه نظر مصر هي أن التقدم نحو التسوية يقع على عاتق إسرائيل فلابد عليها أن تطبق مبدأ الانسحاب طبقاً للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وكذلك قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ (دورة : ٢٦)، وفي نفس الوقت فلقد أبدت القاهرة استعدادها للاشتراك في عملية التوضيح التي يريدها الممثل الخاص.

---

(1) S/10929, p.37 .

وفى القدس فعندما زارها " يارنج " أبدت الحكومة الإسرائيلية استعدادها أن تعطى المسألة اهتماما جادا . ولذلك كان لابد على " يارنج " أن يستكمل المحادثات مع ممثلى الأطراف وعندما قام باستكمال المحادثات مع ممثل إسرائيل فى نيويورك فى ٨ أزار / مارس ١٩٧٢ طالبه ممثل إسرائيل بأن يقدم تأكيدات أولية إلى السلطات المصرية بأنه سيكون مخولاً فقط تحت سلطة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وأنه - السفير يارنج - لن يضع فى اعتباره مبادرته فى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ ولا قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ (دورة : ٢٦).

ولهذا قام " يارنج " بعقد مناقشات مع الأمين العام " كورت فالدهايم " أكد بعدها للحكومة الإسرائيلية بأن مبادرته فى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ كانت معنية بشكل أساسى بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وكذلك فإن القرار ٢٧٩٩ (دورة : ٢٦) للجمعية العامة قد أيد مبادرته فى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١، والتى قدمت الأساس الشرعى والقانونى لتحقيق العدل والتى تتفق مع أهداف المنظمة[١].

ولذلك كان من المستحيل تنشيط مهمة السفير " يارنج " المعنية بمصر وإسرائيل ، وهنا نلاحظ أن إسرائيل تتمسك بمواقفها ولا ترضخ نهائياً للقوانين الدولية ولذلك أصبح من المتفق عليه بين الأوساط الدولية بأنه لكى تتم تسوية فلابد لإسرائيل أن تقوم بالتعاون مع الممثل الخاص وفقاً للقرارات الصادرة من مجلس الأمن و الجمعية العامة، ووفقاً لمبادرته والتى حصلت على تأييد الجمعية العامة.

لقد عاد " يارنج " إلى موسكو فى ٢٤ أزار/ مارس، إلا أنه عمل على مراجعة مواقف الأطراف باستمرار ولذلك قام بزيارات إلى مقر الأمم المتحدة

---

(١) S/10792 ، ، ص

فـى الفتـرة مـن ١- ٤ أيـار / مـايو ١٩٧٢، وكـذلك من ١- ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧٢، وكذلك تقابل مع الأمين العام للأمم المتحدة فـى تموز/ يوليـه ١٩٧٢ فى " جنيف " ليناقش معه التصرفات الواجب اتخاذها[1]. ولكن كـان ذلك كلـه دون جدوى بسبب التعنت الإسرائيلى.

نوقشـت مسـألة الصـراع فـى الشـرق الأوسـط مـرة أخـرى فـى الجمعيـة العامة وذلك فى الدورة العادية السابعة والعشرين والتى عقدت فـى الفتـرة مـن ٢٩ تشرين الثـانى / نوفمبر ١٩٧٢ وحتـى ٨ كـانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢. وفيها قدم " يارنج " للجمعية العامة ملخص للموقف فى الشرق الأوسط. ونـتج عن اجتماعات هذه الدورة قراراً آخراً بخصوص الشرق الأوسط وهو القرار ٢٩٤٩ (دورة : ٢٧)، والذى اعتمدته الجمعية العامة فى ٨ كـانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢، والذى جاء فيه :

" إن الجمعية العامة ؛

تؤكد القرار رقم ٢٧٩٩ (الدورة : ٢٦)، ويؤسفها ألا تمتثل إسرائيل لهذا القرار، وتعبر عن تأييدها للأمين العام وجهود مبعوثـه، وتؤكد أن اكتساب الأراضـى بـالقوة غير مسموح بـه، وتؤكد أن السـلام العـادل والـدائم لابـد أن يتضمن على المبدأين التاليين :

(أ) انسـحاب القـوات الإسـرائيلية مـن الأراضـــى التـى احتلـت فـى النـزاع الأخير،

(ب) إنهـاء كـل الادعـاءات و حـالات الحـرب والأعتـراف بحـق الـدول فـى العيش بسلام داخل حدود آمنه ؛

---

(1) S/10929 , p.p. 37 – 38 .

وتدعو إسرائيل إلى التصريح علناً بتمسكها بمبدأ عدم ضم الأراضى بالقوة، وتعلن أن التغييرات التى قامت بها إسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة التى تخالف اتفاقية "جنيف " لعام ١٩٤٩ باطلة ولاغية، وتناشد إسرائيل أن تكف عن كل السياسات والإجراءات التى تؤثر فى الميزة الطبيعية أو التركيز السكانى للأراضى العربية المحتلة، وتناشد جميع الدول ألا تعترف بأية تغييرات أو إجراءات كهذه تقوم بها إسرائيل وتدعوها إلى تجنب الأعمال التى تشكل اعترافاً بذلك الاحتلال ومن ضمنها الأعمال فى مجال المعونة، وتدرك أن احترام حقوق الفلسطينيين عامل لا غنى عنه فى توطيد سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط، وتطلب من مجلس الأمن أن يتخذ بالتشاور مع الأمين العام وممثله الخاص كل الخطوات الملائمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) آخذاً بعين الاعتبار جميع قرارات ووثائق الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن، وتطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن للقيام بالإجراء الملائم ، وتطلب منه إبقاء الجمعية العامة على إطلاع دائم"[١].

من الملاحظ أن هذا القرار كان حاسماً فى فقراته، فلقد شجب تصرفات إسرائيل بشدة، وطالب من الدول الأعضاء عدم معاونة إسرائيل - ويقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية والتى تقدم الدعم الكامل لإسرائيل - والأكثر من هذا فهو يطالب مجلس الأمن أن يتخذ خطوات حاسمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) وكذلك قرارات الجمعية العامة، وهذا يعنى أنه لابد

---

[١] لقد تبنت الجمعية العامة هذا القرار فى جلستها العامة رقم (٢١٠٥) بموافقة ٨٦ صوتاً مقابل ٧ ضد القرار وامتناع ٣١ ، (انظر .

http://www.moqatel.com/openshare/wtheak/undocs/gmeiaamah/agmeiaamah.156-8_1.htm) .

على مجلس الأمن أن يتدخل لاتخاذ تدابير عقابية ضد إسرائيل فى حال عدم التزامها بالقرار، إلا أن القرار فى الوقت نفسه يعطى لإسرائيل الفرصة للتعاون مع الأمين العام وممثله الخاص. ويرى الباحث أن القرار كان ينقصه فقرة تهدد بها الجمعية العامة إسرائيل بأنها ستستخدم تدابير عقابية وفقاً لقرار " الاتحاد من أجل السلام " وذلك فى حال فشل مجلس الأمن فى التوصل إلى قرار لارضاخ المعتدى. وخروج قرار بهذه اللهجة القوية من الجمعية العامة إنما يدل على اعتراف عالمى بمدى الظلم الواقع على البلاد العربية، ويوضح كذلك مدى التحول فى الرأى العام العالمى لصالح الدول العربية، على خلاف ما كان قد جرى فى الدورة الطارئة الخامسة لعام ١٩٦٧، والتى فشلت فى التوصل لقرار للتسوية .

وبعد صدور هذا القرار نجد أن إسرائيل قد أصرت على موقفها السابق فظل الجمود كما هو، وعلى هذا توقع السفير " يارنج " وأيده الأمين العام للأمم المتحدة " كورت فالدهايم "، بأنه لن يوجد هناك رد فعل مفيد يمكن أن يبنى على القرار ٢٩٤٩ (دورة :٢٧). ولذلك عاد السفير "يارنج" إلى منصبه كسفير للسويد فى موسكو[1]. وبذلك تكون المحاولات السلمية لتسوية المسألة قد توقفت نتيجة للتعنت الإسرائيلى وكان لابد على الأمم المتحدة أن تلجأ إلى تدابير أخرى لإجبار المعتدى على العدول عن عدوانه.

فلقد كانت إسرائيل تريد أن تكون التسوية من جانب الأمم المتحدة مؤيدة للتوسع وضم الأراضى، ويتضح ذلك من كلمة ممثل إسرائيل فى مجلس الأمن "جدعون رفائيل " وذلك فى الجلسة (١٣٧٥) للمجلس فى ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، والتى عقدت قبل التوصل لصيغة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، حيث قال: " إن إسرائيل ترى أنه فى حال تعيين ممثل للأمم المتحدة، فإنه لن

---

(1) S/10929 , p.40.

يستطيع أن يقوم بدور نافع فى الجمع بين الأطراف إلا إذا كانت التوجيهات التى تصدر إليه غير مخلة بسياسة إسرائيل وبموقفها التفاوضى مسبقاً... "[١].

ومما سبق يتضح أن إسرائيل قد استغلت حالة اللاسلم واللاحرب والدعم الأمريكى المشجع لها فى التمادى بموقفها العدوانى. إلا أن تتابع الأحداث فيما بعد قد أثبت لإسرائيل خطأ سياستها والتى نتج عنها انفجار الموقف مرة أخرى فى ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣.

[١] تقرير مجلس الأمن ، الدورة الثالثة والعشرون ، صـ ٣٩ .

الفصل الرابع

تجدد الأعمال العسكرية فى الشرق الأوسط فى ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ومحاولات هيئة الأمم المتحدة للتسوية

- تجدد أعمال القتال فى الشرق الأوسط فى ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.
- انتشار قوات الطوارئ الدولية فى تشرين الول/ ،كتوبر ١٩٧٣ ودورها على القطاع المصرى الإسرائيلى.
- اتفاقية الكيلو ١٠١ بين مصر وإسرائيل.
- مؤتمر جنيف للسلام.
- تحقيق فك الاشن ك الأول على قطاع قناة السويس.

الفصل الرابع

تجدد الأعمال العسكرية فى الشرق الأوسط فى ٦ تشرين الأول / أكتوبر١٩٧٣ ومحاولات هيئة الأمم المتحدة للتسوية

شهدت الفترة من ٦ آب / أغسطس ١٩٧٠ وحتى ٦ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٣ هدوءاً تاماً فى قطاع السويس، فلم تتجدد الأعمال العدائية طوال هذه الفترة - وهى الفترة التى تلت حرب الاستنزاف - والتى اصطلح على تسميتها بفترة اللاسلم واللاحرب. وعلى العكس مما كان يثار سابقاً من أن إعادة الهدوء فى المنطقة سيعطى الفرصة للتوصل لتسوية، إلا أن الحالة قد تجمدت ولم تحدث التسوية التى كان يروج لها أثناء محاولات إصدار قرارات وقف إطلاق النار، بل أنه قد حدث إهمال دولى للمسألة، وأصبح المجتمع الدولى أكثر اهتماماً بمسائل أخرى ساخنة على الساحة، فاحتلت الأحداث فى فيتنام الصدارة من حيث الاهتمام الدولى وتراجعت مسألة الشرق الأوسط، ويبدو ذلك واضحاً من الزيارة التى قام بها رئيس الولايات المتحدة "نيكسون" فى أيار / مايو١٩٧٢ إلى موسكو، فلقد "تطور" الوفاق بين الدولتين العظمتين والذى كان من نتائجه الاسترخاء العسكرى فى الشرق الأوسط[١].

---

[١] عن نتائج زيارة نيكسون لموسكو بالنسبة لمسألة الصراع فى الشرق الأوسط، (انظر : أنور السادات، البحث عن الذات، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٩، صـ ٢٤٢ . ؛ إسماعيل فهمى، التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط ١، ١٩٨٥، صـ ١٩) .

لقد أصبح الأمر أكثر خطورة عندما لم تستطع أجهزة الأمم المتحدة المختصة بحفظ السلم والأمن الدوليين من اتخاذ قرارات أو إجراءات حاسمة لتسوية الصراع، فلقد كان الفشل الذى لحق بمهمة "يارنج " دليلاً قاطعاً على فشل مجلس الأمن بصفة خاصة للتوصل إلى تسوية. ولذلك كان من الضرورى لكى تستعيد الأمم المتحدة ماء وجهها، أن تطالب فى قرارات حاسمة من المعتدى بالانسحاب والتجاوب مع القرارات التى أصدرتها المنظمة الدولية، سواء من مجلس الأمن أو الجمعية العامة. فلقد كان واجباً على الأمين العام للمنظمة " كورت فالدهايم " أن يلح باستمرار على مجلس الأمن لاتخاذ قرارات حاسمة طبقاً لسلطات المجلس التى خولها الميثاق إليها لحفظ السلم والأمن الدوليين. وذلك حتى لا يترك الأحداث تسبقه، إلا أنه لم يفعل. إن ما زاد الأمر سوءاً هو أن القيادة المصرية أصبحت أكثر اقتناعاً بأن التفاهم مع إسرائيل أصبح مستحيلاً، فلقد كانت وجهة نظر الرئيس السادات الواضحة من خطبه بأن إسرائيل لا ترغب فى السلام وأنها لن تنسحب إلا بالمعركة[1]. إلا أن مصر لم تلجأ إلى القوة مباشرة، ولكنها أعطت الفرصة لطريق السلام، حيث عملت على عرض المسألة من جديد للمناقشة على مجلس الأمن، فاستغلت فرصة انعقاد مجلس الأمن فى شهر نيسان / إبريل ١٩٧٣ بخصوص مسألة " لبنان " والتى كانت مُثارة فى ذلك الوقت فى المجلس بسبب إقدام إسرائيل على القيام بمذبحة لثلاثة من الزعماء الفلسطينيين فى منازلهم فى بيروت، وتقرر بعدها عقد مجلس الأمن[2]. وكان القرار المصرى هو أن

---

[1] جمال على زهران، السياسة الخارجية لمصر (١٩٧٠ - ١٩٨١)، مكتبة مدبولى، بدون تاريخ نشر، صـ ٨٥ .

[2] فى ابريل من عام ١٩٧٣ تم اغتيال "كمال عدوان"و" محمد يوسف النجار "و" كمال ناصر" وهم من قادة الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير البارزين، فلقد تسللت إلى العاصمة اللبنانية بيروت قوة "كومندوز" من الجيش الإسرائيلى واغتالتهم فى بيوتهم فى بيروت ليلة ١٩٧٣/٤/١٠. (انظر: http://palestinesons.com/sub.php?id=879

اشتراكها فى مناقشات المجلس لن تقتصر فقط على مجرد مساندة لبنان[١].
ولذلك وفى الجلسة (١٧٠٧) التى عقدها المجلس فى ١٦ نيسان/ إبريل ١٩٧٣، نوه ممثل مصر الدائم فى المجلس " عصمت عبد المجيد " بأنه يعتزم المطالبة بأن يجرى المجلس استعراضاً كاملاً للوضع فى الشرق الأوسط[٢].
وفى الجلسة (١٧١٠) التى عقدها المجلس فى ٢٠ نيسان / إبريل ١٩٧٣، بخصوص المسألة نفسها – مسألة لبنان – طرح "عصمت عبد المجيد" مشروع قرار رقم (S/10918) والذى طالب فيه الأمين العام بأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً شاملاً يسرد فيه الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة فى الشرق الأوسط، بحيث يجتمع مجلس الأمن بعدها، وفى حضور السيد " جونار يارنج " وذلك لدراسة هذا التقرير. ولقد أعلن الأمين العام بأنه من الممكن إعداد تقرير مثل الذى يقترحه ممثل مصر وذلك فى غضون فتره تتراوح بين ثلاثة وأربعة أسابيع[٣]. ولقد أقر المجلس بالإجماع مشروع القرار المصرى وذلك فى الجلسة (١٧١٠) والتى عقدت فى ٢٠ نيسان / إبريل وصدر بوصفه القرار ٣٣١ (١٩٧٣)[٤].

وفى ٢١ أيار / مايو ١٩٧٣، أى بعد شهر من إصدار المجلس للقرار ٣٣١ (١٩٧٣)، قدم الأمين العام تقريراً شاملا (S/10929) حيث تناول فيه مختلف نواحى الصراع فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٦٧. وأشار الأمين العام

---

(1) أحمد توفيق خليل، " الإعداد للمسرح الدولى"، فى : النذوة الإستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، المحور السياسى، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، إدارة الشئون المعنوية، ١٩٩٨، صـ ٦٥ .

(2) تقرير مجلس الأمن، الدورة الثامنة والعشرون، (A/9902) ، الملحق رقم (٢)، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ – ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٥، صـ ٤٥ .

(3) المصدر السابق، صـ ٥٣ .

(4) المصدر السابق، صـ ٥٤ .

فى تقريره إلى أن الدول المعنية ظلت تتمسك بموقفها، وأنه لا يبدو أن هناك فرصة لأن يتخذ هو أو ممثله الخاص أى إجراء مفيد، ثم أشار الأمين العام بعد ذلك إلى أن أى مجهود جديد يُبذل لإيجاد طريقة للوصول إلى تسوية، يجب أن يشتمل على تقييم جديد للإمكانيات وعلى إجراءات يتخذها المجلس نفسه للمصالحة[١]. وبذلك يكون الأمين العام قد ألقى بالمسئولية مرة ثانية على مجلس الأمن، حيث أن عملية تفويض ممثل خاص للشرق الأوسط أصبحت غير ناجحة، ولذلك فإنه لابد وأن يكون المجلس حاسماً هذه المرة.

وعقب تقديم الأمين العام لتقريره، قامت إسرائيل بمهاجمة هذا التقرير، وأعلنت أنها سترفض أى مبادرات جديدة قد يقوم بها مجلس الأمن تخرج عن نطاق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وأضافت بأن أية محاولة من المجلس لتحديد قرار مجلس الأمن أو تفسيره سترفضه إسرائيل تماماً، بل وقد يؤدى إلى أن تعلن أيضاً سحب اعترافها بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)[٢]. ولقد أكد ممثل إسرائيل " يوسف تيكواه : Yosef Tekoah " هذا الكلام فى مجلس الأمن قائلاً : "إن تجربة السنوات القليلة الماضيه أظهرت أنه لا يمكن أن يكون هناك حل مفروض من الخارج، لأن ذلك سيجعل الوضع أكثر تعقيداً مما هو عليه الأن". وأضاف قائلاً "إن إسرائيل لن تتخلى تحت أى ظرف من الظروف عن حقها بموجب القانون الدولى فى أن يكون لها حدود آمنة تحدد فى نهاية المطاف عن طريق التفاوض والاتفاق، كما أن إسرائيل لن تقبل بأى تغيير آخر فى جوهر، أو توازن، أو تفسير القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)". وقال كذلك "إن الوسيلة الوحيدة التى لم تطبق طيلة تلك السنوات هى وسيلة الحوار بين الإطراف... "[٣].

---

(1) المصدر السابق، صـ ٦٩ .

(2) الجمهورية ، ٢٢ مايو ١٩٧٣، صـ ١ .

(3) تقرير مجلس الأمن، الدورة الثامنة والعشرون، صـ ٧٣ .

ويستنتج من كلام ممثل إسرائيل، بأن أى قرار سيصدر من المجلس بناء علـى تقريـر الأمين العام، لن يكون لـه أى جدوى إلا إذا صدر وفقاً للفصل السابع من الميثاق. المهم أنه وبناء على تقرير الأمين العام، عقد مجلس الأمن عشر جلسات فى الفترة من ٦ إلى ١٤ حزيران/ يونيه، وذلك للنظر فى مسألة الشرق الأوسط، وهم الجلسات من (١٧١٧) إلى (١٧٢٧)، و أثناء المناقشة، دعا رئيس المجلس ممثلى كل من (الأردن - إسرائيل - مصر - الإمارات العربية المتحدة - الجمهورية العربية السورية - الصومال - غيانا - قطر - الكويت - لبنان - المغرب - المملكة العربية السعودية - موريتانيا - نيجيريا) إلى الاشتراك فى المداولات، وذلك بناء على طلبهم، ودون أن يكون لهم حق التصويت[1]. وقد أوضحت المناقشات داخل المجلس مدى وجهات النظر المختلفة فى التسوية. فوجدت المملكة المتحدة بأن الهدف الرئيسى للمجلس هو "توفير قوة دفع جديدة لمهمة " يارنج " لأنها أفضل أمل فى إحراز تقدم". ورأت فرنسا أن " استجابة إسرائيل لمبادرة " يارنج " المؤرخة فى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ تشكل شرطاً مسبقا للتسوية "، ورأت أيضاً " أن إسرائيل بإعلانها أنها لن تنسحب إلى الخطوط التى كانت قائمة فى ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، تقوض التوازن فى القرار ٢٤٢(١٩٦٧)، فالحوار يجب أن يبدأ على علاقات قائمة على المساواة وليس على أساس القوة، فمفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها لا يناقض بأى طريقة كانت مبدأ الانسحاب من الأراضى المحتلة، كما أنه لا يستبعد إدخال تعديلات طفيفة تتم بموجب اتفاق متبادل ". وأكدت فى النهاية كذلك على ضرورة استئناف العمل الذى كان يقوم به الأمين العام وممثله الخاص وذلك لتشجيع الوصول إلى اتفاق لتحقيق تسوية سلمية

---

[1] المصدر السابق، صـ ٧٠ . ولقد كان رئيس مجلس الأمن عن شهر يونيه ١٩٧٣ هو "ياكوف الكساندرو فتشى مالك : Yakov A. Malik "، ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

ومقبولة. ويتضح من هذا أن وجهة نظر فرنسا هى ضرورة موافقة إسرائيل على مبادرة " يارنج " فى المقام الأول وذلك حتى يتمكن الأمين العام وممثله الخاص من البحث وإيجاد السبيل نحو التسوية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فلقد اعتبرت أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) كان نتيجة حل وسط، ولم يحدد شروط التسوية، ولكنه يتضمن قائمة من الأحكام و المبادئ التى تمثل إطاراً لشروط التسوية النهائية. ووجد ممثل الولايات المتحدة " جون.أ.سكالى : john scali " أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) دعا إلى التوصل إلى اتفاق، ووجهة نظره أن هذا الاتفاق لابد أن يكون بالمفاوضات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وتشترك فيها الأطراف المعنية، ووجد أن دور المجلس هو تشجيع الأطراف على الدخول فى مثل هذا الحوار(١).

ومما سبق يتضح أن وجهة نظر الولايات المتحدة قد خالفت فى مضمونها أفكار فرنسا، حيث أن الولايات المتحدة لم تبد أى اعتبار لمبادرة "يارنج" فى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١، إلا أنها طالبت بالمفاوضات وهو الأمر الذى اعتبرته فرنسا فى هذه المرحلة بأنه بمثابة فرض للقوة.

لقد كانت أكثر الأمور إثارة فى هذه المناقشة هى مجموعة من الأسئلة وجهها وزير خارجية مصر "محمد حسن الزيات"، والذى كان يترأس وفد مصر فى هذه المناقشة، حيث وجه ثلاثة أسئلة إلى رئيس مجلس الأمن تتعلق بمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضى عن طريق القوة، ومبدأ السلامة الإقليمية ومبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين. وسأله وزير الخارجية المصرى "الزيات" قائلاً : "هل اتخذ المجلس أو أن بإمكانه أن يتخذ قرارات يمكن أن تفسر بأنها تسمح بانتهاك هذه المبادئ الثلاثة؟"(٢). وأجابه رئيس المجلس

---

(1) المصدر السابق، صـ ٧٠ ــ ٨٥ .

(2) المصدر السابق ، صـ ٧٨ .

"يـاكوف الكسـاندرو فنتشـى مالـك" - ممثـل الاتحـاد السـوفيتي - قـائلا : "إن الأساس للرد موجود فـى الميثاق وقرارات الأمـم المتحدة الرئيسية، حيث أن الميثـاق يتضـمن أحكاماً واضـحة ومحـددة تتعلـق بمبدأ عـدم جـواز اكتسـاب الأراضـى عن طريق القوة أو الحـرب، والمبدأ المتصل بـه اتصـالاً وثيقاً هـو المتعلق بسلامة الكيان الإقليمى للدول...، وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كـان مبدأ تحقيق المصـير ينطبـق علـى الفلسطينيين العـرب، فإنـه واضـح مـن المـادتين "الأولى" و " الخامسة والخمسين " من الميثاق أن مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب هو من المبادئ الأساسية للميثاق"[1]. ويفهم ممـا ذكـره رئـيس المجلس أن وجـود إسـرائيل فـى الأراضـى المحتلـة مـن عـام ١٩٦٧، وإهدارها لحقوق الفلسطينيين أمر يخالف الميثاق.

وفى ١٤ حزيران / يونيه ١٩٧٣ قرر المجلس تأجيل المناقشة إلى شهر تموز / يوليه ١٩٧٣ وذلك لإتاحة الفرص أمام المشاورات ورغبة فى التوصل إلـى نتيجـة ايجابيـة. وفـى تمـوز / يوليـه اسـتأنف المجلس جلسـاته للنظـر فـى المسألة من جديد، وعقد المجلس فى الفترة من ٢٠ – ٢٦ تموز / يوليه ثـلاث جلسات لبحث المسألة وهى الجلسات من (١٧٣٣) إلـى (١٧٣٥). وفـى جلسة ٢٠ تموز / يوليه قدمت سبع دول أعضاء فى مجلس الأمن مشروع قرار جديد وهم (غينيا – الهند – اندونيسيا – بنما – بيرو - السودان – يوغوسلافيا)[2]. والذى جاء فيه :

---

[1] لقد أثار هذا الرد حفيظة ممثل الولايات المتحدة، والذى أنكر علـى رئيس المجلس القيام بـالرد علـى الأسئلة دون الرجوع للمجلس، إلا أن الرئيس أعلن أن رده اقتصر علـى ذكـر أحكام الميثاق. (انظر : المصدر السابق، صـ ٨٣) . هذا ويرى الباحث أنه كـان من الواجب على رئيس المجلس فعلاً استشارة المجلس، حتى ولو كان رده من الميثاق، وذلك لأن كل ما يتحدث به الرئيس فى المجلس يعبر عن اتفاق أراء باقى الأعضاء .

[2] ذكر الأمين العام فى تقريره رقم (٢٩) أن عدد الدول التى قدمت هذا المشروع ثمانية، إلا أن وثيقة مجلس الأمن رقم (S/10974) عدت سبع دول فقط .

" إن مجلس الأمن ؛

يأسف من عدم تمكن الأمين العام أو ممثله الخاص من إحراز أى تقدم فى تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وذلك بعد مرور ست سنوات ؛ ويؤيد مبادرة "يارنج" فى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ ؛ ولا يعترف بأية تغيرات يمكن أن تعيق السلام أو التسوية النهائية أو يكون له تأثير مخالف للطبيعة السياسية أو حقوق المواطنين فى تلك المناطق ؛ ويطلب من الأمين العام وممثله الشخصى استئناف ومواصلة جهودهما للتوصل إلى حل عادل وسلمى لمشكلة الشرق الأوسط؛ ويقرر كذلك على إبقاء المشكلة تحت الإطلاع وأن يتم الاجتماع مرة أخرى عند الضرورة"[1].

ومما سبق يتضح أن الدول التى قدمت هذا المشروع قد أدانت إسرائيل لعدم تنفيذها مبادرة " يارنج " فى ٨ شباط / فبراير ١٩٧١، وكذلك فإن تفسير مشروع القرار لا يعترف بضم أراضى جديدة، حيث وجد أن الحل العادل والسلمى للمشكلة لن يتحقق إلا على أساس احترام السيادة القانونية لدول المنطقة وسلامة أراضيها وحقوقها وحقوق الفلسطينيين، وبذلك يكون هذا المشروع قد حل بعض الخلافات فى تفسير القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وخاصة فيما يتعلق بفقرة " الحدود الآمنة والمعترف بها ". وبذلك يمكن اعتبار هذا المشروع مكملاً للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧). هذا ويتشابه هذا المشروع كذلك إلى حد كبير مع قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٤٩ (دورة: ٢٧)، والذى كان قد وجد أنه لا يمكن الاعتراف بضم الأراضى عن طريق القوة، وبضرورة الالتزام بمبادرة "يارنج" فى ٨ شباط / فبراير. ولذلك فلقد كان من الأفضل أن يحمل هذا المشروع فى جوانبه التلويح باستخدام القوة وذلك حتى يجبر إسرائيل على الالتزام بالمشروع بعد إقراره، وحتى لا تقوم بإلقائه عرض

---

(1) S/10974،

الحائط كما فعلت مع قرارات متشابهة، وخاصة وبعد مرور ست سنوات على احتلال الأراضى العربية منذ ٥ حزيران /يونيه ١٩٦٧.

وعلى الرغم من أن المشروع لم يفرض عقوبات على إسرائيل وفقاً للفصل السابع من الميثاق، إلا أن الولايات المتحدة اعتبرت أن مشروع القرار "غير متوازن ومنحاز" وأن تبنيه يسبب ضرراً يصعب إزالته، ولذلك استخدمت حق النقض "الفيتو" عند تصويتها على مشروع القرار، وذلك على الرغم من أن باقى دول المجلس قد أيدت هذا القرار، وعلى هذا لم يتم إقراره.

لقد كانت هذه النتيجة دليلاً قاطعاً على فشل الأمم المتحدة وعجزها الكامل على تحقيق تسوية عادلة وفقاً لأحكام الميثاق، وكان هذا الفشل نتيجة لتعنت إسرائيل ومساندة الولايات المتحدة لها. وتعتبر نتيجة التصويت على هذا المشروع دليلاً أكيداً على وجود استخفاف أمريكى بالحق العربى. ولهذا نجد أنه ليس بغريب أن تعتبر إسرائيل بأن مصر " قد تلقت أكبر هزيمة لها منذ عام ١٩٦٧ "، وأكد ممثلها فى مجلس الأمن " يوسف تيكواه "على أن الحل الوحيد أمام العرب هو التسوية بموجب مفاوضات مباشرة[١].

تجدد أعمال القتال فى الشرق الأوسط فى ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ :

لقد كان الفشل فى التوصل إلى قرار من داخل الأمم المتحدة دليلاً قاطعاً للدول العربية وعلى الأخص مصر على عدم إمكانية لعب الدبلوماسية دوراً فى التسوية، حيث أن الطريق أمام الدبلوماسية كان مفتوحاً أمام الأمم المتحدة طوال ست سنوات ولكنها لم تحقق شيئاً. ولذلك كان المخرج الوحيد أمام الدول العربية هو اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لتحرير أراضيها. فلقد كان سبب تعثر المفاوضات هو اقتناع إسرائيل بأن مصر لن تستطيع أن تبادر

---

(١) سيدنى دى بيلى، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة : إلياس فرحات، دار الحرف العربى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، صـ ٣٠١ .

بهجوم في الوقت الراهن، وهذا هو ما أكده " هنري كيسنجر: Henry Kissinger " - وزير خارجية الولايات المتحدة - في مذكراته حين قال " أما المسئولون الإسرائيليون، فقد افترضوا وبكل بساطة، أن مصر لن تهاجم أبداً ما لم تكن متمتعة بتفوق جوى، وأنه لن يحدث أى هجوم، قبل أن نعلم به قبل أربع وعشرين ساعة أو ثمان وأربعين، وسوف يكون لدى الولايات المتحدة الوقت المناسب لإعلامها دبلوماسيا، ولكى تتمكن إسرائيل من تعبئة قواتها"[١]. ومعنى هذا أن الإسرائيليين كانوا قد اتكلوا علي حليفتهم "الولايات المتحدة" فى الأوقات الطارئة والتى كانوا قد اعتقدوا بأنها لن تحدث فى مثل تلك الأوقات. وفى الوقت نفسه، فلقد اقتنعت الإدارة المصرية بأنه لا سبيل أمامها سوى الحرب، وخاصة لأن الرئيس " السادات " كان فى وضع صعب داخلياً، وخاصة أنه كان قد أعلن مراراً من قبل بأن عام ١٩٧١ سيكون عام الحسم، ثم أخذ يكررها فى الأعوام التالية حتى حدثت الحرب فى تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣.

لقد كان هناك شعور بالألم العربى داخل أروقة الأمم المتحدة، والدليل على ذلك النتيجة التى توصل إليها مجلس الأمن بخصوص مشروع القرار (S/10974) والذى طالب فيه بإدانة إسرائيل – كما سبق القول – فلقد أيد هذا المشروع (١٣) عضواً من أعضاء المجلس والذين كانوا مقتنعين بأن الوضع فى الشرق الأوسط متجه نحو الانفجار، إلا أن الولايات المتحدة لم تكن مقتنعة بذلك، فالعرب من وجهة نظرها لن يستطيعوا بدء الحرب، وهذا هو ما أكده وزير خارجية الولايات المتحدة "كيسنجر" فى ذلك الوقت حيث قال "بأنها

---

(١) هنرى كيسنجر، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، الجزء الرابع، ترجمة : خليل فريحات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٣، صـ ٢٨٢ .

كانت خدعة وقعت فيها الإدارة الأمريكية – يقصد الحرب فى ٦ تشرين الأول/ أكتوبر - وهو أول من يتحمل مسئوليتها"[١].

هذا ويرى الباحث بأن ما ذكره "هنري كيسنجر" بخصوص الخدعة العربية كان ناقصاً، فلقد كانت إسرائيل تفتقد الشرعية فى الهجوم، فلقد وردت إلى إسرائيل أخبار قبل المعركة بوقت قصير عن هجوم مصرى وسورى مشترك وشيك الحدوث، وكان فى إمكانها أن تقوم بضربة وقائية توجه إلى مناطق العمليات المتوقعة، وكان هذا سيؤثر بالتأكيد على سير الأحداث فى الحرب، إلا أنها لم تلجأ إلى مثل هذا العمل، والذى كانت قد قامت بمثله فى عام ١٩٦٧ عندما شنت هجوماً على البلاد العربية المجاورة وادعت بأنه كان عملاً وقائيا لأن العرب يريدون قتالها. فلقد عرف عن إسرائيل قدرتها الكبيرة فى خرق المواثيق والمعاهدات الدولية وذلك منذ نشأتها فى عام ١٩٤٨، إلا أن الوضع هذه المرة كان مختلفاً فلقد أدينت إسرائيل من قبل وفى العام نفسه بخرقها وقف إطلاق النار فى لبنان، فلقد كان الموقف الدولى فى صالح مصر أكثر من أى وقت مضى، فلو قامت إسرائيل هذه المرة بأى ضربة وقائية، وإن كانت قد تيقنت من حدوث الحرب فهذا الأمر سيقلب عليها الموقف الدولى، فلم يكن أمام إسرائيل هذه المرة سوى الانتظار، خاصة لأنها كانت تعلم بأن أصدقاءها لن يستطيعوا أن يقفوا بجانبها، ولا أدل على هذا مما ذكرته " جولدا مائير" رئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت وذلك عندما عرض عليها مبدأ الضربة الوقائية، فقالت "... أعرف أن جميع المناقشات والآراء بجانب المبادرة بالضرب من قبلنا، أما أنا فإننى ضد هذه الفكرة، نحن

---

(١) هنرى كيسنجر، مرجع سابق، صـ ٢٩٢ . ولقد وصف الرئيس " السادات " الموقف الدولى قبل المعركة بثلاثة أسابيع، حيث قال : " إنه فى الفترة من يناير إلى سبتمبر ١٩٧٣ كانت توجد أكثر من مائة دولة مؤيدة لموقف مصر " . (انظر : أنور السادات، مرجع سابق، صـ ٢٥٣) .

لا نعرف ما يخبئه لنا المستقبل، ولكن عندنا توقعات أو احتمال طلب مساعدة، أما إذا بدأنا بالضرب، فإننا لن نلقى من يساعدنا. من جهة، أحب أن أقول (نعم) ولكنى أقول (لا) بألم من جهة ثانية"[١].

لقد نشب القتال فى الشرق الأوسط فى ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ نتيجة لفشل الدبلوماسية، وأفاد رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبه الهدنه " انزيو سيلاسفيو : Ensio Siilasvuo " بحدوث نشاط جوى وأرضى كثيف فى قطاعى (إسرائيل – سوريا)، (وقناة السويس). وأفادت مخافر المراقبة التابعة للأمم المتحدة فى قطاع قناة السويس بحدوث تبادل كثيف لنيران المدفعية والدبابات ومدافع الهاون بالإضافة إلى نشاط جوى مكثف يصحبه هجمات بالقذائف الصاروخية ونيران المدفعية المضادة للطائرات، ولقد ذكرت كذلك بأن القوات المصرية قد عبرت القناة. أما بالنسبة لقطاع (إسرائيل وسوريا) فلقد أبلغت مخافر المراقبة التابعة للأمم المتحدة عن إطلاق نيران مدفعية ودبابات كثيفة من قبل القوات السورية والتى عبرت المواقع الدفاعية الأمامية السورية بالقرب من " القنيطرة " بالإضافة إلى هجمات بالقنابل والقذائف الصاروخية من قبل الطائرات النفاثة التابعة للقوات السورية والإسرائيلية. أما بالنسبة لقطاع (إسرائيل – لبنان) فلقد أفادت التقارير الواردة من مخافر المراقبة التابعة للأمم المتحدة، بأن الطائرات الإسرائيلية وطائرات أخرى غير معروفة الهوية قد حلقت عدة مرات فوق منطقة جنوب لبنان، إلا أن المراقبين الدوليين لم يستطعوا أن يحددوا من البادئ بإطلاق النار.

---

[١] جولدا مائير، حياتى، ترجمة : منير بهجت حيدر – سميه ابو الهيجا، ترجمة بعنوان : "الحقد "، بيروت، دار المسيرة، ١٩٨٨، الطبعة الثانية، صـ ٣٠٣ .

وعقب تجدد الأعمال القتالية، قام رئيس المراقبين التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بتوجيه نداء إلى الأطراف المعنية لوقف كل نشاط عسكرى والالتزام الدقيق لوقف إطلاق النار[١]، ولكن دون جدوى. وفى ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بدأت الأطراف المتصارعة بالتحرك دبلوماسياً داخل أروقة الأمم المتحدة، فأرسل ممثل الجمهورية العربية السورية فى الأمم المتحدة " هيثم الكيلانى " بخطاب إلى رئيس مجلس الأمن "لورنس مكلنتر" - وهو ممثل استراليا فى المجلس - اتهم فيه إسرائيل بقيامها بهجوم عسكرى على امتداد خط وقف إطلاق النار واختراق طيرانها للمجال الجوى السورى. وفى اليوم نفسه أرسل وزير خارجية مصر "محمد حسن الزيات" برسالة إلى رئيس الجمعية العامة "ليوبولد بينتسى" – وهو ممثل الإكوادور- يشكو له بأن تشكيلات جوية إسرائيلية قد هاجمت فى صباح ذلك اليوم القوات المصرية فى منطقة خليج السويس بينما كانت الوحدات البحرية الإسرائيلية تقترب فى نفس الوقت من الساحل الغربى لخليج السويس، ولذلك اشتبكت معها القوات المصرية. إلا أنه وفى ٧ تشرين الأول / أكتوبر أرسل وزير خارجية إسرائيل "أبا ايبان" إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يشتكى له قيام مصر وسوريا بشن هجوم فى ٦ تشرين الأول / أكتوبر١٩٧٣ على إسرائيل عبر خطوط وقف إطلاق النار[٢].

لقد كان هناك تضارب فى تحديد من قام أولاً بإطلاق النار، حيث أن لذلك تأثيره على سير المناقشات داخل الأمم المتحدة، وذلك حتى تتمكن المنظمة من تحديد من قام بخرق وقف إطلاق النار، فلقد فشلت الأمم المتحدة

---

(1) تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الدورة التاسعة والعشرون، (A/9601)، الملحق رقم (١)، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٣ – ١٥ حزيران يونيه١٩٧٤، الجمعية العامة الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٥، صـ ٧ .

(2) نفسه . ؛ S/11009 ؛ S/11011 .

فى تحديد من بدأ بإطلاق النار، ويتضح ذلك فى المناقشة التي جرت في الجلسة (١٧٤٣) بتاريخ ٨ تشرين الأول / أكتوبر، حيث وجه وزير خارجية مصر "محمد حسن الزيات" سؤالاً إلى الأمين العام وذلك من خلال رئيس مجلس الأمن قائلاً: "هل كان مراقبو الأمم المتحدة متواجدين فى منطقة "السخنة" و"الزعفرانة" فى منطقة خليج السويس؟"، حيث كانت مصر قد ادعت بأن القوات الإسرائيلية قد بدأت الهجوم على منطقة "السخنة" و"الزعفرانة". وكان رد الأمين العام بأن مراقبى الأمم المتحدة العسكريين كانوا على مسافة (٣٠) ميلاً من " السخنة " و (٦٠) ميلاً من "الزعفرانة" على خليج السويس، واللتين ادعت مصر أن إسرائيل قد هاجمتهما فى ٦ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٣. وعلى ذلك لم يكن باستطاعته - الأمين العام - إثبات أو إنكار وقوع أية حوادث هناك[1]. لقد كان هذا دليلاً على ضعف المراقبة على قطاع قناة السويس، حيث كان لابد من تكثيف المراقبة عليه وتطويرها، حيث أن أى من الطرفين يستطيع خرق وقف إطلاق النار- فى أى منطقة ضعيفة - ويدعى بعد ذلك أن الطرف الآخر هو الذى قام بخرق الاتفاق، ويتخذ من ذلك ذريعة لخرق شامل وبذلك قد تتطور الحالة تبعاً لذلك إلى حالة حرب كما حدث[2].

لقد تبودلت الاتهامات حول من بدأ القتال، وهذا يشابه إلى حد كبير ما حدث فى ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧، وذلك عندما تبودلت اتهامات بدء القتال بين الأطراف، ولكن هذه المرة فقد اختلف من بدأ القتال، فمصر وسوريا كان لهما السبق هذه المرة، ويبدو أن هذا الأمر هو أسلوب يتبعه من يبدأ الحرب، وذلك حتى يتسبب فى إحداث عملية إرباك للأطراف الدولية يستفيد منه فى

---

(1) S/11020 .

(2) لم يقصد الباحث إدانة الجانب العربى، حيث أن هذه الحرب كانت هى المخرج الوحيد أمامه لتحرير الأرض، وإنما أراد الباحث أن يؤكد خطئاً كان فى طبيعة نظام المراقبة .

تحقيق أهدافه، ويبدو أن الأمر هذه المرة كان ناجحاً للغاية، ولا أدل على ذلك من كون الإدارة الأمريكية - وهي الأقرب لإسرائيل - قد اعتقدت في الاجتماع السريع الذى عقد فى واشنطن عقب بدء القتال بأن إسرائيل هى التى قد بدأته، ولذلك ساد شعور بينهم بأنه على الولايات المتحدة ألا توجه أى اتهام إلى أحد من الجانبين(١).

ومن الملاحظ كذلك من الرسائل الواردة من مصر وسوريا وإسرائيل أن أى منهم لم يطلب عقد مجلس الأمن. أما بالنسبة لمصر وسوريا، فإن أحداث القتال فى الشرق الأوسط كانت فى صالحهم منذ بداية القتال، وهذا واضح جداً من تقارير المراقبين فى المنطقة، والتى سبق ذكرها. أما بالنسبة لإسرائيل، فلقد كانت هى المنهزمة، إلا أنها لم تلجأ إلى طلب عقد دورة طارئة للمجلس. ويعطى هذا انطباعاً بأنها كانت لا تثق فى أى قرار حاسم يمكن أن يصدر من مجلس الأمن فى هذه المرحلة، ولهذا وجدت أن من يستطيع أن يغير الموقف فى الشرق الأوسط هى الولايات المتحدة، ويتضح ذلك من أحاديث "جولدا مائير" - رئيس وزراء إسرائيل - والتى يتضح منها أن أول من لجأت إليه إسرائيل هى الولايات المتحدة، ولذلك قامت باتصالات سريعة مع كل من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "نيكسون" ومع "هنري كيسنجر" وزير خارجية الولايات المتحدة.

وفى ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية "جون سكالي" عقد اجتماع مجلس الأمن لبحث الموقف فى الشرق الأوسط، مشيراً فى ذلك إلى المادة (٢٤) من الميثاق والتى تعطى للأعضاء الدائمون فى المجلس سلطة رئيسية فى صون السلام والأمن فى مجلس

---

(١) وليام ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربى الإسرائيلى منذ ١٩٦٧، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، صـ ١٥٣ .

الأمن[1]. واستجابة لهذا الطلب عقد مجلس الأمن أربع جلسات فى الفترة ما بين ٨، ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣[2]. ولقد كانت الدبلوماسية الأمريكية ظاهرة فى هذه الاجتماعات، فهى التى طالبت بعقد اجتماع مجلس الأمن، وهى كذلك الدولة العظمى المساندة لإسرائيل والتى شن العرب هجومهم عليها.

عقد مجلس الأمن أولى جلساته عقب تجدد الأعمال القتالية فى ٨ تشرين الأول / أكتوبر ولم يكن هناك مشاريع قرارات قد قدمت فى هذه المرحلة من أى طرف لوقف إطلاق النار، فكل من الطرفين يحاول تحسين موقفه ولذلك اقترح " كورت فالدهايم"- الأمين العام للأمم المتحدة - أن يبدأ اجتماعات مجلس الأمن بمناقشة عامة لما حدث فى الشرق الأوسط[3]. ولقد كان الاتفاق السائد فى مجلس الأمن فى هذه المرحلة هو ضرورة وقف إطلاق النار. إلا أن وجهة النظر الأمريكية كانت غريبة فى هذه المرحلة، حيث رأت ضرورة عودة الأطراف إلى المواقع التى كانت موجودة قبل بدء العمليات الحربية، وهو الأمر الذى رفضه الجانب العربى. لقد كان هذا موقفاً غريبا من الولايات المتحدة، فكيف يمكن مطالبة الطرف العربى من الانسحاب من أراضى عربية استطاع استعادتها من المحتل ؟. وللإجابة على هذا السؤال فلابد من التوقف للبحث فيما كان يدور فى هذه المرحلة الأولية من بداية القتال فى أذهان صانعى القرار الأمريكى. فلقد كان الاعتقاد سائداً لديهم بأن الهزيمة ستنال بالدول العربية سريعاً، حيث كانت الثقة كبيرة بحليفتهم إسرائيل، فتوقعوا أنها ستستطيع أن تقوم بهجوم مضاد، وأنه خلال اثنتين وسبعين ساعة ستستطيع أن

---

(1) S/11010

(2) تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، صـ ٧ .

(3) محمد حسنين هيكل، اكتوبر٧٣، السلاح والسياسة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، صـ ٣٨٣ .

تقلب الأمور لصالحها، ولقد وصف "كيسنجر" هذا بأن العرب قد "انتابهم حالة من الخبل"، حيث أنهم يرفضون الآن العودة إلى المواقع السابقة، إلا أنهم سيتوسلون للحصول عليه بمجرد بدء الهجوم الإسرائيلى المضاد. وكان هدف الولايات المتحدة هو أن تتبنى موقفاً يظل متماسكاً طوال الأزمة، فالمتوقع أن تتحول الحرب بسرعة نحو إسرائيل، وما كان يبدو موقفاً موالياً لإسرائيل بالنسبة لوقف إطلاق النار عند خطوط ما بعد عام ١٩٦٧، سرعان ما سيبدو موقفاً موالياً للعرب، فإذا تعدت إسرائيل الخطوط السابقة فإن الولايات المتحدة ستعترض على ذلك، وهكذا تستطيع أن تستعيد بعض مصداقيتها لدى العرب. وعلى هذا ستقترح الولايات المتحدة وقف إطلاق النار على أساس الوضع القائم سابقاً، ولكنها لن تدافع عنه بقوة إلى أن تجعل الحقائق العسكرية، الجانبين، راغبين فى قبوله[1].

أما بالنسبة للجمعية العامة، فلقد عارضت الولايات المتحدة عرض المسألة على الجمعية العامة، حيث أن الموقف فى الجمعية العامة فى صالح

---

(1) هنرى كيسنجر ، مرجـع سابق، صـ ٢٩٨ - ٢٩٩ . ؛ وليام ب. كوانت، مرجـع سابق، صـ ١٥٥ .

هذا ونجد أن كيسنجر تطبيقاً لقراءته للأحداث بهذه الصورة فإنه حاول تعطيل مجلس الأمن من الانعقاد وذلك منذ اليوم الأول فى القتال، وطلب من الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة البدء فى اتصالاتهم فى خلال الأربع وعشرين ساعة القادمة، أى فى ٨ أكتوبر . وكان يرى كيسنجر أن ذلك سيعطى الفرصة لإسرائيل لتصحيح أوضاعها . (انظر: هيكل، اكتوبر١٩٧٣، صـ ٣٧١). هذا ولقد اختلف الواقع عن توقعات كيسنجر حيث استطاعت القوات المصرية من عبور خط بارليف بخسائر تراوحت بين (١٠ - ١٥٪) والتى كان قد قدر لها خسارة بنسبة ٣٣ ٪ ، ولم ينجح الهجوم الإسرائيلى المضاد . (انظر: فيلاديمير فينوجرادوف، حقبة غاضبة فى التاريخ المصرى، ترجمة : حمدى عبد الحافظ، كتاب الأهالى، رقم ٢٣، القاهرة، جريدة الأهالى، ١٩٩٠، صـ ٣٩٥) .

العرب، وهذا هو ما أكده " كيسنجر" حيث فضل العمل فى مجلس الأمن لأن "الوضع سيكون مأموناً بالنسبة له ما دام يستطيع أن يستخدم "الفيتو" ضد أى قرار، وهذا على العكس من الجمعية العامة والتى قد تتبنى قراراً فى صالح العرب". ولذلك سعى "كيسنجر" للعمل جاهداً لتعطيل أى مناقشة فى الجمعية العامة حيث قام بالتالى :

١- قام بالاتصال بالأمين العام للأمم المتحدة " كورت فالدهايم " وأوضح له أنه توجد محاولات أمريكية سوفيتية مشتركة للخروج من الأزمة، وأنه سيعارض مناقشة المسألة فى الجمعية العامة.

٢- اتصل بسفير الاتحاد السوفيتى في واشنطن " أناتولي دوبرينين" وأوضح له أنه توجد شائعات من وجود رغبة مصرية لعرض المسألة على الجمعية العامة، وأنه يجب على الاتحاد السوفيتى أن يمنع ذلك حتى لا تتأثر العلاقات بين البلدين، والتى تطورت على مدار الثلاث سنوات الماضية[١].

ومعنى هذا أن الولايات المتحدة لعبت على مبدأ تواجد اتفاق أمريكى - سوفيتى، وأنهم فى سبيلهم إلى حل المشكلة، ولذلك فلا يوجد داع لعرض المسألة على الجمعية العامة. وفى نفس الوقت لم يحاول الاتحاد السوفيتى هو الآخر عرض المسألة على الجمعية العامة، فلقد كانت الجمعية العامة منعقدة منذ بداية الحرب، وكانت المسألة بعنوان الحالة فى الشرق الأوسط مدرجة على جدول أعمالها فى الدورة الثامنة والعشرين. هذا ولم تناقش الجمعية العامة المسألة وإنما اكتفت بالاستماع إلى البيانات ذات الصفة الإعلامية بخصوص هذا البند، وألقيت هذه البيانات فى أيام ٨، ٩، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٣. وفى ١٨ كانون الأول / ديسمبر أقرت الجمعية العامة فى جلستها العامة رقم (٢٢٠٦) إجراء اقتراح قدمه رئيس الجمعية العامة يقضى بعدم إعلان اختتام الدورة الثامنة والعشرين. وذكر رئيس الجمعية العامة أن

---

(١) هنرى كيسنجر، مرجع سابق، صـ ٣٠٠، ٣٠١ .

المشاورات المستفيضة قد أوضحت أنه نظراً للأحداث الأخيرة فى المنطقة فإن الشعور العام لا يميل إلى تناول هذا البند فى هذا الوقت، وأن من الأفضل استئناف الدورة إذا بررت الظروف ذلك. إلا أن الجمعية العامة لم تنظر فى هذا البند مرة أخرى[١].

أما بالنسبة لاجتماعات مجلس الأمن، فلم تتوصل فى هذه المرحلة إلى قرار لوقف إطلاق النار، ولقد حذر الأمين العام فى البيان الذى عممه على أعضاء مجلس الأمن فى ١١ تشرين الأول / أكتوبر (S/11021)، من أن استمرار القتال فى الشرق الأوسط سيشكل خطراً متزايداً على السلام والأمن الدوليين. وأعرب الأمين العام كذلك عن قلقه من أن الأساس الذى تقوم عليه المنظمة سوف يتعرض للخطر فى حال فشل الأمم المتحدة فى أداء دورها. وقال: "إنه بوصفه أميناً عاماً شعر أن من واجبه أن يحث أعضاء المجلس على أن ينظروا مرة أخرى فى كيفية إعادة تأكيد الدور الأساسى لمجلس الأمن فى خدمة أغراض السلام ". وقال كذلك أنه، وإن لم تكن لديه أوهام فيما يتعلق بمدى صعوبة التحول من الحرب إلى السلام، إلا أنه يتساءل عما إذا كان استمرار الحرب من شأنه حقاً أن يخدم أهداف السيادة المشروعة للأطراف ؟. ولهذا ناشد الحكومات الأطراف فى النزاع أن تسلك سبلاً أخرى لوضع حد للقتال قبل أن يفوت الأوان[٢]. إلا أن المجلس لم يتوصل لصيغه متفق عليها فى ذلك الوقت. وفى جلسة المجلس رقم (١٧٤٦) والتى عقدت فى ١٢ تشرين

---

(1) تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، صـ ١٩، ٢٠ .

(2) تقرير الأمين العام، المصدر السابق، صـ ٧، ٨ .

" إن ما دفع الأمين العام إلى تقديم مثل هذا التصريح هو تطورات الأمور فى الشرق الأوسط وخاصة على الجبهة السورية، حيث أعلن " موشى دايان " وزير الدفاع الإسرائيلى فى مؤتمر صحفى بأن الجيش الإسرائيلى فى الطريق إلى دمشق، وكان لذلك أثره على تطور الأحداث بين العملاقين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة)، حيث تلقى " كيسنجر " تقريراً من موسكو يشير إلى أن الاتحاد السوفيتى قد كثف مساعدته لسوريا وأن أمراً قد صدر من وزارة الدفاع فى موسكو بوضع ثلاث فرق من القوات المحمولة جواً تحت حالة التأهب، وهذا الأمر بالتأكيد سيكون له تأثيره على العلاقات بين العملاقين . ولذلك وجدت بريطانيا فى ذلك الوقت ضرورة وقف إطلاق النار ولو مؤقتا فى المواقع .(انظر : هيكل، أكتوبر ٧٣، صـ ٤٢٤ ــ ٤٣٥) " .

الأول / أكتوبر قرر المجلس العودة إلى الانعقاد فى تاريخ لاحق وذلك بعد إجراء مشاورات بين الأعضاء(١).

لقد أصبح وضع المراقبين العسكريين على قطاع قناة السويس صعباً للغاية، حيث أن وجودهم فى منطقة القتال سيعرض حياتهم للخطر، ولذلك أرسلت السلطات العسكرية المصرية إلى رئيس مراقبى الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة " انزيو سيلاسفيو " رسالة فى ٧ تشرين الأول / أكتوبر تطلب فيها إجلاء مراقبى الأمم المتحدة إلى القاهرة، ولذلك قام رئيس مراقبى الهدنة بدوره بإبلاغ الأمين العام بتطورات الموقف، وكان رأى رئيس المراقبين هو أن تتقدم مصر بطلب للأمين العام، حيث أن وجود المراقبين فى القطاع كان بإجماع آراء مجلس الأمن فى الجلسة (١٣٦٦) بتاريخ ٩، ١٠ تموز / يوليه ١٩٦٧. وبالفعل تحدث الأمين العام مع ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة "عصمت عبد المجيد" والذى أكد له طلب مصر. وفى الواقع كان الأمين العام يستحسن هذا الرأى، حيث كان الوضع خطيراً جداً على سلامة المراقبين. ولقد نوقشت المسألة فعلاً فى المجلس وتم الاتفاق على اقتراح مصر وذلك فى الجلسة (١٧٤٣) فى ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، وأعلن الأمين العام بعدها بأنه سيستجيب لطلب حكومة مصر(٢).

على الرغم من أن مجلس الأمن أوقف جلساته فى ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر دون التوصل إلى قرار، إلا أن التحرك الدولى لم يكل ولم يتوقف، فلقد جرت عدة محاولات لوقف إطلاق النار. فحاولت بريطانيا جس نبض الرئيس "السادات" فى مدى قبوله لوقف إطلاق النار فى مثل هذا الوقت، إلا أن الأطراف الدولية كانت متأكدة من أن الرئيس "السادات" فى مثل هذا الانتصار العسكرى الذى حققه الجيش المصرى لن يقبل بمثل هذا الأمر إلا بعد أن تتعهد

---

(1) تقرير الأمين العام، المصدر السابق، صـ ٧، ٨ .

(2) S/11013 ؛ S/11017 .

إسرائيل بالعودة إلى حدود عام ١٩٦٧، وهو الأمر الذى لن تقبله إسرائيل، وأفضل دليل على ذلك هو أن سفير إسرائيل فى واشنطن " سيمحا دينتز" كان أول من أبلغ رفض الحكومة الإسرائيلية لوقف إطلاق النار فى الأماكن، مؤكداً "ضرورة ربط وقف إطلاق النار بعودة الوضع القائم سابقاً"[١].

أما بالنسبة لرأى الحكومة المصرية، فلقد كان رأى الرئيس "السادات" أفضل ممثل لها، فلقد جاء رده فى يوم ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، حين أعلم كل من اتصل به وخاصة من الإنجليز في هذا الوقت بأنه يرفض وقف إطلاق النار بجميع أشكاله، وقال بأنه إذا اتخذ قراراً بهذا المعنى، يخالف رغباته، وأصبح على وشك الإقرار بسبب عدم معارضة القوتين الأعظم (الأمريكان والسوفيت)، فإنه سيطلب من الصين - العضو الدائم الآخر - بأن تستخدم حق "الفيتو" ضد هذا القرار.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو، هل أخطأت القيادة المصرية عندما لم تقبل وقف إطلاق النار؟، ويفضل الباحث الجواب (بلا)، حيث أن إسرائيل لم تتوانى طوال الأزمة وقبل أن ينفجر الموقف فى ٦ تشرين الأول / أكتوبر فى استغلال كل موقف لصالحها، ولم يستطع أى من الأطراف الدولية مساندة الحق العربى على الرغم من اعتراف معظم الدول بأن إسرائيل هى التى تخرق المواثيق، ولذلك وجب فى هذه الحالة استعمال القوة، ومادام أن الطرف المغلوب أصبح يستطيع أن يغير بيده ما لم يستطع الآخرين أن يغيروه له، فمن حقه أن يتشكك فى مقدرة الأوساط الدولية على أن يعيدوا له أراضيه، وخاصة لأن ميزان القوى أصبح يميل فى صالح الطرف المغلوب. فلقد تطور الموقف تطوراً إيجابياً لصالح مصر وخاصة منذ يوم ٩ تشرين الأول / أكتوبر، فلقد كان الواقع يرفض التوافق مع التنبؤات الأمريكية (برد فعل إسرائيلى عنيف)، ففى الفترة من ٩ تشرين الأول / أكتوبر وحتى ١٢ تشرين الأول / أكتوبر

---

(١) وليام . ب . كوانت، مرجع سابق، صـ ١٥٩ .

تلاشت للإسرائيليين احتمالات النصر السريع والحاسم على الجبهتين (المصرية والسورية)، بل إن طلبات السلاح لإسرائيل بدأت فى الازدياد منذ صباح يوم الثلاثاء ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، حتى أن "جولدا مائير" - رئيس وزراء إسرائيل - كانت قد اقترحت السفر إلى الولايات المتحدة لمقابلة الرئيس الأمريكى " نيكسون " وذلك لتأكيد طلبها بخصوص السلاح(١).

عندما أصبح وقف إطلاق النار صعباً، وأصبح الجانب الإسرائيلى فى مازق، قررت الإدارة الأمريكية تعزيز الجيش الإسرائيلى بالسلاح، وذلك عن طريق جسر جوى أمريكى، وحتى تستطيع تغيير الموقف العسكرى، حيث أن الإدارة الأمريكية أصبحت مقتنعة بأنه لن يحدث أى تقدم فى أية محادثات إلا بعد حدوث تغيير جديد فى سير المعارك(٢). فلقد التزمت الولايات المتحدة بمساندة إسرائيل إلى النهاية خلال حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، وهذا هو ما أكده " ريتشارد نيكسون " فيما بعد حيث قال : " لقد أمرت فى حرب ١٩٧٣ ببدء جسر جوى ضخم للمعدات والموارد التى مكنت إسرائيل من وقف تقدم سوريا ومصر على جبهتين... إن التزامنا ببقاء إسرائيل التزام عميق. فنحن لسنا حلفاء رسميين , وإنما يربطنا معاً شئ أقوى من أى قصاصة ورق، إنه التزام معنوى. إنه التزام لم يخل به أى رئيس فى الماضى أبداً، وسيفى به كل رئيس فى المستقبل بإخلاص. إن أمريكا لن تسمح أبداً لأعداء إسرائيل الذين أقسموا على النيل منها بتحقيق هدفهم فى تدميرها..."(٣).

لقد أثر الجسر الجوى الأمريكى لإسرائيل فى تطور الأحداث على قطاع القناة, ففى١٦ تشرين الأول/ أكتوبر، استطاعت بعض الدبابات

---

(1) وليام ب. كوانت، عملية السلام، صـ ١٥٨ .

(2) هنرى كيسنجر، مرجع سابق، صـ ٣٧٧ – ٣٧٩ .

(3) ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، إعداد وتقديم المشير : محمد عبد الحميد أبو غزالة، الأهرام، ١٩٨٨، صـ ٢٩١.

الإسرائيلية فى التسلل غرب القناة، فجاء فى تقرير الموقف العسكرى فى مصر الخاص بيوم ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ما يلى: "ركز العدو مجهوده الرئيس على المحور الأوسط،حيث قام بتنفيذ عدد من الهجمات المضادة بواسطة وحداته المدرعة، وتمكنت قوة منها تقدر بسرية مشاة ميكانيكية + ٢ فصيلة دبابات برمائية من التسلل غربا، حيث قامت بتنفيذ عدد من الغارات على وحدات الصواريخ المضادة للطائرات فى المنطقة، وحاولت السيطرة على بعض تقاطعات الطرق فى المنطقة[١].

وفى مقابل التضامن الأمريكى مع إسرائيل كان للتضامن العربى كلمته فى المعركة، حيث ظهر ذلك جلياً فى مسألة استخدام البترول كورقة ضغط على الدول المساندة لإسرائيل، وكان نتيجة للمساعدات الأمريكية المستميتة لإسرائيل. ففى ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ توصل وزراء البترول العرب المجتمعون فى الكويت إلى :

١- تقرير تخفيض الإنتاج العربى بنسبة ٥٪ فوراً.
٢- تقرر تخفيض ٥٪ من الإنتاج كل شهر حتى تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل عام ١٩٦٧.

ولقد قررت السعودية اتخاذ إجراء مستقل بتخفيض نسبة ١٠ ٪ وليس ٥٪ فقط كما قرر وزراء البترول العرب. ولقد كان لسلاح البترول تأثير كبير على دول أوربا الغربية واليابان (حلفاء الولايات المتحدة) فى حين أن التأثير الحقيقى على الولايات المتحدة كان مجرد الأثر الأدبى والمساس بالمكانة والهيبة[٢].

---

(1) هيكل، أكتوبر ٧٣، صـ ٤٦٨ . وهذا التسلل هو ما عرف باسم " ثغرة الدفرسوار"، ولقد حدث هذا التسلل فى المنطقة الفاصلة بين الجيشين الثانى والثالث المصريين، وتلك العملية كان قد قام بها الجنرال " شارون " والذى أصبح فيما بعد رئيس وزراء إسرائيل .

(2) المرجع السابق، صـ ٤٨٥ .

المهم أن العرب استخدموا البترول كورقة ضغط لتحريك الموقف، وأصبحت الحاجة ملحة فى الأوساط الدولية بضرورة وقف إطلاق النار والتوصل لحل لتسوية الصراع، وأصبحت الحاجة أكثر إلحاحا لعقد اجتماعات مجلس الأمن من جديد، وهنا رأت موسكو بضرورة التفاوض عن قرب مع واشنطن فى صيغة يتفق عليها لوقف إطلاق النار، ولذلك وردت إلى البيت الأبيض رسالة فى ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ من موسكو، حيث طلب " بريجينيف : Brezhnev " – رئيس الاتحاد السوفيتى – أن يأتى " كيسنجر" إلى موسكو بصورة عاجلة لأن للوقت أهمية جوهرية، وبدأت المحادثات الأمريكية - السوفيتية فعلا فى موسكو فى ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، وفى هذه المحادثات تم الاتفاق على وقف إطلاق النار فى المكان الذى يقف فيه الطرفان[1]. ويتضح من ذلك حدوث تغير فى الموقف الروسى فى التفاوض. والذى كان يتمشى مع الموقف العربى الداعى بأن يكون وقف إطلاق النار مقترنا بدعوة إسرائيل للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، إلا أن تطورات الموقف على جبهة القناة هى التى غيرت سير المفاوضات فى الاتجاه الذى تريده واشنطن، ويتضح ذلك من اللقاء الذى حدث بين الرئيس " السادات " والسفير السوفيتى فى القاهرة " فلاديمير فينوجرادوف " فى ليلة ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، فلقد استدعى الرئيس " السادات " السفير السوفيتى، وتحدث إلية قائلا: " إننى أستطيع أن أحارب الإسرائيليين، وألحق بهم الهزيمة، لكن ليس بمقدورى أن الحق الهزيمة بالولايات المتحدة الأمريكية... لا يمكننى التغلب على هذا التيار الجارف من الدبابات والطائرات التى تمد بها الولايات المتحدة إسرائيل عبر جسرها الجوى والبحرى. فكم دمرنا منها، ومع ذلك فهى سيل لا ينقطع، ففى الأمس فقط دمرنا ما يزيد عن ٢٠٠ دبابة، ولكن وفى

---

(1) وليام ب . كوانت، مرجع سابق، صـ ١٦٩، ١٧٠ .

الحال ظهر بدلاً منهم وأكثر، وإننى لن أستطيع إطلاقاً مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية...، لهذا أرجوكم أن تبلغوا موسكو بأقصى سرعة طلبى بضرورة العمل على وقف إطلاق النار فوراً"[١]. وبهذا يتضح أن الجسر الجوى الأمريكى قد تسبب فى تغيير الموقف، فلقد أصبح الإسرائيليون متواجدين فى غرب القناة، وذلك نتيجة للثغرة بين الجيشين الثانى والثالث، وأصبح الطريق أمام المتسللين مفتوحاً نحو القاهرة ، ولذلك طالب الرئيس " السادات " بضرورة وقف إطلاق النار فى ذلك الوقت[٢].

لقد كان لتطور الأحداث على هذا الشكل وفى ذلك الوقت تأثيره على تطور المفاوضات بين وزير الخارجية الأمريكى "كيسنجر" والرئيس السوفيتى "بريجينيف"، حيث تم التوصل فيما بينهما إلى اتفاق لوقف إطلاق النار فى المواقع[٣]. ولقد كان هذا الاتفاق داعياً لطلب عقد مجلس الأمن، ولذلك قامت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر، بطلب عقد مجلس الأمن، وذلك لمواصلة النظر فى الحالة فى الشرق الأوسط، وقدمتا الدولتان سوياً، ولأول مرة منذ بداية العدوان الإسرائيلى فى ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، مشروع قرار مشترك إلى مجلس الأمن، جاء فيه :

" إن مجلس الأمن،

---

(١) فلاديمير فينوجرادوف، مرجع سابق، صـ ٤٠٨ .

(٢) يقول الرئيس " السادات"، "إن طلب وقف إطلاق النار فى ذلك الوقت كان فى مصلحة مصر فلقد كان الجيش الإسرائيلى فى الغرب موجوداً فى شريط مستطيل بجانب بحيرة "الدفرسوار" مفتوحاً من جميع الجهات ومن الممكن السيطرة عليه فى ذلك الوقت المبكر". (انظر : أنور السادات، مرجع سابق، صـ ٢٧٦) .

(٣) هيكل، أكتوبر٧٣، صـ ٥٢٠ .

١- يدعو جميع أطراف القتال الدائر حاليا لوقف إطلاق النار وإنهاء النشاطات العسكرية فوراً فى مهلة أقصاها ١٢ ساعة من لحظة تبنى هذا القرار وفى المراكز المحتلة الآن ؛

٢- يدعو الأطراف المعنيين إلى أن يبدأوا مباشرة بعد وقف إطلاق النار بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢(١٩٦٧) بجميع أجزائه ؛

٣- يقرر أنه ومباشرة وبالتوافق مع وقف إطلاق النار، تبدأ مفاوضات بين الأطراف المعنيين تحت الرعاية المناسبة، بهدف بناء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"[١].

ولقد طرح مشروع القرار للاقتراع، وتم اعتماده بصفته القرار ٣٣٨(١٩٧٣) وذلك بإجماع كل من شارك فى التصويت، حيث لم تشارك الصين فى التصويت على القرار[٢]، والتى صرح ممثلها فى مجلس الأمن "هوانج ذان" قائلاً : "إن الصين تعارض ما أسمته بالتحالف الأمريكى السوفيتى لفرض حالة لا حرب ولا سلم على شعوب منطقة الشرق الأوسط، وعدم موافقتها على محاولات فرض الحلول دون السماح للدول الأخرى بالمشاركة فى هذه الحلول"[٣]. هذا ولقد أشارت بعض دول المجلس مسألة التوصل لقرار دون أى مناقشة فى مجلس الأمن، فأعلنت الهند مثلاً أنها غير راضية عن عدم حدوث محادثات مسبقة، وأيدها فى ذلك كل من (كينيا -

---

(1) S/11036.

(2) أبرق الرئيس " السادات " إلى الزعيم الصينى " ماوتسي تونج " شخصياً يرجوه ألا تستعمل الصين حق " الفيتو " ضد مشروع القرار، حيث أن الصين كانت تعترض على أسلوب تعامل القوتين العظميين مع المسألة من خارج الأمم المتحدة، (انظر: هيكل، أكتوبر ٧٣، صـ ٥٣١).

(3) عبد الحليم بدوى، الأمم المتحدة بين عملاقتين ، السياسة الدولية ، عدد (٢٥)، يناير ١٩٧٤، صـ ١٢٢.

أندونيسيا - السودان - غينيا - يوغسلافيا)[١]. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اعتمد مشروع القرار دون أن يدرى ما جرى فى الكواليس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وبهذا تكون الدولتان العظميان قد فضلتا أسلوب العمل بعيداً عن الأمم المتحدة. ويرى الباحث أن أسلوب العمل بهذا الشكل من جانب الدولتين العظميين يعد تدعياً منهما لما قرره ميثاق الأمم المتحدة لهما من مسئولية حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب كونهما من الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، فهذه المسئولية تستوجب عليهما العمل فى داخل المجلس، فقيامهما بفرض تسوية على باقى الدول الأعضاء يخل بصفة الحيادية والتى لابد أن تتوفر فيمن يقوم بدور الوساطة، وذلك حتى يتحقق السلم والأمن الدوليين. ومن الملاحظ كذلك أن الأطراف المتصارعة قد وافقت على أسلوب العمل بهذا النظام، وهذا يدل على عدم ثقتهم فى مقدرة المجلس فى الدفاع عن قرار يتخذه دون موافقة الدولتين العظميين.

أما بالنسبة لتقييم القرار، فيرى الباحث أنه جاء ضعيفاً فى مضمونه، حتى ولو كانت الدول المتصارعة قد وافقت عليه، فعلى سبيل المثال فإن القرار لم يكن حاسماً فى طلبه لوقف إطلاق النار، فكان لابد عليه أن يحذر من يقوم بخرق هذا القرار باتخاذ تدابير عقابية ضده، فكان لابد أن يطلب من الأمين العام إعادة نشر قوات المراقبة فى القطاع وذلك حتى يستطيع المجلس متابعة الحالة بدقة، وحتى لا يعطى الفرصة للمتحاربين فى إثارة الموقف مرة أخرى. هذا وتوجد نقطة ضعف أخرى فى القرار، فلقد طلب القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) ضرورة تطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، ومعنى هذا أن أساس أى تسوية مستقبلية للصراع فى الشرق الأوسط ستكون من خلال القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، إلا أن القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) لم يوضح بعض نقاط الخلاف حول القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) مثل مسألة الحدود الآمنة، والتى كانت قد تسببت فى

---

[١] سيدنى دى بيلى ، مرجع سابق، صـ ٣٣١ .

إحباط كل جهود التسوية السابقة بعد اعتماد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وحتى نشوب الأعمال القتالية فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، كما سبق الذكر.

ويرى الباحث كذلك أن القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) قد خالف ميثاق الأمم المتحدة وخاصة فى الفقرة (٣) والتى جاء فيها: " إنه مباشرة ومع وقف إطلاق النار تبدأ مفاوضات بين الأطراف المعنيين تحت الرعاية المناسبة... "، ومعنى هذا أن المفاوضات بين الأطراف ستبدأ قبل الانسحاب، حيث أن المفاوضات أصبحت مرتبطة بوقف إطلاق النار، وهذا الأمر يعطى لإسرائيل ميزة فى التفاوض مع الطرف المصرى، وبذلك يكون القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) قد أيد وجهة النظر الإسرائيلية فى تفسير القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) باعتباره بمثابة مبادئ عامة للسلام وأن المفاوضات هى أول الطريق للسلام[1]. هذا ويمكن القول بأن التواجد الإسرائيلى فى غرب القناة سيعطى لإسرائيل ميزة جديدة من الممكن أن تستغلها عند بدء المفاوضات.

ولقد حوت الفقرة الثالثة من القرار غموضاً، حيث وجدت أن المفاوضات بين الأطراف ستكون تحت الرعاية المناسبة، فالقرار لم يحدد ما هى الرعاية المناسبة، فهل هى رعاية المنظمة الدولية؟، أم رعاية الدولتين اللتين استطاعا التوصل للقرار؟. ولذلك نجد أن هذا الأمر يثير جدلاً داخل مجلس الأمن فى أعقاب اعتماد القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، فلقد افترضت كل من (المملكة المتحدة - السودان - غينيا) أن الرعاية المناسبة هى رعاية الأمم المتحدة، أما "فرنسا" فلقد خصت مجلس الأمن، أما "بيرو" فلقد وجدت ضرورة إشراك الأمين العام فى المفاوضات[2]. ويبدو أن الرأى القائل بأن الرعاية المناسبة هى رعاية الأمم المتحدة هو المناسب، فسواء كان الأمين

---

[1] ومعنى هذا أن أى مفاوضات مستقبلية مع أى طرف عربى آخر كان يدخل فى نطاق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) مثل سوريا والأردن وفلسطين ستكون قبل تحقيق الانسحاب .

[2] سيدنى دى بيلى، المرجع السابق، صـ ٣٣١ .

العام أو مجلس الأمن أو الجمعية العامة، فالثلاثة مسئولين عن حفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أن الأفضل هو استخدام مجلس الأمن لمقدرته على اتخاذ تدابير سريعة عن الجمعية العامة، فاجتماعات مجلس الأمن تكون بصفة دائمة. هذا ومن الأفضل كذلك أن يقوم مجلس الأمن بتخويل الأمين العام بتعيين ممثل له فى المنطقة يعطى الغطاء المناسب لهذه المفاوضات. فهذا الأمر يتشابه مع مسألة تعيين " جونار يارنج " كممثل شخصى للأمين العام فى الشرق الأوسط فى عام ١٩٦٧ وذلك طبقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧). مع الأخذ فى الاعتبار فشل مهمة "جونار يارنج" سابقا فى التوصل لتسوية – كما سبق القول – فإن هذا لا يعنى ترك أى وساطة من جانب الأمم المتحدة، حيث أنه من الأفضل أن تكون الوساطة " أممية "، ولابد على الدول العظمى أن تعمل على إنجاحها من داخل مجلس الأمن وذلك حتى يتحقق السلم والعدل والأمن. أما إذا كان واضعو القرار قد أرادوا أن تكون الرعاية المناسبة تحت سلطتهم والابتعاد عن الأمم المتحدة، كما فعلوا عند استصدار القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، فهذا يعد أمرا خطيرا للغاية، وذلك لأنه ستحدث مساومات بين هاتين الدولتين فى سبيل التقدم فى سياسة الوفاق فيما بينهما، وبذلك لن يتحقق السلام المنشود والذى دعا إليه ميثاق الأمم المتحدة فى ديباجته.

لقد تم اعتماد القرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) فى تمام الساعة الثانية عشر وخمسين دقيقة من صباح يوم ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بتوقيت نيويورك[1]، وقبلت مصر وإسرائيل القرار. وفعلاً وفى الوقت المحدد لوقف إطلاق النار خف النشاط العسكرى بطريقة ملحوظة، إلا أن النشاط العسكرى سرعان ما زاد مرة أخرى، فلقد أعطت إسرائيل لنفسها المبرر لتجديد القتال،

---

(١) وليام ب كوانت، مرجع سابق، صـ ١٧١ .

وكانت حجتها أنها لاحظت تحركات في مواقع الجيش الثالث المصرى[1]. ولذلك وجدت مصر ضرورة طلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن فى ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، وذلك لبحث انتهاكات إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار[2]. ولقد أيد السوفيت الطلب المصرى لدى الأمين العام. واجتمع مجلس الأمن، إلا أن الأمم المتحدة لم تستطع أن تحدد من قام بخرق وقف إطلاق النار، وذلك لأن مراقبى الأمم المتحدة فى قطاع قناة السويس كان قد تم إجلاؤهم للقاهرة من القطاع خوفاً على حياتهم، وذلك طبقاً لاتفاق الآراء فى مجلس الأمن فى الجلسة (١٧٤٣). وفى الجلسة رقم (١٧٤٨) لمجلس الأمن والتى عقدت فى ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر، قدم كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة مشروع قرار مشترك إلى مجلس الأمن والذى جاء فيه :

" إن مجلس الأمن،...

١- يؤكد قراره بالوقف المباشر لكافة أنواع إطلاق النار وكل عمل عسكرى، ويحث قوات الطرفين بالعودة إلى المواقع المحتلة فى اللحظة التى كان فيها وقف إطلاق النار نافذ المفعول ؛

---

(1) لقد كانت تحركات الجيش الثالث - التى تحجج بها الجانب الإسرائيلى - بهدف إخلاء جرحاه، وكان هدف إسرائيل من إعادة شن الهجوم هو محاولة للسيطرة على مدينة السويس والاندفاع إلى ميناء " الأدبية " ومحاصرة الجيش الثالث لاتخاذه أداه للضغط على الجانب المصرى فى أية مفاوضات مقبلة . أما أسباب قبول إسرائيل للقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) وذلك لأن القرار قد أشار إلى حدوث مفاوضات بين الأطراف، وفى نفس الوقت فإنها (إسرائيل) ستواجه عقبات كبيرة إذا رفضت القرار. (انظر : على الدين هلال، المأزق الإسرائيلى فى مفاوضات السلام ، السياسة الدولية، عدد ٣٦، أبريل ١٩٧٤، صـ ٨٩-٩٠ ؛ هيكل، اكتوبر٧٣، صـ ٥٤١) .

(2) تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، صـ ١٠ .

٢- يطلب من السكرتير العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال مراقبى الأمم المتحدة فوراً بين قوات إسرائيل وجمهورية مصر العربية ومستخدماً فى هذه المهمة أفراد الأمم المتحدة الموجودين فى القاهرة فى الوقت الحالى"[١].

ولقد تم اعتماد هذا المشروع، فصدر بوصفه القرار ٣٣٩ (١٩٧٣) وذلك بموافقة (١٤) صوتاً ضد لا أحد وامتناع "الصين" عن التصويت. فلقد كان موقف "الصين" متمشياً مع الموقف الذى اتخذته فى اليوم السابق عند الاقتراع على القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) والذى هدفت منه الاعتراض على الموقف السلبى الذى أصبح عليه دول المجلس الثلاثة عشر، وذلك نتيجة استئثار الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحدهما بأساليب التسوية. وفى نفس الوقت فإنه يمكن تفسير موقف باقى دول مجلس الأمن - الاثنى عشر عضواً - الآخرين والذين قاموا بتأييد القرار ٣٣٩ (١٩٧٣) على اعتبار أن هذا يعد تصميماً منهم على إثبات الدور الذى يجب أن تلعبه المنظمة الدولية فى شأن مشكلة الشرق الأوسط، وذلك حتى يفوتوا الفرصة على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالاستئثار بوسائل الحل وحدهما، وحتى يكون لهم دور فى الإشراف على المفاوضات المرتقبة[٢]. ويمكن اعتبار أن هذين الموقفين المتعارضين سواء من الصين أو من باقى أعضاء مجلس الأمن بخلاف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، يمثلان نوعان من أنواع المقاومة، منها السلبية ومنها الإيجابية، ضد احتكار الدولتين العظميين للقرار، إلا أنه كان من الأفضل فى مثل هذه الحالات اتباع أسلوب المقاومة الايجابية الذى اتبعته الدول الإثنى عشر فى مجلس الأمن، وذلك لأن محاولتهم الاشتراك فى اتخاذ

---

(1) S/11039.

(2) عبد الحليم بدوى، مرجع سابق، صـ ١٢٢ .

القرارات من الممكن أن يسبب ضغطاً على الدول التى تحاول تجنبهم، وعلى الأقل فإن مشاركتهم ولو كانت بسيطة فى هذه المرحلة، إلا أنها من الممكن أن تعطى للشعوب المتورطة فى الصراع الفرصة فى العودة مرة ثانية إلى الأمم المتحدة[١].

أما بالنسبة للقرار ٣٣٩ (١٩٧٣) فيمكن ملاحظة ما يلى فيه:

١- أن القرار أيد القرار السابق ٣٣٨ (١٩٧٣) ومعنى هذا أنه أكد على حدوث مفاوضات مباشرة بين الطرفين يعقبها عملية تطبيق بنود القرار ٢٤٢ (١٩٦٧).

٢- أن القرار لم يدن أى من الطرفين لخرقه وقف إطلاق النار، ويمكن تبرير ذلك بأن قوات المراقبة لم تكن موجودة فى القطاع فى ذلك الوقت.

٣- أن القرار لم يشدد بالعودة إلى حدود ٢٢ تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٣، وهى حدود وقف إطلاق النار طبقاً للقرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، حيث كان من الواجب عليه التأكيد على ذلك.

٤- طالب القرار بضرورة السرعة فى إرسال قوات المراقبة إلى قطاع قناة السويس، وهذه الخطوة كانت ضرورية، إلا أنها جاءت متأخرة، حيث كان واجباً على المجلس المطالبة بذلك عقب صدور القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

---

[١] ليس معنى هذا أن الباحث يؤيد السلوك الذى اتبعته القوتين العظميين، فإن هذا السلوك من الممكن أن يتسبب فى رضوخ الشعوب الأخرى المغلوبة على أمرها لما تراه القوتان من قرارات، وهذا فى حد ذاته يولد شعوراً لدى الشعوب بالظلم، مما قد يتسبب فى زيادة الإرهاب والقضاء على الأمل فى العيش فى حالة سلام دولى دائم.

انتشار قوات الطوارئ الدولية فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، ودورها على القطاع المصرى - الإسرائيلى :

عقب صدور القرار ٣٣٩ (١٩٧٣) أنهى الأمين العام فى نفس الجلسة التى اعتمد فيها القرار - (الجلسة رقم ١٧٤٨) فى ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ - بأنه يجرى توزيع ثلاث مجموعات من مراقبى الأمم المتحدة الموجودين فى القاهرة فى منطقة قناة السويس. وفى ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ أبلغ الأمين العام "كورت فالدهايم" مجلس الأمن بالخطوات التى اتخذها رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لتنفيذ قرار المجلس رقم ٣٣٩ (١٩٧٣)، حيث توجهت ثلاث مجموعات من المراقبين ــ تتألف اثنتان منها من دوريتين للمراقبة بينما تتألف الثالثة من ثلاث دوريات ــ من القاهرة إلى الأماكن التى حددت لها على المواقع الدفاعية الأمامية على الجانب المصرى، كما اتخذت تدابير لتوزيع المراقبين على الجانب الإسرائيلى. وأوصى رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بزيادة عدد مجموعات المراقبين إلى اثنتى عشرة مجموعة وهو الأمر الذى يتطلب وجود ثلاثة وأربعين مراقباً آخر للقطاع[1].

وعلى الرغم من صدور القرار ٣٣٩ (١٩٧٣)، إلا أن القوات الإسرائيلية واصلت هجماتها طوال ليلة ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر وكان تركيزها على الجيش الثالث، ولذلك أرسل "عصمت عبد المجيد" - ممثل مصر فى الأمم المتحدة - برسالة إلى رئيس مجلس الأمن فى ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ يشتكى له من خرق إسرائيل لقرارات وقف إطلاق النار وذلك بقيامها بإطلاق النار عن طريق دباباتها ومدفعيتها ضد القوات المصرية والمواطنين فى القطاع الجنوبى، وكذلك قيامها بمهاجمة القاعدة البحرية فى "الأدبية" فى السويس عن طريق ثمانى دبابات، حيث كان قد بدأ هذا الهجوم

---

[1] تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، صـ ١٠، ١١ .

عقب اعتماد القرار ٣٣٩ (١٩٧٣)[1]. واشتكت إسرائيل هى الأخرى من قيام القوات المصرية بانتهاك وقف إطلاق النار جنوب البحيرات المرة، هذا ولم يستطع مراقبو الأمم المتحدة العسكريون إثبات هاتين الشكويين (المصرية والإسرائيلية) إذ أنه لم يكن قد تم توزيعهم على قطاع الجبهة فى ذلك الوقت. المهم أن خرق وقف إطلاق النار قد حدث، وكان نتيجة اشتداد القتال بين الفريقين أنه لم تتمكن ثلاث دوريات من قوات المراقبة التابعة للأمم المتحدة والتى كانت فى طريقها إلى مدينة السويس من الوصول إلى المنطقة المحددة لها مساء يوم ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ وذلك نظراً لتبادل إطلاق نيران الدبابات والمدفعية الكثيفة بين القوات المصرية والإسرائيلية[2].

وكان نتيجة لخرق وقف إطلاق النار، أن عقد مجلس الأمن جلسته رقم (١٧٤٩) وذلك بناء على طلب مصر فى مساء يوم ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر،

---

(1) S/11044

(2) تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، صـ ١١. هذا ولقد كان قد حدث حوار بين "هنرى كيسنجر" وزير خارجية الولايات المتحدة و" سيمحا دينتز " سفير إسرائيل فى واشنطن، حيث ذكر " دينتز " له بأن سبب العمليات هو " أن الجيش المصرى رغبة منه فى تجنب الحصار يقوم بهجمات فى ثلاث اتجاهات وهى ١- هجوم فى اتجاه مدينة السويس ٢- هجوم فى اتجاه ممر متلا ٣- هجوم فى اتجاه الجيش الثالث وأن كل ما تفعله القوات الإسرائيلية هو أنها تحاول أن تسد الطريق على الجيش الثالث " . وهنا أبدى "كيسنجر " دهشته قائلاً : " بإنه يرى أنه إذا أراد أى جيش محاصر أن يفلت من حصاره فلا بد أن تكون حركته فى اتجاه الالتحاق بقاعدته وليس فى اتجاه ممر متلا " . (انظر : هيكل، أكتوبر ٧٣، صـ ٥٤٩) . ولقد كان نتيجة للاستفزاز الإسرائيلى، أن صدر فى موسكو بيانا يحمل توقيع " بريجنيف " جاء فيه : " نظراً إلى أن إسرائيل لم تلتزم بقرارات مجلس الأمن، ونظراً لما يبدو من أن الولايات المتحدة تنقصها الرغبة فى التعاون بهدف تطبيقه، فإن الاتحاد السوفيتى سوف يقرر لنفسه منفرداً اتخاذ الخطوات الضرورية والعاجلة لتأكيد احترام وقف إطلاق النار، فلا يمكن لإسرائيل أن تفلت من مسئولية انتهاكاتها له " (انظر : المرجع السابق، صـ ٥٥٢) .

ولقد استمرت هذه الجلسة حتى اليوم التالى، وفيها قدمت كل من (غينيا – الهند – أندونيسيا – كينيا – بنما – بيرو – السودان – يوغسلافيا) مشروع قرار طالبوا فيه مجلس الأمن أن يأمر بالتالى :

١- بوقف كامل وفورى لإطلاق النار، وأن ينسحب الأطراف إلى مراكزهم المحتلة فى الساعة (٥٠ : ١٦) بتوقيت جرينتش فى ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣.

٢- أن يطلب من السكرتير العام كخطوة عاجلة أن يزيد من عدد مراقبى الأمم المتحدة العسكريين فى كلا الجانبين.

٣- أن يقرر إنشاء قوات طوارئ للأمم المتحدة تحت سلطته بشكل فورى، ويطلب من السكرتير العام أن يكتب تقريره فى خلال (٢٤) ساعة لتحديد الخطوات اللازم اتخاذها لإنشاء القوة.

٤- أن يطلب من السكرتير العام بأن يكتب تقريره إلى المجلس بشكل فورى متضمناً حالة تنفيذ هذا القرار والقرارين ٣٣٨ (١٩٧٣) و٣٣٩ (١٩٧٣).

٥- أن يطلب من الدول الأعضاء أن يتعاونوا بشكل كامل لتنفيذ هذا القرار والقرارين ٣٣٨(١٩٧٣) و٣٣٩ (١٩٧٣).[(١)]

وفى ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، جرى تنقيح لمشروع القرار، فتم تغيير الفقرة الثالثة منه، فجاءت كالتالى :

" ٣- يقرر أن ينشئ تحت سلطته وبشكل فورى قوات طوارئ من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة باستثناء الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، ويطلب من السكرتير العام أن يكتب تقريره فى خلال (٢٤) ساعة عن الخطوات التى اتخذت لهذا الأمر"[(٢)].

---

(1) S/11046

(2) S/ 11046 / Rev.1

ولقد طرح هذا المشروع المنقح للاقتراع، فصدر بكونه القرار ٣٤٠ (١٩٧٣) وذلك بإجماع كل الأعضاء المشتركين فى التصويت. ولم تشترك "الصين" كذلك فى التصويت على هذا المشروع، على الرغم من أن دول عدم الانحياز الموجودة فى المجلس هى التى تقدمت بهذا المشروع، ولم تستأثر به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كما حدث فى القرارين ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٣٣٩ (١٩٧٣)، ولعل هذا كان راجعاً لعدم رضاها عن أسلوب المناقشة منذ البداية. وعند قراءة بنود القرار نلاحظ الآتى :

١- أن القرار أيد القرارين السابقين ٣٣٨ و ٣٣٩ وطالب بالعودة إلى حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣.

٢- أن القرار وجد أن عدد مراقبى الأمم المتحدة فى المنطقة غير كاف، ولذلك طالب بزيادة عدد المراقبين حتى يتمكن من متابعة الحالة عن كثب.

٣- طالب القرار بإنشاء قوات طوارئ دولية تحت سلطه مجلس الأمن، وهو فى هذا البند يأتى بجديد عن سابقيه. ووجد القرار ٣٤٠ (١٩٧٣) أن تكون قوات الطوارئ المنشأة تحت سلطة مجلس الأمن، وهذا يختلف عن طريقة تكوين قوات الطوارئ الأولى فى المنطقة والتى كانت بموجب قرار من الجمعية العامة.

٤- يلاحظ كذلك أن القرار ٣٤٠ (١٩٧٣) قد استثنى الدول دائمة العضوية من الاشتراك في قوات الطوارئ، وهو التعديل الذى حدث على مشروع القرار، ويرجع هذا التعديل إلى رغبة الولايات المتحدة، حيث كان قد طالب ممثلها الدائم فى مجلس الأمن "جون سكالي" بذلك وهو الأمر الذى أثار حفيظة ممثلى كل من "فرنسا" و"انجلترا"، وهو ما دفع ممثل فرنسا فى المجلس، وبناء على طلب من حكومته، بالمطالبة "بأن يتم التصويت على هذا التعديل بالتصويت

المنفرد عليه، وذلك حتى يقوم باثبات موقف الحكومة الفرنسية فى المحاضر الرسمية لمجلس الأمن"[١]. وفعلاً أبدت فرنسا اعتراضها على هذا الأمر منفرداً عن باقى مشروع القرار.

ولقد برر "هنري كيسنجر" - وزير خارجية الولايات المتحدة - موقف حكومته من عدم إشراك الدول دائمة العضوية فى قوات الطوارىء قائلاً: "إنه عندما يكون هناك تضارب فى مصالح الأعضاء الدائمين، وعندما يكون وجود الأعضاء الدائمين مساهماً فى التوتر فى المنطقة، ولتجنب حدوث هذا يكون السبيل الوحيد هو استبعاد قوات جميع الأعضاء الدائمين، حيث أنه سيكون مخيفاً لو أصبح الشرق الأوسط والذى تمزقه الآن منافسات محلية مسرحاً شرعياً لتنافس القوات العسكرية للدول النووية العظمى، وذلك نتيجة لقرار تتخذه الأمم المتحدة"[٢].

لم يشدد القرار ٣٤٠ (١٩٧٣) مثله مثل سابقيه بضرورة العودة إلى حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر، إلا أنه كان ناجحاً هذه المرة فى إقرار وقف إطلاق النار وفى تنفيذه، ويمكن إرجاع هذا إلى التهديد السوفيتى لإسرائيل وإلى ارتفاع حدة النغمة بين القوتين العظمتين، كما سبق القول. وباعتماد القرار ٣٤٠ (١٩٧٣) تنتهى الحرب العربية – الإسرائيلية الرابعة، والتى استطاعت أن تغير من المواقف الدولية، فالكثير من دول العالم باتت مؤيده للحق العربى، بل أن كثير منها وصل إلى حد قطع العلاقات مع إسرائيل،

---

(١) عبد الحليم بدوى، مرجع سابق ، صـ ٢٤ .

(٢) الطليعة، وثائق أوراق كيسنجر، العدد (٤)، ابريل ١٩٧٥، ص ١٣٣ . ويقصد "كيسنجر" من عبارة تضارب فى مصالح الأعضاء الدائمين، هو التنافس الأمريكى والسوفيتى على مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط، حيث أن تواجد السوفيت فى المنطقة وبقرار من مجلس الأمن سيقوى نفوذها فيها، وهو الأمر الذى قد يتسبب فى صدام أمريكى سوفيتى تتأثر به المنطقة .

فوصل عدد الدول الأفريقية التى قطعت علاقاتها مع إسرائيل نتيجة لعدوانها على الأراضى العربية إلى (٢٥) دولة وذلك حتى يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ [(١)].

المهم أنه بعد تطبيق وقف إطلاق النار، أصبحت الحاجة ملحة لإقرار السلام فى الشرق الأوسط، وأصبحت الخطوة الأولى نحو السلام هى العودة لحدود يوم ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ - وهو الأمر الذى دعت إليه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن - وخاصة لأن إسرائيل استفادت من الموقف وبدأت تشدد حصارها على الجيش الثالث المصرى وبدأت تمنع وصول الإمدادات الطبية والمؤن للمصابين[(٢)]. إلا أن تنفيذ هذا المطلب كان صعباً فى هذه المرحلة بسبب التعنت الإسرائيلى – كما سنرى فيما بعد – ولذلك تم السعى فى هذه المرحلة لتنفيذ الفقرة الثالثة من القرار ٣٤٠ (١٩٧٣) والتى كانت قد أقرت بضرورة إنشاء قوات طوارئ دولية، وطالبت من الأمين العام أن يفيد مجلس الأمن فى غضون ٢٤ ساعة عن الخطوات المتخذه فى هذا الشأن. وتنفيذاً لهذا الطلب، قدم الأمين العام اقتراحاً - وذلك فى جلسة المجلس رقم (١٧٥٠) والتى تم اعتماد القرار ٣٤٠ (١٩٧٣) فيها - بنقل الفصائل السويدية و الفنلندية والنمساوية التى تخدم مع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم فى قبرص إلى مصر، وطلب كذلك بتعيين الجنرال " انزيو سيلاسفيو " رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، قائداً مؤقتاً لقوات الطوارئ، ولقد وافق مجلس الأمن على هذا الطلب. وفى ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وافق مجلس الأمن على اقتراح من ممثلى "الهند"

---

(١) **S/11065** ، (انظر ملحق رقم ١٢) .

(٢) هيكل، <u>أكتوبر ٧٣</u>، صـ ٥٧٠، ٥٧١ .

و"يوغسلافيا" بإرسال عدد آخر من قبرص كإجراء مؤقت إلى الشرق الأوسط[1].

وبناء على القرار رقم ٣٤٠ (١٩٧٣)، والذى كان قد طالب الأمين العام بتقديم تقرير للمجلس فى غضون (٢٤) ساعة بخصوص إنشاء قوات طوارئ تابعة للأمم المتحدة، قدم الأمين العام التقرير التالى (S/11052/Rev.1) فى ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ والذى أوجز فيه اختصاصات القوة، والاعتبارات العامة التى تتعلق بأدائها لوظائفها على نحو فعال. وخطة عمل مقترحة، والنفقات التقديرية، وطريقة التمويل. فكانت اختصاصات القوة كما حددها الأمين العام كما يلى :

١- الإشراف على تنفيذ الفقرة (١) من قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ (١٩٧٣) وهذه الفقرة هى الخاصة بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات إلى مراكزها فى يوم ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣.
٢- بذل أقصى جهد للحيلولة دون تجدد القتال، والتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية فى مباشرة مهامها الإنسانية فى المنطقة.
٣- التعاون مع المراقبين العسكريين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة فى فلسطين فى إنجاز مهامها.

---

(1) أنشئت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى قبرص (U.N.F.I.C.Y.P) بعد أحداث من التوتر بين الجاليتين (القبارصة اليونانيين) و (القبارصة الأتراك) والتى انفجرت فى ١ كانون الأول/ ديسمبر١٩٦٣، وفى ١٥ شباط / فبراير ١٩٦٤، وبعد فشل كل المحاولات فى استعادة السلام فى الجزيرة، طلب ممثلا كل من المملكة المتحدة وقبرص فى مجلس الأمن اتخاذ إجراءات عاجلة من مجلس الأمن، وفى ٤ أزار / مارس ١٩٦٤، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٦ (١٩٦٤) والذى أوصى بمقتضاه بإنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام فى قبرص (U.N.F.I.C.Y.P) . وبدأت القوة فى العمل فى ٢٧ أزار / مارس ١٩٦٤ ولازالت القوة موجودة هناك حتى الآن . (انظر :
http://www.un.org/Arabic/depts./dpko/missions/unficyp/background.htmL)

ولقد أوضح الأمين العام شروط تكوين القوة وهى :

١- التأييد الكامل من مجلس الأمن فى جميع الأوقات.

٢- التعاون التام مع جميع الأطراف.

٣- القدرة على أداء وظيفتها كوحدة عسكرية متكاملة وفعالة.

ولقد اقترح الأمين العام كذلك مجموعة من المبادئ التوجيهية وذلك مع الوضع فى الاعتبار التجارب السابقة، ولقد تمثلت تلك المبادئ فيما يلى :

١- تعمل القوة تحت سلطة الأمم المتحدة المخولة للأمين العام فى نطاق سلطة مجلس الأمن. ويمارس هذا الإشراف قائد يعينه الأمين العام بموافقة مجلس الأمن. ويكون القائد مسئولاً أمام الأمين العام.
ويقوم الأمين العام بإحاطة المجلس باستمرار بكل التطورات المتعلقة بالمهام الموكلة للقوة. وتحال إلى مجلس الأمن جميع الأمور التى يمكن أن تؤثر على طبيعة أداء القوة لمهامها.

٢- تتمتع القوة بحرية الحركة والاتصال والتسهيلات الأخرى اللازمة لقيامها بمهامها، وتتمتع كذلك بالاستقلال عن القوات العسكرية للأطراف المعنيين.

٣- تُشكل القوة من عدد من الفرق العسكرية مُقدمة من دول مختارة، بناء على طلب الأمين العام، ويتم الاختيار بالتشاور فيما بين مجلس الأمن والأطراف المعنية، مع وضع مبدأ التمثيل الجغرافى فى الاعتبار.

٤- تزود القوة بأسلحة ذات طبيعة دفاعية فقط، ولا تستعمل القوة إلا فى حالة الدفاع عن النفس، ويشمل الدفاع عن النفس مقاومة أية محاولات بالقوة المسلحة، لمنعها من القيام بأعمالها، وفقاً لتفويض مجلس الأمن.

٥- تتجنب القوة الأعمال التى يمكن أن تخل بحقوق أو ادعاءات أو أوضاع الأطراف المعنية والتى لا يمكن أن تؤثر على تنفيذ الفقرة (١) من القرار ٣٤٠ (١٩٧٣) والفقرة (١) من القرار ٣٣٩ (١٩٧٣)،

(وهما الفقرتان الخاصتان بالانسحاب إلى حدود ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣).

٦- يزود الأمين العام القوة بالعاملين اللازمين لمعاونتها من بين العاملين الحاليين للأمم المتحدة.

ولقد حدد الأمين العام كذلك فى تقريره مدة عمل القوة لفترة مبدئية مقدارها ستة أشهر، وأن يكون إجمالى عدد القوة ٧٠٠٠ فرد، وتكون النفقات التقديرية لهذه القوة خلال فترة الستة أشهر (٣٠ مليون دولار أمريكى)، والتى تعتبر كنفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة (٢) من المادة (١٧) من الميثاق[1].

وفى ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، اجتمع مجلس الأمن للنظر فى تقرير الأمين العام (S/11052/Rev.1) وذلك فى جلسته رقم (١٧٥٢)، وفيها طرح ممثل استراليا مشروع القرار التالى :

" إن مجلس الأمن ؛

١- يوافق على تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ (١٩٧٣) متضمناً الوثيقة رقم (S/11052/Rev.1) والمؤرخة فى ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣.

٢- يقرر بأن القوة التى ستنشأ وفقاً للتقرير المشار إليه أعلاه، تنشأ لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر، وأنه يمكنها الاستمرار فى العمل بعد ذلك إذا احتاج الأمر، بشرط أن يقرر المجلس ذلك"[2].

---

(1) **S/11052**، (انظر ملحق رقم ١٠) ؛ تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، صـ ١٣ - ١٥ .

(2) **S/11054**

لقد كان قد تم التحضير لهذا المشروع خلال مشاورات غير رسمية، وحصل على تأييد دول المجلس خلالها، ولذلك فالقرار حصل على موافقة أربعة عشر عضواً، حيث لم تشارك الصين فى هذه المرة كذلك فى عملية التصويت. ولقد صدر المشروع بكونه القرار رقم ٣٤١ (١٩٧٣). وبذلك يكون مجلس الأمن قد أيد التقرير الذى قدمه الأمين العام بخصوص إنشاء قوة الطوارئ الدولية. ولقد اختار الأمين العام رئيساً للقوة وهو الجنرال "انزيو سيلاسفيو" وذلك بصفة مؤقتة بجانب مهمته الأساسية كرئيس للمراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة[1]. ولقد وصل الجنرال "سيلاسفيو" إلى القاهرة فى يوم ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر١٩٧٣ ليبدأ فى تنظيم العمل لقوة الطوارئ. كما طلب منه السكرتير العام زيادة عدد المراقبين الدوليين وتدعيمها بمائة مراقب جديد ليصبح قوامها (١٤٢) مراقباً. وبدأت قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة إجراءات تنفيذ وقف إطلاق النار منذ يوم ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣[2].

لقد رتب الأمين العام بأن يتوجه مباشرة إلى المنطقة بعض أفراد الفرق العسكرية من (النمسا - فنلندا - السويد) والذين يعملون فى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام فى قبرص. ولقد استشار الأمين العام حكومات كل من (قبرص - اليونان - تركيا)، فلم يبدوا أى اعتراض بخصوص نقل الوحدات بسرعة من

---

(1) تم تعيين الجنرال " انزيو سيلاسفيو " قائداً فعلياً للقوة فى ٢٥ تشرين الثانى/ نوفمبر١٩٧٣ بجانب عمله كرئيس للمراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وفى ١ نيسان / إبريل ١٩٧٤ تم تعيين (بنجت ليجستراند) من السويد كرئيس للمراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . (انظر : تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، صـ ٢٤) .

(2) عبد العزيز العجيزى، التطوير لمرحلة لمفاوضات السلام والانسحاب الإسرائيلي، السياسة الدولية، عدد ٣٦، ١٩٧٤، صـ ٥١، ٥٢ .

"قبرص" إلى قوات الطوارئ الدولية فى الشرق الأوسط. ويحسب لحكومة "المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية" بأنها تكفلت بنقل الجنود إلى مصر وذلك عن طريق استخدام طائرات سلاح الجو الملكى البريطانى[١].

وفى تمام الساعة السادسة بتوقيت جرينتش فى ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ أصبحت قوات الطوارئ فى مصر تتكون من (٥٨٥) مراقباً منهم (١٦٦) استرالياً و(٢١٥) فنلندياً و(٢٠٤) سويدياً. ولقد بدأ الانتشار فى القطاع منذ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر، حيث كانت مجموعة الاستطلاع الأولى فى القطاع من القوات " الفنلندية " والتى كانت قد تكونت من (٥٠) مراقباً من كل الرتب والتى كانت قد انتشرت فى المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل فى المنطقة الغربية من قناة السويس، أما بالنسبة لباقى القوات الفنلندية فلقد انتشرت فى المنطقة منذ يوم ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ وتبعتها باقى القوات.

وقبل الحديث عن الدور الذى قامت به القوة فى المنطقة فلابد من التوقف قليلاً لإبداء بعض الملاحظات حولها، حيث يمكن ملاحظة التالى :

١- أن قوة الطوارئ ستعمل على تنفيذ الفقرة (١) من القرار رقم ٣٤٠ (١٩٧٣)، ومعنى هذا أن القوة هى التى ستعمل على الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار والانسحاب إلى حدود ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وسيصبح دور قوات المراقبة التابعة للجنة الهدنة هو

---

(1) لقد حملت أول رحلة بريطانية (٣٥) جندى فنلندى من قوات الطوارئ فى قبرص والتى كانت غادرت قبرص فى تمام الساعة (٣٢ : ٨) بتوقيت جرينتش فى يوم ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر، ولقد تم استقبالهم فى القاهرة بواسطة الجنرال " سيلاسفيو ". ولقد تبعهم فى خلال فترة لم تتجاوز الساعتين رحلة حملت (٢٧) استرالى و(٤٠) جندى سويدى وبعض الرتب الأخرى من قوات الطوارئ العاملة فى قبرص . ولقد استمرت الرحلات فيما بعد على فترات متتالية . (انظر : **S/11056**) .

تقديم العون لقوات الطوارئ، حيث أن قوات المراقبة كانت قد أنشئت وفقاً للقرار ٣٣٩ (١٩٧٣) وقام الجنرال "انزيو سيلاسفيو" والذى كان يعمل وقتها رئيساً للمراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بإنشائها. أما قوات الطوارئ فقد أنشئت بعدها وفقاً للقرار ٣٤٠ (١٩٧٣). ومعنى هذا أنه إذا حدث خرق مثلاً لوقف إطلاق النار فستقوم قوات المراقبة برفع تقاريرها إلى قوات الطوارئ الدولية والتى ستقوم بدورها بإبلاغ مجلس الأمن[1].

٢- من الملاحظ جلياً مدى السرعة فى تكوين قوات الطوارئ الدولية، فبمجرد صدور القرار رقم ٣٤١ (١٩٧٣) فى ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، كانت القوة قد بدأت فى الانتشار، وفى نفس اليوم، وهذا دليلاً على نجاح الأمم المتحدة فى تنفيذ القوة. ويمكن إرجاع هذا النجاح إنصافاً إلى الدور الكبير للأمين العام "كورت فالدهايم" والذى قام بالعديد من الاتصالات والمراسلات سواء مع الدول المعنية أو مع العاملين فى قوات حفظ السلام العاملة فى قبرص أو فى الشرق الأوسط، وهذا النجاح منبعه هو القدرة على التنسيق بين الهيئات العاملة فى مجالات حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية.

٣- ويمكن ملاحظة أن ظروف تكوين قوة الطوارئ الدولية الثانية العاملة فى الشرق الأوسط قد اختلفت فى ظروف إنشائها عن قوة الطوارئ الدولية الأولى فى عام ١٩٥٦، جيث أنه فى عام ١٩٥٦ كان مجلس الأمن مشلولاً ومنقسماً على نفسه – وهو ما سبق إيضاحه فى

---

[1] ويؤيد هذا العديد من التقارير التى وردت إلى الأمين العام من قائد قوات الطوارئ، كما سنرى فيما بعد. أما بالنسبة لدوريات المراقبة فى القطاع المصرى – الإسرائيلى، فلقد أصبحت توجد تسع دوريات للمراقبة على الجانب المصرى وست دوريات على الجانب الإسرائيلى. (انظر : تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، صـ ١٩).

الفصل الأول – ولذلك كان القول الفصل وقتها للجمعية وذلك بموجب مسئوليتها فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو ما سبق إيضاحه أيضا. أما بالنسبة لقوات الطوارئ الثانية فى عام ١٩٧٣ فلقد أصبح الحال مختلفا، حيث أنها أنشئت بموجب قرار من مجلس الأمن، فلقد كان المجلس ناجحاً إلى حد ما فى ذلك الوقت فى اتخاذ قراراته؛ وذلك نتيجة لحدوث سياسة الوفاق بين العظميين "الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة".

٤- أن الأمين العام سيتولى هو الإشراف على عمل قوة الطوارئ الدولية، وذلك كما جاء فى تقرير الأمين العام رقم (S/11052/Rev.1) وذلك عن طريق قائد يُعين من مجلس الأمن ويكون مسئولاً أمام الأمين العام. وتعهد الأمين العام كذلك بإحاطة المجلس بكل التطورات، ونلاحظ أن الأمين العام إنما يمارس هذه المهمة بموجب مسئوليته فى حفظ السلم والأمن الدوليين حيث سيصبح الأمين العام هو الوسيط بين القوة ومجلس الأمن.

٥- لقد استطاعت الجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٦٧ أن تطلب سحب قوات الطوارئ الدولية العاملة فى سيناء فى ذلك الوقت، وهذا كان حقاً مصرياً، كما سبق وأن أوضح الباحث. إلا أنها لن تستطيع القيام بمثل هذا الأمر مرة ثانية، فلقد أغفل القرار الجديد - ٣٤١ (١٩٧٣) - شرط رضاء الدولة عن وجود القوات على أراضيها، واستعاض عن ذلك بوجوب تمتع القوة بالتأييد الكامل فى جميع الأوقات من مجلس الأمن، وضرورة إصدار قرارات بمدها، فجعل هذا الوضع هذه القوات أشبه ما تكون بقوات قمع يستخدمها مجلس الأمن كرهاً عن الأطراف لتحقيق الأمن الجماعى حيث أنه لن يجوز

سحب هذه القوة قبل نهاية مدتها أو حتى بعد نهاية هذه المدة إذا ما رأى مجلس الأمن من ضرورة لاستمرارها فى عملها[١].

٦- يلاحظ أن الأمين العام اعتبر أن القوة ذات طبيعة دفاعية، إلا أنها من الممكن أن تستخدم القوة فى حال منعها من القيام بواجباتها، وهذا الأمر يتشابه مع التدابير القمعية الواردة فى الفصل السابع من الميثاق.

٧- يلاحظ كذلك أن تقرير الأمين العام قد أشار إلى مبدأ التوزيع الجغرافى فى تكوين القوة، ومعنى هذا أن مبدأ الاختيار فى الأفراد المكونة للقوة سيتشابه مع الحالات السابقة – مثل قوة الطوارئ فى قبرص- مع الوضع فى الاعتبار بأن القرار ٣٤٠ (١٩٧٣) قد استثنى الدول دائمة العضوية من المشاركة بالقوة، هذا ومع الأخذ فى الاعتبار كذلك بمبدأ عدم اشتراك قوات من الدول الأطراف فى النزاع، وهو الأمر الذى لم يشر إليه الأمين العام فى تقريره، إلا أنه أصبح أساسياً ومسلماً به فى الأمم المتحدة من حالات سابقة[٢].

وفى ١٢ تشرين الثانى / نوفمبر، وافق مجلس الأمن على اقتراح كان قد قدمه الأمين العام بتعيين الجنرال "سيلاسفيو" - رئيس المراقبين بهيئة الأمم

---

[1] جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، صـ ٣٠٩ .

[2] لقد كان التوزيع الجغرافى عند إنشاء قوة الطوارئ الثانية فى سيناء كما يلى :

١- من الدول الأوربية (فنلندا – السويد – النمسا – ايرلندا – بولندا) .

٢- الدول الأمريكية (بنما – بيرو – كندا) .

٣ – من الدول الآسيوية (نيبال - أندونيسيا) .

٤- من الدول الأفريقية (غانا – السنغال – كينيا) . (انظر : جابر إبراهيم الراوى، الأسس القانونية لقوات السلام الدولية ، بغداد، مطبعة السلام، ١٩٧٩، صـ ١٠٩ - ١١١).

المتحدة لمراقبة الهدنة والقائد المؤقت لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة - قائداً للقوة ولقد أقر المجلس هذا التعيين باستثناء الصين والتى تنصلت منه[1].

من الملاحظ أن المجلس لم يصدر قراراً بتعيين قائد للقوة، وإنما اكتفى بإبداء الاتفاق على اقتراح الأمين العام، حيث أنه لم يقم أى عضو من أعضاء مجلس الأمن بترجمة اقتراح الأمين العام لمشروع قرار، كما لم تبد أى دولة اعتراضها على اقتراح الأمين العام. المهم أنه بعد إنشاء قوة الطوارئ الدولية، أصبح من الواجب عليها أن تقوم بمهامها والتى كان قد أوضحها الأمين العام فى تقريره رقم (S/11052/Rev-1) والذى كان قد أيده مجلس الأمن فى القرار رقم ٣٤١ (١٩٧٣)، وكانت أول مهمة قد طالب بها الأمين العام هى تنفيذ الفقرة (١) من قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ (١٩٧٣) والخاصة بانسحاب القوات إلى المراكز التى كانت تحتلها فى الساعة (١٦:٥٠) فى ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣. فعقب الموافقة على إنشاء قوات الطوارئ مباشرة، تم ترتيب أول اجتماع تحت إشراف الأمم المتحدة وكان هذا الاجتماع

---

[1] تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، ص ١٧ . ؛ S /11104 .

هذا ولقد استمرت القوة فى عملها فى الفترة التى امتدت من أكتوبر ١٩٧٣ وحتى يوليه ١٩٧٩، ولقد تولى قادة القوة كل من :

١- الجنرال " انزيو سيلاسفيو : Ensio Siilasvuo " من فنلندا وذلك فى الفترة التى امتدت من أكتوبر ١٩٧٣ وحتى أغسطس ١٩٧٥ ٢- الجنرال " بنجت ليجستراند : Bengt Liljestrand " من السويد وذلك فى الفترة التى امتدت من أغسطس ١٩٧٥ وحتى نوفمبر ١٩٧٦ .

٣- الجنرال " رايس آبين : Rais Abin " من أندونيسيا وذلك فى الفترة التى امتدت من ديسمبر ١٩٧٦ وحتى سبتمبر ١٩٧٩ .

ولقد وصل أكبر تعداد للقوة فى شهر فبراير ١٩٧٤ فبلغ (٦٩٧٣) فرداً، ووصلت عند وقت انسحاب القوة إلى (٤٠٣١) فرداً، ولقد تكلفت القوة خلال فترة تواجدها مبلغ ٥ر٤٤٦ مليون دولار أمريكى . (انظر :

(http://www.un.org/depts/dpko/dpko/co-mission/unef2facts.html

يضم ممثلين على مستوى عالى من مصر وإسرائيل. ولقد جرى الاجتماع الأول في يوم ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر فى تمام الساعة (٤٠ : ٢٣) بتوقيت جرينتش[1] وذلك عند علامة الكيلو (١٠٩) الواقعه على طريق القاهرة – السويس[2].

المهم أن الاجتماعات قد بدأت دون أن يبدى أى الفريقين اعتراضه عليها كما كان يحدث من قبل، ويعد هذا تطوراً فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، حيث أن هذا الاجتماع يعد هو الأول من نوعه منذ اجتماعات الهدنة فى عام ١٩٤٩. ولقد مثل قوات الطوارئ الدولية قائد الفريق الفنلندى المقدم "أوليس : Aulis Kemppainen " ومن ضابط أيرلندى وهو "نقيب جوزيف : Josef Fallom" وذلك نيابة عن الجنرال " انزيو سيلاسفيو". ولقد

---

[1] وهو ما يوافق الساعة (٤٥ : ٠١) صباحاً من يوم ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر بتوقيت القاهرة، حيث أن القاهرة تقع على خط طول (٣٠) شرقاً تقريباً، فيكون الفرق بين القاهرة وخط جرينتش مقدار ساعتين، حيث أنه بين كل خط طول وآخر فرق (٤) دقائق، ومع الأخذ فى الاعتبار أن الشرق يسبق الغرب فى التوقيت .

[2] يبلغ طول طريق القاهرة – السويس ١٣٤ كيلومتراً، ولقد كان الاجتماع الأول بين ممثلى مصر وإسرائيل عند العلامة (١٠٩)، ويلاحظ أن الكثير قد اعتاد على تسميتها باجتماعات الكيلو (١٠١)، إلا أن الاجتماعات كانت قد بدأت عند الكيلو (١٠٩)، حيث تم اختيار الاجتماعات فى هذه المنطقة لأنها النقطة التى تقف عندها القوات المصرية أمام القوات الإسرائيلية . مع الأخذ فى الاعتبار أن الاجتماعات نقلت فيما بعد عند الكيلو (١٠١)، كما سيتضح فيما بعد . هذا وتوجد إشارة أخيرة، حيث أن الأستاذ (محمد حسنين هيكل) قد ذكرها فى كتابه (أكتوبر ١٩٧٣، مرجع سابق) بأن هذه الاجتماعات بدأت عند الكيلو (١٠١)، وفى نفس الوقت تظهر صور الوثائق المنشورة فى نفس الكتاب بأنها بدأت عند الكيلو (١١٠)، فعلى سبيل المثال ورد ذكرها فى صفحة (٦٠٤) على أنها اجتماعات عند الكيلو (١٠١)، وصورة الوثيقة الأصلية للاجتماع نفسه تظهر أنها الكيلو (١١٠) وذلك في صفحة ٨٤٩ . إلا أن وثائق الأمم المتحدة - وهى ما سيلتزم بها الباحث - أشارت إلى أنها بدأت عند الكيلو (١٠٩) . (انظر : **S/11056**) .

رأس اجتماعات الجانب المصري اللواء "محمد عبد الغنى الجمسى" ومن الجانب الإسرائيلى الجنرال " أهارون ياريف : Gem. A. Yariv ". ولقد كان الهدف من الاجتماعات فى هذه المرحلة هو تبادل الآراء التمهيدية بين الطرفين بخصوص الأمور التى تتعلق بمراعاة وقف إطلاق النار وبخصوص المسائل الإنسانية، مثل إمداد الجيش الثالث بالاحتياجات اللازمة له من إمدادات غير عسكرية[1]. ففى هذا الاجتماع الذى جرى فى ليلة ٢٧ - ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ تم الاتفاق على أن تتقدم قافلة مكونة من (١٠٠) شاحنة يتم قيادتها من مجموعات عسكرية من الأمم المتحدة من النقطة الأمامية من الخطوط المصرية على طريق (القاهرة – السويس) وذلك خلال الأراضى التى تحتلها إسرائيل إلى النقطة الواقعة على الضفة الغربية من قناة السويس، وستحمل محتويات كل شاحنة فى عبارات أو عربات برمائية بمجموعة من الجنود المصريين يعبرون القناة لهذه المهمة ويكونوا غير مسلحين ويقوم أفراد من القوات الإسرائيلية بتفتيش محتويات الشاحنات تحت إشراف قوات الطوارئ والصليب الأحمر، وسيتركز موظفو الأمم المتحدة فى الضفة الشرقية من القناة للإشراف على إفراغ العبارات أو العربات البرمائية. وكان نتيجة هذا الاتفاق أن بدأت قافلة مكونة من (١٢٥) شاحنة فى صباح يوم ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، ووصلت الحافه التالية من الخطوط المصرية فى تمام الساعة (٥٧ : ٠٦) بتوقيت جرينتش. وفى الساعة (٢٠ : ٠٨) بتوقيت جرينتش تقدمت (١٠) شاحنات بواسطة سائقين من قوات الطوارئ خلال الأراضى التى تحتلها إسرائيل[2]. وبذلك تكون عملية الإمداد

---

(1) **S/11056**

(2) **Ibid**

ومن الملاحظ أنه كان قد تم الاتفاق على مرور (١٠٠) شاحنة، إلا أن الوثيقة تتحدث عن وصول (١٢٥) شاحنة إلى المكان المحدد فى صباح يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ .

قد بدأت. وعلى هذا فإنه يمكن القول بأنه قد تم انجاز عمل إنسانى ناجح منذ اليوم الأول للاجتماعات إلا أنه لم يتم التوصل فى هذا الاجتماع إلى أى اتفاق بخصوص العودة إلى حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، أو إلى وجود اتفاق دائم لإمداد الجيش الثالث بالإمدادات غير العسكرية. وبعد الاجتماع الأول فإنه يلاحظ الآتى :

١- أن هذا الاجتماع هو الأول من نوعه منذ توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ بين مصر وإسرائيل، أو بين إسرائيل والدول العربية.

٢- يبدو من الظاهر أنه يوجد نجاح للأمم المتحدة فى اقناع الأطراف بالاجتماع سوياً فى هذه الفترة المبكرة، إلا أنه يجب ملاحظة الدور الأمريكى النشط والذى رأى الإسراع إلى الإمساك بزمام الأمور فى الشرق الأوسط ، واحتكارها لتوجيه أمريكى قبل أن تحدث تفاعلات أو تداخل عوامل تصنع متغيرات تأتى إلى موقع التأثير باعتبارات مختلفة عن الحسابات الأمريكية[١].

٣- كان لكل طرف أهدافه والتى بدت ظاهرة منذ اجتماعات اليوم الأول. فلقد كان هدف إسرائيل هو حل مشكلتين داخليتين يعانى منهما المجتمع الإسرائيلى وتسببوا فى إحراج الحكومة وهما :

١- الإفراج عن أسرى الحرب الإسرائيليين الموجودين فى مصر[٢].

---

[1] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام، الجزء الثانى، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الرابعة، صـ ١٩٠، ١٩١.

[2] لقد تحدثت جولدا مائير – رئيس وزراء إسرائيل – فى مذكراتها عن الأرق الشديد الذى سببه موضوع الأسرى على الحكومة الإسرائيلية، حيث أكدت جولدا مائير أكثر من مرة لأهالى المفقودين بأنها " لن تقوم بأية تسوية لا تتضمن عودة المسجونين إلى ديارهم" . (انظر : جولدا مائير، مرجع سابق، صـ ٣١١) .

٢- رفع الحصار البحرى الذى فرضته مصر على مضيق باب المندب منذ بداية الحرب والذى تسبب فى إغلاق الشريان الحيوى لإمدادات البترول والتجارة الإسرائيلية بين موانئ شرق أفريقيا وجنوب آسيا من جهة وميناء إيلات الإسرائيلى من جهة أخرى.

أما بالنسبة لمصر فلقد اهتمت هى الأخرى بمسألتين وهما :

١- إمداد منطقة قناة السويس وشرق القناة بمواد الإعاشة والرعاية الطبية للجيش الثالث.

٢- اتخاذ الإجراءات العاجلة لدعم وقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل إلى حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر١٩٧٣[١].

٤- من الملاحظ أن الطرف الإسرائيلى قد عرض وجهة نظره فى فك الاشتباك دون الحديث عن العودة إلى حدود ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٣، فلقد طرح " أهارون ياريف " ممثل إسرائيل فى الاجتماعات – اقتراحاً بأن يسحب كلا الجانبين قواته – الإسرائيليين إلى الضفة الشرقية والمصريين إلى الضفة الغربية – كل على مسافة (١٠) كم من القناة وبذلك تتوفر منطقة عازلة تحتلها قوة الطوارئ الدولية، وذكر أن هذا الاقتراح مؤقت إلا أن الجانب المصرى وجد أن هذا الاقتراح غير مقبول[٢].

٥- وبذلك يكون من الواضح أنه توجد مشاكل حول تسوية المسائل الخاصة بانسحاب الأطراف إلى حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر١٩٧٣،

---

(1) طه المجدوب، " الموقف السياسى المصرى خلال مراحل العمليات "، الندوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً، المحور السياسى، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، إدارة الشئون المعنوية، ١٩٩٨، صـ ١١٢ .

(2) هيكل، أكتوبر ٧٣، صـ ٦٠٧ .

وموضوع الأسرى، وفتح مضيق باب المندب، ولذلك انتهى الاجتماع الأول بالاتفاق بين الطرفين بضرورة الاجتماع مرة أخرى وتحت رعاية الأمم المتحدة.

إن أهم ما يمكن استنتاجه من تلك الاجتماعات هو أن إسرائيل تحاول أن تتنصل من الفقرة (١) من القرار ٣٣٩ (١٩٧٣) والذى طالب بالانسحاب إلى حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ وتحاول أن تسعى إلى تحقيق فك اشتباك مباشر، فأرادت إسرائيل بذلك أن تقضى على أى مكسب حققه المصريون فى الحرب وذلك بإعادتهم وراء القناة مرة أخرى. إلا أن وجهة النظر المصرية لم تستسغ تلك الأفكار، وإنما وجدت أن تطبيق القرار ٣٣٩ (١٩٧٣) هو الخطوة الأساسية ويتم بعدها بحث مسألة الأسرى وفتح مضيق باب المندب. ومن الملاحظ أن تحركات الأمين العام " كورت فالدهايم " وممثله " أنزيو سيلاسفيو" تؤيد وجهة النظر المصرية، ولا أدل على ذلك من زيارة " أنزيو سيلاسفيو" إلى إسرائيل فى الفترة من ٢٩، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، حيث تقابل خلالها مع " موشى ديان " – وزير الدفاع الإسرائيلى -- وتوجه إليه بطلب سحب القوات الإسرائيلية إلى حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، إلا أن "موشى ديان" بدأ يراوغ في هذا المطلب، حتى عاد " سيلاسفيو " دون إحراز أى نجاح بخصوص هذا الطلب[1]. وهذا دليل علي التعنت الإسرائيلي ولقد بررت إسرائيل موقفها دولياً بأنه لا أحد يستطيع أن يحدد بالضبط ما هي حدود ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٣، إلا أنه وفي الواقع كانت تتواجد صور التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية والسوفيتية والتي استطاعت أن تحدد تلك المواقع بدقة[٢].

---

(1) S/ 11056 /Add.2

(2) إسماعيل فهمى، <u>التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط</u>، القاهرة، مكتبة مد بولى، ١٩٨٥، صـ ٧٥. إن ما دفع إسرائيل للتمسك بالخطوط الحالية هو خشيتها من أن تخسر =

المهم أنه تم عقد اجتماع آخر في يوم ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ عند منطقة الكيلو (١٠٩)، وفى هذا الاجتماع نوقشت أيضاً المسائل الخاصة بخصوص المسائل الإنسانية وبخصوص انسحاب القوات إلى حدود ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر وهنا أشار اللواء "محمد عبد الغني الجمسي" باقتراح يدور حول " إخلاء منطقة السويس والمحور الجنوبى من القوات الإسرائيلية، والارتداد إلى منطقة حول " الدفرسوار " يتم الاتفاق عليها " وبهذا يمكن حل مشكلة الجيش الثالث[1]. ويبدو أن هذا الاقتراح الأخير أفضل بكثير من الاقتراح الإسرائيلى فهو الأقرب فى تطبيقه من صيغة القرار ٣٣٩ (١٩٧٣) حيث أنه يطلب الانسحاب إلى حدود أقرب ما تكون من حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر، وكذلك فإن الاقتراح المصرى سيحل مشكلة الجيش الثالث المصرى المحاصر. إلا أنه لم يتم التوصل فى هذا الاجتماع إلى شئ بخصوص الانسحاب. ولقد استمرت المحادثات فيما بعد بين الطرفين وتحت إشراف الأمم المتحدة وجرت الجلسات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة فى ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، ١ و ٣ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٣ وذلك فى حضور قائد الفريق النمساوى " المقدم وينجرال: . Wengerl" وضابط ايرلندى وهو"النقيب فالون: Josef Fallon .". ولقد كان من بين المواضيع التى نوقشت هى العودة إلى حدود ٢٢ تشرين الأول/

= مركزاً تفاوضياً كبيراً، حيث أن تنفيذ القرار سيعيدها إلى الوضع الاستراتيجى السيئ الذى كانت عليه يوم وقف إطلاق النار وهو الأمر الذى سيسهل المهمة على القوات المصرية فى القضاء عليها لو قامت بذلك، وكذلك سيعنى ذلك رفع الحصار الإسرائيلى عن مدينة السويس ووحدات الجيش الثالث، وهو الأمر الذى يعطى لإسرائيل مركزاً قوياً فى هذا الوقت . (انظر : طه المجدوب، حرب أكتوبر طريق السلام، جمهورية مصر العربية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٢، صـ ٧٠) .

[1] هيكل، أكتوبر ٧٣، ص ٦١٢ .

أكتوبر وإمكانية فك الارتباط بين القوات وتأسيس مناطق عازلة من قوات الطوارئ[١]، إلا أنه لم يتم التوصل لأى اتفاق حول تلك المواضيع، ويمكن إرجاع ذلك إلى التعنت الإسرائيلى، حيث كان رد الجنرال " ياريف " عندما تثار هذه المسألة فى المفاوضات بينه وبين الطرف المصرى بأنه غير مفوض ببحث موضوع خطوط ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، وأن المسألة تحتاج إلى مساع سياسية أكبر من مستوى الاجتماعات القائمة[٢].

اتفاقية الكيلو ١٠١ بين مصر وإسرائيل :

ويجب ملاحظة أن جلسات الاجتماعات كانت بناءة بخصوص المسائل الإنسانية، مثل مسائل إمداد الجيش الثالث وتبادل كشوف الأسرى والإفراج عن بعضهم، إلا أن المسائل الخاصة بإرتداد القوات الإسرائيلية قد تعثرت فيها المفاوضات، ويمكن إرجاع ذلك إلى تمسك كل طرف بما حققه من مكاسب يستطيع أن يضغط بها على الطرف الآخر حتى يمكنه فرض تسوية تتفق مع طموحاته المستقبلية، كما سبق القول. وفى نفس الوقت حاول الجنرال " انزيو سيلاسفيو" حمل الجانب الإسرائيلى علي الارتداد إلى حدود ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر١٩٧٣، ولكنه لم ينجح فى ذلك[٣]. إلا أنه فى يوم ٩ تشرين الثانى/

---

(1) S/ 11056 /Add.2

ولقد ذكر الأستاذ هيكل فى كتاب (أكتوبر ٧٣، مرجع سابق) فى صفحة ٦١٩، بأن اجتماع الجلسة الرابعة فى يوم ١ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٣ قد جرى فى منطقة الكيلو (١٠٢)، إلا أن وثائق الأمم المتحدة قد ذكرت بأن المحادثات قد جرت عند الكيلو (١٠٩)، (انظر : S/11056/Add.2). هذا ويجب ملاحظة أن أماكن الاجتماعات من الممكن أن تتغير من جلسة لأخرى وذلك على حسب طلب أحد الطرفين، حيث أن اختيار موعد ومكان الاجتماع كان يحدث بالتناوب بين الفريقين .

(2) هيكل، أكتوبر ٧٣، صـ٦١٧ .

(3) S/ 11056 / Add.3

نوفمبر١٩٧٣ قام ممثل الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة "جون سكالى" بتسليم خطاب إلى الأمين العام رقمه (S/1109)، وذلك نيابة عن "هنرى كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكى، احتوى على نص اتفاقية تم الاتفاق عليها بين مصر وإسرائيل لتنفيذ الفقرة (١) من القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك الفقرة (١) من القرار ٣٣٩ (١٩٧٣) – وهما الخاصان بالانسحاب إلى حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر١٩٧٣ – ولذلك قام الأمين العام مباشرة بإعلام قائد القوة - انزيو سيلاسفيو - وذلك لاتخاذ الإجراء الضرورى والمناسب لتنفيذ الاتفاق. ولذلك قام الجنرال " سيلاسفيو " بالاتصال مع الأطراف، والذين وافقوا على عقد اجتماع تحت سلطته فى الساعة (٠٠ : ١٣) بتوقيت جرينتش وذلك فى يوم ١١ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٣ عند علامة الكيلو (١٠١) على طريق القاهرة السويس[1]. وبالفعل بدأ الاجتماع فى الساعة (١٠ : ١٣) بتوقيت جرينتش، وتم توقيع اتفاق بين الممثلين العسكريين للبلدين، فكان عن مصر اللواء "محمد عبد الغني الجمسى" وعن إسرائيل الجنرال "اهارون ياريف" وعن الأمم المتحدة الجنرال" انزيو سيلاسفيو "، ولقد جاء فى هذا الاتفاق ما يلى :

١- توافق مصر وإسرائيل على الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار.

٢- يوافق الطرفان على أن المناقشة بينهما ستبدأ مباشرة لحسم مسألة العودة إلى حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، وذلك فى إطار الموافقة على الفصل بين القوات تحت سلطة الأمم المتحدة.

٣- تتسلم مدينة السويس إمدادات يومية من الغذاء والماء والدواء ويتم ترحيل جميع الجرحى المدنيين الموجودين فى مدينة السويس.

٤- يجب أن لا تتواجد أية عقبات أمام وصول الإمدادات غير العسكرية للضفة الشرقية.

---

[1] يلاحظ أن الاجتماعات السابقة قد عقدت عند علامة الكيلو (١٠٩) .

٥- يتم استبدال نقط المراقبة الإسرائيلية الموجودة على طريق القاهرة – السويس ووضع نقط مراقبة من الأمم المتحدة. وفى نهاية طريق السويس، يمكن أن يشترك الضباط الإسرائيليون مع الأمم المتحدة فى الإشراف والتأكد بأن الإمدادات التى تصل القناة تكون ذات طبيعة غير عسكرية.

٦- بمجرد تولى الأمم المتحدة نقط المراقبة على طريق القاهرة – السويس يتم تبادل جميع الأسرى بما فيهم الجرحى(١).

وبعد توقيع الاتفاق قام الطرفان تحت سلطة الجنرال " انزيو سيلاسفيو" بمناقشة طريقة تنفيذه، إلا أنه قد تم الاتفاق على استكمال المفاوضات بين الممثلين العسكريين فى الساعة (١٠ر٠٠) بتوقيت جرينتش فى يوم ١٢ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٣ (٢). ومما سبق يتضح الآتى :

١- أن للولايات المتحدة سحرها الخاص، فلقد استطاعت التوصل إلى ما لم تستطع الأمم المتحدة التوصل إليه، فعلى الرغم من المجهود الذى بذله الجنرال "سيلاسفيو" وذلك من خلال تنقلاته بين القاهرة وتل أبيب للتفاوض على الانسحاب لحدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر، أو المجهود الذى بذل أثناء الاجتماعات العسكرية بين الممثلين العسكريين لمصر وإسرائيل فى حضور ممثلين عن الأمم المتحدة، إلا

---

(1) S/11056/Add.3 , Annex 1 , p.5 ، (انظر : ملحق رقم ١١) . ولقد صدر هذا الاتفاق والذى يعرف باسم اتفاق الكيلو (١٠١) أو اتفاق النقاط الست نتيجة لمجهود أمريكى، ومن الغريب أن " إسماعيل فهمى " وزير الخارجية المصرى طلب من "هنرى كيسنجر" ضماناً كتابياً من الولايات المتحدة تتعهد فيه بأن إسرائيل لن تستخدم قواتها العسكرية غرب القناة فى عمليات عسكرية، وهذا يدل على أن مصر أصبحت مقتنعة بأن الدور الأمريكى هو الحاسم، حيث أن رعاية الأمم المتحدة غير كافية بالنسبة لها لتنفيذ هذا الإتفاق . (انظر : إسماعيل فهمى، مرجع سابق ، صـ ٧٦) .

(2) S/11056 /Add.3

أنـه لـم يـتم التوصـل لاتفـاق، وعلـى عكس الحـال، فلقـد اسـتطاعت الولايات المتحدة أن تحصل على موافقة الطرفين بخصوص اتفاق لحل المسائل المتعلقة بينهم، ولا أدل على ذلك من أن الرسالة التى جاءت للأمين العام بخصوص موافقة مصر وإسرائيل على الدخول فـى مفاوضـات حـول الانسـحاب لحـدود ٢٢ تشـرين الأول/ أكتـوبر ١٩٧٣ قد جاءت إليه عن طريق " هنرى كيسنجر " وزير الخارجية الأمريكـى، وهـذا فـى واقعـه يـدل علـى اقتنـاع الطـرفين (المصـرى والإسرائيلى) بأن النفوذ الأمريكى أقوى بكثير من الأمم المتحدة.

٢- من الملاحظ أن دور الاتحاد السوفيتى- وهو إحدى القوتين العظمتين- قد تراجع، وذلك على الرغم من أنها كانت قد شاركت الولايات المتحدة فى الإعداد للقرارين ٣٣٨ (١٩٧٣) و٣٣٩ (١٩٧٣) ولعل ذلك كـان راجعاً إلـى اعتقـاد القيـادة المصـرية - وخاصـة الـرئيس السـادات- بـأن أوراق اللعـب أصـبحت فـى يـد الولايـات المتحـدة الأمريكية، فهى الدولة التى تستطيع التأثير على إسرائيل.

٣- مـن الملاحـظ أن الطـرفين قـد اتفقـا علـى التفـاوض بخصـوص فـض الاشتباك مباشرة وبذلك لن يكون هناك داع إلى بذل جهود للتفاوض بخصوص حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر كما كان قد طالب القرار ٣٣٩ (١٩٧٣)، ولكن المفاوضات ستتعدى هذه المرحلة. هذا ويعلق "هيكل" على هذه الاتفاقية قائلاً : "كان أسوأ ما فى هذه النقط الست أنهـا تجمـد الخطـوط العسـكرية عنـد اللحظـة الراهنـة، وتفـتح البـاب للمناقشة فى فصل القوات فى ظل الظروف الضاغطة - ثم أنها تعطى لإسرائيل كل ما تريده من فك التعبئة العامة إلى استعادة أسراها- مضـافاً إلـى ذلك مـا ألحـق بالاتفاقيـة مـن تعهدات سرية، وأهمهـا

تخفيف ورفع إجراءات الحصار عن باب المندب"[1]. ويؤيد الباحث وجهة النظر هذه، حيث أن الاتفاق على فض الاشتباك فى مثل هذا الموقف - والذى اعتبرته " جولدا مائير " بأنه إنجاز حقيقى يحسب لهنرى كيسنجر[2] - سيضغط على الطرف المصرى فى المفاوضات وخاصة لأن الجيش الثالث لا زال محاصراً، وبذلك سيكون الهدف الأساسى للمصريين فى المفاوضات هو العمل على فك الحصار عن الجيش الثالث بأية وسيلة. وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن هذا الاتفاق لا يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة، حيث أن الطرف الإسرائيلى أصبح أقوى بانتهاكه لقرار وقف إطلاق النار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) لأن هذا الوضع سيضغط على المصريين فى المفاوضات، حيث أنه لابد وأن تكون الأطراف المتفاوضة فى وضع متساو.

٤- من الملاحظ كذلك أن إمدادات الغذاء والدواء والماء للجيش الثالث وعملية نقل الجرحى المدنيين الموجودين فى مدينة السويس، ستتم دون حدوث عقبات، وبذلك ستخلو المفاوضات العسكرية المستقبلية - طبقاً لتلك الاتفاقية - من المناقشات حول تلك المسائل، وخاصة لأن الاتفاق قد ورد فيه بأن نقاط المراقبة التى تسيطر عليها إسرائيل على طريق القاهرة - السويس والمؤدية للجيش الثالث سيتم استبدالها واحلال نقاط من الأمم المتحدة.

٥- من الإيجابيات التى تمخضت عنها الاتفاقية أنه تم الاتفاق على تبادل جميع الأسرى بما فيهم الجرحى وذلك بمجرد تسليم إسرائيل لنقط المراقبة على طريق القاهرة - السويس لمراقبى الأمم المتحدة.

---

(1) هيكل، أكتوبر ٧٣، صـ ٦٧٣ .

(2) وليام ب. كوانت، مرجع سابق، صـ ١٨٩ .

٦- من الملاحظ أن الطرفين قد قبلا بوجود دور للأمم المتحدة وهو دور الأشراف على تنفيذ الاتفاقيات، فعلى الأقل أن هذا الأمر سيضمن الحيادية. ومعني هذا أن الطرفين (مصر وإسرائيل) قد لجئا إلى الولايات المتحدة كقوة عظمى، لضمان تنفيذ الاتفاق، وإلى الأمم المتحدة كمنظمة دولية، لضمان الحيادية في تطبيقه.

المهم أنه عقب توقيع الاتفاقية، كان لابد على الأطراف أن يبدأوا على الفور المباحثات تحت إشراف الأمم المتحدة حول تنفيذ الأصول الإجرائية. وفى ١٤ تشرين الثانى / نوفمبر توصل الطرفان إلى اتفاق حول التنفيذ جاء فيه:

١- ستسلم مصر قائمة بأسماء كل أسرى حرب القوات الإسرائيلية[١].

٢- يتم تبادل كل أسرى الحرب فى الهواء فى تمام الساعة (٠٠ : ٦) بتوقيت جرينتش فى يوم ١٥ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٣، وسوف يتضمن تبادل أسرى الحرب القيام بإخلاء الجرحى من مدينة السويس و(١٠) جرحى من كبريت، وسيتم استكمال التبادل خلال فترة تمتد من ستة إلى ثمانية أيام.

٣- ستكون قافلة الإمدادات المتجهة إلى مدينة السويس تحت مسئولية الأمم المتحدة، وستذهب القافلة الأولى إلى مدينة السويس فى يوم ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر١٩٧٣ فى الساعة (٠٠ : ٦) بتوقيت جرينتش، أى فى وقت تبادل الأسرى.

٤- سيتم إمداد الجيش الثالث المصرى يومياً بالإمدادات، كما تم الاتفاق عليه فى اتفاقية ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣[٢].

---

[1] ولقد سلمت مصر القائمة بالفعل فى الاجتماع إلى مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر. والجدير بالذكر أن إسرائيل كانت قد سلمت إلى مصر قوائم بأسماء الأسرى فى الاجتماعات العسكرية السابقة عند الكيلو (١٠٩) والتى سبق وأن تحدث عنها الباحث.

[2] S/ 11056/ Add.5

وبناء على هذا الاتفاق، وفى صباح يوم ١٥ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٣ تم استبدال نقط المراقبة الإسرائيلية على طريق (القاهرة – السويس) بواسطة نقط مراقبة من جانب قوات الطوارئ، ولقد غادرت أول قافلة مكونه من (٢٤) شاحنه محملة بالإمدادات - لأجل مدينة السويس - نقطة مراقبة قوات الطوارئ عند الكيلو ١٠١ فى تمام الساعة (٠٥ : ٠٨) بتوقيت جرينتش[1]. وبهذا يكون الاتفاق - عند الكيلو ١٠١ - والذى عقد فى ١١ تشرين الثانى / نوفمبر قد دخل فى حيز التنفيذ، إلا أنه يلاحظ أن ما تم التوصل إليه هى النقاط (٣، ٤، ٥، ٦) منه وهما اللذان يختصا بالمسائل الإنسانية البحتة من إمدادات مدينة السويس بالمؤن والإمدادات غير العسكرية ومن تبادل للجرحى. أما النقطة (١) بخصوص الالتزام الدقيق لوقف إطلاق النار لم تنفذ، فلقد ظلت انتهاكات وقف إطلاق النار ولم تتوقف تلك الانتهاكات إلا بعد تحقيق فك الاشتباك فعلاً، كما سنرى فيما بعد. أما بالنسبة للنقطة (٢) والخاصة بالفصل بين القوات، فلم يستطع الطرفان أن يتوصلا فى تلك المرحلة إلى صيغة بشأنها، وهذا يدل على مدى صعوبة هذه المسألة الشائكة، فكلا الطرفين يعتبر أن هذه المسألة هى الحاسمة فى مسار المفاوضات، ومن الصعب على الطرفين أن يتنازلا عن مكاسب حققاها، وهنا يرى الباحث بأنه لو كان قد اتفق على البحث للعودة إلى حدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ لكان هو الأفضل، حيث أن هذه الاتفاقية (اتفاقية الكيلو ١٠١) جعلت المنطقة التى يتواجد عليها الطرف الإسرائيلى بعد قرارات وقف إطلاق النار من حقه، وعلى هذا فإن الطرف الإسرائيلى سيعتبر الأراضى التى سيتنازل عنها إنما هى دليل على حسن نيته، وعلى هذا فإنه لابد للمصريين أن يظهروا حسن النية هم الآخرين. وهنا ستتعثر المفاوضات، لأن ما يبديه الإسرائيليون من حسن النية فيما بعد هو فى الأساس واجباً مفروضا عليهم طبقا للقرار

---

(1) **Ibid**

٣٣٩ (١٩٧٣) والذى دعاهم إلى العودة لحدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣.

وعلى هذا فإن المشكلة الحالية كما تبدو هى حول عملية فك الاشتباك والذى تم الاتفاق عليه عند الكيلو (١٠١) فى ١١ تشرين الثانى / نوفمبر، ولذلك عقدت اجتماعات عسكرية بين الأطراف بهدف مناقشة هذه المسألة، ففى جلسة ٢٢ تشرين الثانى / نوفمبر والتى عقدت عند الكيلو (١٠١)، بدأها الجنرال "سيلاسفيو" قائد قوات الطوارئ قائلاً : "إن هذه الجلسة مخصصة للبند (ب) من اتفاقية النقاط الست (اتفاقية الكيلو ١٠١) وهى الخاصة بخطوط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، وفض الاشتباك ". إلا أنه يبدو أن كلا الطرفين قد تمسك بمواقفه وعلى هذا فقد تعثرت المفاوضات بخصوص البحث فى العودة لحدود ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر أو لفض الاشتباك، وهو ما دفع مصر أن تعلن من جانبها فى ٢٩ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٣ مقاطعتها لاجتماعات اللجنة العسكرية[1]. ولقد أصبح جلياً أن المفاوضات العسكرية من النوع الذى جرى عند الكيلو(١٠١)، قد فشلت فى تحقيق فض الاشتباك وخاصة لأن مثل هذه المباحثات تحتاج إلى مستوى سياسى أعلى من المستوى العسكرى، ومن الممكن أن تتضح الصورة جلياً إذا قرأنا بعض الفقرات التى وردت فى رسالة الرئيس الأمريكى "نيكسون" إلى الرئيس "السادات" فى يوم ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ والتى جاء فيها: " إن محادثات الكيلو ١٠١ ليست الساحة الأساسية للحل، وإنما الساحة الأساسية هى مؤتمر السلام، فهناك فى هذا المؤتمر يمكن للولايات المتحدة أن تكون فى مركز يسمح لها

---

(1) هيكل، أكتوبر ٧٣، ص ٧١٥،٧١٧ . ؛ وليام ب. كوانت، مرجع سابق، صـ ١٩١، ١٩٢.؛ الأهرام، ١ ديسمبر ١٩٧٣، صـ ١ . ولقد أعلن الأمين العام فى تقريره فيما بعد بأن المفاوضات لم تتقدم تقدماً ملموساً (انظر : تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، صـ ٢٢) .

باستخدام نفوذها البناء من أجل السلام القائم على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وفى هذا المؤتمر يمكن للولايات المتحدة أن تمارس نفوذها بنشاط من أجل تحقيق مبادئ فك الارتباط والتى نوقشت بينكم وبين وزير الخارجية - يقصد هنرى كيسنجر - ومن ثم فإننى آمل – يا سيادة الرئيس – أنكم سوف تقبلون بالمؤتمر كوسيلة نحو التحقيق السريع لفك الارتباط وللسلام القائم على القرار ٢٤٢"[١].

وعلى هذا فإنه يتضح أن الولايات المتحدة أرادت أن تكون هى صاحبة النفوذ الأول وأن يرجع لها الفضل فى تقدم المفاوضات بين الجانبين المصرى والإسرائيلى، فلقد أرادت الولايات المتحدة أن تقنع الجميع بمدى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه فى تسوية الصراع فى الشرق الأوسط، مما يحقق لها أهدافها الاستراتيجية فى المنطقة، مع إبعاد أى دور سوفيتى، ولا أدل على ذلك من قول " ريتشارد نيكسون" رئيس الولايات المتحدة بأنه : " لقد أبقى الرئيس "ايزنهاور" الاتحاد السوفيتي بعيداً عن الشرق الأوسط فى ١٩٥٦ و ١٩٥٨، وفعلت أنا نفس الشئ فى عام ١٩٧٣"[٢]. فمعنى هذا أن الولايات المتحدة أرادت أن تكون هى الدولة الوحيدة المؤثرة فى الصراع فى الشرق الأوسط.

<u>مؤتمر جنيف للسلام</u> :

لقد كانت فكرة عقد مؤتمر دولى للسلام هى أفضل تجسيد للفقرة (٣) من القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، والتى دعت بأن "يبدأ الأطراف مباشرة وبالتوافق مع وقف إطلاق النار فى مفاوضات تحت الرعاية المناسبة بهدف بناء سلام عادل ودائم" ولقد لاقت فكرة عقد مؤتمر السلام قبولاً عاماً، ولذلك عقد مجلس الأمن جلسته رقم (١٧٦٠) فى ١٥ كانون الأول / ديسمبر وذلك لمناقشة المسألة الخاصة بعقد مؤتمر السلام والتى تتمشى مع ما جاء فى القرار ٣٣٨

---

[١] هيكل، <u>أكتوبر ٧٣</u>، صـ ٧٢١ .

[٢] ريتشارد نيكسون، <u>مرجع سابق</u>، صـ ٢٩٤ .

(١٩٧٣)، وفى هذه الجلسة قدمت الدول غير دائمة العضوية فى المجلس وهم (استراليا، النمسا، غينيا، الهند، اندونيسيا، كينيا، بنما، بيرو، السودان، يوغوسلافيا) مشروع قرار بخصوص مؤتمر السلام والذى جاء فيه :

" إن مجلس الأمن :

إذ يلاحظ أن مؤتمر السلام بخصوص مسألة الشرق الأوسط سيبدأ قريباً فى جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة.

١- يتمنى أن يقدم المؤتمر تقدماً سريعاً لتأسيس السلام العادل فى الشرق الأوسط.

٢- يبدى ثقته بأن الأمين العام سيقوم بدور كامل ومؤثر فى مؤتمر السلام، بموجب قرارات مجلس الأمن وأنه سيترأس الإجراءات، إذا قرر الأطراف.

٣- يطلب من الأمين العام أن يطلع المجلس بشكل مناسب بتطورات المفاوضات فى مؤتمر السلام لكى يمكن للمجلس أن يتابع المشكلة بشكل مستمر.

٤- يطلب من الأمين العام أن يقدم كل المساعدات والتسهيلات الضرورية لعمل المؤتمر"[١].

ولقد تم اعتماد المشروع بموجب تصويت (١٠) أعضاء لصالحه مقابل لا شئ مع غياب (فرنسا - الاتحاد السوفيتى - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية - الولايات المتحدة الأمريكية) وأصبح هذا المشروع هو القرار ٣٤٤ (١٩٧٣)[٢]. ومن الملاحظ أن الدول العظمى قد تغيبت عن إبداء رأيها فى المشروع، و يمكن إرجاع ذلك إلى تضارب الأفكار فيما بينهم حول دور الأمين العام فى مؤتمر السلام المرتقب، فمثلاً وجدت

---

(1) S/ 11156.

(2) S/ 11159 .

فرنسا بأنه على الأمين العام أن يذهب إلى "جنيف" بتفويض دقيق وواضح، وأنه يجب عرض التسوية النهائية للوضع فى الشرق الأوسط على مجلس الأمن لإقرارها، ولقد دعمت بريطانيا هذا الاقتراح. أما الولايات المتحدة، فلقد وجدت أن المفاوضات الدقيقة حول توجيه الدعوات إلى المؤتمر مازلت جارية، ولكنها أملت من الأمين العام أن يرأس الجلسة الافتتاحية[1]. ومعنى هذا أن الولايات المتحدة أرادت أن تقلل من دور حاسم يقوم به الأمين العام فى المؤتمر، بحجة أن الدول صاحبة المشكلة لا زلت تتفاوض بخصوص دور الأمين العام. أما الصين فلقد كان موقفها يتمشى مع مواقفها السابقة منذ البداية.

ومن دراسة بنود القرار نلاحظ الآتى :

١- أن مجلس الأمن لم يحدد ميعاد عقد المؤتمر. وهذا دليل على تراجع دور الأمم المتحدة فى التسوية. فلقد كان القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) قد طالب بعقد المؤتمر مباشرة عقب وقف إطلاق النار أى منذ يوم ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر، فعلى الرغم من مرور ما يقرب من الشهرين، إلا أن مجلس الأمن لم يحدد ميعاد الانعقاد . إلا أنه يمكن القول، أن السبب فى تأخير عقد المؤتمر هو حدوث مشاكل حول وقف إطلاق النار، وعدم التزام الطرف الإسرائيلى بالقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) مما دفع الأمور إلى التطور وأصبحت مسألة الثغرة شائكة. وبعد تسوية هذه المشاكل بصفة جزئية وخاصة عقب توقيع اتفاقية الكيلو (١٠١)، بدأ الاهتمام بعقد مؤتمر السلام وتم الاتفاق على مدينة " جنيف " مقراً له، ومنتصف شهر ديسمبر موعداً له، ويمكن إرجاع ذلك المجهود إلى الدور الأمريكى، والذى سبق الحديث عنه.

---

[1] سيدنى دى بيلى، مرجع سابق، صـ ٣٤٥ . ولقد تم اختيار " جنيف " لعقد المؤتمر وذلك لأنها هى مقر الأمم المتحدة [illegible] روبا .

٢- أن القرار ٣٤٤ (١٩٧٣) قد حدد الرعاية المناسبة لمؤتمر السلام والتى ورد ذكرها من قبل فى القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) وهى رعاية الأمم المتحدة ممثلة فى الأمين العام، وذلك طبقاً لصلاحياته فى حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث أن دوره سيكون هو رئاسة المؤتمر فى جنيف، وذلك فى حال اتفاق الأطراف على ذلك، ومعنى هذا أن الرعاية ستكون رعاية الأمين العام ولكن الدور الفعلى الذى سيقوم به سيتحدد فيما يتوصل إليه الأطراف من اتفاق.

٣- تحاول الدول غير دائمة العضوية أن تبقى مستمرة فى تتبع المسألة وتريد لنفسها دوراً فى التسوية، ويتضح ذلك من خلال طلبها من الأمين العام بإطلاع المجلس بتطورات المفاوضات حتى يستطيع أن يتتبع المسألة بشكل مستمر.

وفى ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣، أحال الأمين العام إلى مجلس الأمن رسالتين متماثلتين من كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة تشيران إلى أن الأطراف المعنية قد أفادتهما باستعدادهم للاشتراك فى مؤتمر السلام الذى سيبدأ فى جنيف فى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣، والذى سيدعو الأمين العام إلى عقده تحت إشراف الأمم المتحدة وتحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. وأعربا عن أملهما فى أن يقوم الأمين العام بدور المنظم للمؤتمر وأن يرأسه فى مرحلة الافتتاح، وأن يكون له ممثل فيه يعلمه تباعاً بما يجرى أثناء سير المؤتمر. وقالا أنهما يشعران بأنه سيكون من المناسب الحصول على اتفاق فى الآراء من قبل مجلس الأمن. وبالفعل وفى ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣، أكد رئيس مجلس الأمن "هوانج هو : Huang Hua " - ممثل الصين فى مجلس الأمن - بأن أعضاء المجلس قد أحيطوا علماً برسالة الأمين العام والوثائق المرفقة بها والتى يرون

فيها أنها تتفق مع قرار المجلس رقم ٣٤٤ (١٩٧٣)[1]. وبذلك يكون مجلس الأمن قد وافق على الدور الذى سيلعبه الأمين العام فى "جنيف" وهذا يتفق مع رغبة الدول المعنية وكذلك القوتين العظميين. إلا أنه يجب ملاحظة أن الدور الذى سيقوم به الأمين العام فى مؤتمر جنيف، الذى وافق عليه المجلس باتفاق الآراء، يختلف عما جاء فى القرار ٣٤٤ (١٩٧٣)، فعلى سبيل المثال فإننا نجد أن القرار ٣٤٤ (١٩٧٣) قد حدد دور الأمين العام بأنه سيقوم بدور كامل ومؤثر، أما ما تم الاتفاق عليه فيجعل الأمين العام بمثابة ضيف الشرف، حيث أنه سيحضر الجلسة الافتتاحية فقط[2]، لأن المؤتمر سيكون تحت الرئاسة المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ويقتصر دور الأمم المتحدة فيما بعد فى تواجد ممثل للأمين العام يقوم بإعلام الأمين العام تباعاً بما يحدث في المؤتمر. ومعنى هذا أن المشاركة التى أيدها مجلس الأمن باتفاق الآراء تختلف عما أصدره مجلس الأمن فى قراره رقم ٣٤٤ (١٩٧٣)، وهذا التراجع فى موقف مجلس الأمن إنما يدل على استسلامه للأمر الواقع وهو سيطرة القوتين العظميين على مجريات الأمور فى الصراع فى المنطقة.

وتوجد ملاحظة أخرى حول طبيعة المؤتمر، وهى التي تتعلق بدور باقى الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، فلقد لعبت هذه الدول دوراً فى سبيل

---

[1] تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، صـ ٢٠، ٢١ .

[2] لقد كان تقليص دور الأمم المتحدة فى مؤتمر جنيف نتيجة لضغط إسرائيلى، وذلك لأن مواقف الأمم المتحدة كانت مؤيدة للطرف العربى فى الغالب، ولذلك وجد الرأى العام الإسرائيلى أن تأتى الدعوة للمؤتمر من جانب الولايات المتحدة، وأن ينعقد المؤتمر تحت إشراف الدولتين العظميين . إلا أن القيادة المصرية رفضت ذلك، حيث أنها اعتبرت أن حضور القوتين العظميين فى رئاسة مشتركة ثم يتغيبا بعد ذلك، فإن هذا من الممكن أن يغير المؤتمر من مؤتمر دولى إلى مفاوضات مباشرة، فأكدت مصر على أهمية دور الأمم المتحدة، ولذلك جاءت الدعوة للمؤتمر فى صيغة وسط بين الرأيين . (انظر : إسماعيل فهمى، مرجع سابق، صـ ٩٤ . ؛ على الدين هلال، مرجع سابق، صـ ٩١) .

تحقيق التسوية منذ حرب الاستنزاف - فيما عرف وقتها بالمحادثات الرباعية - إلا أنه لم تكن هناك إشارة واحدة لأى دور يمكن أن تلعبه تلك الدول خلال مؤتمر "جنيف" وهذا يقطع بدون أدنى شك بأن القوتين العظميين قد استأثرا وحدهما بمسألة حل الصراع فى الشرق الأوسط بلا منافس، ويعد هذا استكمالاً للنهج الذى سارا عليه منذ إقرار القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، مع الوضع فى الاعتبار أن النفوذ الأمريكى أخذ يزداد عن نفوذ الاتحاد السوفيتى.

وفور تلقي "كورت فالدهايم" - الأمين العام للأمم المتحدة - الرسائل من ممثلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بخصوص الدعوة لعقد المؤتمر، قام بدعوة ممثلى (مصر - سوريا - الأردن - إسرائيل) عن طريق إرسال نسخة من الرسالة أرفق بها دعوته لعقد المؤتمر فى الساعة العاشرة والنصف بتوقيت جرينتش من يوم الجمعة الموافق ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣[1]. وبالفعل وفى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣، عُقد مؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط فى "جنيف"، فكان هذا هو أول اجتماع رسمى سياسى بين العرب وإسرائيل منذ اتفاقيات الهدنة سنة ١٩٤٩، ولقد حضرت المؤتمر الدول الآتية (مصر - إسرائيل - الأردن - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية - الولايات المتحدة)، ولقد بقى مقعد سوريا شاغراً. وقام الأمين العام بافتتاح

---

(1) عبد العزيز العجيزى، مرجع سابق، صـ ٥٨ . ومن الملاحظ أن دعوة الأمين العام للأطراف التى ستحضر المؤتمر لم تشمل ممثلين عن فلسطين، مع العلم أن الصراع الإسرائيلى مع فلسطين هو أساس الصراع فى المنطقة، إلا أن إسرائيل أصرت على عدم إشراك أى وفد يمثل شعب فلسطين وذلك لأنهم ليس لديهم ما يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنه مع إسرائيل . أما بالنسبة لسوريا فلقد أعلنت رسمياً فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ بأنها لن تشترك فى المؤتمر، وفى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ أعلنت أنها مازالت مستعدة للمشاركة فى أى جهد جدى لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣)، وأعلنت كذلك أنها تعتبر أن مؤتمر "جنيف" هو مؤتمر للخداع . (انظر : وليد خميس عليان، موقف الأمم المتحدة من قضية فلسطين، رسالة دكتوراه غير منشورة، حقوق الإسكندرية، ١٩٨٩، صـ ٥١٧، ٥١٨) .

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وأوضح أن الهدف من المؤتمر هو تنفيذ فك الاشتباك، وهو الأمر الذى كان قد تم الاتفاق عليه بين الممثلين العسكريين لمصر وإسرائيل عند الكيلو (١٠١)، إلا أن طريقة تنفيذ فك الاشتباك كانت صعبة المنال خلالها. وقال الأمين العام " إن الخطوة التالية بعد فك الاشتباك هى المفاوضات من أجل سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط وفقاً للقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) "، وحذر الأمين العام فى الختام من مغبة فشل المؤتمر قائلاً: "إن المؤتمر يعد فرصة وحيدة لمعالجة مشكلة دولية خطيرة ومعقدة، وإذا لم تستغل هذه الفرصة، فإن الخطر بعودة نشوب القتال سيبقى ضماناً هشاً"[١].

إن ما أشار إليه الأمين العام من حدوث خطر ما لم يحدث فض الاشتباك لم يكن كلاماً إنشائياً، وخاصة إذا علمنا أن الوضع على قطاع القناة لم يكن هادئاً باستمرار وذلك على الرغم من حدوث الاجتماعات العسكرية وإعلان الأطراف احترامهم لوقف إطلاق النار، ولا أدل على ذلك من شكوى إسرائيل فى يوم ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣، أى قبل عقد المؤتمر بيومين فقط، من حدوث (٢٣) محاولة مصرية لعبور خطوط وقف إطلاق النار والتقدم للمواقع الأمامية، وذلك فى الفترة التى امتدت من ١٢ - ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣[٢].

ولقد تحدث فى المؤتمر كذلك " أندريه جروميكو " - وزير خارجية الاتحاد السوفيتى - والذى أكد على أن أى وثيقة يصدرها المؤتمر يجب أن تتضمن التزاماً واضحاً من جانب إسرائيل بالانسحاب من الأراضى التي احتلتها فى عام ١٩٦٧. وتحدث كذلك "هنرى كيسنجر" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وقال : "إن أول خطوة لدعم وقف إطلاق النار هو الفصل بين القوتين المتحاربين، وأن الهدف النهائى هو تنفيذ القرار ٢٤٢

---

(1) S/11169 ؛ السياسة الدولية، وثائق مؤتمر جنيف، العدد ٣٦، إبريل ١٩٧٤، صـ ١٢٤.

(2) S/11164.

(١٩٦٧) لكى يتحقق السلام"، ووجد كذلك أن السلام النهائى يجب أن يتضمن على الانسحابات والحدود المعترف بها وترتيبات الأمن مثل المناطق منزوعة السلاح والضمانات وتسوية المصالح المشروعة للفلسطينيين والاعتراف بأن القدس تضم أماكن مقدسة من قبل ثلاث أديان كبرى. ومعنى هذا أن وجهة نظر الاتحاد السوفيتى هى ضرورة عودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧، وهذا الأمر هو ما يتفق مع التفسير العربى للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والذى يرى أن تنسحب إسرائيل من كل الأراضى المحتلة. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فلقد وجدت ضرورة البحث فى الحدود المعترف بها، وهذا فى واقعه يحوى التفسير الإسرائيلى للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧).

أما بالنسبة لكلمة "أبا ايبان" وزير الخارجية الإسرائيلي، فلقد كانت عدوانية بشكل كبير تجاه العرب، حيث بدأ يسرد التاريخ الإسرائيلى الذى تعرض للتعذيب من جانب النازية، وأن إسرائيل قد لاقت فى الشرق الأوسط من حروب ضد وجودها منذ عام ١٩٤٨، ولقد سارت كلمته المطولة على هذا النمط والتى لم تكن تتفق مع خطوط الاعتدال التى وافق عليها الجميع[١]. ولقد حوت كلمة "إيبان" فى جوانبها شكل السلام الذى تريده إسرائيل، وأن أهم ما يمكن استخلاصه منها هو :

١- إنه لا يمكن التفكير فى الرجوع إلى خطوط الهدنة القديمة والتى كانت موجودة فى الفترة ١٩٤٩ – ١٩٦٧ والتى ثبت أنها كانت واهية.

٢- تسوية مسألة اللاجئين لابد وأن تحدث فى إطار عمل إقليمى، حيث أن "إيبان" قد ذكر فى هذه النقطة "إننا نعجب من أن الدول التى فاقت

---

[١] لقد برر وزير الخارجية المصرى " إسماعيل فهمى " ما دفع " إيبان " إلى مثل هذا الخطاب، قائلاً : " إنها كانت فى الأساس موجهه إلى الجمهور المحلى فى إسرائيل، حيث كانت إسرائيل فى وسط حملة انتخابية، وكان واضحاً أن خطاب إيبان كان جزءاً من الحملة". (انظر : إسماعيل فهمى، مرجع سابق، صـ ١٠٢).

المكاسب التى تجنيها من البترول ١٥ مليار من الدولارات كل سنة، لم تستطع فى نفس الوقت تسوية هذه المشكلة بروح من الإخوة والتضامن[١].

٣- يرى "إيبان" أن القدس هى "عاصمة لإسرائيل" وهى الآن موحده للأبد.

٤- ترى إسرائيل تجزئه القضية بين أطراف متعددة، ولذلك فإن معاهدة السلام التى سيتم التفاوض بشأنها مع كل دولة عربية يجب أن تتضمن اتفاقية خاصة حول الحدود.

٥- كان رأى "إيبان" هو عدم التفاوض بشأن فض الاشتباك فى هذه المرحلة من الاجتماعات وأنه يمكن إرجاؤها بعد أعياد السنه الجديدة.

٦- ضرورة حدوث حوارات مباشرة بين الأطراف دون اشتراك من الرئيسين، حيث قال " إننا إذا قبلنا المبادرة المشتركة للرئيسين فى سبيل إحداث توازن حقيقى بين القوات الموجودة، فإننا لا يمكن أن نتجاهل أن إحدى هاتين الدولتين الكبيرتين هى التى أطلقت السباق للتسليح، وقد كانت مواقفها تتفق مع موقف خصومنا، ولم تشعر بضرورة الاهتمام أيضا برفاهية إسرائيل ومصيرها، فلا يوجد إذاً تناسق حقيقى، حتى إذا كان عدم التوازن أقل بروزاً على المسرح المتعدد الأطراف، إن العلاج الوحيد والحقيقى يكمن فى إعطاء الأطراف المعنية أكبر قدر ممكن من الاحتمالات للتوصل إلى إقامة حوار مباشر وإلى تسويات مقبولة"[٢].

---

[1] يرى الباحث أن تعجب " إيبان " ليس له معنى، لأن مشكلة اللاجئين هى مشكلة أرض اغتصبتها إسرائيل من أهلها واستحلتها لنفسها، ومعنى هذا أن المساعدة العربية للاجئين ستكون هى دعم عودة اللاجئين إلى أوطانهم .

[2] وثائق مؤتمر جنيف، مرجع سابق، صـ ١٣٥ ـ ١٣٨ .

ومما سبق يتضح أن تحقيق السلام فى الشرق الأوسط لن يكون بالأمر السهل، حيث أن إسرائيل تصر على احتلالها للأراضى وعلى ضمها للقدس وعلى وضع العراقيل أمام حل مشكلة اللاجئين، إلا أن الأمر الأكثر إثارة هو موقف " إيبان " من وجود الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر، حيث أراد أن ينحى الاتحاد السوفيتى جانباً فى المفاوضات، وخاصة لأنها هى الدولة التى تؤيد الحق العربى وتسانده فى هذه المرحلة. وبهذا تتضح سياسة إسرائيل المستقبلية، فهى تريد أن تتفاوض مع العرب وحدهم وتحت الرعاية الأمريكية فقط، فلقد استطاعت إسرائيل من تقليل دور الأمين العام فى المؤتمر وها هى تعلن أنها ترى ضرورة إبعاد الاتحاد السوفيتى.

أما بالنسبة للخطاب الذى ألقاه وزير خارجية مصر "إسماعيل فهمى" فلقد تعمد فيه الرد على بعض النقاط التى أوردها "إيبان" فى خطابه، إلا أن أهم ما فيه هو تحديده للضروريات الأساسية للسلام والتى حددها فى :

١- الانسحاب الشامل للقوات الإسرائيلية من كافة الأراضى العربية التى احتلتها منذ ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧.

٢- تحرير مدينة القدس العربية، ورفض أى موقف من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة.

٣- ممارسة الفلسطينيين لحقهم فى تقرير المصير والعيش فى كرامة وسلام.

٤- حق كل دولة فى المنطقة أن تنعم بسلامة أراضيها واستقلالها السياسى.

٥- توافر ضمانات دولية تقدمها الدول الكبرى أو الأمم المتحدة أو الاثنين معاً كضمان أمن إضافى لحفظ السلام والأمن الدوليين فى المنطقة[1].

لقد اتضحت من كلمات وزراء الخارجية أهدافهم ونياتهم ومدى الحدود الممكن التفاوض حولها. وكان دور المؤتمر هو العمل على التقريب بين

---

[1] المرجع السابق، صـ ١٣٢ .

وجهات النظر المختلفة بين الوفود وحل مثل هذه الخلافات. أما السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو، هل يستطيع المؤتمر فى هذا التوقيت الذى عُقد فيه أن يتوصل إلى إتفاق سلام نهائى ؟. والجواب على هذا السؤال يتضح من كلمة "أبا إيبان" المطولة والذى وجد فيها أن الخطوة التى تسبق السلام النهائى هى عملية فض الاشتباك، والتى يجب بحثها بعد أعياد الميلاد الجديدة !!.

وبعد كلمة "إسماعيل فهمى" وزير الخارجية المصرى، أعلن " كورت فالدهايم" الأمين العام للأمم المتحدة، إرجاء اجتماع المؤتمر إلى جلسة مغلقة قبل ظهر اليوم التالى، أى فى ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣، وفى اليوم المحدد لم تستغرق الجلسة المغلقة التى عقدت فى الساعة الحادية عشر صباحاً سوى (٢٠) دقيقة، أذيع بعدها بيان أصدره "كورت فالدهايم" جاء فيه "بعد المناقشات الرسمية وغير الرسمية، توصل المؤتمر إلى اتفاق فى الرأى على مواصلة أعماله، عن طريق إنشاء لجنة عسكرية ولجان عمل أخرى قد يرغب المؤتمر فى إنشائها فى وقت ما فى المستقبل، وستبدأ اللجنة العسكرية فوراً فى بحث مسألة الفصل بين القوات. وستقدم لجان العمل تقارير عن نتائج أعمالها وتوصياتها إلى المؤتمر المستمر على مستوى السفراء على الأقل، وسوف ينعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية فى "جنيف" إذا اقتضت التطورات ذلك"(١).

من الملاحظ مما سبق أن المؤتمر لم يناقش أى من المسائل الخاصة بفك الاشتباك أو السلام فى الشرق الأوسط، وإنما طالب بحدوث الاجتماعات العسكرية. إن ما نتج عن المؤتمر هو تغيير مكان الاجتماعات العسكرية فبدلاً من أن الاجتماعات عند الكيلو (١٠١) أصبحت تعقد فى " جنيف"، ويبرر "إسماعيل فهمى" ذلك بقوله "عندما استؤنفت أعمال المؤتمر فى اليوم التالى كان من المفترض أن نبدأ فى مناقشة القضايا الهامة، ولكنى رفضت بإصرار

---

(١) S/11169 ؛ عبد العزيز العجيزى، مرجع سابق، صـ ٥٩.

فعل هذا حتى يحضر كل من الوفدين السورى والفلسطينى. وهكذا اضطررنا إلى التحول للمسائل الإجرائية، وشكلنا العديد من اللجان الفرعية حيث يمكن مناقشة كل المسائل المتصلة بفك الاشتباك العسكرية وتوقيع اتفاقيات بهذا الصدد، ولذلك طلب من الإسرائيليين أن يرسلوا ممثلين عسكريين على الفور حتى يمكن وضع الخطوط النهائية فى بعض النقاط التى تم الاتفاق بشأنها فى محادثات الكيلو (١٠١)"[١]. وبهذا يمكن القول بأن المؤتمر الرسمى قد انفض دون تحقيق تقدم ملموس، وبدأت بعدها الاجتماعات العسكرية فى الفترة من ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ وحتى ٩ كانون الثانى / يناير ١٩٧٤، حيث تم عقد ستة اجتماعات عسكرية بين الجنرال " ياريف " ممثل إسرائيل واللواء "الجمسى" ممثل مصر وتحت سلطة " انزيو سيلاسفيو " قائد قوات الطوارئ الدولية[٢]. ولقد استمر الممثلون العسكريون فى مناقشة ترتيبات فصل القوات التى اتفق عليها فى اتفاقية النقاط الست عند الكيلو (١٠١) فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٣، إلا أن المناقشات كانت غير ذى جدوى[٣].

<u>تحقيق فك الاشتباك الأول على قطاع قناة السويس</u> :

ومما سبق يتضح أن الاجتماعات العسكرية فى " جنيف " لم تتوصل إلى شئ، وهنا حذر الأمين العام من خطورة الموقف فى الشرق الأوسط قائلاً: "إن الحالة فى قطاع قناة السويس غير مستقرة وقابلة للانفجار نظراً لتوزع قوات الطرفين فى مواقع مواجهة قريبة بعضها بعضاً على ضفتى القناة، وقد جعلت الظروف السائدة فى المنطقة من الصعب على قوة الطوارئ التابعة

---

(1) إسماعيل فهمى، <u>مرجع سابق</u>، صـ ١٠٢.

(2) للنظر فى الاجتماعات الست للجنة العسكرية . (انظر :

HASSAN ELBADRI , TAHER ELMAGDOUB , MOHAMED DIA ELDIN ZOHDY , **<u>The Ramadan War 1973</u>** , New York , Foreword by Trevor N. Dupuy , T. N. Dubuy Associates , Inc , 1978 , P. 183 – 186 .

(3) **S/ 11056 / ADD.7**

للأمم المتحدة إدخال قواتها بين الطرفين بطريقة فعالة"[١]. وعلى هذا فإنه يتضح أن المنظمة الدولية قد وقفت عاجزة عن تحقيق فك الاشتباك وفي استعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة - وهو الهدف الأساسي الذي تأسست من أجله المنظمة - وبدأت تتصاعد عمليات خرق وقف إطلاق النار[٢]. ولذلك دعا الأمين العام إلى ضرورة بذل الجهد لتحقيق فك الاشتباك بين القوات. إلا أن موقف مجلس الأمن لم يكن ايجابيا، فزمام المبادرة في مثل هذه المسائل أصبح الآن في يد الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قام وزير خارجيتها " هنري كيسنجر" بزيارة الشرق الأوسط، ووصل إلى " أسوان " في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤. وفي الفترة ما بين ١١ - ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ كان قد أجرى سلسله من المباحثات خلال جولاته بين أسوان وتل أبيب، وذلك بهدف التوصل إلى حل لفض الاشتباك، ولقد نجح " هنري كيسنجر " في مسعاه، حيث أنه صدر في مساء يوم الخميس ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ في كل مَن " القاهرة " و " تل أبيب " و " واشنطن " بياناً أذاعه الرئيس الأمريكي " نيكسون " بنفسه، والذي جاء فيه: " طبقاً لقرار مؤتمر "جنيف"، فإن حكومتي "مصر" و "إسرائيل"، بمساعدة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، قد توصلتا إلى اتفاق لفك الاشتباك والفصل بين قواتهما المسلحة. وسيوقع على الاتفاق كل من رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية والإسرائيلية ظهر يوم الجمعة ١٨ كانون الثاني/ يناير

---

(1) تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، ص ٢٢ .

(2) فعلى سبيل المثال شكوى " عصمت عبد المجيد " ممثل مصر في مجلس الأمن من حدوث (١٩) عملية إسرائيلية لخرق وقف إطلاق النار في الفترة من ١٢ يناير ١٩٧٤ وحتى ١٥ يناير ١٩٧٤. (انظر : S/11197) .

١٩٧٤، بالكيلو (١٠١) على طريق القاهرة – السويس، ولقد طلبت الأطراف من الجنرال "سيلاسفيو" قائد قوات الطوارئ، أن يشهد التوقيع"[١].

ومما سبق يتضح الآتى :

١- أنه إذا كان مؤتمر "جنيف" قد حدث تحت الرئاسة المشتركة لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، مع وجود دور شرفى للأمين العام، فإن ما تم التوصل إليه من اتفاق فى يوم ١٧ كانون الثانى / يناير ١٩٧٤، فهو نتيجة مجهود أمريكى خالص، دون اشتراك من الاتحاد السوفيتى، وهذا هو ما أكده "إسماعيل فهمى" – وزير خارجية مصر - حيث قال: " كان دور الاتحاد السوفيتى سلبياً، حيث لم يشارك فى أى مناقشة فعليه فى مفاوضات فك الاشتباك فى أسوان، وكانت تصلهم أنباء فك الاشتباك والاتفاقات من الجانب المصرى أو الإسرائيلى"[٢]. وبذلك يمكن القول أن الخطاب الذى أذاعه " أبا إيبان " فى مؤتمر السلام فى " جنيف " يوم ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣، والذى ألمح فيه إلى استبعاد الاتحاد السوفيتى، قد بدأ يتحقق، فلم يكن للاتحاد السوفيتي أى دور فى التوصل إلى إتفاق، ولعل هذا الأمر كان راجعاً فى الأساس إلى اعتقاد الرئيس " السادات " أن ٩٩ % من أوراق اللعبة فى يد أمريكا.

٢- أصبح دور الأمم المتحدة هو مباركة الاتفاقيات دون المشاركة فى حلها. وذلك مع الأخذ فى الاعتبار أن القضية قد أثيرت أحداثها منذ عام ١٩٦٧ باستفاضة فى داخل أروقة الأمم المتحدة.

---

(1) عبد العزيز العجيزى، مرجع سابق، صـ ٦١ .

(2) إسماعيل فهمى، مرجع سابق، صـ ١٢٥ .

٣- تعطى هذه الاتفاقية الإيحاء بما سيحدث مستقبلاً من اتفاقات بين مصر وإسرائيل، حيث سيهمش فيها دور الأمم المتحدة والاتحاد السوفيتى، ويصبح للولايات المتحدة اليد العليا فيها(١).

لقد كان من الأفضل بحث المسألة من خلال الأمم المتحدة، أو على الأقل مشاركتها مشاركة فعلية، وذلك حتى لا يستأثر طرف لوحده بحل الصراع مستقبلاً، وخاصة لأن الأمم المتحدة هى المنظمة المسئولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، أما الولايات المتحدة فهى دولة لها مصالح وأهداف ومطامع، وأن كل ما تسعى إليه لابد وأن يتفق بدرجة أولى مع مصالحها وأهدافها وأطماعها. وعلى هذا نجد أنه ليس بغريب أن يشير "إسماعيل فهمى" - وزير الخارجية المصرى - إلى أن الرئيس السادات قدم تنازلات عسكرية كبيرة وغير ضرورية(٢).

المهم أنه فى الساعة (٢٥ : ١٠) بتوقيت جرينتش فى يوم الجمعة الموافق ١٨ كانون الثانى / يناير ١٩٧٤ تم عقد اجتماع عند الكيلو (١٠١) على طريق (القاهرة – السويس) وذلك لتوقيع اتفاقية لفض الاشتباك بين القوات، حيث شهد التوقيع من الجانب المصرى اللواء "محمد عبد الغنى الجمسى" – رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية – والجنرال "ديفيد اليعازر" – رئيس أركان حرب قوات الدفاع الإسرائيلية – ولقد حضر الاجتماع من جانب الأمم المتحدة الجنرال " انزيو سيلاسفيو " - قائد قوات الطوارئ الدولية - وبمقتضى هذا الاتفاق تعهدت مصر وإسرائيل بالتقيد الدقيق

---

(1) وهذا هو ما حدث فعلاً فى اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، حيث وقعت الاتفاقية تحت الرعاية الأمريكية .

(2) ويقصد إسماعيل فهمى من تلك التنازلات العسكرية هو حجم القوات المصرية فى شرق القناة، بعد توقيع الاتفاقية، وحجم التسليح الذى تسلحت به . (انظر : إسماعيل فهمى، مرجع سابق، صـ ١٢٥) .

بوقف إطلاق النار فى البر والبحر والجو والذى دعا إليه مجلس الأمن - يقصد القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٣٣٩ (١٩٧٣) - وكذلك الامتناع منذ لحظة توقيع الاتفاقية عن كل الأعمال العسكرية أو شبه العسكرية. ومما نص عليه الاتفاق أيضاً أن يتم الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية وفقاً لمناطق توضح على الخريطة[1]، وأن تنشأ منطقة فصل بين القوتين تتمركز فيها قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. كما نصت الاتفاقية كذلك على أن تكون الأسلحة والقوات محدودة فى المنطقة الواقعة ما بين الخط المصرى وقناة السويس، وكذلك فى المنطقة الواقعة بين الخط الإسرائيلى والخط الذى يجرى بمحاذاة القاعدة الغربية للجبال التى يوجد فيها ممرى "متلا" و"الجدى"، وستكون هذه المنطقة عرضة للتفتيش من قبل قوة الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة. وسيقوم ممثلون عسكريون من مصر وإسرائيل بوضع تفاصيل تنفيذ فض الاشتباك بين القوات والاتفاق على مراحل العملية والتى تتم فيما لا يزيد عن فترة (٤٠) يوماً من تاريخ البدء فيها. ولا يتم اعتبار هذا الاتفاق بمثابة اتفاق سلام نهائى، إلا أنه يعتبر الخطوة الأولى نحو سلام نهائى وعادل ودائم وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣)، وفى إطار مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط[2]. هذا ومما سبق يتضح التالى :

١- أن الاتفاق لم يخرج عن كونه اتفاقاً عسكرياً.

٢- أن تنفيذ السلام الشامل بين الطرفين سيحدث فى خطوه تالية بعد تنفيذ فك الاشتباك.

٣- اتفق الطرفان على التعهد بعدم إثارة أى أعمال عدائية من أى من الجانبين منذ اللحظة الأولى من توقيع الاتفاقية.

---

(1) انظر الخريطة فى الوثيقة رقم : S/11198/Add.1 .

(2) تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، ص٢٢،٢٣ . ؛ S/11198، (انظر ملحق رقم ١٣) .

٤- أصبح دور الأمم المتحدة هو الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التى تحدث بين مصر وإسرائيل.

لقد نجحت هذه الاتفاقية فى تحقيق أهدافها فى النهاية، فلقد عم الهدوء فى قطاع قناة السويس منذ لحظة توقيع الاتفاقية، وهو الأمر الذى أكده الأمين العام فى التقارير التى كان يقدمها إلى مجلس الأمن، كما أن عمليات فض الاشتباك بين القوات كانت تحدث فى هدوء دون وقوع أى حوادث هامة. ولقد انتهت فى ٤ أزار / مارس ١٩٧٤ عملية فض الاشتباك والتى كانت قد بدأت منذ يوم ٢٥ كانون الثانى / يناير ١٩٧٤[1]. وبذلك يكون قد عم الهدوء فى قطاع قناة السويس، ولأول مرة منذ عام ١٩٦٧ وذلك دون الدخول فى فترة اللاسلم واللاحرب، حيث أن الهدوء هذه المرة أصبح يشوبه آمال بتحقيق السلام بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] تقرير الأمين العام، الدورة التاسعة والعشرون، صـ ٢٣، ٢٤.

الخاتمة

الخاتمة

لقد اصطدمت الأمم المتحدة وهى فى مهدها بالصراع فى الشرق الأوسط والذى يعد من أقوى الصراعات التى هددت السلم والأمن الدوليين لأكثر من مرة عقب الحرب العالمية الثانية. فمنذ أن أصدرت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين فى عام ١٩٤٧، ومروراً بحرب فلسطين فى عام ١٩٤٨، فلا يزال هذا الصراع قائماً حتى الآن، ولم تحل جذوره فى فلسطين، فلقد شهدت المنطقة حروباً مختلفة مع إسرائيل كان آخرها فى لبنان ٢٠٠٦. ولم يكن الصراع بين مصر وإسرائيل إلا صورة من صور الصراع الأكبر، وهو الصراع (العربى – الإسرائيلى)، فلقد دخلت مصر حروباً أربع مع الكيان الصهيونى فى أعوام (١٩٤٨ – ١٩٥٦ – ١٩٦٧ – ١٩٧٣)، ونشطت خلال تلك الحروب دبلوماسية الأمم المتحدة. ولقد ظهرت هذه الدبلوماسية بشكل واضح فى إنهاء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦. فلقد كانت دبلوماسيتها ناجحة بشكل كبير فى هذه الحرب، ولعل هذا كان راجعاً فى الأساس إلى اتفاق القوتين العظميين حول هدف واحد وهو ضرورة إنهاء العدوان. إلا أن الأمم المتحدة لم يكتب لها مثل هذا النجاح مرة ثانية فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، فالاتفاق الذى كان موجوداً فى عام ١٩٥٦، لم يكن موجوداً فى الحروب التالية. ففى عام ١٩٦٧ كان الانقسام واضحاً فى مجلس الأمن والجمعية العامة بين مؤيدى الولايات المتحدة من جانب ومؤيدى الاتحاد السوفيتى من جانب آخر، وكانت كل قوة تؤيد إحدى طرفى الصراع، ولهذا أصبح من الصعب على مجلس الأمن والجمعية العامة الوصول إلى تسوية نهائية أو صيغة حاسمة لقرار صادر عن الأمم المتحدة يكون حاسماً فى فقراته. فالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) كان ضعيفاً فى فقراته، ولذلك لم يقدر على التسوية، ونتيجة للموقف المائع الذى شهدته المنطقة بعد صدور قرار مجلس

الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، لم يجد الجانب العربى بداً من استخدام القوة العسكرية، فانفجر الموقف مرة أخرى فى ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، فغلب السلاح على الدبلوماسية المائعة. إلا أنه يمكن اعتبار الصراع بين مصر وإسرائيل - والتى كانت حرب تشرين الأول / أكتوبر آخر الحروب بينهم - نقطة تحول خطيرة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، فلقد أصبحت مصر هى المثال العربى الذى يحتذى به فى مسألة تسوية هذا الصراع. فعقب حرب ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ بدأت مصر تسير فى اتجاه نحو التسوية السلمية مع إسرائيل، وهذا يختلف فى جوهره عن مسار الصراع منذ ١٩٤٨. وبدأت مصر هذه السياسة منذ المفاوضات العسكرية فى ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، والتى اصطلح على تسميتها بمفاوضات الكيلو ١٠١، ولقد تمخضت عن تلك المفاوضات توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأول فى ١٨ كانون الثانى/ يناير ١٩٧٤، والتى نتج عنها فيما بعد فتح قناة السويس للملاحة فى ٥ حزيران/ يونيه ١٩٧٥، ثم تبعها توقيع اتفاقية ثانية لفك الاشتباك بين مصر وإسرائيل فى ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥، والتى نتج عنها وصول القوات المصرية إلى منطقة الممرات فى سيناء، وبذلك تكون مصر قد نهجت نهجاً جديداً فى التعامل مع إسرائيل وصلت إلى حد زيارة الرئيس "السادات" للكنيست الإسرائيلى فى ١٩ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٧، وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى ٢٦ آزار/ مارس ١٩٧٩.

لقد كان النهج الذى اتبعته مصر بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ مختلفاً فى فلسفته عن الفترة التى سبقته، فقبل الحرب كان دور الأمم المتحدة واضحاً، وذلك من خلال مناقشة المسألة لمرات عديدة فى مجلس الأمن أو فى الجمعية العامة أو من خلال وساطة الأمين العام والذى أرسل ممثل شخصى له فى المنطقة وفقاً للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧). أما بعد الحرب، فلقد اختلف الأمر، فمساعى السلام بين مصر وإسرائيل بدأت تنحى فى زاوية بعيدة عن الأمم

المتحـدة، وبـدأ دور الولايـات المتحـدة فـى البـروز، ولعـل هـذا كـان راجعـاً بالدرجة الأولى إلى فشل الأمم المتحدة، فلقد كانت اتفاقيات فك الاشتباك الأول والثانى بين مصر وإسرائيل نتاج مجهود أمريكى خالص، وحتى اتفاقية السلام التى تم توقيعها فى ٢٦ أزار/ مارس ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل كانت تحت الرعاية الأمريكية، فلم يحضر الاجتماعات التى مهدت لتوقيع الاتفاقية سوى الرئيس المصـرى " أنـور السـادات " ورئيس الـوزراء الإسرائيلى " منـاحيم بيجين " وكانت رعاية الاجتماعات أمريكية تحت إشراف الرئيس الأمريكى "جيمى كارتر"، فلم يكن هناك فى هذه الاجتماعات أى تمثيل من جانب الأمم المتحدة، كما أن هذه الاتفاقية تم توقيعها فى البيت الأبيض فى واشنطن.

ومما سبق يتضح أن دور الأمم المتحدة بدأ فـى الاضـمحلال، وبـدأ يحل محله دور أمريكى فى تسوية الصراع، ولعل هذا كان راجعاً فـى الأساس إلـى مسـألة تـوفير " الضـمانات "، فالولايـات المتحـدة تستطيع أن تقدم للأطـراف ضمـانات تجعل من الاتفاقيـة أكثر نجاحـاً، وهـو الأمر الـذى لا تستطيع الأمـم المتحـدة أن تـوفره، فهـذا يُعـد خطـراً جليـاً، لأن الأمـم المتحـدة لا زالـت هـى المنظمة الدوليـة المسئولة عن حفظ السلم والأمـن الـدوليين فـى العالم بأسره، وهذه النتيجة الأخيرة والتى خلصت إليها الأحداث فى الشرق الأوسط، والتـى توجت بتوقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تحت الرعاية الأمريكية، إنمـا هـو مؤشـر ودليـل علـى تراجـع دور الأمـم المتحـدة فـى حفـظ السلم والأمـن الدوليين، وعلى هذا فالنتيجة المترتبة على ذلك هى :

١- فـى نطـاق الصـراع العربـى – الإسـرائيلى، فـإن الولايـات المتحـدة ستصبح هى المحتكرة لأساليب تسويته، ولقد كـان هذا واضـحاً فـى الـدور الأمريكى لعقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وفـى اتفاقيـة أوسلو عـام ١٩٩٣، وفـى توقيـع اتفاقيـة السلام الأردنـى - الإسرائيلى عـام ١٩٩٤. إلا أنه يجب التنبيه إلى خطورة الاعتماد على الولايات المتحـدة كمـلاذ لتسوية

الصراع العربى الإسرائيلى بدلاً من الأمم المتحدة، فليس للولايات المتحدة ميثاق خاص لحفظ السلم والأمن الدوليين كما للأمم المتحدة، ولذلك فإنه يمكن القول بأن المصلحة الأمريكية هى التى تحكم أساليب تسويتها للصراعات، ولذلك فالعودة بالمسألة مرة ثانية إلى مجلس الأمن الدولى مسألة ضرورية، ولعل هذا ما أشار إليه السيد "عمرو موسى" - أمين عام جامعة الدول العربية - وذلك فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى ١٥ تموز/ يوليه ٢٠٠٦ عقب اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب بخصوص مسألة العدوان الإسرائيلى على لبنان، حين قال :" إن الدبلوماسية الإسرائيلية والدبلوماسيات المؤيدة لها عملت فى الفترة الأخيرة على إبعاد الأمم المتحدة عن القضية، وتسليمها إلى وسطاء، ينتهى بهم الأمر إلى تسليم الموضوع بأكمله إلى إسرائيل ". وأكد بعد ذلك قائلاً : " إنه لابد من تصحيح هذا المسار ودعوة المجتمع الدولى إلى تحمل مسئولياته ". وأكد فى موضع آخر على أن " على مجلس الأمن أن يسترد هذه القضية التى تركت لوسيط نزيه، ثم لوسيط تخلى عن النزاهة ثم وسيط لا يعتبر وسيطاً"، ويضيف قائلاً : " إذا ما فشل مجلس الأمن الدولى، إذن فليس أمامنا إلا حديث السلاح"(١).

٢- أما النتيجة الثانية والتى تترتب على تراجع دور الأمم المتحدة فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وإحلال الولايات المتحدة كقوة عظمى مكانها، أن هذا سيولد شعوراً بالظلم والقهر لدى الشعوب التى لا تسير فى فلك الولايات المتحدة، مما يكون له أثره على زيادة الإرهاب الدولى .

إن ما يزيد الأمر خطورة حالياً هو أننا نعيش فى عالم القطب الأوحد، فالأساس الذى اعتمد عليه ميثاق الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ والذى كان

---

(١) بشير عبد الفتاح ، الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان ، السياسة الدولية ، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦، صـ ١٣٣ .

يعتمد بدرجة أولى على أساس توازن القوى الدولية عقب الحرب العالمية الثانية أصبح مختلاً مع بداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، وزاد هذا الخلل مع انهيار الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩٠. وهذا الأمر الذى يعنى تهميش أكبر لدور الأمم المتحدة، ولعل الأمثلة على ذلك عديدة، ونسوق منها ما يلى :

١- قيام حكومة الولايات المتحدة فى عهد الرئيس كلينتون فى ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ودون الحصول على إذن من الأمم المتحدة ببعض الضربات العسكرية للعراق فيما عرف وقتها بعملية ثعلب الصحراء.

٢- بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، اعتبرت الولايات المتحدة نفسها مكلفة بمهمة إنقاذ المجتمع الدولى كمدافع عن السلم والأمن الدوليين، والمسئولة عن الاستقرار الدولى من خلال نظرية الصراع بين الخير والشر.

٣- فى ٢٠ أزار/ مارس ٢٠٠٣، شنت الولايات المتحدة حرباً وقائية ضد العراق دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة، فأقرت بذلك مبدأ الحرب الوقائية، حيث أصبح من وجهة نظرها أن "الهجوم هو خير وسيلة للدفاع"[1].

وبذلك يمكن القول بأن قدرة الأمم المتحدة فى إدارة عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين أصبحت فى تناقص مستمر، فأصبح من الصعب على مجلس الأمن أن يتخذ قراراً فى صراع مسلح نتيجة لشدة الاستقطاب الدولى، مما أدى إلى شلل مجلس الأمن حيال أغلب الصراعات المسلحة فى العالم لدرجة أن بعضها لا يعرض أصلاً على المجلس. كما أن مبدأ الاتحاد من أجل السلام لم

---

[1] وليد حسن فهمى ، الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب ، الجدل السياسي والقانوني ، السياسة الدولية العدد ١٦٦ ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص ٧٢ - ٧٦ .

يعد قابلاً للتنفيذ، وذلك نتيجة للضغوط السياسية والاقتصادية التى تتعرض لها دول العالم الثالث والتى تمثل أغلبية الجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

لقد أصبحت الحاجة ملحة إلى عملية إصلاح الأمم المتحدة، إلا أن إصلاح الأمم المتحدة بدأ يصطدم مع إرادة الولايات المتحدة، فإما أن يكون هذا الإصلاح وفقاً للأجندة الأمريكية وإلا فإنها ستقطع عنها التمويل والذى يصل إلى ٣٠% من ميزانية الأمم المتحدة. كما أن مسألة توسيع عضوية دول مجلس الأمن أصبحت تصطدم بإرادة الدول دائمة العضوية الخمس فيه، لدرجة أن رئيس وزراء الهند " مانموهان سينج " أشار بأن تشكيل مجلس الأمن يعكس صورة العالم فى عام ١٩٤٥ وليس فى عام ٢٠٠٥ [2].

إنه من الخطأ أن نترك الأمم المتحدة تسقط وتتهاوى، فلا يمكن على سبيل المثال إنكار دورها كمنظمة نجحت فى التقريب بين شعوب العالم، وأخرجت شعوب العالم من عزلتها. ويكفى وجود " الجمعية العامة " والتى تعد بمثابة برلماناً عالمياً يتم من خلاله مناقشة القضايا العالمية المختلفة. فلقد أصبحت هى المرآة للرأى العام العالمى. ولا يمكن أن ننسى كذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعى بمنظماته المتخصصة المتعددة وبإنجازاته المختلفة فى مجالات الصحة والثقافة والتعلم...، فيكفى القول وببساطة بأن الأمم المتحدة هى المنظمة الدولية التى استطاعت وبكفاءة تسهيل عملية التعاون الدولى. ولذلك فالإصلاح ضرورى، ولن يأتى هذا الإصلاح من جانب الدول العظمى، ولا من جانب عدة دول فرادى، فمستقبل العالم ليس فى الكيانات السياسية الصغيرة (الدول) ولكنه سيكون فى يد التكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى.

---

(1) طلعت أحمد مسلم ، الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام ، السياسة الدولية ، مجلد عام ١٩٨٦ ، صـ١١٣.

(2) أبو بكر الدسوقى ، ستون عاماً على الأمم المتحدة ، العقبات أمام الإصلاح ، السياسة الدولية ، العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥ ، صـ ١١٨، ١١٩ .

ولذلك فإنه من الضرورى إعادة الحياة مرة ثانية إلى المنظمات الإقليمية والتى تعد فى عداد الموتى، وذلك حتى تقوم هى بلعب دورها فى حفظ السلم والأمن الدوليين والذى لا ينكره عليها ميثاق الأمم المتحدة نفسه، فعنوان الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة هو " التنظيمات الإقليمية " ولقد أشارت المواد من الثانية والخمسين وحتى الرابعة والخمسين، إلى دور تلك المنظمات الإقليمية فى حفظ السلم والأمن الدوليين. هذا ويحضرنى فى هذا المقام إشارة للأمين العام السابق للأمم المتحدة - " كورت فالدهايم " – والذى أكد على أهمية دور المنظمات الإقليمية فى إنجاح الدور العالمى للأمم المتحدة، وذلك فى مقدمة تقريره السنوى للدورة السابعة والعشرون للجمعية العامة حيث قال : " لقد أتيح لى منذ أن شغلت منصبى الحالى أن أحضر بعض اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية. وقد دعمت مناقشاتى واتصالاتى مع أعضاء هاتين المنظمتين الإقليميتين اقتناعى بأن للمنظمات الإقليمية دوراً حيوياً فى أى نظام عالمى يراد له النجاح، إن للأمم المتحدة : 'المنظمات الإقليمية أهدافاً مشتركة، ويجب أن تكمل جهود كل من هذين النظامين جهود النظام الآخر، وسيكون توثيق العلاقات بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة عاملاً مساعداً فى هذا المضمار..."[1].

ولذلك فلابد على المنظمات الإقليمية أن تسعى جاهدة لكى تصبح أقوى اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، حتى تصبح ذات تأثير قوى، حيث أن لغة الحوار بين كيانات قوية يختلف كثيراً عن لغة الحوار بين طرفين إحداهما أقوى من الآخر، وهذا الأمر فى حد ذاته سيؤدى إلى تطوير دور الأمم المتحدة عالمياً.

---

(1) مقدمة التقرير السنوى للأمين العام ، الدورة السابعة والعشرون ، (A/8701/Add.1)، الملحق رقم (١) الف ، آب / أغسطس ١٩٧٢ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٣ ، صـ ٦ .

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق العربية

أ- الوثائق غير المنشورة :

- وثائق وزارة الخارجية المصرية المحفوظة بدار الوثائق القومية:

١- دار الوثائق القومية بالقاهرة : وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم ١٢٢٦، ملف (٢) بعنوان " العدوان الثلاثى على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ".

ب- الوثائق المنشورة :

١ - الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة، (A/6798)، ملحق رقم (١)، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٦٩.

٢ - النظام الداخلى للجمعية العامة، (A/520/Rev.15)، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٥.

٣- مرجع ممارسات مجلس الأمن، (St/Psca/Add.10)، ملحق ١٩٨٥-١٩٨٨، إدارة الشئون السياسية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤.

٤ - ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك، د. ت.

- التقارير السنوية للأمين العام عن أعمال المنظمة :

١- الدورة الثانية والعشرون، (A/6701)، ملحق رقم (١)، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٦٦ - ١٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٦٨.

٢- الدورة الثالثة والعشرون، (A/7201)، ملحق رقم (١)، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٦٧ - ١٥ حزيران / يونيه ١٩٦٨، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٦٩.

٣- الدورة الرابعة والعشرون، (A/7601)، ملحق رقم (١)، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٦٨ - ١٥ حزيران / يونيه ١٩٦٩، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٠.

٤- الدورة السادسة والعشرون، (A/8401)، ملحق رقم (١)، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٠ - ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧١، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٣.

٥- الدورة السادسة والعشرون، (A/8401/Add.1)، ملحق رقم (١) ألف، أيلول / سبتمبر ١٩٧١، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٢.

٦- الدورة السابعة والعشرون، (A/8701/Add.1)، ملحق رقم (١) ألف، آب / أغسطس ١٩٧٢، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٣.

٧- الدورة التاسعة والعشرون، (A/9601)، ملحق رقم (١)، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٣ - ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٤، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٥.

تقارير مجلس الأمن المقدمة للجمعية العامة :

١- الـدورة الثانيـة والعشرون، (A/6702)، ملحق رقـم (٢)، ١٦ تمـوز / يوليـه ١٩٦٦ ـ ١٥ تمـوز / يوليـه ١٩٦٧، الجمعيـة العامـة، الوثـائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٦٨.

٢- الـدورة الثالثـة والعشرون، (A/7202)، ملحق رقـم (٢)، ١٦ تمـوز / يوليـه ١٩٦٧ ـ ١٥ تمـوز / يوليـه ١٩٦٨، الجمعيـة العامـة، الوثـائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧١.

٣- الـدورة الرابعة والعشرون، (A/7602)، ملحق رقـم (٢)، ١٦ تمـوز / يوليـه ١٩٦٨ ـ ١٥ تمـوز / يوليـه ١٩٦٩، الجمعيـة العامـة، الوثـائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٢.

٤- الدورة الخامسة والعشرون، (A/8002)، ملحق رقم (٢)، ١٦ تموز / يوليـه ١٩٦٩ ـ ١٥ تمـوز / يوليـه ١٩٧٠، الجمعيـة العامـة، الوثـائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٢.

٥- الدورة السادسة والعشرون، (A/8402)، ملحق رقم (٢)، ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٠ ـ ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧١، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٤.

٦- الدورة السابعة والعشرون، (A/8702)، ملحق رقم (٢)، ١٦ حزيران / يونيـه ١٩٧١ ـ ١٥ حزيـران / يونيـه ١٩٧٢، الجمعيـة العامـة، الوثـائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٥.

٧- الدورة الثامنة والعشرون، (A/9002)، ملحق رقم (٢)، ١٦ حزيران / يونيـه ١٩٧٢ ـ ١٥ حزيـران / يونيـه ١٩٧٣، الجمعيـة العامـة، الوثـائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويـورك، ١٩٧٥.

ثانياً : الوثائق الأجنبية

تقارير مجلس الأمن المقدمة للجمعية العامة :

1- **Report Of The Security Council , Twenty-Ninth session , (A/9602) , Supplement No.2 , 16 June 1973 – 15 June 1974** , General Assembly , Official Records , United .Nations , New York , 1974

وثائق مجلس الأمن :

.1- S/7896

.2- S/7902

.3- S/7906

.4- S/7919

.5- S/7940

.6- S/7951/Rev.2

.7- S/7952/Rev.3

.8- S/7968

.9- S/7968/Rev.3

.10- S/7930/Add.23

.11- S/8227

.12- S/8247

.13- S/8253

.14- S/8309/Add.1

.15- S/8309/Add.2

.16- S/9171

.17- S/9316

.18- S/9902

.19- S/10070

.20- S/10070/Add.2

.21- S/10403

.22- S/10792

.23- S/10929

.24- S/10974

.25- S/11009

.26- S/11010

.27- S/11011

.28- S/11013

.29- S/11017

.30- S/11020

.31- S/11036

.32- S/11039

.33- S/11044

.34- S/11046

.35- S/11046/Rev.1

.36- S/11052

.37- S/11054

.38- S/11056

.39- S/11056/Add.2

.40- S/11056/Add.3

.41- S/11056/Add.5

.42- S/11059

.43- S/11064

.44- S/11065

.45- S/11069

.46- S/11104

.47- S/11197

.48- S/11198/Add.1

ثالثاً : رسائل جامعية غير المنشورة

١ - رشاد عارف يوسف سيد، المسئولية الدولية لإسرائيل عن أضرار حرب ١٩٦٧، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٧.

٢ - وليد خميس عليان، دور الأمم المتحدة فى قضية فلسطين، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩.

رابعاً : المراجع العربية

١- أحمد توفيق خليل، " الإعداد للمسرح الدولى "، فى : **الندوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً**، المحور السياسى، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، إدارة الشئون المعنوية، ١٩٩٨.

٢- إسماعيل فهمى، **التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط**، القاهرة، مكتبة مدبولى، ط ١، ١٩٨٥.

٣- أمين حامد هويدى، الصراع **العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى**، القاهرة، دار المستقبل العربى، ط ٢، ١٩٨٣.

٤- أنور السادات، **البحث عن الذات**، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ط ٣، ١٩٧٩.

٥- بطرس بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، **المدخل فى علم السياسة**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثامنة، ١٩٨٩.

٦- بوذنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعى**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د. ن، د. ت.

٧- جابر إبراهيم الراوى، **الأسس القانونية لقوات السلام الدولية**، بغداد، مطبعة السلام، ١٩٧٩.

٨- جعفر عبد السلام، **المنظمات الإقليمية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.

٩- جمال على زهران، **السياسة الخارجية لمصر (١٩٧٠ – ١٩٨١)**، مكتبة مدبولى، د. ت.

١٠- جورج ديب، **العدوان الإسرائيلى فى الأمم المتحدة**، دراسات فلسطينية، العدد ٣٤، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨.

١١-جولدا مائير، **حياتي**، ترجمة : منير بهجت حيدر – سمية أبو الهيجا، ترجمة بعنوان " الحقد "، بيروت، دار المسيرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.

١٢-حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن**، دراسة فى تطور التنظيم الدولى منذ سنة ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٢، الكويت، ١٩٩٥.

١٣-حسين شريف، **الولايات المتحدة من الاستقلال إلى سيادة العالم (١٧٨٣ – ٢٠٠١)، الجزء الثاني، بعنوان " من الحرب الباردة إلى كارثة فيتنام ١٩٤٥ – ١٩٦٩**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

١٤-حسين شريف، **الوفاق السوفيتي الأمريكي في ميزان الرعب النووي في السبعينات (١٩٦٨ – ١٩٨٠)**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.

١٥-حمدى فؤاد، **الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل من القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ إلى اتفاقية الإسكندرية ١٩٧٥**، تقديم : محمد حسنين هيكل، لبنان، بيروت، دار القضايا، مارس ١٩٧٩.

١٦-خيرية قاسمية، **الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط**، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩.

١٧-رياض صالح أبو العطا، **المنظمات الدولية**، المنصورة، دار النيل للطباعة، دار النهضة العربية للنشر، ٢٠٠٢.

١٨-ريتشارد نيكسون، **نصر بلا حرب**، إعداد وتقديم المشير " محمد عبد الحميد أبو غزالة "، الأهرام، ١٩٨٨.

١٩-سعد الدين إبراهيم، **الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ديسمبر ١٩٧٦.

٢٠-السيد أمين شلبى، " الوفاق الدولى واللاسلم واللاحرب " فى : **الندوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً**، المحور السياسى، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، إدارة الشئون المعنوية، ١٩٩٨.

٢١-سيدنى دى بيلى، **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**، ترجمة : إلياس فرحات، بيروت، دار الحرف العربى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

٢٢-طه المجدوب، **حرب أكتوبر طريق السلام**، جمهورية مصر العربية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٢.

٢٣-طه المجدوب، " الموقف السياسى المصرى خلال مراحل العمليات "، فى : **الندوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً**، المحور السياسى، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، إدارة الشئون المعنوية، ١٩٩٨.

٢٤-عاطف السيد، **من سيناء إلى كامب ديفيد (١٩٦٧ – ١٩٧٩)**، القاهرة، دار عطوة للطباعة، ١٩٨٧/١٩٨٨.

٢٥-عبد العزيز محمد سرحان، **الأمم المتحدة، دراسة نظرية وعملية بمناسبة مرور أربعين عاماً على إنشائها**، د. ن، ٨٥/١٩٨٦.

٢٦-عبد العزيز محمد سرحان، **النزاع العربى الإسرائيلى فى ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولى مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية**، القاهرة، د. ن، ١٩٧٨.

٢٧-عبد العزيز محمد سرحان، **د روس المنظمات الدولية، الجزء الثانى، دراسة لبعض المشكلات العالمية للتنظيم الدولى، مشكلة الشرق الأوسط المعاصرة، تتبع المراحل المختلفة للمشكلة حتى فبراير ١٩٧١**، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر، د. ت.

٢٨-عبد العظيم رمضان، العلاقات المصرية - الإسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩)، تاريخ المصريين، العدد ٤٩، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

٢٩-عبد العظيم رمضان، مساعى السلام العربية الإسرائيلية، الأصول التاريخية، تاريخ المصريين، عدد ٦٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

٣٠-عبد الوهاب المسيرى، اليهود واليهودية والصهيونية، اسطوانة خاصة من إصدارات بيت العرب للتوثيق العصرى بالقاهرة، E-Mail: ahmds@starnet.eg.com

٣١-عبده مباشر، البحرية المصرية من محمد على للسادات، سلسلة الألف كتاب الثانى، رقم ١٧٥، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

٣٢-عطية حسين أفندى، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧-١٩٧٧)، دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية فى تسوية المنازعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

٣٣-عمرو عبد الفتاح خليل، مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولى ومبادئ معاهدة السلام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

٣٤-فلاديمير فينوجرادوف، حقبة غامضة فى التاريخ المصرى، ترجمة : حمدى عبد الحافظ، كتاب الأهالى، رقم ٢٣، ١٩٩٠.

٣٥-محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة، الانفجار ١٩٦٧، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

٣٦-محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣، السلاح والسياسة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

٣٧-محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام**، الجزء الثانى، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦.

٣٨-محمد سامى عبد الحميد، محمد السعيد الدقاق، **التنظيم الدولى**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٣٩-محمد عز الدين عبد المنعم، " الجهود الدولية عقب حرب يونيه "، فى : **الندوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاماً**، المحور السياسى، جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، إدارة الشئون المعنوية، ١٩٩٨.

٤٠-محمد فوزى، **استراتيجية المصالحة**، الجزء الثانى من مذكرات الفريق أول محمد فوزى، دار المستقبل العربى، ١٩٩٢.

٤١-محمد العالم الراجحى، **حول نظرية حق الاعتراض فى مجلس الأمن الدولى**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

٤٢-محمد نصر مهنا، خلدون ناجى معروف، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**، القاهرة، مكتبة غريب، د.ن، د.ت.

٤٣-مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **مصر وأمريكا، عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية - الأمريكية، وتسجيل لرحلة الرئيس السادات**، رقم الإيداع بدار الكتب : ١٩٧٦/١٥٥٦.

٤٤-مصطفى عبد العزيز، **الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية**، دراسات فلسطينية، العدد ٣٥ ، تموز / يوليه ١٩٦٨.

٤٥-مفيد محمود شهاب، **المنظمات الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر، ط ٤، ١٩٧٨.

٤٦-ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع الأمريكى السوفيتى فى الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولى، ١٩٩٥.

٤٧ .هنري كيسنجر، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، الجزء الرابع، ترجمة : خليل فريحات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٣.

٤٨-وزارة الدفاع الإسرائيلي، حرب الأيام الستة، القدس، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، د. ن.

٤٩-وليام.ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.

خامساً : المراجع الأجنبية

1- Don Peretz , **The Arab Israel Dispute** , New York , Facts On File , 1996.

2- Edgar Q`ballence, **The Third Arab – Israeli War** , London , Western Printing Services Ltd , Bristol.

3- Hassan El Badri , Taher El Magdoub , Mohamed Dia El Din Zohdy , **The Ramadan War 1973** , New York , Foreword By Trevor N.dupuy , T. N. Dubuy Associates , 1978.

4- T.G. Fraser , **The Arab – Israeli Conflict** , London , Macmillan Press Ltd , 1995.

سادساً : الدوريات

١- الأهرام :

١- بطرس بطرس غالى، المركز القانوني لمضيق تيران، ٤ يونيه ١٩٦٧.

٢- كيف يعمل المراقبون الدوليون على خط النار ؟، ١ نوفمبر ١٩٦٧.

٣- (٢، ٤، ٧، ١٥، ١٧) يونيه ١٩٦٧.

٤- ٧ يوليه ١٩٦٧.

٥- (١٣، ١٩) نوفمبر ١٩٦٧.

٦- ٢٠ أغسطس ١٩٧٠.

٧- ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠.

٨- ١٣ فبراير ١٩٧١.

٩- ١ ديسمبر ١٩٧٣.

٢- الجمهورية :

١- ٢٢ مايو ١٩٧٣.

٣- السياسة الدولية :

١- إبراهيم شحاتة، قضية الحدود الآمنة والتوسع الإسرائيلي، مجلد عام ١٩٧٣.

٢- أبو بكر الدسوقى، ستون عاماً على الأمم المتحدة، العقبات أمام الاصلاح، العدد (١٦٢)، أكتوبر ٢٠٠٥.

٣- بشير عبد الفتاح، **الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان**، العدد (١٦٦)، أكتوبر ٢٠٠٦.

٤- بطرس بطرس غالى، **المجابهة العربية الصهيونية**، عدد (٩)، ١٩٦٧.

٥- بطرس بطرس غالى، **القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط**، مجلد عام ١٩٧١.

٦- رشا حمدى، **حق الدفاع الشرعي – مغالطات إسرائيلية**، العدد (١٦٦)، ٢٠٠٦.

٧- سمعان بطرس فرج الله، **الأمم المتحدة والعدوان الإسرائيلي**، العدد (١٤)، أكتوبر ١٩٦٨.

٨- السيد أمين شلبى، **رواية يوثانت حول مقدمات حرب ١٩٦٧**، العدد ٦٢، أكتوبر ١٩٨٠.

٩- طلعت أحمد مسلم، **الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام**، مجلد عام ١٩٨٦.

١٠- عبد العزيز العجيزى، **التطوير المرحلي لمفاوضات السلام والانسحاب الإسرائيلي**، عدد ٣٦، ١٩٧٤.

١١- **العدوان الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦**، العدد ١٦٦، ٢٠٠٦.

١٢- على الدين هلال، **المأزق الإسرائيلي في مفاوضات السلام**، عدد (٣٦)، إبريل ١٩٧٤.

١٣- محمد السيد سليم، **العلاقة بين قرار التأميم والعدوان الثلاثي على مصر**، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦.

١٤- محمد فتح الله الخطيب، **تقارير وتعليقات**، عدد (٩)، ١٩٦٧.

١٥- محمد فتح الله الخطيب، **العدوان الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة**، عدد (٩)، ١٩٦٧

١٦ـنشاط المنظمات الدولية، العدد (١١)، ١٩٦٧.
١٧ـنشاط المنظمات الدولية، العدد (١٢)، ١٩٦٧.
١٨ـنشاط المنظمات الدولية، العدد (١٤)، ١٩٦٨.
١٩ـنشاط المنظمات الدولية، العدد (١٦)، ١٩٦٨.
٢٠ـوثائق مؤتمر جينيف، العدد (٣٦)، إبريل ١٩٧٤.
٢١ـوليد حسن فهمى، الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب، الجدل السياسى والقانونى، العدد (١٦٦)، أكتوبر ٢٠٠٦.
٢٢ـويصا صالح، العدوان الإسرائيلى ومبدأ التعويض، عدد (٩)، ١٩٦٧.

٤- شئون فلسطينية :

١- حسام الخطيب، إسرائيل والسلام فى الشرق الأوسط، محاولة لتحديد مسئولية عالمية، العدد (٢٨)، ديسمبر ١٩٧٣.
٢- كينيث.م. ليفيان، مسئولية بدء الأعمال العدائية فى حزيران ١٩٦٧ فى ضوء أحكام القانون الدولى، العدد (٤٦)، يونيه ١٩٧٥.
٣- مصطفى طلاس، الطريق المسدود فى الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل، العدد (٣١)، مارس ١٩٧٤.

٥- الطليعة :

١- وثائق أوراق كيسنجر، العدد (٤)، إبريل ١٩٧٥.

٦- المجلة المصرية للقانون الدولى :

١- عبد العزيز محمد سرحان، قوة الطوارئ الدولية، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٦٨.

سابعاً : المواقع الإليكترونية

1- www.algazeera.net
2- www.alsharqalawsat.com
3- www.ar.wikipedia.org
4- www.elakhbar.org.eg
5- www.islamonline.net
6- www.moqatel.com
7- www.nasser.bibalex.org
8- www.palestinesons.com
9- www.un.org

محتويات الملاحق

١. ملحق رقم (١): تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة فى ١٩ أيار/ مايو ١٩٦٧ بخصوص تطورات الموقف فى الشرق الأوسط وزيادة الخطر على مناطق الحدود.

UNITED NATIONS

SECURITY COUNCIL



Distr.
GENERAL

S/7896
19 May 1967

ORIGINAL: ENGLISH

REPORT BY THE SECRETARY-GENERAL

1. I have felt it to be an obligation to submit this report in order to convey to members of the Council my deep anxiety about recent developments in the Near East and what I consider to be an increasingly dangerous deterioration along the borders there.

2. The members of the Council will be aware of the Special Report on the United Nations Emergency Force which I made to the General Assembly on 18 May 1967 (A/6669).

3. I am very sorry to feel obliged to say that in my considered opinion the prevailing state of affairs in the Near East as regards relations between the Arab States and Israel, and among the Arab States themselves, is extremely menacing.

4. There has been a steady deterioration along the line between Israel and Syria, particularly with regard to disputes over cultivation rights in the Demilitarized Zone, since the first of the year. In this regard I may point to my reports to the Council of 15 January 1967 (S/7683) and of 8 May 1967 (S/7877). In late January the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization in Palestine, Lt. General Odd Bull, obtained the agreement of Israel and Syria to attend an emergency and extraordinary meeting of the Israel-Syrian Mixed Armistice Commission on an agreed agenda item on cultivation problems. Three meetings were actually held but the agreed agenda item was not discussed because both parties insisted on first bringing up broader issues. It has not been possible to achieve a resumption of these meetings owing to an impasse over a position taken firmly by Syria. In consequence, General Bull, on my advice (S/7877), is now trying to initiate separate discussions with the two parties in order to work out practical cultivation arrangements affecting disputed lands along the line.

5. It was precisely in the effort to avert serious armed clashes such as that which occurred on 7 April 1967 that so much emphasis has been given by UNTSO's Chief of Staff to the need for discussion and agreement on cultivation arrangements, whether

achieved within or outside ISMAC. In the absence of such an agreement, tension along the line continues high and the possibility of new armed clashes in disputed areas is ever-present.

6. A number of factors serve to aggravate the situation to an unusual degree, increasing tension and danger.

7. El Fatah activities, consisting of terrorism and sabotage, are a major factor in that they provoke strong reactions in Israel by the Government and population alike. Some recent incidents of this type have seemed to indicate a new level of organization and training of those who participate in these actions. It is clear that the functions and resources of UNTSO do not enable it to arrest these activities. Although allegations are often made, to the best of my knowledge there is no verified information about the organization, central direction and originating source of these acts, which have occurred intermittently in the vicinity of Israel's lines with Jordan, Lebanon and Syria. All three of the latter Governments have officially disclaimed responsibility for these acts and those who perpetrate them. I am not in a position to say whether any or all of the Governments concerned have done everything they reasonably can to prevent such activities across their borders. The fact is that they do recur with disturbing regularity.

8. Intemperate and bellicose utterances, by other officials and non-officials, eagerly reported by Press and radio, are unfortunately more or less routine on both sides of the lines in the Near East. In recent weeks, however, reports emanating from Israel have attributed to some high officials in that State statements so threatening as to be particularly inflammatory in the sense that they could only heighten emotions and thereby increase tensions on the other side of the lines.

9. There have been in the past few days persistent reports about troop movements and concentrations, particularly on the Israel side of the Syrian border. These have caused anxiety and at times excitement. The Government of Israel very recently has assured me that there are no unusual Israel troop concentrations or movements along the Syrian line, that there will be none and that no military action will be initiated by the armed forces of Israel unless such action is first taken by the other side. Reports from UNTSO Observers have confirmed the absence of troop concentrations and significant troop movements on both sides of the line.

/...

10. The decision of the Government of the United Arab Republic to terminate its consent for the continued presence of the United Nations Emergency Force on United Arab Republic territory in Sinai and on United Arab Republic controlled territory in Gaza came suddently and was unexpected. The reasons for this decision have not been officially stated, but they were clearly regarded as overriding by the Government of the United Arab Republic. It is certain that they had nothing to do with the conduct of UNEF itself or the way in which it was carrying out the mandate entrusted to it by the General Assembly and accepted by the Government of the United Arab Republic when it gave its consent for the deployment of UNEF within its jurisdiction. There can be doubt, in fact, that UNEF has discharged its responsibilities with remarkable effectiveness and great distinction. No United Nations peace-keeping operation can be envisaged as permanent or semi-permanent. Each one must come to an end at some time or another. UNEF has been active for ten and a half years and that is a very long time for any country to have foreign troops, even under an international banner, operating autonomously on its soil. On the other hand, it can be said that the timing of the withdrawal of UNEF leaves much to be desired because of the prevailing tensions and dangers throughout the area. It also adds one more frontier on which there is a direct confrontation between the military forces of Israel and those of her Arab neighbours.

11. It is well to bear in mind that United Nations peace-keeping operations such as UNEF, and this applies in fact to all peace-keeping operations thus far undertaken by the United Nations, depend for their presence and effectiveness not only on the consent of the authorities in the area of their deployment but on the co-operation and goodwill of those authorities. When, for example, the United Arab Republic decided to move its troops up to the line, which it had a perfect right to do, the buffer function which UNEF had been performing was eliminated. Its continued presence was thus rendered useless, its position untenable, and its withdrawal became virtually inevitable. This was the case even before the official request for the withdrawal had been received by me.

12. It is all too clear that there is widespread misunderstanding about the nature of United Nations peace-keeping operations in general and UNEF in particular. As I pointed out in my Special Report of 18 May 1967 to the General Assembly (A/6669, paragraph 12 (c)) "The United Nations Emergency Force is, after all, a peace-keeping

and not an enforcement operation". This means, of course, that the operation is based entirely on its acceptance by the governing authority of the territory on which it operates and that it is not in any sense related to Chapter VII of the Charter. It is a fact beyond dispute that neither UNEF nor any other United Nations peace-keeping operation thus far undertaken would have been permitted to enter the territory involved if there had been any suggestion that it had the right to remain there against the will of the governing authority.

13. The order for the withdrawal of UNEF has been given. The actual process of withdrawal will be orderly, deliberate, and dignified and not precipitate.

14. I do not believe that any of the Governments concerned are so careless of the welfare of their own people or of the risks of a spreading conflict as to deliberately embark on military offensives across their borders, unless they become convinced, rightly or wrongly, that they are threatened. Nevertheless, there is good reason to fear that the withdrawal of UNEF will give rise to increased danger along the Armistice Demarcation Line and the International Frontier between Israel and the United Arab Republic. The presence of UNEF has been a deterrent and restraining influence along both lines. There are some particularly sensitive areas involved, notably Sharm-El-Sheikh and Gaza. The former concerns the Strait of Tiran. In the Gaza Strip there are 307,000 refugees and the substantial Palestine Liberation Army must also be taken into account.

15. It is true to a considerable extent that UNEF has allowed us for ten years to ignore some of the hard realities of the underlying conflict. The Governments concerned, and the United Nations, are now confronted with a brutally realistic and dangerous situation.

16. The Egyptian-Israel Mixed Armistice Commission (EIMAC), established by the Egyptian-Israel General Armistice Agreement, remains in existence with its headquarters at Gaza, and could, as it did prior to the establishment of UNEF, provide a limited form of United Nations presence in the area, as in the case of the other Mixed Armistice Commissions which are served by UNTSO. The Government of Israel, however, has denounced the EIMAC and for some years has refused to have anything to do with it. The United Nations has never accepted as valid this unilateral action by the Government of Israel. It would most certainly be helpful in the present situation if the Government of Israel were to reconsider its position and resume its participation in EIMAC.

17. Similarly, I may repeat what I have said in the past, that it would be very helpful to the maintenance of quiet along the Israel-Syria line if the two parties would resume their participation in ISMAC, both in the current emergency session and in the regular sessions.

18. Since the announcement of the decision of the Government of the United Arab Republic with regard to UNEF, tension in the area has mounted. Troop movements on both sides have been observed, but as of the evening of 19 May these do not seem to have attained alarming proportions. Although one brief shooting incident on 19 May has been reported, I believe it can be said that as of this moment there is no indication on either side of the line of any major action of an offensive nature, but the confrontation along the line between the armed forces of the two countries which has been avoided for more than ten years now quickly begins to reappear. Unless there is very great restraint on both sides of the line, one can readily envisage a series of local clashes across the line which could easily escalate into heavy conflict.

19. I do not wish to be alarmist but I cannot avoid the warning to the Council that in my view the current situation in the Near East is more disturbing, indeed, I may say more menacing, than at any time since the fall of 1956.

UNITED NATIONS

SECURITY COUNCIL



Distr.
GENERAL

S/7902
23 May 1967

ORIGINAL: ENGLISH

LETTER DATED 23 MAY 1967 FROM THE PERMANENT REPRESENTATIVES OF CANADA AND DENMARK ADDRESSED TO THE PRESIDENT OF THE SECURITY COUNCIL

We have the honour to request an urgent meeting of the Security Council to consider the extremely grave situation in the Middle East which is threatening international peace and security.

In his report to the Security Council of 19 May 1967, the Secretary-General has conveyed his "deep anxiety about recent developments in the Near East" and what he considers to be "an increasingly dangerous deterioration along the borders there". He also warned the Council that the current situation in the Near East "is more disturbing, indeed, I may say more menacing, than at any time since the fall of 1956".

Since the Secretary-General's report was issued, developments have taken place which have caused the situation to deteriorate further.

We have concluded, therefore, that the time has come for the Security Council, which has a primary responsibility for the maintenance of international peace and security, to discharge its responsibilities. We believe that action by the Security Council would reinforce the current efforts being made by the Secretary-General to preserve peace in the area. It is of course also of the utmost importance that no Member State of the United Nations take any action which would worsen the situation.

Please accept, etc.

(Signed) George Ignatieff
Permanent Representative of Canada
to the United Nations

(Signed) Hans Tabor
Permanent Representative of D
to the United Nations

-----

٣٩١ ٣- ملحق رقم (٢): تقرير من الأمين العام فى ٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٧ يؤكد فيه على خطورة الموقف فى الشرق الأوسط.

UNITED NATIONS

SECURITY COUNCIL



Distr.
GENERAL

S/7906
26 May 1967

ORIGINAL: ENGLISH

REPORT BY THE SECRETARY-GENERAL

1. In my report of 19 May 1967 (S/7896), which I submitted to the Security Council following the receipt on 18 May 1967 of the official request of the Government of the United Arab Republic for the withdrawal of the United Nations Emergency Force (UNEF), I described the general situation in the Near East at present as "more disturbing, indeed, ... more menacing, than at any time since the fall of 1956". I can only reiterate this assessment.

2. It has been alleged in some quarters that the prompt compliance with the request for the withdrawal of the Force is a primary cause of the present crisis in the Near East. This ignores the fact that the underlying basis for this and other crisis situations in the Near East is the continuing Arab-Israel conflict which has been present all along, and of which the crisis situation created by the unexpected request for the withdrawal of UNEF is the latest expression. In my special report to the General Assembly (A/6669), in paragraph 12, I gave the main reasons for the position that I have taken on this issue. In my report to the Security Council on 19 May 1967 (S/7896), I restated the basis for my decision and pointed out that there was a "widespread misunderstanding about the nature of United Nations peace-keeping operations in general and UNEF in particular". In view of the evident persistence of this misunderstanding and of various recent public statements by some responsible leaders, I feel obliged once again, before proceeding with my report, to restate briefly the grounds for the position which I have taken on the withdrawal of UNEF.

3. UNEF was introduced into the territory of the United Arab Republic on the basis of an agreement between the Secretary-General of the United Nations

and the President of Egypt. The consent of the host country, in this as in other peace-keeping operations, was the basis for its presence on the territory of the United Arab Republic. When that consent was withdrawn, the essential part of the basis of UNEF's presence ceased to exist.

4. As stated in my special report to the General Assembly (A/6669), I consulted with the UNEF Advisory Committee on 18 May 1967. The Committee did not move, as it was its right to do under the terms of paragraph 9 of General Assembly resolution 1001 (ES-I), to request the convening of the General Assembly on the situation which had arisen. It was after this meeting of the Advisory Committee, on the evening of 18 May, that I transmitted my reply to the Government of the United Arab Republic concerning the withdrawal of UNEF.

5. My decision in this matter was based upon both legal and practical considerations. It is a practical fact that neither UNEF nor any other United Nations peace-keeping operation could function or even exist without the continuing consent and co-operation of the host country. Once the consent of the host country was withdrawn and it was no longer welcome, its usefulness was ended. In fact, the movement of UAR Forces up to the Line in Sinai even before the request for withdrawal was received by me had already made the effective functioning of UNEF impossible. I may say here that the request received by me on 18 May was the only request received from the Government of the United Arab Republic, since the cryptic letter to Major-General Rikhye from General Fawzi on 16 May was both unclear and unacceptable. Furthermore, I had very good reason to be convinced of the earnestness and the determination of the Government of the United Arab Republic in requesting the withdrawal of UNEF. It was therefore obvious to me that the position of the personnel of UNEF would soon become extremely difficult, and even dangerous, if the decision for the withdrawal of the Force was delayed, while the possibility for its effective action had already been virtually eliminated. Moreover, if the request were not promptly complied with, the Force would quickly disintegrate due to the withdrawal of individual contingents.

6. It may be relevant to note here that UNEF functioned exclusively on the United Arab Republic side of the Line in a zone from which the armed forces of the United Arab Republic had voluntarily stayed away for over ten years. It was this arrangement which allowed UNEF to function as a buffer and as a restraint on infiltration. When this arrangement lapsed United Arab Republic troops moved up to the Line as they had every right to do.

7. If UNEF had been deployed on both sides of the Line as originally envisaged in pursuance of the General Assembly resolution, its buffer function would not necessarily have ended. However, its presence on the Israel side of the Line has never been permitted. The fact that UNEF was not stationed on the Israel side of the Line was a recognition of the unquestioned sovereign right of Israel to withhold its consent for the stationing of the Force. The acquiescence in the request of the United Arab Republic for the withdrawal of the Force after ten and a half years on United Arab Republic soil was likewise a recognition of the sovereign authority of the United Arab Republic. In no official document relating to UNEF has there been any suggestion of a limitation of this sovereign authority.

8. In order to discuss the situation with the Government of the United Arab Republic, and especially in order to examine with that Government the situation created by the withdrawal of UNEF, I decided to advance the date of a visit to Cairo which I had planned some time ago for the beginning of July. I arrived in Cairo on the afternoon of 23 May and left Cairo on the early afternoon of 25 May to return to United Nations Headquarters.

9. During my stay in Cairo I had discussions with President Gamal Abdel Nasser and Mr. Mahmoud Riad, the Minister of Foreign Affairs. They explained to me the position of the Government of the United Arab Republic, which is substantially as set forth in the speech given by President Nasser to the United Arab Republic Air Force Advance Command on 22 May 1967 which has been reported fully in the Press. President Nasser and Foreign Minister Riad assured me that the United Arab Republic would not initiate offensive action against Israel. Their general aim, as stated to me, was for a return to the conditions prevailing prior to 1956 and to full observance by both parties of the provisions of the General Armistice Agreement between Egypt and Israel.

/...

10. The decision of the Government of the United Arab Republic to restrict shipping in the Strait of Tiran, of which I learned while en route to Cairo, has created a new situation. Free passage through the Strait is one of the questions which the Government of Israel considers most vital to her interests. The position of the Government of the United Arab Republic is that the Strait is territorial waters in which it has a right to control shipping. The Government of Israel contests this position and asserts the right of innocent passage through the Strait. The Government of Israel has further declared that Israel will regard the closing of the Strait of Tiran to Israel flagships and any restriction on cargoes of ships of other flags proceeding to Israel as a casus belli. While in Cairo, I called to the attention of the Government of the United Arab Republic the dangerous consequences which could ensue from restricting innocent passage of ships in the Strait of Tiran. I expressed my deep concern in this regard and my hope that no precipitate action would be taken.

11. A legal controversy existed prior to 1956 as to the extent of the right of innocent passage by commercial vessels through the Strait of Tiran and the Gulf of Aqaba. Since March 1957, when UNEF forces were stationed at Sharm el Sheikh and Ras Nasrani at the mouth of the Gulf of Aqaba, there has been no interference with shipping in the Strait of Tiran.

12. It is not my purpose here to go into the legal aspects of this controversy or to enter into the merits of the case. At this critical juncture I feel that my major concern must be to try to gain time in order to lay the basis for a detente. The important immediate fact is that, in view of the conflicting stands taken by the United Arab Republic and Israel, the situation in the Strait of Tiran represents a very serious potential threat to peace. I greatly fear that a clash between the United Arab Republic and Israel over this issue, in the present circumstances, will inevitably set off a general conflict in the Near East.

13. The freedom of navigation through the Strait of Tiran is not, however, the only immediate issue which is endangering peace in the Near East. Other problems, such as sabotage and terrorist activities and rights of cultivation in disputed areas in the Demilitarized Zone between Israel and Syria, will, unless controlled, almost surely lead to further serious fighting.

/..

14. In my view, a peaceful outcome to the present crisis will depend upon a breathing spell which will allow tension to subside from its present explosive level. I therefore urge all the parties concerned to exercise special restraint, to forego belligerence and to avoid all other actions which could increase tension, to allow the Council to deal with the underlying causes of the present crisis and to seek solutions.

15. There are other possible courses of action which might contribute substantially to the reduction of tension in the area. In paragraph 16 of my report to the Security Council on 19 May (S/7896) I referred to the possibility of the Egypt-Israel Mixed Armistice Commission (EIMAC) providing a limited form of United Nations presence in the area. In that report I stated that "it would most certainly be helpful in the present situation if the Government of Israel were to reconsider its position and resume its participation in EIMAC". I suggest that the Council consider this possible approach also during its search for ways out of the present crisis. This form of United Nations presence could to some extent fill the vacuum left by the withdrawal of UNEF.

16. In paragraph 17 of my previous report to the Council I also suggested that "it would be very helpful to the maintenance of quiet along the Israel-Syria line if the two parties would resume their participation in ISMAC, both in the current emergency session and in the regular sessions", and I would wish on this occasion to repeat that suggestion.

17. It also would be useful for the Council to recall that, by its resolution 73 (1949) of 11 August 1949, the Council found that:

> "... the Armistice Agreements constitute an important step towards the establishment of permanent peace in Palestine...".

and reaffirmed:

> "... the order contained in its resolution 54 (1948) to the Governments and authorities concerned, pursuant to Article 40 of the Charter of the United Nations, to observe an unconditional cease-fire and, bearing in mind that the several Armistice Agreements include firm pledges against further acts of hostility between the parties and also provide for their supervision by the parties themselves, relies upon the parties to ensure the continued application and observance of these Agreements...".

/...

18. In my discussion with officials of the United Arab Republic and Israel I have mentioned possible steps which could be taken by mutual consent and which would help to reduce tension. I shall of course continue to make all possible efforts to contribute to a solution of the present crisis. The problems to be faced are complex and the obstacles are formidable. I do not believe however that we can allow ourselves to despair.

19. It should be kept always in mind that in spite of the extreme difficulties of the situation, the United Nations has played an essential and important role for more than eighteen years in maintaining at least some measure of peace in the Near East. In that task it has encountered many setbacks, frustrations, crises, conflicts and even war, but the effort continues unabated. We are now confronted with new and threatening circumstances, but I still believe that with the co-operation of all parties concerned the United Nations, and the Security Council in particular, must continue to seek, and eventually to find, reasonable, peaceful and just solutions.

د- ملحق رقم (٤): رسالة من ممثل مصر الدائم فى الأمم المتحدة إلى الأمين العام يعلمه فيها قبول حكومته وقف إطلاق النار فى ٨ حزيران/ يونيه ١٩٦٧.

NATIONS UNIES

CONSEIL
DE SECURITE



Distr.
GENERALE

S/7953
8 juin 1967
FRANCAIS
ORIGINAL : ANGLAIS

LETTRE DATEE DU 8 JUIN 1967, ADRESSEE AU SECRETAIRE GENERAL PAR LE REPRESENTANT PERMANENT DE LA REPUBLIQUE ARABE UNIE

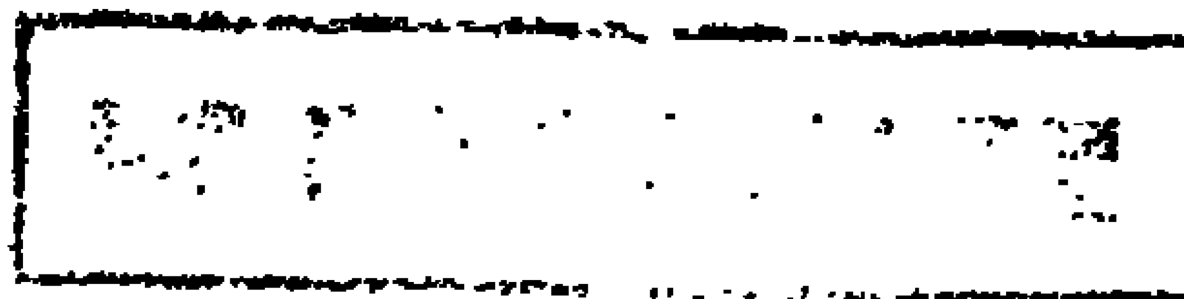
J'ai l'honneur de vous faire connaître, d'ordre de mon gouvernement, que celui-ci a décidé d'accepter le cessez-le-feu demandé, tel qu'il a été prescrit par les résolutions du Conseil des 6 et 7 juin 1967, à condition que l'autre partie cesse le feu.

Veuillez agréer, etc.

Le représentant permanent de la République arabe unie auprès de l'Organisation des Nations Unies,

(Signé) MOHAMED AWAD EL KONY

67-13297



ـ ملحق رقم (٥): تقرير من الأمين العام فى ١٧ كانون الثانى/ يناير ١٩٦٨ بخصوص جهود الممثل الخاص للأمين العام فى الشرق الوسط.

UNITED NATIONS

SECURITY COUNCIL



Distr. GENERAL

S/8309/Add.1
17 January 1968

ORIGINAL: ENGLISH

REPORT BY THE SECRETARY-GENERAL ON THE PROGRESS OF THE EFFORTS OF THE SPECIAL REPRESENTATIVE TO THE MIDDLE EAST

1. On 22 December 1967, in pursuance of paragraph 4 of Security Council resolution 242 (1967) of 22 November 1967, I submitted to the Security Council a report (S/8309) on the progress of the efforts of the Special Representative to the Middle East, Ambassador Gunnar Jarring. The purpose of the present report is to cover his activities since 22 December 1967.

2. On 26 December 1967 Ambassador Jarring left his Headquarters in Nicosia for Jerusalem, from where he went to Cairo on 27 December, returning to Nicosia on 30 December. On 3 January 1968 he visited Jerusalem again, returning to Nicosia on 4 January. On 7 January he went back to Jerusalem and on the same day to Amman. After returning to Nicosia on 10 January, Ambassador Jarring paid a one-day visit to Beirut on the following day. On 16 January he went again to Jerusalem and on the same day to Cairo, from where he intends to return to Nicosia on the afternoon of 18 January.

3. It would be premature at this time for me to report to the Council on the substance of Ambassador Jarring's talks thus far with the Governments concerned, since these talks are continuing at the wish of the parties and have not reached the stage at which any conclusions can be drawn. It may, however, be stated in general that the talks have covered two types of questions. The first of these is concerned with the large and fundamental problems, which are of course the most difficult ones and which are referred to in Security Council resolution 242 of 22 November 1967. The second type of questions are the kind of secondary problems, the solution of which would contribute to an improvement of the general atmosphere by relieving certain unnecessary hardships which have essentially resulted from the hostilities in June 1967. Such questions include the release of the ships stranded in the Suez Canal, the exchange of prisoners of war and certain measures of a humanitarian character.

68-01256

/...

4. Ambassador Jarring has been in regular communication with me throughout the talks and keeps me fully informed. He sees no need to return to New York for consultations at this stage of his mission, nor do I.

5. It is pertinent to note that the courtesy and willingness to co-operate on the part of all the Governments visited, which was reported in my first report (S/8309), have continued to prevail. Ambassador Jarring also reports that all of the Governments visited have expressed positive reactions concerning the desirability of continued steps to improve the general atmosphere while at the same time searching for solutions to the fundamental problems. The Governments visited have also expressed the wish that the round of talks with Ambassador Jarring should continue, and he and I both take the same position. At the same time we are mindful of the time factor.

-----

٦ ملحق رقم (٦): تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة فى ٢٩ آذار/ مارس ١٩٦٨ عن الدور الذى يقوم به ممثله الشخصى فى الشرق الأوسط.

Document S/8309/Add.2

[*Original text: English*]
[*29 March 1968*]

1. On 17 January 1968, in pursuance of paragraph 4 of Security Council resolution 242 (1967) of 22 November 1967, I submitted to the Security Council a second report [S/8309/Add.1] on the progress of the efforts of the Special Representative to the Middle East, Mr. Gunnar Jarring. This report, which is based on a text received from Mr. Jarring, covers his activities after 16 January.

2. Since that date, Mr. Jarring has visited the Middle East from his headquarters in Nicosia for discussions with the Governments concerned as follows:

Cairo: 16-18 January, 30 January, 1 February, 7-8 February, 13 February, 19-20 February, 7 March;

Amman: 21-22 January, 4 February, 14 February, 25 February, 14 March, 20 March;

Jerusalem: 22-23 January, 1-2 February, 11-12 February, 16 February, 19 February, 27 February, 10-11 March, 18 March, 22 March.

In addition, Mr. Jarring proceeded to United Nations Headquarters for consultations with me, which took place between 28 February and 2 March.

3. In his efforts to promote agreement between the Governments concerned, Mr. Jarring has found a basic difference of outlook between the Governments of the United Arab Republic and Jordan on the one hand and the Government of Israel on the other, which have been described in some detail by the parties themselves in Security Council documents and at recent meetings of the Council.

4. The efforts of Mr. Jarring have been directed towards obtaining an agreed statement of position concerning the implementation of the resolution, which could then be followed by meetings between the parties under his auspices. So far these efforts have not resulted in agreement. Moreover, they have been interrupted by recent events. However, Mr. Jarring is now renewing his contacts with the parties and a further report may be submitted when the results of these contacts are known.

Document S/8309/Add.2

[*Texte original en anglais*]
[*29 mars 1968*]

1. Le 17 janvier 1968, conformément au paragraphe 4 de la résolution 242 (1967) adoptée le 22 novembre 1967 par le Conseil de sécurité, j'ai présenté au Conseil un deuxième rapport d'activité [S/8309/Add.1] sur les efforts du représentant spécial au Moyen-Orient, M. Gunnar Jarring. Le présent rapport, qui est fondé sur une communication reçue de M. Jarring, indique quelles ont été les activités du représentant spécial après le 16 janvier.

2. Depuis cette date, M. Jarring a quitté à plusieurs reprises son quartier général, à Nicosie, pour se rendre au Moyen-Orient et avoir des entretiens avec les gouvernements intéressés. Ces visites ont eu lieu aux dates suivantes :

Le Caire : 16-18 janvier, 30 janvier, 1er février, 7-8 février, 13 février, 19-20 février, 7 mars;

Amman : 21-22 janvier, 4 février, 14 février, 25 février, 14 mars, 20 mars;

Jérusalem : 22-23 janvier, 1er-2 février, 11-12 février, 16 février, 19 février, 27 février, 10-11 mars, 18 mars, 22 mars.

En outre, M. Jarring est venu au Siège des Nations Unies pour me consulter. Ces consultations ont eu lieu entre le 28 février et le 2 mars.

3. Poursuivant ses efforts en vue de favoriser un accord entre les gouvernements intéressés, M. Jarring a noté une divergence de vues fondamentale entre les Gouvernements de la République arabe unie et de la Jordanie, d'une part, et le Gouvernement d'Israël, d'autre part, divergence que les parties elles-mêmes ont exposée de façon assez détaillée dans les documents du Conseil de sécurité et aux récentes réunions du Conseil.

4. M. Jarring s'efforce d'obtenir une déclaration acceptée de la prise de position concernant l'application de la résolution, ce qui pourrait être le prélude à des réunions entre les parties qui auraient lieu sous ses auspices. Jusqu'à présent, ces efforts n'ont pas permis d'aboutir à un accord. Ils ont, en outre, été interrompus par les récents événements. Toutefois, M. Jarring renoue actuellement ses contacts avec les parties et il y aura sans doute lieu de présenter un nouveau rapport lorsque les résultats de ces prises de contact seront connus.

JNITED NATIONS

SECURITY COUNCIL



Distr.
GENERAL

S/9171
21 April 1969

ORIGINAL: ENGLISH

SPECIAL REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL ON THE CRITICAL SITUATION IN THE SUEZ CANAL SECTOR

1. I feel it necessary to employ the unusual means of a special report from the Secretary-General to the Security Council, to call most urgently to the attention of members of the Council the prevailing situation in the Suez Canal sector which, in my view, is grave. Since 8 April 1969, particularly, observance of the Security Council cease-fire resolutions (S/RES/233(1967) and S/RES/234(1967)) in that area has been degenerating steadily (see S/7930/Add.149 through 151 and S/7930/Add.153 through 168. As of the date of this report, there have been major breaches of the cease-fire daily for twelve successive days. In numerous instances, the exchanges of fire have taken place along most of the length of the Canal. The weapons employed range from small arms to heavy mortars, rockets, tank fire and heavy artillery. The United Nations military observers, who are now operating under great danger and difficulty, in each instance exert every effort to bring a quick end to the firing, with varying degrees of success, but no later than the following day, firing erupts again.

2. In the circumstances, it seems to me that the only conclusion to be drawn is that the Security Council cease-fire has become almost totally ineffective in the Suez Canal sector and that a virtual state of active war now exists there, as indicated by the observers' reports referred to above.

هـ ملحق رقم (٨): ملاحظات من الأمين العام إلى مجلس الأمن فى ٧ آب/أغسطس ١٩٧٠ بخصوص مهمة يارنج.

UNITED NATIONS

SECURITY COUNCIL



Distr.
GENERAL

S/9902
7 August 1970

ORIGINAL: ENGLISH

Note by the Secretary-General on the Jarring Mission for the information of the Security Council

I have been informed by the Government of the United States that the peace proposal initiated by that Government has been accepted by the Governments of Israel, Jordan and the United Arab Republic. Subsequently, Ambassador Gunnar V. Jarring, my Special Representative to the Middle East, has been given confirmation of these acceptances by the Permanent Representatives to the United Nations of those three Governments.

In accordance with that proposal and in the light of these acceptances, Ambassador Jarring has addressed to me on 7 August the following letter:

"The United Arab Republic, Jordan and Israel advise me that they agree:

(A) that having accepted and indicated their willingness to carry out resolution 242 in all its parts, they will designate representatives to discussions to be held under my auspices, according to such procedure and at such places and times as I may recommend, taking into account as appropriate each side's preference as to method of procedure and previous experience between the parties.

(B) that the purpose of the aforementioned discussions is to reach agreement on the establishment of a just and lasting peace between them based on (1) mutual acknowledgement by the United Arab Republic, Jordan and Israel of each other's sovereignty, territorial integrity and political independence, and (2) Israeli withdrawal from territories occupied in the 1967 conflict, both in accordance with resolution 242.

(C) that, to facilitate my task of promoting agreement as set forth in resolution 242, the parties will strictly observe, effective July 1* at least until October 1, the ceasefire resolutions of the Security Council.

* Foot-note by the Secretary-General: This date is now obsolete. The new effective date of the cease-fire is "2200 hours GMT 7 August until at least 2200 hours GMT 5 November".

70-17179

/...

Ambassador Jarring and I are of the opinion that there now is a reasonable basis on which to renew immediately his contacts with the parties with a view toward initiating discussions under his auspices on the issues. It may be said, therefore, that the Jarring Mission is now re-activated. In fact, Ambassador Jarring is already intensively at work in this new stage of his peace effort. I may add by way of explanation that the Jarring Mission, since its inception in 1967, has never been suspended or inoperative, although at times, due to unavoidable circumstances, it has been relatively inactive.

This marks, in my view, an important step forward in the search for peace in the Middle East. It is a beginning, a welcome first step. It is already clear, however, that the road ahead is long, arduous and uncertain. But if only there is a will for peace, all obstacles can be surmounted and peace will be achieved.

I extend to Ambassador Jarring my very best wishes for his success in meeting this new challenge. He may rely on my unfailing support and he certainly merits the support of all Governments and peoples in the world who believe in peace.

-----

٩. ملحق رقم (٩): قوائم الأسئلة التي وجهها الممثل الخاص في الشرق الأوسط في آذار/مارس ١٩٦٩
ورد حكومة الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل عليها.

Annex I

QUESTIONS SUBMITTED IN MARCH 1969 BY THE SPECIAL REPRESENTATIVE TO THE GOVERNMENTS CONCERNED AND THEIR REPLIES

Note: Ambassador Jarring submitted his questions to the States concerned in the form of separate lists specifically addressed to each Government. Those lists were, however, prepared from a general list applicable to all the parties and that list is, to save repetition, reproduced here. As some questions related to provisions of Security Council resolution 242 (1967) which applied to only one or some of the parties, the numbers of questions in the specific lists were not always the same as those in the general list. Where the number of the answer differs from that of the question in the general list, the latter number is added in square brackets.

Specific lists of questions based on the following general list were submitted by Ambassador Jarring to the Governments of the United Arab Republic on 5 March, of Jordan on 8 March, of Israel on 9 March and of Lebanon on 14 March 1969.

A. QUESTIONS SUBMITTED BY THE SPECIAL REPRESENTATIVE

Security Council resolution 242 (1967) sets out provisions and principles in accordance with which a peaceful and accepted settlement of the Middle East Question should be achieved. Some of these provisions would impose obligations on both sides, some on one side, and some on the other. It has generally been accepted that they should be regarded as a whole. The following questions designed to elicit the attitude of the parties towards the provisions of the Security Council resolution are based on this assumption and are to be understood in the context that each provision is regarded as part of a "package deal".

1. Does Israel (Jordan, Lebanon, United Arab Republic) accept Security Council resolution 242 (1967) for implementation for achieving a peaceful and accepted settlement of the Middle East Question in accordance with the provisions and principles contained in the resolution?

2. Does Israel (Jordan, Lebanon, United Arab Republic) agree to pledge termination of all claims or states of belligerency with Jordan, Lebanon and the United Arab Republic (Israel)?

/...

UNITED NATIONS

SECURITY COUNCIL



Distr.
GENERAL

S/11052/Rev.1
27 October 1973

ORIGINAL: ENGLISH

Report of the Secretary-General on the Implementation of Security Council resolution 340 (1973)

1. The present report is submitted in pursuance of Security Council resolution 340 (1973) of 25 October 1973 in which the Council, among other things, decided to set up immediately a United Nations Emergency Force under its authority and requested the Secretary-General to report within 24 hours on the steps taken to this effect.

Terms of reference

2. (a) The Force will supervise the implementation of operative paragraph 1 of resolution 340 (1973), which reads as follows:

"1. Demands that immediate and complete cease-fire be observed and that the parties return to the positions occupied by them at 1650 hours GMT on 22 October 1973;".

(b) The Force will use its best efforts to prevent a recurrence of the fighting, and co-operate with the International Committee of the Red Cross in its humanitarian endeavours in the area.

(c) In the fulfilment of its tasks, the Force will have the co-operation of the military observers of UNTSO.

General considerations

3. Three essential conditions must be met for the Force to be effective. Firstly, it must have at all times the full confidence and backing of the Security Council. Secondly, it must operate with the full co-operation of the parties concerned. Thirdly, it must be able to function as an integrated and efficient military unit.

4. Having in mind past experience, I would suggest the following guidelines for the proposed Force:

(a) The Force will be under the command of the United Nations, vested in the Secretary-General, under the authority of the Security Council. The command in the field will be exercised by a Force Commander appointed by the Secretary-General with the consent of the Security Council. The Commander will be responsible to the Secretary-General.

/...

73-22960

The Secretary-General shall keep the Security Council fully informed of developments relating to the functioning of the Force. All matters which may affect the nature or the continued effective functioning of the Force will be referred to the Council for its decision.

(b) The Force must enjoy the freedom of movement and communication and other facilities that are necessary for the performance of its tasks. The Force and its personnel should be granted all relevant privileges and immunities provided for by the Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations. The Force should operate at all times separately from the armed forces of the parties concerned. Consequently separate quarters and, wherever desirable and feasible, buffer zones will have to be arranged with the co-operation of the parties. Appropriate agreements on the Status of the Force will have to be concluded with the parties to cover the above requirements.

(c) The Force will be composed of a number of contingents to be provided by selected countries, upon the request of the Secretary-General. The contingents will be selected in consultation with the Security Council and with the parties concerned, bearing in mind the accepted principle of equitable geographic representation.

(d) The Force will be provided with weapons of a defensive character only. It shall not use force except in self-defence. Self-defence would include resistance to attempts by forceful means to prevent it from discharging its duties under the mandate of the Security Council. The Force will proceed on the assumption that the parties to the conflict will take all the necessary steps for compliance with the decisions of the Security Council.

(e) In performing its functions, the Force will act with complete impartiality and will avoid actions which could prejudice the rights, claims or positions of the parties concerned which in no way affect the implementation of operative paragraph 1 of resolution 340 (1973) and operative paragraph 1 of resolution 339 (1973).

(f) The supporting personnel of the Force will be provided as a rule by the Secretary-General from among existing United Nations staff. Those personnel will, of course, follow the rules and regulations of the United Nations Secretariat.

Proposed plan of action

5. If the Security Council is in agreement with the principles outlined above, I intend to take the following urgent steps:

(a) I propose, with the consent of the Security Council, to appoint the Commander of the Emergency Force as soon as possible. Pending the Commander's arrival in the mission area, with the consent of the Council given at its meeting of 25 October 1973, I have appointed the Chief of Staff of UNTSO, Major-General E. Siilasvuo, as interim Commander of the Emergency Force, and have asked him to set up a provisional headquarters staff consisting of personnel from UNTSO.

/...

(b) In order that the Force may fulfil the responsibilities entrusted to it, it is considered necessary that it have a total strength in the order of 7,000.

(c) The Force would initially be stationed in the area for a period of six months.

(d) In my letter of 25 October to the President of the Security Council, I proposed, as an urgent interim measure and in order that the Emergency Force may reach the area as soon as possible, to arrange for the contingents of Austria, Finland and Sweden now serving with the United Nations Peace-keeping Force in Cyprus (UNFICYP) to proceed immediately to Egypt. I am at present actively engaged in the necessary consultations, bearing in mind the considerations in paragraph 4 (c) above, with a view to making requests to a number of other Governments to provide contingents of suitable size for the Force at the earliest possible time. As the Members of the Council are aware, this is a complex matter in which a number of factors have to be taken into account. I shall report further to the Council as soon as possible.

(e) In addition to the countries requested to provide contingents for the Force, I propose to request logistic support as necessary from a number of other countries, which may include the Permanent Members of the Security Council.

Estimated cost and method of financing

6. At the present time there are many unknown factors. The best possible preliminary estimate based upon past experience and practice is approximately $30,000,000 for a Force of 7,000, all ranks, for a period of six months.

7. The costs of the Force shall be considered as expenses of the Organization to be borne by the Members in accordance with Article 17, paragraph 2, of the Charter.

١١- ملحق رقم (١١): اتفاقية الكيلو ١٠١ بين مصر وإسرائيل

ANNEX

Agreement regarding the implementation of United Nations Security Council resolutions 338 (1973) and 339 (1973)

The military representatives of the Arab Republic of Egypt and of Israel, acting on behalf of their Governments, and with a view to implementing paragraph 1 of the United Nations Security Council resolution 338 (1973) and paragraph 1 of United Nations Security Council resolution 339 (1973), have agreed as follows:

A. Egypt and Israel agree to observe scrupulously the cease-fire called for by the United Nations Security Council.

B. Both sides agree that discussions between them will begin immediately to settle the question of the return to the October 22 positions in the framework of agreement on the disengagement and separation of forces under the auspices of the United Nations.

C. The town of Suez will receive daily supplies of food, water and medicine. All wounded civilians in the town of Suez will be evacuated.

D. There shall be no impediment to the movement of non-military supplies to the East Bank.

E. The Israeli checkpoints on the Cairo-Suez Road will be replaced by United Nations checkpoints. At the Suez end of the road, Israeli officers can participate with the United Nations to supervise the non-military nature of the cargo at the bank of the Canal.

F. As soon as the United Nations checkpoints are established on the Cairo-Suez Road, there will be an exchange of all prisoners of war, including wounded.

In witness whereof the undersigned military representatives, in the presence of the interim Force Commander of the United Nations Emergency Force (UNEF), have signed the present agreement, which shall forthwith enter into force.

Done at kilometre marker 101 on the Cairo-Suez road this eleventh day of November 1973 in the English language, in three originals, one for each of the signatories and the third for the United Nations.

(Signed) Major-General Mohamed El-Gamasy (Signed) Major-General A. Yaariv

(Signed) Ensio Siilasvuo, Major-General

١٢ـ ملحق رقم (١٢): رسالة من ممثل موريتانيا فى الأمم المتحدة بخصوص الدول الأفريقية التى قطعت علاقتها بإسرائيل بسبب الحرب فى الشرق الوسط.

UNITED NATIONS

GENERAL ASSEMBLY  SECURITY COUNCIL

Distr.
GENERAL

A/9269
S/11065
31 October 1973
ENGLISH
ORIGINAL: FRENCH

GENERAL ASSEMBLY
Twenty-eighth session
Agenda item 22
THE SITUATION IN THE MIDDLE EAST

SECURITY COUNCIL
Twenty-eighth year

Letter dated 29 October 1973 from the Permanent Representative of Mauritius to the United Nations addressed to the Secretary-General

I have the honour to enclose the list of African countries, members of the Organization of African Unity, which have broken off diplomatic relations with Israel.

I should be grateful if you would have this letter circulated as an official document of the General Assembly, under agenda item 22, and of the Security Council.

(Signed) Radha Krishna RAMPHUL
Permanent Representative of Mauritius
Chairman of the African Group

List of African countries which have broken off diplomatic relations with Israel

Guinea	June 1967
Uganda	30 March 1972
Chad	28 November 1972
Congo	December 1972
Niger	December 1972
Mali	5 January 1973
Burundi	16 May 1973
Togo	21 September 1973
Zaire	4 October 1973
Dahomey	6 October 1973
Rwanda	9 October 1973
Upper Volta	11 October 1973
Cameroon	15 October 1973
Equatorial Guinea	15 October 1973
United Republic of Tanzania	18 October 1973
Madagascar	20 October 1973
Central African Republic	21 October 1973
Ethiopia	23 October 1973
Nigeria	25 October 1973
Zambia	26 October 1973
Gambia	27 October 1973
Ghana	27 October 1973
Senegal	27 October 1973
Gabon	29 October 1973 a/
Sierra Leone	29 October 1973

-----

a/ Relations suspended.

رسالة من الأمين العام فى ١٨ كانون الثانى/يناير ١٩٧٤ إلى رئيس مجلس الأمن بخصوص التوصل إلى اتفاق فك الاشتباك بين مصر واسرائيل

١٢ـ ملحق رقم (١٢):



UNITED NATIONS

SECURITY COUNCIL



Distr.
GENERAL

S/11198
18 January 1974

ORIGINAL: ENGLISH

LETTER DATED 18 JANUARY 1974 FROM THE SECRETARY-GENERAL ADDRESSED TO THE PRESIDENT OF THE SECURITY COUNCIL

The Commander of the United Nations Emergency Force, Lieutenant-General Ensio Siilasvuo, has reported to me that at 1025 hours GMT on 18 January 1974, at a meeting held at kilometre 101 on the Cairo-Suez road, an Agreement on the disengagement of forces in pursuance of the Geneva Peace Conference was signed by the Chief of Staff of the Egyptian Armed Forces, Major-General Mohammad Abdel Ghani El-Gamasy, and the Chief of Staff of the Israel Defence Forces, Lieutenant-General David Elazar, and by the Force Commander as witness.

The text of the Agreement is attached to this letter. The map mentioned in the Agreement has not yet been received. I shall, of course, send a copy of this map to you as soon as it is available at United Nations Headquarters.

I should be grateful if you would bring this matter to the attention of the members of the Security Council.

(Signed) Kurt WALDHEIM

74-01631

/...

Annex

EGYPTIAN-ISRAELI AGREEMENT ON DISENGAGEMENT OF FORCES IN PURSUANCE OF THE GENEVA PEACE CONFERENCE

A. Egypt and Israel will scrupulously observe the cease-fire on land, sea and air called for by the United Nations Security Council and will refrain from the time of the signing of this document from all military or para-military actions against each other.

B. The military forces of Egypt and Israel will be separated in accordance with the following principles:

1. All Egyptian forces on the east side of the canal will be deployed west of the line designated as line A on the attached map. All Israeli forces, including those west of the Suez Canal and the Bitter Lakes, will be deployed east of the line designated as line B on the attached map.

2. The area between the Egyptian and Israeli lines will be a zone of disengagement in which the United Nations Emergency Force (UNEF) will be stationed. The UNEF will continue to consist of units from countries that are not permanent members of the Security Council.

3. The area between the Egyptian line and the Suez Canal will be limited in armament and forces.

4. The area between the Israeli line (B on the attached map) and the line designated as line C on the attached map, which runs along the western base of the mountains where the Gidi and Mitla Passes are located, will be limited in armament and forces.

5. The limitations referred to in paragraphs 3 and 4 will be inspected by UNEF. Existing procedures of the UNEF, including the attaching of Egyptian and Israeli liaison officers to UNEF, will be continued.

6. Air forces of the two sides will be permitted to operate up to their respective lines without interference from the other side.

C. The detailed implementation of the disengagement of forces will be worked out by military representatives of Egypt and Israel, who will agree on the stages of this process. These representatives will meet no later than 48 hours after the signature of this Agreement at kilometre 101 under the aegis of the United Nations for this purpose. They will complete this task within five days. Disengagement will begin within 48 hours after the completion of the work of the military representatives and in no event later than seven days after the signature of this Agreement. The process of disengagement will be completed not later than 40 days after it begins.

/...

D. This Agreement is not regarded by Egypt and Israel as a final peace agreement. It constitutes a first step toward a final, just and durable peace according to the provisions of Security Council resolution 338 and within the framework of the Geneva Conference.

For Egypt:

Mohammad Abdel Ghani El-Gamasy
Major-General
Chief of Staff of the Egyptian
Armed Forces

For Israel:

David Elazar
Lieutenant-General
Chief of Staff of the Israel
Defence Forces

Witness:

Ensio P. H. Siilasvuo
Lieutenant-General
Commander of the United Nations
Emergency Force

-----

3. Does Israel (Jordan, Lebanon, United Arab Republic) agree to pledge respect for and acknowledgement of the sovereignty, territorial integrity and political independence of Jordan, Lebanon and the United Arab Republic (Israel)?

4. Does Israel (Jordan, Lebanon, United Arab Republic) accept the right of Jordan, Lebanon and the United Arab Republic (Israel) to live in peace within secure and recognized boundaries free from threats or acts of force?

5. If so, what is the conception of secure and recognized boundaries held by Israel (Jordan, Lebanon, United Arab Republic)?

6. Does Israel agree to withdraw its armed forces from territories occupied by it in the recent conflict?

7. Does the United Arab Republic agree to guarantee freedom of navigation for Israel through international waterways in the area, in particular:

(a) through the Straits of Tiran, and

(b) through the Suez Canal?

8. Does Israel (Jordan, Lebanon, United Arab Republic) agree that, if a plan for the just settlement of the refugee problem is worked out and presented to the parties for their consideration, the acceptance in principle of such a plan by the parties and the declaration of their intention to implement it in good faith constitute sufficient implementation of this provision of the Security Council resolution to justify the implementation of the other provisions?

9. Does Israel (Jordan, Lebanon, United Arab Republic) agree that the territorial inviolability and political independence of the States in the area should be guaranteed:

(a) by the establishment of demilitarized zones;

(b) through additional measures?

10. Does Israel agree that such demilitarized zones should include areas on its side of its boundaries?

11. Does Jordan agree that a demilitarized zone should be established in Jordanian territory from which Israel armed forces have been withdrawn?

12. Does the United Arab Republic agree that a demilitarized zone should be established:

(a) at Sharm-el-Sheikh;

(b) in other parts of the Sinai peninsula?

/...

13. Does Israel (Jordan, Lebanon, United Arab Republic) agree that demilitarization of such zones should be supervised and maintained by the United Nations?

14. Would Israel (Jordan, Lebanon, United Arab Republic) accept as a final act of agreement on all provisions a mutually signed multilateral document which would incorporate the agreed conditions for a just and lasting peace?

/...

B. REPLY OF THE GOVERNMENT OF ISRAEL

(Handed to Ambassador Jarring in Jerusalem by the Minister for Foreign Affairs on 2 April 1969)

Jerusalem, 2 April 1969

Dear Ambassador Jarring,

Israel's position on all the subjects raised in your eleven questions has been stated in detail in my address to the General Assembly of 8 October 1968, and in the memoranda presented to you on 15 October 1968 and 4 November 1968.

I now enclose specific replies in an affirmative spirit to the questions as formulated. It is my understanding that on the basis of the answers received from the three governments you propose to pursue further mutual clarifications in an effort to promote agreement on all the matters at issue in accordance with your mandate. We are ready to join in this process at any appropriate place.

Israel's statements of attitude, including her replies to these questions, has taken into account recent developments in Arab policy including the speeches recently delivered by President Nasser and other Arab leaders. We have noted the specific and emphatic reiteration of their refusal to make peace with Israel, to recognize Israel, to negotiate with Israel, to cease terrorist attacks on Israel or to admit the possibility of sovereign co-existence in any field. It would appear at this time that the effective negation by the UAR of the principles of the Charter and of the Security Council's Resolution is obvious and vehement. We hope that this policy, to which effect is given every day, will change; but these authoritative statements have caused deep concern and have intensified the tension which we would have wished to see relieved.

It is also our view that highly publicized encounters by four member States have weakened the attention which should have been concentrated on the efforts of the parties themselves to move towards agreement. They are causing a duplication and dispersal of effort. They have also encouraged a wrong impression in some quarters that a solution can be sought outside the region and without its governments. Israel recognizes your mission as the authoritative international framework within which peace between the States in the Middle East should be promoted.

/...

I recall the idea which we discussed some weeks ago that the Foreign Ministers of the three governments should meet with you soon at a suitable place to pursue the promotion of agreement. As you will remember, I reacted positively to this idea. I wish to reaffirm that Israel will continue to co-operate with you in the fulfilment of your mission.

Yours sincerely,

(Signed) Abba EBAN

Answer to Question One:

Israel accepts the Security Council resolution (242) for the promotion of agreement on the establishment of a just and lasting peace, to be reached by negotiation and agreements between the governments concerned. Implementation of agreements should begin when agreement has been concluded on all their provisions.

Answer to Question Two:

It is the Arab States, not Israel which claimed and originated states of belligerency. They declared themselves for two decades to be in a state of unilateral war with Israel. It is therefore primarily incumbent upon them to terminate the state of war with Israel.

On the establishment of peace with her Arab neighbours, Israel agrees to the termination, on a reciprocal basis, of all claims or states of belligerency with each State with which peace is established. A declaration specifying each State by name would be made by Israel in each case.

The corresponding statemement by any Arab State must specifically renounce belligerency "with Israel" and not "with any state in the area". Legal obligations must be specific in regard to those by whom they are bound.

Renunciation of belligerency includes the cessation of all maritime interference, the cessation of boycott measures involving third parties; the annulment of reservations made by Arab States on the applicability to Israel of their obligations under international conventions to which they have adhered; non-adherence to political and military alliances and pacts directed against

/...

Israel or including States unwilling to renounce claims or states of belligerency with Israel and maintain peaceful relations with it; the non-stationing of armed forces of such other States on the territory of the contracting States and the prohibition and prevention in the territory of Arab States of all preparations, actions or expeditions by irregular or para-military groups or by individuals directed against the lives, security or property of Israel in any part of the world.

The last stipulation is without prejudice to the fact that the responsibility of Arab governments for preventing such activities is legally binding under the cease-fire established by the parties in June 1967.

Answer to Question Three:

Israel agrees to respect and acknowledge the sovereignty, territorial integrity and political independence of neighbouring Arab States; this principle would be embodied in peace treaties establishing agreed boundaries.

Answer to Question Four:

Israel accepts the right of Jordan, Lebanon, the United Arab Republic and other neighbouring States to live in peace within secure and recognized boundaries, free from threats or acts of force. Explicit and unequivocal reciprocity is Israel's only conditions for this acceptance. "Acts of force" include all preparations, actions or expeditions by irregular or para-military groups or by individuals directed against the life, security or property of Israel in any part of the world.

Answer to Question Five:

Secure and recognized boundaries have never yet existed between Israel and the Arab States; accordingly, they should now be established as part of the peace-making process. The cease-fire should be replaced by peace treaties establishing permanent, secure and recognized boundaries as agreed upon through negotiation between the governments concerned.

Answer to Question Six:

When permanent, secure and recognized boundaries are agreed upon and established between Israel and each of the neighbouring Arab States, the disposition of forces will be carried out in full accordance with the boundaries determined in the peace treaties.

Answer to Question Seven: /general question 8/

The refugee problem was caused by the wars launched against Israel by Arab States, and has been perpetuated through the refusal of Arab States to establish peaceful relations with Israel. In view of the human problems involved in this issue Israel has expressed its willingness to give priority to the attainment of an agreement for the solution of this problem through regional and international co-operation. We believe that agreement could be sought even in advance of peace neogitations. We suggest that a conference of Middle Eastern States should be convened, together with the Governments contribution to refugee relief and the Specialized Agencies of the United Nations, in order to chart a five-year plan for the solution of the refugee problem in the framework of a lasting peace and the integration of refugees into productive life. This conference can be called in advance of peace negotiations.

Joint refugee integration and rehabilitation commissions should be established by the governments concerned in order to work out agreed projects for refugee integration on a regional basis with international assistance.

In view of the special humanitarian nature of this issue we do not make agreement on plans for a solution of the refugee problem contingent on agreement on any other aspect of the Middle Eastern problem. For the same reason it should not be invoked by Arab States to obstruct agreement on other problems.

Answer to Question Eight: /general question 9/

The effective guarantee for the territorial inviolability and political independence of States lies in the strict observance by the governments of their treaty obligations. In the context of peace providing for full respect for the sovereignty of States and the establishment of agreed boundaries, other security measures may be discussed by the contracting governments.

/...

يتبع

Answer to Questions Nine and Ten: /general questions 10 and 13/

Without prejudice to what is stated in answer to Question Eight, it is pointed out that experience has shown that the measures mentioned in Questions Nine and Ten have not prevented the preparation and carrying out of aggression against Israel.

Answer to Question Eleven: /general question 14/

Peace must be juridically expressed, contractually defined and reciprocally binding in accordance with established norms of international law and practice. Accordingly, Israel's position is that the peace should be embodied in bilateral peace treaties between Israel and each Arab State incorporating all the agreed conditions for a just and lasting peace. The treaties, once signed and ratified, should be registered with the Secretariat of the United Nations in accordance with Article 102 of the United Nations Charter.

2 April 1969

E. REPLY OF THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB REPUBLIC

(Handed to Ambassador Jarring in Cairo by the Minister for Foreign Affairs of the United Arab Republic on 27 March 1969)

The memorandum handed to you on 5 March 1969 during your recent visit to Cairo clearly expresses the realities of the present situation. In its items 1 to 7, the memorandum gives a clear restatement of the position of the United Arab Republic which is based on the acceptance of the Security Council resolution 242 of 22 November 1967, and its readiness to carry out the obligations emanating therefrom.

The memorandum also clearly expounds Israel's persistance in rejecting the Security Council resolution and its refusal to carry out its obligations emanating from it as well as Israel's plans for annexation of Arab lands through war; a policy not only prohibited by the Charter of the United Nations but also violates the Security Council resolution which specifically emphasizes the inadmissability of the acquisition of territory by war. It has become obvious that Israel, in its endeavour to realize its expansionist aims, is no longer satisfied with the actual rejection of the Security Council resolution but actively works against it.

The same memorandum also states Israel's expansion plan as revealed by the quoted statements of Israeli leaders. This plan aims at:

1. Annexation of Jerusalem;
2. Keeping the Syrian Heights under its occupation;
3. Occupation of the West Bank in Jordan and its complete domination, practically terminating Jordan's sovereignty in that part;
4. Economic and administrative integration of the Gaza strip into Israel and the systematic eviction of its inhabitants;
5. Occupation of Sharm El-Sheikh and the Gulf of Aqaba area as well as the continued military presence in eastern part of Sinai;
6. The establishment of Israeli settlements in occupied territories.

This Israeli position constitutes a flagrant violation and clear rejection of the Security Council resolution of 22 November 1967 and of the peaceful settlement for which it provides.

/...

In the light of these undeniable facts, I find it incumbent upon me to state categorically, at the outset of the replies to the specific questions you addressed to the United Arab Republic on 5 March 1969, that all the answers of the United Arab Republic, which reaffirm its acceptance of the Security Council resolution and its readiness to carry out the obligations emanating from it require, likewise, that Israel accept the resolution and carry out all its obligations emanating from it and in particular withdrawal from all Arab territories it occupied as a result of its aggression of 5 June 1967.

Question (1)

The United Arab Republic, as it has declared before, accepts the Security Council resolution 242 (1967) and is ready to implement it in order to achieve a peaceful and accepted settlement in accordance with the provisions and principles contained therein.

Question (2)

The United Arab Republic agrees to pledge termination of all claims or state of belligerency. Such a pledge becomes effective upon withdrawal of Israel's forces from all Arab territories occupied as a result of Israel's aggression of 5 June 1967.

A declaration by Israel terminating the state of belligerency would be meaningful only when Israel withdraws her forces from all Arab territories it occupied since 5 June 1967.

Question (3)

On 5 June 1967, Israel launched its aggression against three Arab States violating their sovereignty and territorial integrity. Acceptance by the United Arab Republic to pledge respect for and acknowledgement of the sovereignty, territorial integrity and political independence of every State in the area requires the termination by Israel of its occupation and the withdrawal of its forces from all the Arab territories it occupied as a result of its aggression of 5 June, and the full implementation of the Security Council resolution of 22 November 1967.

/...

Question (4)

The United Arab Republic accepts the right of every State in the area to live in peace within secure and recognized boundaries free from threats or acts of force, provided that Israel withdraws its forces from all Arab territories occupied as a result of its aggression of 5 June 1967, and implements the Security Council resolution of 22 November 1967.

Question (5)

When the question of Palestine was brought before the United Nations in 1947, the General Assembly adopted its resolution 181 of 29 November 1947, for the partition of Palestine and defined Israel's boundaries.

Question (6) /General question 7/

We have declared our readiness to implement all the provisions of the Security Council resolution covering, inter alia, the freedom of navigation in international waterways in the area; provided that Israel, likewise, implements all provisions of the Security Council resolution.

Question (7) /General question 8/

It has always been our position that the just settlement of the refugee problem is embodied in paragraph 11 of the General Assembly resolution 194 of December 1948, which has been unfailingly reaffirmed by each and every General Assembly session ever since its adoption.

If a plan on the basis of that paragraph is presented for consideration to the parties concerned, its acceptance by the parties and the declaration of their intention to implement it in good faith, with adequate guarantees for its full implementation would justify the implementation of the other provisions of the Security Council resolution.

Questions (8), (9) /General questions 9 and 12/

We do not believe that the establishment of demilitarized zones is a necessity. However, the United Arab Republic will not oppose the establishment of such zones if they are astride the boundaries.

/...

يتبع

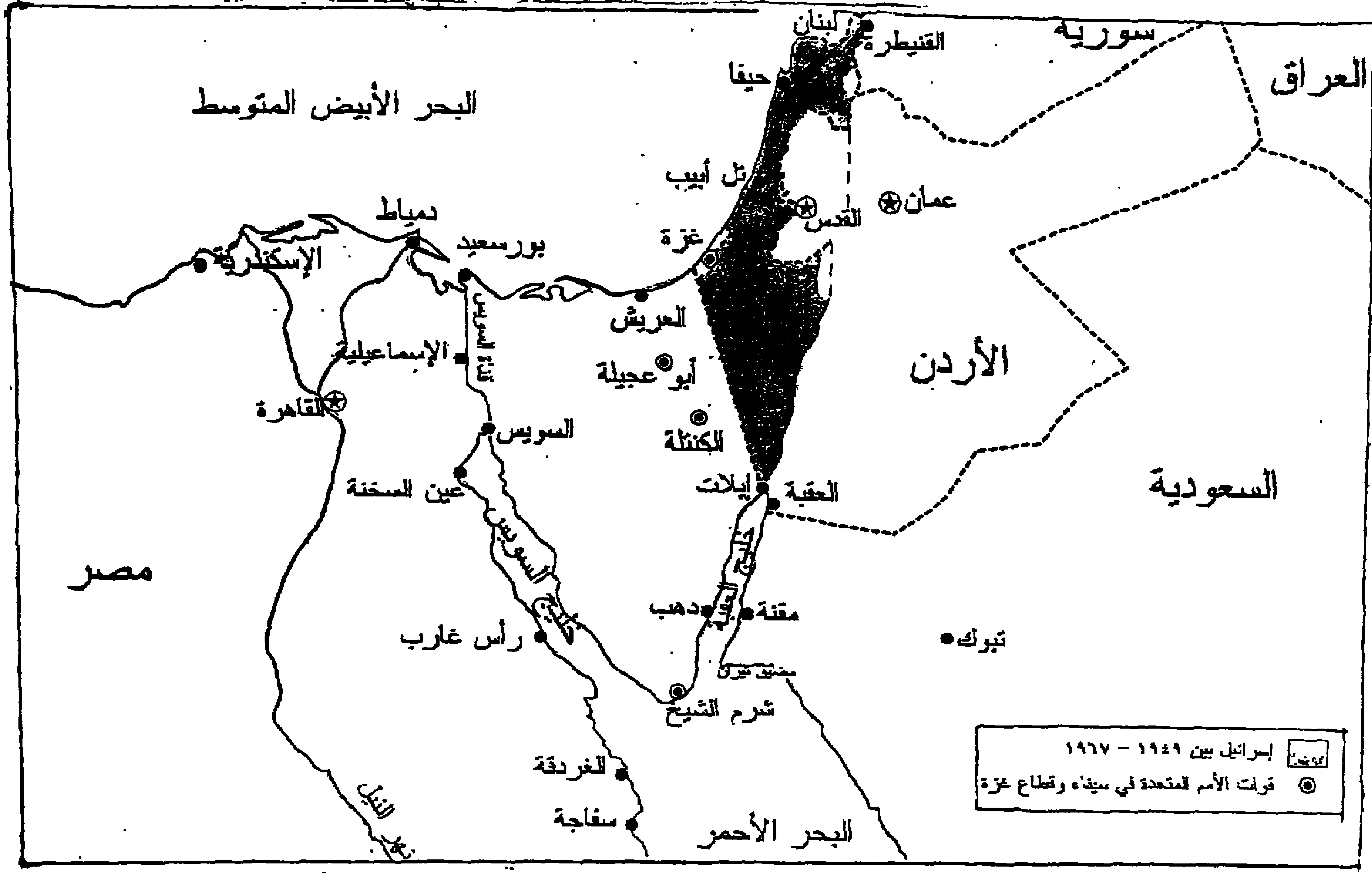
Question (10) [General question 13]

In case demilitarized zones are established the United Arab Republic accepts that such zones be supervised and maintained by the United Nations.

Question (11) [General question 14]

In view of our past experience with Israel and her denunciation of four agreements signed by her with Arab States, we consider that the instrument to be signed by the United Arab Republic engaging her to carry out her obligations, should be addressed to the Security Council. Israel should, likewise, sign and address to the Security Council an instrument engaging her to carry out her obligations emanating from the Security Council Resolution of 22 November 1967. The endorsement by the Security Council of these documents would constitute the final multilateral document.

Cairo, 27 March 1969



المصدر : http://www.moqatel.com/mokatel/data/behoth/siasia-askria4/harb67misr/relatedimg/map07_0.htm

١٥. ملحق رقم (١٥): خريطة التوسع الإسرائيلي في الأراضي العربية عقب حرب ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧



المصدر :

خيرية قاسمية ، *الصراع العربي - الإسرائيلي في خرائط* ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٧ .

١٦ـ ملحق رقم (١٦): جلسات مجلس الأمن الخاصة بالصراع بين مصر وإسرائيل

رقم الجلسة	موضع الجلسة	تاريخ الانعقاد
١٣٤١	- الرسالة المؤرخة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٦٧ والموجهة من ممثلي كندا والدانمارك الدائمين إلي مجلس الامن (s/7902).	٢٤ أيار / مايو ١٩٦٧
١٣٤٢	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٢٤ أيار / مايو ١٩٦٧
١٣٤٣	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٢٩ أيار / مايو ١٩٦٧
١٣٤٤	- الرسالة المؤرخة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٦٧ والموجهة من ممثلي كندا والدانمارك الدائمين إلي مجلس الامن (s/7902). - شكوي ممثل الجمهورية العربية المتحدة الواردة في رسالة إلي رئيس مجلس الأمن المؤرخة في ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٧ وعنوانها " سياسة إسرائيل العدوانية وأعمالها العدوانية المتكررة التي تهدد السلم والأمن الدولي في الشرق الأوسط وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر " (s/7907) - الرسالة المؤرخة في ٢٩ أيار / مايو ١٩٦٧ والموجهة من ممثل المملكة المتحدة الدائم إلي رئيس مجلس الأمن (s/7910).	٣٠ أيار / مايو ١٩٦٧
١٣٤٥	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٣١ أيار / مايو ١٩٦٧
١٣٤٦	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٣ حزيران / يونيو ١٩٦٧
١٣٤٧	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٥ حزيران / يونو ١٩٦٧
١٣٤٨	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٦ حزيران /يونيو ١٩٦٧
١٣٤٩	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧

١٣٥٠	"" "" "" "" "" ""	٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧
١٣٥١	"" "" "" "" "" ""	٨ حزيران / يونيو ١٩٦٧
١٣٥٢	"" "" "" "" "" ""	٩ حزيران / يونيو ١٩٦٧
١٣٥٣	"" "" "" "" "" ""	٩ حزيران / يونيو ١٩٦٧
١٣٥٤	- الرسالة المؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٧ والموجهة من ممثلي كندا والدانمارك الدائمين إلى مجلس الأمن (s/7902). - شكوي ممثل الجمهورية العربية المتحدة الواردة في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة في ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٧ وعنوانها " سياسة إسرائيل العدوانية وأعمالها العدوانية المتكررة التي تهدد السلم والأمن الدولي في الشرق الاوسط وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر " (s/7907) - الرسالة المؤرخة في ٢٩ أيار / مايو ١٩٦٧ والموجهة من ممثل المملكة المتحدة الدائم إلى رئيس مجلس الأمن (s/7910) . - الرسالة المؤرخة في ٩ حزيران /يونيو ١٩٦٧ والموجهة من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إلي رئيس مجلس الأمن بشأن بند عنوانه " وقف النشاطات العسكرية الإسرائيلية وسحب القوات الإسرائيلية من الأجزاء التي استولت عليها من اقليم كل من الجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا ؛ إثر ارتكاب عدوان (s/7967) .	١٠ حزيران / يونيو ١٩٦٧
١٣٥٥	"" "" "" "" "" ""	١٠ حزيران / يونيو ١٩٦٧
١٣٥٦	"" "" "" "" "" ""	١٠ – ١١ حزيران /يونيو ١٩٦٧
١٣٥٧	"" "" "" "" "" ""	١١ حزيران / يونيو ١٩٦٧

١٣٥٨	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١٣ حزيران /يونيو ١٩٦٧
١٣٥٩	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١٣ حزيران /يونيو ١٩٦٧
١٣٦٠	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١٤ حزيران /يونيو ١٩٦٧
١٣٦١	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١٤ حزيران /يونيو ١٩٦٧
١٣٦٥	- الرسالة المؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٧ والموجهة من ممثلي كندا والدانمارك الدائمين إلى مجلس الأمن (s. 7902). - شكوى ممثل الجمهورية العربية المتحدة الواردة في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة في ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٧ وعنوانها " سياسة إسرائيل العدوانية وأعمالها العدوانية المتكررة التي تهدد السلم والأمن الدولي في الشرق الاوسط وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر " (s/7907) - الرسالة المؤرخة في ٢٩ ايار / مايو ١٩٦٧ والموجهة من ممثل المملكة المتحدة الدائم إلى رئيس مجلس الأمن (s/7910). - الرسالة المؤرخة في ٩ حزيران /يونيو ١٩٦٧ والموجهة من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إلى رئيس مجلس الأمن -. بند عنوانه " وقف النشاطات العسكرية الإسرائيلية وسحب القوات الاسرائيلية من الأجزاء التي استولت عليها من اقليم كل من الجمهورية العربية المتحدة والاردن وسوريا ؛ إثر ارتكاب عدوان (s/7967). - الرسالة المؤرخة في ٨ تموز / يولية ١٩٦٧ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية المتحدة الدائم إلى رئيس مجلس الأمن (s/8043) - الرسالة المؤرخة في ٨ تموز / يوليه ١٩٦٧ والموجهة من ممثل إسرائيل الدائم إلى رئيس مجلس الأمن (s / 8044).	٨ تموز / يوليه ١٩٦٧
١٣٦٦	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٩ تموز / يوليه ١٩٦٧

١٣٦٩	- الرسالة المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٧ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية المتحدة الدائم إلى رئيس مجلس الأمن (s/8207) - الرسالة المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٧ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية المتحدة الدائم إلى رئيس مجلس الأمن (s/8208)	٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٧.
١٣٧٠	"""""" """""" """""" """""" """""" """""	٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٧
١٣٧١	"""""" """""" """""" """""" """""" """""	٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٧.
١٣٧٣	- الرسالة المؤرخة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية المتحدة الدائم إلى رئيس مجلس الأمن (s/8226)	٩- ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ .
١٣٧٥	- الرسالة المؤرخة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية المتحدة الدائم إلى رئيس مجلس الأمن (s/8226)	١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ .
١٣٧٧	"""""" """""" """ """""" """""" """""	١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ .
١٣٧٩	"""""" """""" """""" """""" """""" """""	١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ .
١٣٨٠	"""""" """""" """""" """""" """""" """""	١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ .
١٣٨١	"""""" """""" """""" """""" """""" """""	٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ .
١٣٨٢	"""""" """""" """""" """""" """""" """""	٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ .

١٤٤٦	- الرسالة المؤرخة في ٢ أيلول /سبتمبر ١٩٦٨ والموجهة من ممثل إسرائيل الدائم بالنيابة إلى رئيس مجلس الأمن (s/8794) .	٤ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨ .
١٤٤٧	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨ .
١٤٤٨	- الرسالة المؤرخة في ٢ أيلول /سبتمبر ١٩٦٨ والموجهة من ممثل إسرائيل الدائم بالنيابة إلى رئيس مجلس الأمن (s/8794) - الرسالة المؤرخة في ٨ أيلول /سبتمبر ١٩٦٨ والموجهة من ممثل إسرائيل الدائم بالنيابة إلى رئيس مجلس الأمن (s/8805) - الرسالة المؤرخة في ٨ ايلول / سبتمبر ١٩٦٨ والموجهة من ممثل الجمهورية العربية المتحدة الدائم إلى رئيس مجلس الأمن (s/8806) .	٨ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨ .
١٤٤٩	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨ .
١٤٥١	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١١ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨ .
١٤٥٢	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨ .
١٤٥٦	- الرسالة المؤرخة في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨ والموجهة من ممثلي الجمهورية العربية المتحدة الدائم إلى رئيس مجلس الأمن (s/8878) - الرسالةالمؤرخة في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨ والموجهة من ممثلإسرائيل الدائمإلى رئيس مجلس الأمن (s/8879)	١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨ .
١٤٥٧	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨.

١٥٠٧	الرسالة المؤرخة في ٢٨ آب/اغسطس ١٩٦٩ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي : الاردن ؛ افغانستان ؛ اندونيسيا ؛ ايران ؛ باكستان ؛ تركيا ؛ تونس ؛ الجمهورية العربية المتحدة ؛ السودان ؛ سوريا ؛ الصومال ؛ العراق ؛ غينيا ؛ الكويت ؛ لبنان ؛ ليبيا ؛ مالي ؛ ماليزيا ؛ المغرب ؛ المملكة العربية السعودية ؛ موريتانيا ؛ النيجر؛ اليمن ؛ اليمن الجنوبية . (s/9421 , add.1,add.2)	٩أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ .
١٥٠٨	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ .
١٥٠٩	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١١ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ .
١٥١٠	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ .
١٥١١	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ .
١٥١٢	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ .
١٧١٧	- قرار مجلس الأمن ٣٣١ (١٩٧٣) . - تقرير الأمين العام بمقتضى قرار مجلس الأمن ٣٣١ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٠ نيسان / إبريل ١٩٧٣ (s/ 10929) .	٦ حزيران / يونيو ١٩٧٣ .
١٧١٨	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٧ حزيران / يونيو ١٩٧٣ .
١٧١٩	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٨ حزيران / يونيو ١٩٧٣ .
١٧٢٠	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١١ حزيران / يونيو ١٩٧٣ .
١٧٢١	""""" """""" """""" """""" """""" """"""	١١ حزيران / يونيو ١٩٧٣ .

١٧٢٢	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	١٢ حزيران / يونيو ١٩٧٣ .
١٧٢٣	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	١٢ حزيران / يونيو ١٩٧٣ .
١٧٢٤	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	١٣ حزيران / يونيو ١٩٧٣ .
١٧٢٥	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	١٤ حزيران / يونيو ١٩٧٣ .
١٧٢٦	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	١٤ حزيران / يونيو ١٩٧٣ .
١٧٣٣	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	٢٠ تموز / يوليه ١٩٧٣ .
١٧٣٤	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	٢٥ تموز / يوليه ١٩٧٣ .
١٧٣٥	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	٢٦ تموز / يوليه ١٩٧٣ .
١٧٤٣	- الخطاب المؤرخ في ٧ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣ من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الدائم في الأمم المتحدة والموجه إلى رئيس مجلس الأمن (s/ 11010) .	٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ .
١٧٤٤	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ .
١٧٤٥	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ .
١٧٤٦	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ .
١٧٤٧	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	٢١ ، ٢٢ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣ .
١٧٤٨	″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″ ″″″″″	٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ .

١٧٤٩	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٢٤ ، ٢٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣ .
١٧٥٠	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ .
١٧٥١	"""""" """""" """""" """""" """""" """"""	٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ .
١٧٥٢	- الخطاب المؤرخ في ٧ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣ من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الدائم في الأمم المتحدة والموجه إلى رئيس مجلس الأمن (s/ 11010) . - تقرير الامين العام لتنفيذ قرار مجلس الامن ٣٤٠ (١٩٧٣) [(s/11052/rev.1)]	٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ .
١٧٥٤	- الخطاب المؤرخ في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الدائم في الأمم المتحدة والموجه إلى رئيس مجلس الأمن (s/ 11010) . - تقرير الأمين العام بخصوص قوات الطوارىء الدولية (s/11056/add.١)	٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .
١٧٥٥	- خطاب مؤرخ في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن والخاص بتعيين رئيس لقوات الطوارىء الدولية (s/11103)	١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .
١٧٦٠ سري	- الترتيبات المقترحة لمؤتمر السلام الخاص بالشرق الاوسط .	١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ .

المصدر :

تقارير مجلس الأمن المقدمة للجمعية العامة ، الدورات (٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧

أعضاء مجلس الأمن فى عام ١٩٦٧

اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية — عضو دائم (**كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عضواً أصلياً فى الأمم المتحدة منذ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، وفى رسالة مؤرخة فى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أبلغ بوريس يلتسين، رئيس الاتحاد الروسى، الأمين العام أن الاتحاد الروسى سيواصل، بتأييد من البلدان ال ١١ الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة، عضوية الاتحاد السوفياتى فى مجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة جميعها**).

إثيوبيا

الأرجنتين

البرازيل

بلغاريا

الدانمرك

الصين — عضو دائم

فرنسا — عضو دائم

كندا

مالي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية — عضو دائم

نيجيريا

الهند

الولايات المتحدة الأمريكية —— عضو دائم

اليابان

أعضاء مجلس الأمن فى عام ١٩٦٨

اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية —— عضو دائم

إثيوبيا

باراغواي

باكستان

البرازيل

الجزائر

الدانمرك

السنغال

الصين —— عضو دائم

فرنسا ــــ عضو دائم

كندا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ــــ عضو دائم

الهند

هنغاريا

الولايات المتحدة الأمريكية ــــ عضو دائم

أعضاء مجلس الأمن فى عام ١٩٦٩

اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية ــــ عضو دائم

إسبانيا

باراغواي

باكستان

الجزائر

زامبيا

السنغال

الصين ــــ عضو دائم

فرنسا —— عضو دائم

فنلندا

كولومبيا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية —— عضو دائم

نيبال

هنغاريا

الولايات المتحدة الأمريكية —— عضو دائم

أعضاء مجلس الأمن فى عام ١٩٧٠

اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية —— عضو دائم

إسبانيا

بوروندي

بولندا

الجمهورية العربية السورية

زامبيا

سيراليون

الصين —— عضو دائم

فرنسا —— عضو دائم

فنلندا

كولومبيا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية —— عضو دائم

نيبال

نيكاراغوا

الولايات المتحدة الأمريكية —— عضو دائم

أعضاء مجلس الأمن فى عام ١٩٧١

اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية —— عضو دائم

الأرجنتين

إيطاليا

بلجيكا

بوروندي

بولندا

الجمهورية العربية السورية

سيراليون

الصومال

الصين ـــــ عضو دائم

فرنسا ـــــ عضو دائم

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ـــــ عضو دائم

نيكاراغوا

الولايات المتحدة الأمريكية ـــــ عضو دائم

اليابان

أعضاء مجلس الأمن فى عام ١٩٧٢

اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية ـــــ عضو دائم

الأرجنتين

إيطاليا

بلجيكا

بنما

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية

السودان

الصومال

الصين ـــــ عضو دائم

غينيا

فرنسا ـــــ عضو دائم

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ـــــ عضو دائم

الهند

الولايات المتحدة الأمريكية — عضو دائم

اليابان

أعضاء مجلس الأمن فى عام ١٩٧٣

اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية — عضو دائم

أستراليا

إندونيسيا

بنما

بيرو

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية

السودان

الصين — عضو دائم

غينيا

فرنسا — عضو دائم

كينيا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية — عضو دائم

النمسا

الهند

الولايات المتحدة الأمريكية — عضو دائم

أعضاء مجلس الأمن فى عام ١٩٧٤

اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية ـــ عضو دائم

أستراليا

إندونيسيا

بيرو

جمهورية بيلوروسيا الإشتراكية السوفياتية **(فى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أبلغت جمهورية بيلوروسيا الإشتراكية السوفياتية الأمم المتحدة أنها غيرت اسمها إلى بيلاروس).**

الصين ـــ عضو دائم

العراق

فرنسا ـــ عضو دائم

الكاميرون

كوستاريكا

كينيا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ـــ عضو دائم

موريتانيا

النمسا

الولايات المتحدة الأمريكية ـــ عضو دائم

Presidents of the Security Council : 1960-1969

1969			
January	PV.1463	Mr. Max Jakobson	Finland
February	No meetings	Mr. Armand Berard	France
March	PV.1464-1471	Mr. Karoly Csatorday	Hungary
April	PV.1472-1473	Mr. Padma Bahadur Khatri	Nepal
May	No meetings	Mr. Agha Shahi	Pakistan
June	PV.1474-1482	Mr. Miguel Solano Lopez	Paraguay
July	PV.1483-1492	Mr. Ibrahima Boye	Senegal
August	PV.1493-1506	Mr. Jaime de Pinies	Spain
September	PV.1507-1512	Mr. Yakov A. Malik	Union of Soviet Socialist Republics
October	PV.1513-1515	Lord Caradon	United Kingdom
November	No meetings	Mr. Charles W. Yost	United States of America
December	PV.1516-1526	Mr. Vernon Johnson Mwaanga	Zambia

1968			
January	PV.1387-1389	Mr. Agha Shahi	Pakistan
February	PV.1390-1394	Mr. Miguel Solano Lopez	Paraguay
March	PV.1395-1409	Mr. Ousmane Soce Diop	Senegal
April	PV.1410-1417	Mr. Yakov A. Malik	Union of Soviet Socialist Republics
May	PV.1418-1427	Lord Caradon	United Kingdom
June	PV.1429-1433	Mr. Arthur J. Goldberg	United States of America
July	No meetings	Mr. Tewfik Bouattoura	Algeria
August	PV.1434-1445	Mr. Joao Augusto de Araujo Castro	Brazil
September	PV.1446-1455	Mr. George Ignatieff	Canada
October	No meetings	Mr. Liu Chieh	China
November	PV.1456-1458	Mr. Otto L. Borch	Denmark
December	PV.1459-1462	Mr. Lij Endalkachew Makonnen	Ethiopia

1967			
January	No meetings	Mr. Quijano	Argentina
February	No meetings	Mr. Jose Sette Camara	Brazil
March	No meetings	Mr. Milko Tarabanov	Bulgaria
April	No meetings	Mr. George Ignatieff	Canada
May	PV.1341-1345	Mr. Liu Chieh	China
June	PV.1346-1362	Mr. Hans R Tabor	Denmark

August	No meetings	Mr. Roger Seydoux	France
September	PV.1368	Mr. Gopalaswami Parthasarathi	India
October	PV.1369-1371	Mr. Senjin Tsuruoka	Japan
November	PV.1372-1383	Mr. Mamadou Boubacar Kante	Mali

1974			
January	PV.1761	Mr. Gonzalo J. Facio	Costa Rica
February	PV.1762-1764	Mr. Louis de Guiringaud	France
March	No meetings	Mr. Chaidir Anwar Sani	Indonesia
April	PV.1765-1769	Mr. Talib H. El-Shibib	Iraq
May	PV.1770-1774	Mr. Charles Gatere Maina	Kenya
June	PV.1775-1778	Mr. Moulaye El Hassen	Mauritania
July	PV.1779-1788	Mr. Javier Perez de Cuellar	Peru
August	PV.1789-1795	Mr. Yakov A. Malik	Union of Soviet Socialist Republics
September	No meetings	Mr. Ivor Richard	United Kingdom
October	PV.1796-1808	Mr. Michel Njine	Cameroon
November	PV.1809	Mr. John Scali	United States of America
December	PV.1810-1812	Sir Laurence McIntyre	Australia

1973			
January	PV.1684-1689	Mr. Chaidir Anwar Sani	Indonesia
February	PV.1690-1691	Mr. Joseph Odero-Jowi	Kenya
March	PV.1692-1704	Mr. Aquilano E Boyd	Panama
March	PV.1695	General Omar Torrijos Herrera	Panama
March	PV.1696-1698, 1702	Mr. Juan Antonio Tack	Panama
April	PV.1705-1711	Mr. Javier Perez de Cuellar	Peru
May	PV.1712-1716	Mr. Ramatalla Abdulla	Sudan
June	PV.1717-1730	Mr. Yakov A. Malik	Union of Soviet Socialist Republics
July	PV.1731-1732	Mr. Kenneth Jamieson	United Kingdom
July	PV.1733-1735	Sir Colin Crowe	United Kingdom
August	PV.1736-1740	Mr. John A. Scali	United States of America
September	PV.1741-1742	Mr. Lazar Mojsov	Yugoslavia
October	PV.1743-1753	Sir Laurence McIntyre	Australia
November	PV.1754-1755	Mr. Peter Jankowitsch	Austria
December	PV.1756-1760	Mr. Huang Hua	China

1972			
January	PV.1624-1626, 1628-1631	Mr Abdulrahim Abby Farah	Somalia
January	PV.1627	Mr. Omer Arteh Ghalib	Somalia
February	PV.1632, 1635-1639	Mr. Mansour Khalid	Sudan
February	PV.1633	Mr. Rahmatalla Abdalla	Sudan
February	PV.1640-1645	Mr. Mohammed Fakhreddine	Sudan
March	No meetings	Mr. Yakov A. Malik	Union of Soviet Socialist Republics
April	No meetings	Sir Colin Crowe	United Kingdom
May	No meetings	Mr. George Bush	United States of America
June	PV.1646-1650	Mr Lazar Mojsov	Yugoslavia
July	PV.1651-1656	Mr. Carlos Ortiz de Rozas	Argentina
August	PV.1657-1660	Mr Edouard Longerstaey	Belgium
September	PV.1661-1666	Mr. Huang Hua	China
October	PV.1667-167[illegible]	Mr. Louis de Guiringaud	France
November	PV.1672-1679	Mrs. Jeanne Martin Cisse	Guinea
December	PV.1680-1683	Mr. Samar Sen	India

1971			
January	No meetings	Sir Colin Crowe	United Kingdom
February	PV.1565-1566	Mr Charles W. Yost	United States of America
March	No meetings	Mr Carlos Ortiz de Rozas	Argentina
April	No meetings	Mr. Edouard Longerstaey	Belgium
May	PV.1567-1568	Mr. Terence Nsanze	Burundi
June	No meetings	Mr Liu Chieh	China
July	PV.1569-1572	Mr Jacques Kosciusko-Morizet	France
August	PV.1573-1576	Mr Piero Vinci	Italy
September	PV.1577-1587	Mr. Toru Nakagawa	Japan
October	PV.1588-1598	Mr. Guillermo Sevilla-Sacasa	Nicaragua
November	PV.1599-1603	Mr Eugeniusz Kulaga	Poland
December	PV.1604-1623	Mr. Ismail Byne Taylor-Kamara	Sierra Leone

1970			
January	PV.1527-1529	Mr. Terence Nsanze	Burundi
February	No Meetings	Mr. Liu Chieh	China
March	PV 1530-	Mr. Joaquin Vallejo Arbelaez	Colombia

	1535		
April	No meetings	Mr. Max Jacobson	Finland
May	PV.1536-1542	Mr. Jacques Kosciusko-Morizet	France
June	PV.1543-1544	Mr. Padma Bahadur Khatri	Nepal
July	PV.1545-1550	Mr. Guillermo Sevilla-Sacasa	Nicaragua
August	No meetings	Mr. Eugeniusz Kulaga	Poland
September	PV.1551-1552	Mr. Davidson Nicol	Sierra Leone
October	PV.1553-1555	Mr. Jaime de Pinies	Spain
November	PV.1556-1558	Mr. George J. Tomeh	Syrian Arab Republic
December	PV.1559-1564	Mr. Yakov A. Malik	Union of Soviet Socialist Republics

http://www.un.org/Depts/dhl/resguide/scpres.htm

الفهرس

تم بحمد الله

مكتبة بستان المعرفة
لطباعة ونشر وتوزيع الكتب
كفر الدوار - الحدائق - أمام أبراج الحلواني
ت ٠٤٨/٢٢١١٤٩٥٠ & محمول ٠١٢١١٥١٢٢٢٠



مكتبة بستان المعرفة